

إحكام الأحكام

شرح

عمدة الأحكام

للإمام العلامة الحافظ الفقيه المجتهد

فَيْضُ الدِّينِ ابْنُ دَقِيقِ الْعَيْدِ

٦٢٥ - ٧٠٢

رحمه الله وغفر لنا وله وللمسلمين

أَمْلَاهُ عَلَى الْوَزِيرِ عِمَادِ الدِّينِ بْنِ الْأَمِيرِ الْحَلَبِيِّ

٦٩٩ - ٠٠٠

ومراجعة

أحمد محمد شاكر

بتحقيق

محمد حامد الفقي

الجزء الأول

١٩٥٣ - ١٣٧٢ هـ

دار الكتب العلمية

• شارع غيط النوري - القاهرة

٧٩٠١٧ ت

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[قال الشيخ القاضي عماد الدين إسماعيل بن تاج الدين أحمد بن سعيد بن محمد ابن الأثير الحلبي الشافعي (١)].

الحمد لله منور البصائر بحقائق معارفه . ومصور الخواطر خزائن لدقائق لطائفه .
الذي أودع القلوب من حكمه جواهر . وجعل نجوم الهداية بذكره زواهر .
أحمده ، ولا يستحق الحمد على الحقيقة سواه . واعتقد التقصير في كل ما فعله العبد
من شكر نعمه ونواه . وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له شهادة تكون
للنجاة وسيلة ، وبرفع الدرجات كفيلة . وأشهد أن محمداً عبده ورسوله الذي
بعثه وطرق الإيمان قد عَمَّتْ آثارها . وَخَبَّتْ أنوارها . ووهت أركانها ، وَجُهِلَ
مكانها . فَشِدَّ - صلى الله عليه وسلم - من معالمها ما عفى . وشفى من المايل
في تأييد كلمة التوحيد ما كان على شفى . وأوضح سبيل الهداية لمن أراد أن
يسلكها . وأظهر كنوز السعادة لمن أحب أن يملكها . ومَيَّز شرف الحق
بعد أن كان مبهما . وأقام ميزان الشرع باتباع الأمر والنهي ، بعد أن كان الوجود
قد خلا منها . صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه أهل المجد والملا . الذين
نحلوا من المحاسن بأبهى الحُلَى . فأصبحوا شهداء الله في أرضه . وقاموا من
أوامره بسنته وفرضه ، وفتحوا من الإيمان باباً مُرْتَجِئاً . وتنزلوا من العباد منازل
النجوم التي منها معالم الهدى ، ومصابيح تجلوا للنجى . فهم وسائل النجاة .
والمشار إليهم بقوله عز وجل (١١:٥٨) يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم
درجات) صلاة دائمة ما عِلِمَ عالم ، وشُيِّدَت للدين معالم .
وبعد ، فإنه لما كان العلم أشرف ما خالق في الوجود ، وأعز ما ينعم الله

(١) هذه الزيادة في الطبعة النيرية فقط . وملئت بالغلط التاريخي العجيب

به على عباده ويجود . شَرَّف من اختاره منهم بهذا الشعار ، وملتسكهم به ملابس التقوى والوقار ، لما اعتز غيرهم منها بالثوب المعار ، وخصهم من المزية : أن قرن ذكرهم بذكره ، وأكرمهم بالشهادة على وحدانيته . فإجدرهم بشكره ، وأورد وصفهم لوصفه ثانيا . وجعل جَنَى^(١) السعادة منهم بهذا القرب دانيا . وفضلهم على كثير من خلقه ، وأرشد بهم عباده إلى سبل الحق وطرقه . وأراد بهم خيرا حيث قفهم في الدين ، وأسر الخلائق باتباعهم لما تمسكوا بحبل الله المتين . وأعزم باختصاص كل منهم واصطفائه . وأكرمهم بأن جعلهم ورثة أنبيائه . وفضل العلم على العبادة ما لم تسكن به مقترنة . وقال صلى الله عليه وسلم « بين العالم والمابد مائة درجة ، بين كل درجتين : حُضْر الجواد المضمّر سبعين سنة »^(٢) وما أراد بذلك إلا العلم النافع ، الذى يُبَلِّغ به من رضى الله الأمل ، والذى ينفع معه القليل من العمل .

ولما عرفت هذه الحالة : علمت أنى في الإعراض عن ذلك على غرر من أمرى . وقلت^(٣) : إن الخسران موجود عندى ، في ليالٍ تَمُتُّ بلا نفع ، وتحسب من عمرى . فَأَثَرْتُ أن أتمسك من أخبار الرسول صلى الله عليه وسلم بما أرجو به النجاة من هذا الخطر ، وأبلغ من اتباع الشريعة المطهرة وأحكامها الوطّر . فاخترت حفظ الكتاب المروف « بالعمدة » للإمام الحافظ عبد الغنى رحمه الله تعالى الذى رتبته على أبواب الفقه . وجعله خمسمائة حديث . فوجدت الأحاديث : كل

(١) الجنى - بفتح أوله مقصوراً - اسم لما يجتنى من الثمر .

(٢) رواه الاصبهاني عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما بلفظ « فضل العالم على العابد سبعون درجة ما بين كل درجتين حضر الفرس سبعين عاماً » والحضر بضم الحاء وسكون الضاد العدو . و « المضمّر » الممد للسباق بأن يملأ بطريقة خاصة

(٣) في « س » خطر فوق كلمة « غرر » وتحققت ، بدل « قلت »

لفظة منها تحتاج إلى بحث وتدقيق . وتفنقر إلى كشف وتحقيق . لأن كلامه صلى الله عليه وسلم بحر يفاص فيه على جواهر المعاني ، ولا يستخرج حكمه إلا الراسخون في العلم ، الذين أضحت خواطرهم به أهلة الغاني . فوفقتُ من ذلك للقاضي عياض^١ - رحمه الله - على الكتاب المعروف «بالآكال» فوجدته قد احتوى في شرحه على التفصيل والاجمال ، لكنه اقتصر على شرح أحاديث الإمام مسلم بن الحجاج . فاخترت أن أعلم معاني الأحاديث التي أوردها صاحب «العمدة» وأسندها إلى الامامين : البخاري ومسلم - رحمهما الله - فلم أجد من علماء الوقت من يعرف هذا الفن ، إلا واحد عصره ، وفريد دهره ، واسطة عقد الفضائل ، ملحق الأواخر بالأوائل ، الشيخ العالم الفاضل ، الورع الزاهد ، حجة العلماء ، قدوة البلغاء ، أشرف الزهاد ، بقية السلف ، مفتي المسلمين ، أبا الفتح ، تقي الدين ، محمد ابن الشيخ الإمام مجد الدين ، أبي الحسين علي بن وهب بن مطيع القشيري رحمه الله ، العامل بعلمه ، المحقق في إلفهامه وفهمه ، المتبع ما أمر الله به من حكمه . رحمه الله تعالى ، ونفع به . فإنه الذي فاق النظراء والأمثال . واتصف من المحاسن بما تضرب به الأمثال . فوجهت وجه آمالي إليه . وعولت في فهم معاني هذا الكتاب عليه . وعرفته القصد مما أريد . وأصنيت لما يبدى فيه من القول وما يعيد . فأملى على من معانيه كل فن غريب . وكل معنى بعيد على غيره أن يخطر بباله وهو عليه قريب . فعلقنت ما أورده ، وُحُت على منهل فضله ، رجاء أن أريد ماورده . فإنه لما كان طلب العلم على كل مسلم واجبا ، اخترت أن أكون من طلبته . فإن لم أمت علما مت طالبا . لعل الله أن يكفر بالاخلاص في ذلك بعض تحملي لأوزار الدنيا واقترافي ، ويسامحنى بعفوه عن ذنوب إذا ادَّعى على بها لم يكن لي حجة فيها إلا اعترافي . وقد وثقت آمالي بالنجح اعتماداً على ماوردت به السنة . وتأملت معنى قوله صلى الله عليه وسلم « من سلك طريقاً

يطلب فيه علما سهل الله له طريقا إلى الجنة»^(١) وسميت ما جمعته من فوائده .
والتقطته من فرائده بـ « إحصاء الأحكام ، في شرح أحاديث سيد الأنام »
صلى الله عليه وسلم وشرف وكرم . جعل الله ذلك إلى يوم القيامة باقيا ، ومن
مكروه الذنوب منجيا وواقيا . إنه على ما يشاء قدير^(٢) .

(١) رواه مسلم مطولا ، وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وابن حبان
في صحيحه ، والحاكم ، وقال : صحيح على شرطهما
(٢) هذه الخطبة بقلم عماد الدين بن الأثير ، مستملى هذا الشرح من مؤلفه .
ولذلك لم تذكر في الأصل للنقول عما قرئ على الشيخ ابن دقيق العيد . وقد
ذكرت في الفروع .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الملك ، الجبار ، الواحد القهار . وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، رب السموات والأرض وما بينهما العزيز الغفار . وأشهد أن محمدا عبده ورسوله المصطفى المختار ، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه الأطهار الأخيار .

أما بعد . فإن بعض الإخوان سألني اختصار جملة في أحاديث الأخكام ، مما اتفق عليه الإمامان : أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري ، ومسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري . فأجبتُهُ إلى سؤاله رجاء المنفعة به .

وَأَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى أَنْ يَنْفَعَنَا بِهِ ، وَمَنْ كَتَبَهُ أَوْ سَمِعَهُ ، أَوْ قَرَأَهُ ، أَوْ حَفِظَهُ ، أَوْ نَظَرَ فِيهِ ، وَأَنْ يَجْعَلَهُ خَالِصًا لَوَجْهِهِ الْكَرِيمِ مُوجِبًا لِلْفَوْزِ لَدَيْهِ فِي جَنَّاتِ النِّعَمِ . فَإِنَّهُ حَسْبُنَا وَنِعْمَ الْوَكِيلُ .

بسم الله الرحمن الرحيم . رَبِّ أَعِزْ وَوَقِّ

الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على محمد وعلى آل محمد وسلم تسليماً كثيراً^(١)

كتاب الطهارة

١ - الحديث الأول : عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ - وفي رواية : بِالنِّيَّةِ - وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى ، فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ، فَهِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ، وَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى دُنْيَا يُصِيبُهَا أَوْ امْرَأَةٍ يَتَزَوَّجُهَا ، فَهِجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ »^(٢)

أبو حفص عمر بن الخطاب بن نفيل بن عبد العزى بن رياح - بكسر الراء المهملة بعدها ياء ، آخر الحروف ، وبعدها حاء مهملة - ابن عبد الله بن قُرْط

(١) خطبة الشيخ ابن دقيق العيد في الأصل الذى اعتمدهناه

(٢) أخرجه البخارى في صحيحه من عدة طرق مع اختلاف في اللفظ . وذكره في سبعة مواضع ، ومسلم أيضاً في آخر كتاب الجهاد بلفظ « إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ وَإِنَّمَا لِمَنْ مَرَى مَا نَوَى » الحديث مطولاً ، وخرجه أبو داود في الطلاق ، والترمذى في الحدود ، والنسائى في أربعة أبواب من سننه ، وابن ماجه في الزهد ، والامام أحمد في مسنده ، والدارقطنى وابن حبان والبيهقى . ولم يبق من أصحاب الكتب اللعتمد عليها من لم يخرجوه سوى مالك . وهم من قال إن مالكاً أخرجه في موطنه . ورواه عنه الشافعى .

والنية : قال الخطابى : هى قصدك الشئ بقلبك ، وتحرى الطلب منك له . ومحملها القلب . ومن زعم أن النطق بها سنة ، فقد جازف وتمحل ، وخرج عن الحقيقة اللغوية والشرعية .

ابن رزاح - بفتح الراء المهملة بعدها زاي معجمة وحاء مهملة - بن عدى بن كعب ، القرشي العدوي . يجتمع مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في كعب بن لؤي . [أسلم بمكة قديما . وشهد المشاهد كلها . وولى الخلافة بعد أبي بكر الصديق . وقتل سنة ثلاث وعشرين من الهجرة في ذى الحجة لأربع مضيئ ، وقيل لثلاث] ^(١) .

نم الكلام على هذا الحديث من وجوه :

أحدها : أن المصنف رحمه الله بدأ به لتعلقه بالطهارة . وامتنل قول من قال من المتقدمين : إنه ينبغي أن يتبدأ به في كل تصنيف . ووقع موافقا لما قال .
الثاني : كلمة « إنما » للحصر ، على ما تقرر في الأصول ، فإن ابن عباس رضى الله عنهما فهم الحصر من قوله صلى الله عليه وسلم « إنما الربا في النسيئة » وعورض بدليل آخر يقتضى تحريم ربا الفضل ^(٢) . ولم يمارض في فهمه للحصر . وفي ذلك اتفاق على أنها للحصر . ومعنى الحصر فيها : إثبات الحكم في المذكور ، ونفيه عما عداه . وهل نفيه عما عداه : بمقتضى موضوع اللفظ ، أو هو من طريق المفهوم ؟ فيه بحث .

الثالث : إذا ثبت أنها للحصر : فتارة تقتضى الحصر المطلق ، وتارة تقتضى حصرًا مخصوصًا . ويفهم ذلك بالقرائن والسياق . كقوله تعالى (١٣ : ٧) إنما أنت منذر) وظاهر ذلك : الحصر للرسول صلى الله عليه وسلم في النذارة . والرسول لا ينحصر في النذارة ، بل له أوصاف جميلة كثيرة ، كالإشارة وغيرها . ولكن مفهوم الكلام يقتضى حصره في النذارة لمن لم يؤمن ، ونفي كونه قادراً على

(١) ما بين الربيعين غير موجود في الأصل الذى اعتمدناه

(٢) هو وما روى أحمد والبخارى عن أبى سعيد « الذهب بالذهب ، والفضة بالفضة والبر بالبر ، والتمر بالتمر ، والشعير بالشعير ، والملح بالملح مثلاً بمثل ، يداً بـ ، زاد أو استزاد فقد أربى » فانه صريح في تحريم ربا الفضل

إنزال ما شاء الكفار من الآيات . وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم « إنما أنا بشر . وإنكم تختصمون إلي » معناه : حصره في البشرية بالنسبة إلى الإطلاع على بواطن الخصوم ، لا بالنسبة إلى كل شيء . فإن للرسول صلى الله عليه وسلم أوصافاً آخر كثيرة . وكذلك قوله تعالى (إنما الحياة الدنيا لعب) يقتضى - والله أعلم - الحصر باعتبار من آخرها . وأما بالنسبة إلى ما هو في نفس الأمر : فقد تكون سبيلاً إلى الخيرات ، أو يكون ذلك من باب التغليب للأكثر في الحكم على الأقل . فإذا وردت لفظة « إنما » فاعتبرها ، فإن دل السياق والمقصود من الكلام على الحصر في شيء مخصوص : فقل به . وإن لم يكن في شيء مخصوص : فاحمل الحصر على الإطلاق . ومن هذا : قوله صلى الله عليه وسلم « إنما الأعمال بالنيات » والله أعلم .

الرابع : ما يتعلق بالجوارح وبالقلوب ، قد يطلق عليه عمل ، ولكن الأسبق إلى الفهم : تخصيص العمل بأفعال الجوارح ، وإن كان ما يتعلق بالقلوب فعلاً للقلوب أيضاً . ورأيت بعض المتأخرين من أهل الخلاف خصص الأعمال بما لا يكون قولاً . وأخرج الأقوال من ذلك ^(١) وفي هذا عندي بعد . وينبغي أن يكون لفظ « العمل » يعم جميع أفعال الجوارح . نعم لو كان خصص بذلك لفظ « الفعل » لسكان أقرب . فإنهم استعملوها متقابلين . فقالوا : الأفعال ، والأقوال . ولا تردد عندي في أن الحديث يتناول الأقوال أيضاً . والله أعلم .

الخامس : قوله صلى الله عليه وسلم « الأعمال بالنيات » لا بد فيه من حذف مضاف . فاختلف الفقهاء في تقديره . فالذين اشتروا النية ، قدروا : « صحة الأعمال بالنيات » أو ما يقار به .

(١) وأغرب الحافظ في الفتح إذ قال : والتحقق أن القول لا يدخل في العمل حقيقة ، ويدخل مجازاً . وكذا الفعل لقوله تعالى (١١٣:٦) ولو شاء ربك لأمم) بعد قوله (زخرف القول غرورا)

والذين لم يشترطوها : قدروه « كمال الأعمال بالنيات » أو ما يقاربه .
وقد رجح الأول بأن الصحة أكثر لزوماً للحقيقة من الكمال ، فالجل عليها
أولى . لأن ما كان أزم لشيء : كان أقرب إلى خطوره بالبال عند إطلاق اللفظ .
فكان الحمل عليه أولى . وكذلك قد يقدرونه « إنما اعتبار الأعمال بالنيات »
وقد قَرَّب ذلك بعضهم بنظائر من المثل ، كقولهم : إنما الملك بالرجال ، أى قوامه
وجوده . وإنما الرجال بالمال . وإنما المال بالرية . وإنما الرية بالعدل . كل
ذلك يراد به : أن قوام هذه الأشياء بهذه الأمور .

السادس : قوله صلى الله عليه وسلم « وإنما لكل امرئ ما نوى » يقتضى
أن من نوى شيئاً يحصل له ، وكل ما لم ينو لم يحصل له ، فيدخل تحت ذلك ما لا
ينحصر من المسائل . ومن هذا عظموا هذا الحديث . فقال بعضهم : يدخل في
حديث « الأعمال بالنيات » ثلثا العلم . فكل مسألة خلافة حصلت فيها نية ،
فلك أن تستدل بهذا على حصول النوى . وكل مسألة خلافة لم تحصل فيها نية ،
فلك أن تستدل بهذا على عدم حصول ما وقع فيه النزاع . [وسأنى ما يقيد به
هذا الإطلاق] ^(١) فإن جاء دليل من خارج يقتضى أن النوى لم يحصل ، أو أن
غير النوى يحصل ، وكان راجحاً : عمل به ، وخصَّص هذا العموم .

السابع : قوله « فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله » اسم « الهجرة » يقع
على أمور ، الهجرة الأولى : إلى الحبشة . عندما آذى الكفار الصحابة . الهجرة
الثانية : من مكة إلى المدينة . الهجرة الثالثة : هجرة القبائل إلى النبي صلى الله عليه
وسلم لتعلم الشرائع ، ثم يرجعون إلى المواطن ، ويعلمون قومهم . الهجرة الرابعة :
هجرة من أسلم من أهل مكة ليأتى إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، ثم يرجع إلى
مكة . الهجرة الخامسة : هجرة ما نهى الله عنه . ومعنى الحديث وحكمه يتناول
الجميع ، غير أن السبب يقتضى : أن المراد بالحديث الهجرة من مكة إلى المدينة ،

لأنهم نقلوا أن رجلاً هاجر من مكة إلى المدينة، لا يريد بذلك فضيلة الهجرة وإنما هاجر ليتزوج امرأة تسمى أم قيس. فسمي مهاجر أم قيس^(١). ولهذا خص في الحديث ذكر المرأة، دون سائر ما تنوى به الهجرة من أفراد الأغراض الدنيوية ثم أتبع بالدنيا.

الثامن: المتقرر عند أهل العربية: أن الشرط والجزاء، والمبتدأ أو الخبر، لا بد وأن يتفازرا. وهما وقع الاتحاد في قوله «فن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله» وجوابه: أن التقدير: فن كانت هجرته إلى الله ورسوله نية وقصدًا، فهجرته إلى الله ورسوله حكماً وشرعاً.

التاسع: شرع بعض المتأخرين من أهل الحديث في تصنيف في أسباب الحديث، كما صنف في أسباب النزول للكتاب العزيز. فوَقَّفتُ من ذلك على شيء يسير له. وهذا الحديث - على ما قدمنا من الحكاية عن مهاجر أم قيس - واقع على سبب يُدخله في هذا القبيل. وتنضم إليه نظائر كثيرة لمن قصد تتبعه

العاشر: فرق بين قولنا «من نوى شيئاً لم يحصل له غيره» وبين قولنا «من لم ينو الشيء لم يحصل له» والحديث محتمل للأمرين. أعنى قوله صلى الله عليه وسلم «إنما الأعمال بالنيات» وآخره يشير إلى المعنى الأول. أعنى قوله «ومن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها أو امرأة يتزوجها فهجرته إلى ما هاجر إليه».

٢ - الحديث الثاني: عن أبي هريرة رضى الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ أَحَدِكُمْ إِذَا أَحْدَثَ حَتَّى يَتَوَضَّأَ»^(٢).

(١) روى الطبراني في الكبير بإسناد رجاله ثقات عن ابن مسعود رضى الله عنه قال «كان فينا رجل خطب امرأة يقال لها: أم قيس، فأبت أن تزوجه حتى يهاجر، فهاجر، فزوجه. فكنا نسميه مهاجر أم قيس»

(٢) خرجه البخاري بهذا اللفظ في ترك الحيل، وبلغف آخر في باب الوضوء ومسلم في الطهارة، والترمذي وأبو داود والطبراني

الدرسي -
١٣ / ١٣٩٥ هـ
ترجمه انسانیت

«أبو هريرة» في اسمه اختلاف شديد . وأشهره : عبد الرحمن بن صخر .
أسلم عام خير سنة سبع من الهجرة . ولزم رسول الله صلى الله عليه وسلم . وكان
من أحفظ الصحابة ، سكن المدينة . وتوفي - قال خليفة : سنة سبع وخمسين .
وقال الميثم : سنة ثمان ، وقال الواقدي : سنة تسع .
الكلام عليه من وجوه :

أحدها : «القبول» وتفسير معناه . قد استدلل جماعة من المتقدمين بانتفاء
القبول على انتفاء الصحة ، كما قالوا في قوله صلى الله عليه وسلم «لا يقبل الله صلاة
حائض إلا بنحو» أي من بلغت سنّ الحيض .

والمقصود بهذا الحديث : الاستدلال على اشتراط الطهارة من الحدث في
صحة الصلاة . ولا يتم ذلك إلا بأن يكون انتفاء القبول دليلاً على انتفاء الصحة .
وقد حرك المتأخرون في هذا بحثاً . لأن انتفاء القبول قد ورد في مواضع مع ثبوت
الصحة ، كالعبد إذا أبى لا تقبل له صلاة ، وكما ورد فيمن أتى عراًفاً . وفي
شارب الخمر .

فإذا أريد تقرير الدليل على انتفاء الصحة من انتفاء القبول . فلا بد من
تفسير معنى القبول ، وقد فسر بأنه ترتب النقص المطلوب من الشيء على الشيء .
يقال : قَبِلَ فلان عذر فلان : إذا رَتَّبَ على عذره النقص المطلوب منه . وهو
محو الجناية والذنب .

فإذا ثبت ذلك فيقال ، مثلاً في هذا المكان : النقص من الصلاة : وقوعها
مُجَرَّثَةً بمطابقتها للأمر . فإذا حصل هذا النقص : ثبت القبول ، على ما ذكر من
التفسير . وإذا ثبت القبول على هذا التفسير : ثبتت الصحة . وإذا اتنى القبول
على هذا التفسير : انتفت الصحة .

وربما قيل من جهة بعض المتأخرين : إن «القبول» كون العبادة بحيث
يترتب الثواب والدرجات عليها . و«الإجزاء» كونها مطابقة للأمر . وللمعتيان

إذا تغايرا ، وكان أحدهما أخص من الآخر : لم يلزم من نفي الأخص نفي الأعم .
و«القبول» على هذا التفسير : أخص من الصحة ، فإن كل مقبول صحيح ، وليس
كل صحيح مقبولا . وهذا - إن نفع في تلك الأحاديث التي نفي عنها القبول مع
بقاء الصحة - فإنه يضر في الاستدلال بنفي القبول على نفي الصحة ، كما حكينا عن
الأقدمين .

الهم إلا أن يقال : دل الدليل على كون القبول من لوازم الصحة . فإذا
انتفى انتفت . فيصح الاستدلال بنفي القبول على نفي الصحة حينئذ . ويحتاج في
تلك الأحاديث - التي نفي عنها القبول مع بقاء الصحة - إلى تأويل ، أو تخريج
جواب .

على أنه يرد على من فسر «القبول» بكون العبادة مثاباً عليها ، أو مرضية ،
أو ما أشبه ذلك - إذا كان مقصوده بذلك : أن لا يلزم من نفي القبول نفي
الصحة :- أن يقال : القواعد الشرعية تقتضي أن العبادة إذا أتى بها مطابقة
للأمر كانت سبباً للثواب والدرجات والإجزاء . والظواهر في ذلك لا تنحصر ..

الوجه الثاني : في تفسير معنى « الحدث » فقد يطلق بإزاء معان ثلاثة .
أحدها : الخارج الخصوص الذي يذكره الفقهاء في باب نواقض الوضوء ..
ويقولون : الأحداث كذا وكذا .

الثاني : نفس خروج ذلك الخارج .

الثالث : المنع المرتب على ذلك الخروج . وبهذا المعنى يصح قولنا « رفعت
الحدث » و « نويت رفع الحدث » فإن كل واحد من الخارج والخروج قد وقع ..
وما وقع يستحيل رفعه ، بمعنى أن لا يكون واقفاً . وأما المنع المرتب على الخروج :
فإن الشارع حكم به . ومدّ غايته إلى استعمال المكلف الطهور ، فباستعماله يرتفع
المنع . فيصح قولنا « رفعت الحدث » و « ارتفع الحدث » أي ارتفع المنع الذي
كان ممدوداً إلى استعمال المطهر .

وبهذا التحقيق يقوى قول من يرى أن التيمم يرفع الحدث . لأننا لما بينا أن المرتفع : هو المنع من الأمور المخصوصة ، وذلك المنع مرتفع بالتيمم . فالتيمم يرفع الحدث . غاية ما في الباب : أن رفعه للحدث مخصوص بوقت ما ، أو بمالة ما . وهي عدم الماء . وليس ذلك ببدع ، فإن الأحكام قد تختلف باختلاف محالها . وقد كان الوضوء في صدر الإسلام واجباً لكل صلاة ، على ما حكوه . ولا شك أنه كان رافعاً للحدث في وقت مخصوص . وهو وقت الصلاة . ولم يلزم من انتهائه بانتهاء وقت الصلاة في ذلك الزمن : أن لا يكون رافعاً للحدث . ثم نسخ ذلك الحكم عند الأكثرين . ونقل عن بعضهم : أنه مستمر . ولا نشك أنه لا يقول : إن الوضوء لا يرفع الحدث .

نعم ههنا معنى رابع ، يدعيه كثير من الفقهاء ، وهو أن الحدث وصف حكمي مقدر قيامه بالأعضاء على مقتضى الأوصاف الحسية . وينزلون ذلك الحكمي منزلة الحسي في قيامه بالأعضاء . فما نقول : إنه يرفع الحدث - كالوضوء والنفسل - يزيل ذلك الأمر الحكمي . فيزيل المنع المرتب على ذلك الأمر المقدر الحكمي . وما نقول بأنه لا يرفع الحدث ، فذلك المعنى المقدر القائم بالأعضاء حكماً باق لم يزل . والمنع المرتب عليه زائل . فبهذا الاعتبار نقول : إن التيمم لا يرفع الحدث ، بمعنى أنه لم يزل ذلك الوصف الحكمي المقدر ، وإن كان المنع زائلاً . وحاصل هذا : أنهم أبدؤا للحدث معنى رابعاً ، غير ما ذكرناه من الثلاثة المعاني . وجعلوه مقدرًا قائمًا بالأعضاء حكماً ، كالأوصاف الحسية ، وهم مطالبون بدليل شرعي يدل على إثبات هذا المعنى الرابع ، الذي ادعوه مقدرًا قائمًا بالأعضاء فإنه منفي بالحقيقة ، والأصل موافقة الشرع لها ، وبيد أن يأتوا بدليل على ذلك وأقرب ما يذكر فيه : أن الماء المستعمل قد انتقل إليه المانع ، كما يقال ، والمسألة متنازع فيها . فقد قال جماعة بظهورية الماء المستعمل . ولو قيل بعدم ظهوريته أو بنجاسته : لم يلزم منه انتقال مانع إليه . فلا يتم الدليل . والله أعلم .

الوجه الثالث : استعمل الفقهاء « الحدث » عاماً فيما يوجب الطهارة ، فإذا حل الحديث عليه - أعنى قوله « إذا أحدث » - جمع أنواع النواقض على مقتضى هذا الاستعمال ، لكن أبو هريرة قد فسر الحدث في بعض الأحاديث - لما سئل عنه - بأخص من هذا الاصطلاح ، وهو الريح ، إما بصوت أو بغير صوت . فقيل له : « يا أبا هريرة ، ما الحدث ؟ فقال : فُساء أو ضراط » ولعله قامت له قرائن حالية اقتضت هذا التخصيص .

الوجه الرابع : استدل بهذا الحديث على أن الوضوء لا يجب لكل صلاة ووجه الاستدلال به : أنه صلى الله عليه وسلم نفى القبول ممتداً إلى غاية الوضوء . وما بعد الغاية مخالف لما قبلها . فيقتضى ذلك قبول الصلاة بعد الوضوء مطلقاً . وتدخل تحته الصلاة الثانية قبل الوضوء لها ثانياً .

٣ - الحديث الثالث : عن عبد الله بن عمرو بن العاص وأبي هريرة وعائشة رضى الله عنهم قالوا : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « وَيَلُّ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ » ^(١) .

الحديث فيه دليل على وجوب تعميم الأعضاء بالمطهر ، وأن ترك البعض منها غير مجزئ . ونصه إنما هو في الأعقاب . وسبب التخصيص : أنه ورد على سبب . وهو أنه صلى الله عليه وسلم « رأى قوماً وأعقابهم تلوح » . والألف واللام يحتمل أن تكون للعهد . والمراد : الأعقاب التي رآها كذلك لم يمسها الماء . ويحتمل أن لا تخص بتلك الأعقاب التي رآها كذلك . وتكون الأعقاب التي صفتها

(١) أخرجه البخارى في كتاب العلم ، وفي الطهارة من رواية عبد الله بن عمرو وفي الطهارة أيضاً من روايته ورواية أبي هريرة ، ومسلم في الطهارة ، والنسائي في العلم ، والطحاوى أيضاً . و « الأعقاب » جمع عقب وهى مؤنثة - يسكون القاف وكسرهما - وعقب كل شئ طرفه وآخره . والعقب مؤخر القدم الذى يكون موضع الشراك من خلفها . وجاء أيضاً « ويل للعراقب » وهى جمع عرقوب ، وهو العصب الغليظ للوتر فوق عقب الانسان .

هذه الصفة ، أى التى لا تعم بالمطهر . ولا يجوز أن تكون الألف واللام للعموم المطلق . وقد ورد فى بعض الروايات « رأنا ونحن نمسح على أرجلنا . فقال : ويل للأعقاب من النار » فاستدل به على أن مسح الأرجل غير مجزئ . وهو عندى ليس بجيد . لأنه قد فسر فى الرواية الأخرى « أن الأعقاب كانت تلوح لم يمسها الماء » ولا شك أن هذا موجب للوعيد بالاتفاق .

والذين استدلوا على أن المسح غير مجزئ إنما اعتبروا لفظ هذه الرواية فقط . وقد رتب فيها الوعيد على مسمى المسح . وليس فيها ترك بعض العضو . والصواب - إذا جمعت طرق الحديث - : أن يستدل بعمضاها على بعض ، ويجمع ما يمكن جمعه . فيه يظهر المراد . والله أعلم .

ويستدل بالحديث على أن « المقب » محل للتطهير ، فيبطل قول من يكتفى بالتطهير فيما دون ذلك .

٤ - الحديث الرابع : عن أبى هريرة رضى الله عنه : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ فَلْيَجْعَلْ فِي أَنْفِهِ مَاءً ، ثُمَّ لِيَنْتَرِ ، وَمَنْ اسْتَجَمَرَ فَلْيُوتِرْ ، وَإِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَوْمِهِ فَلْيَغْسِلْ يَدَيْهِ قَبْلَ أَنْ يُدْخِلَهُمَا فِي الْإِنَاءِ ثَلَاثًا . فَإِنْ أَحَدُكُمْ لَا يَدْرِي أَيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ .

وفى لفظ لمسلم « فَلْيَسْتَنْشِقْ مِنْخَرِيهِ مِنَ الْمَاءِ »
وفى لفظ : « مَنْ تَوَضَّأَ فَلْيَسْتَنْشِقْ »^(١) .

فيه مسائل : الأولى : فى هذه الرواية : « فليجعل فى أنفه » ولم يقل « ماء »

(١) خرجه البخارى فى الطهارة فى موضعين بافظين مختلفين . أحدهما فى « باب الاستطابة وترا » والنسائى ، وأبو داود ، والترمذى وابن ماجه .

وهو مبين في غيرها^(١) وتركه لدلالة الكلام عليه .

الثانية : تمسك به من يرى وجوب الاستنشاق ، وهو مذهب أحمد . ومذهب الشافعي ومالك : عدم الوجوب . وحمل الأمر على الندب ، بدلالة ما جاء في الحديث من قوله صلى الله عليه وسلم للأعرابي « توضأ كما أمرك الله » فأحاله على الآية . وليس فيها ذكر الاستنشاق^(٢) .

الثالثة : المعروف أن « الاستنشاق » جذب الماء إلى الأنف . و « الاستنثار » دفعه للخروج . ومن الناس من جعل الاستنثار لفظاً يدل على الاستنشاق الذي هو الجذب ، وأخذه من النثرة ، وهي طرف الأنف . والاستفعال منها يدخل تحته الجذب والدفع معاً . والصحيح : هو الأول . لأنه قد جمع بينهما في حديث واحد وذلك يقتضى التغاير .

الرابعة : قوله صلى الله عليه وسلم « ومن استجمر فليوتر » الظاهر : أن المراد به : استعمال الأحجار في الاستطابة . والابتار فيها بالثلاث واجب عند الشافعي . فإن الواجب عنده - رحمه الله - في الاستجمار أسران . أحدهما : إزالة العين . والثاني : استيفاء ثلاث مسحات . وظاهر الأمر الوجوب . لكن هذا الحديث لا يدل

(١) رواية عدم ذكر الماء هي رواية الأكثرين . وفي رواية أبي ذر التصريح به .
(٢) قد بين النبي صلى الله عليه وسلم ما أمره الله ببيان . فتوضأ واستنشق وتعمض . ولم ينقل أنه ترك المضمضة والاستنشاق ولا مرة . وقد ورد الأمر بذلك كما هنا ، وفيما رواه الدارقطني من حديث أبي هريرة أيضاً قال « أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمضمضة والاستنشاق » وبهذا تعلم أن ما ذكره الشارح في الاستدلال لمذهب الشافعي ومالك حجة عليه لاله ، وبما قدمناه يظهر لك ضعف الاستدلال على عدم وجوب الاستنشاق بحديث « عشر من سنن المرسلين » وهو حديث حسن . ومن جملتها : الاستنشاق . فإن « السنة » هي الطريقة العملية . وهي تتم الواجب لا ما وقع في الاصطلاح الحادث والعرف المتجدد . على أن الحديث إما روى بلفظ عشر من الفطرة .

على الايتار بالثلاث . فيؤخذ من حديث آخر ^(١) . وقد حمل بعض الناس الاستجار على استعمال البخور للتطيب . فإنه يقال فيه : تجمر واستجر . فيكون الأمر للندب على هذا . والظاهر : هو الأول ، أعنى أن المراد : هو استعمال الأحجار .

الخامسة : ذهب بعضهم إلى وجوب غسل اليدين قبل إدخالهما في الإناء في ابتداء الوضوء ، عند الاستيقاظ من النوم ، لظاهر الأمر . ولا يفرق هؤلاء بين نوم الليل ونوم النهار ، لا إطلاق قوله صلى الله عليه وسلم « إذا استيقظ من نومه » وذهب أحمد إلى وجوب ذلك من نوم الليل ، دون نوم النهار . لقوله صلى الله عليه وسلم « أين باتت يده ؟ » والمبيت يكون بالليل . وذهب غيرهم إلى عدم الوجوب مطلقاً . وهو مذهب مالك والشافعي . والأمر محمول على الندب .

واستدل على ذلك بوجهين . أحدهما : ما ذكرناه من حديث الأعرابي . والثاني : أن الأمر - وإن كان ظاهره الوجوب - إلا أنه يصرف عن الظاهر لقرينة ودليل ، وقد دل الدليل ، وقامت القرينة ههنا . فإنه صلى الله عليه وسلم علل بأمر يقتضى الشك . وهو قوله « فإنه لا يدري أين باتت يده ؟ » والقواعد تقتضى أن الشك لا يقتضى وجوباً في الحكم ، إذا كان الأصل المستصحب على

(١) هو ما رواه مسلم وغيره من حديث سلمان : أن النبي صلى الله عليه وسلم « نهى عن الاستجار بأقل من ثلاثة أحجار » وأخرج أحمد والنسائي وأبو داود وابن ماجه والدارقطني - وقال : إسناده صحيح حسن - من حديث عائشة : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « إذا ذهب أحدكم إلى الغائط فليستطب بثلاثة أحجار فانها تجزئ عنه » وأخرج نحوه النسائي وأبو داود من حديث أبي هريرة . وخرج أحمد والنسائي وأبو داود وابن ماجه من حديثه أيضاً أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان يأمر بثلاثة أحجار . وينهى عن الروثة والرمة » ورواه الشافعي أيضاً بلفظ « وليستج أحداً بثلاثة أحجار » .

خلافه موجوداً . والأصل : الطهارة في اليد ^(١) ، فلتستصحب [وفيه احتراز عن مسألة الصيد .] ^(٢)

السادسة ، قيل : إن سبب هذا الأمر : أنهم كانوا يستنجون بالأحجار ، فربما وقعت اليد على الحبل وهو عرق ، فتنجست . فإذا وضعت في الماء نجسته ، لأن الماء المذكور في الحديث : هو ما يكون في الأواني التي يتوضأ منها . والغالب عليها القلة . وقيل : إن الإنسان لا يخلو من حَكَّ بَثْرَةٍ في جسمه ، أو مصادفة حيوان ذى دم فيقتله ، فيتعلق دمه بيده ^(٣) .

السابعة : الذين ذهبوا إلى أن الأمر للاستحباب : استحباوا غسل اليد قبل إدخالها في الإناء في ابتداء الوضوء مطلقاً ، سواء قام من النوم أم لا . ولم فيه مأخذان . أحدهما : أن ذلك : وارد في صفة وضوء النبي صلى الله عليه وسلم من غير تعرض لسبق نوم . والثاني : أن المعنى الذي عُلِّلَ به في الحديث - وهو جَوْلَانِ اليد - موجود في حال اليقظة . فيم الحكم لعموم علته ^(٤) .

الثامنة : فرق أصحاب الشافعي ، أو من فرق منهم ، بين حال المستيقظ من النوم وغير المستيقظ . فقالوا في المستيقظ من النوم : يكره أن يمس يده في الإناء ، قبل غسلها ثلاثاً . وفي غير المستيقظ من النوم : يستحب له غسلها ، قبل إدخالها في الإناء .

وليعلم الفرق بين قولنا « يستحب فعل كذا » وبين قولنا « يكره تركه »

(١) لا يصح أن تكون القاعدة الحديثة قاضية على الحديث الصحيح وصارفة له عن ظاهره . بل ينبغي أن يكون الحديث حاكماً على القواعد والاصطلاحات .

(٢) ما بين الرَجْعَيْنِ ليس في الأصل هو وفي البواقي

(٣) ليس الأمر بفصل اليد للمستيقظ لما عليها من النجاسة ، حتى يصح هذا للفرض . وإنما هو لأمر معنوي ، هو ما بينه في بعض الأحاديث بقوله صلى الله عليه وسلم « فان أحدكم يبيت الشيطان على يده » .

(٤) ليس ذلك علة غسل اليد حتى يتفرع عليه تعميم الحكم .

فلا تلازم بينهما . فقد يكون الشيء مستحب الفعل ، ولا يكون مكروه الترك ، كصلاة الضحى مثلا ، وكثير من النوافل . ففسلها لتغير المستيقظ من النوم ، قبل إدخالها الإناء : من المستحبات . وترك غسلها للمستيقظ من النوم : من المكروهات . وقد وردت صيغة النهى عن إدخالها في الإناء قبل الفسل في حق المستيقظ من النوم . وذلك يقتضى الكراهة على أقل الدرجات .
وهذه التفرقة هي الأظهر .

التاسعة : استنبط من هذا الحديث : الفرق بين ورود الماء على النجاسة ، وورود النجاسة على الماء . ووجه ذلك : أنه قد نهى عن إدخالها في الإناء قبل غسلها ، لاحتمال النجاسة . وذلك يقتضى : أن ورود النجاسة على الماء مؤثر فيه . وأمر بغسلها بافراغ الماء عليها للتطهير . وذلك يقتضى : أن ملاقاتها للماء على هذا الوجه غير مفسد له بمجرد الملاقاة ، وإلا لما حصل المقصود من التطهير .

العاشرة : استنبط منه : أن الماء القليل ينجس بوقوع النجاسة فيه . فإنه منع من إدخال اليد فيه ، لاحتمال النجاسة ، وذلك دليل على أن تيقنها مؤثر فيه ، وإلا لما اقتضى احتمال النجاسة المنع . وفيه نظر عندى . لأن مقتضى الحديث : أن ورود النجاسة على الماء مؤثر فيه ، ومطلق التأثير أعم من التأثير بالنجيس . ولا يلزم من ثبوت الأعم ثبوت الأخص للمعين . فإذا سلم الخصم أن الماء القليل بوقوع النجاسة فيه يكون مكروها ، فقد ثبت مطلق التأثير . فلا يلزم منه ثبوت خصوص التأثير بالنجيس .

وقد يورد عليه : أن الكراهة ثابتة عند التوهم . فلا يكون أثر اليقين هو الكراهة .

و يجاب عنه : بأنه ثبت عند اليقين زيادة في رتبة الكراهة . والله أعلم .

٥ - الحديث الخامس: عن أبي هريرة رضى الله عنه: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: « لَا يَبُولَنَّ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ الَّذِي لَا يَجْرِي، ثُمَّ يَغْتَسِلُ مِنْهُ ».

ولمسلم: « لَا يَغْتَسِلُ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ وَهُوَ جُنُبٌ »^(١).
الكلام عليه من وجوه.

الأول: « الماء الدائم » هو الراكد. وقوله « الذى لا يجرى » تأكيد لمعنى الدائم. وهذا الحديث مما يستدل به أصحاب أبى حنيفة على تنجيس الماء الراكد^(٢)، وإن كان أكثر من قلتين. فإن الصيغة صيغة عموم. وأصحاب الشافعى: يخصون هذا العموم، ويحملون النهى على مادون القلتين^(٣). ويقولون بعدم تنجيس القلتين - فما زاد - إلا بالتغير: مأخوذ من حديث القلتين. فيحمل هذا الحديث العام فى النهى على مادون القلتين، جمعاً بين الحديثين. فإن حديث القلتين يقتضى عدم تنجيس القلتين فما فوقهما. وذلك أخص من مقتضى الحديث العام الذى ذكرناه. والخاص مقدم على العام.

(١) أخرجه البخارى عن أبى هريرة بهذا اللفظ. ومسلم وأبو داود والنسائى والترمذى وابن ماجه عن أبى هريرة وجابر وابن عمر رضى الله عنهم
(٢) ليس فيه دلالة صريحة ولا ظاهرة لهم على ذلك.

(٣) تخصيص الماء بمقدار القلتين المهودتين عند الشافعية تحكم بدون دليل. لأن الحديث فيه التهى للباطل فقط - لا لغيره - عن الغسل أو الوضوء من الماء الذى هذه صفته، سواء كان قليلاً أو كثيراً، إلا ماء المستبحر العظيم. فإنه قد وقع الاجماع على أنه لا يسرى عليه هذا الحكم. وليس ذلك لأن الماء قد تنجس بذلك البول مطلقاً. فإن الحجة قد قامت على أن الماء لا يخرج عن الطهورية وحل رفع الحدث به إلا اذا تغير أحد أوصافه. ولو أنك طهرت نفسك من أدران التعصب المذهبي وقفت كلام الرسول صلى الله عليه وسلم لوجدته فى هذا الباب من أيسر الأمور وأسهلها. وذلك مذهب كثير من الأئمة الأعلام كالامام مالك وابن حزم،

ولأحد طريقة أخرى : وهي الفرق بين بول الآدمي ، وما في معناه ، من عذْرته المائنة ، وغير ذلك من النجاسات . فأما بول الآدمي ، وما في معناه : فينجسُ الماء ، وإن كان أكثر من قلتين . وأما غيره من النجاسات : فتهبّ فيه القلتان ، وكأنه رأى أن الخبث المذكور في حديث القلتين عام بالنسبة إلى الأنجاس . وهذا الحديث خاص بالنسبة إلى بول الآدمي . فيقدم الخاص على العام ، بالنسبة إلى النجاسات الواقعة في الماء الكثير . ويخرج بول الآدمي وما في معناه من جملة النجاسات الواقعة في القلتين بخصوصه . فينجس الماء دون غيره من النجاسات . ويلحق بالبول المنصوص عليه : ما يعلم أنه في معناه .

واعلم أن هذا الحديث لا بد من إخرجه عن ظاهره بالتخصيص أو التقييد . لأن الاتفاق واقع على أن الماء المستبحر الكثير جداً : لا تؤثر فيه النجاسة . والاتفاق واقع على أن الماء ، إذا غيرته النجاسة : امتنع استعماله . فالثالث - رحمه الله - إذا حمل النهي على الكراهة - لا اعتقاده أن الماء لا ينجس إلا بالتغير - لا بد أن يخرج عنه صورة التغير بالنجاسة ، أعنى عن الحكم بالكراهية ، فإن الحكم محمّ : التحريم ، فإذا لا بد من الخروج عن الظاهر عند الكل .

فلا أصحاب أبي حنيفة أن يقولوا : خرج عنه المستبحر الكثير جداً بالإجماع ، فيبقى ما عداه على حكم النص ، فيدخل تحته ما زاد على القلتين .

ويقول أصحاب الشافعي : خرج الكثير المستبحر بالإجماع الذي ذكرتموه . وخرج القلتان فما زاد ، بمقتضى حديث القلتين ، فيبقى ما نقص عن القلتين داخلًا تحت مقتضى الحديث .

ويقول من نصر قول أحمد المذكور : خرج ما ذكرتموه ، وبقي مادون القلتين داخلًا تحت النص ، إلا أن ما زاد على القلتين ، مقتضى حديث القلتين فيه عام في الأنجاس ، فيخصُّ ببول الآدمي .

ولخالفهم أن يقول : قد علمنا جرماً أن هذا النهى إنما هو لمعنى فى النجاسة ، وعدم التقرب إلى الله بما خالفها . وهذا المعنى يستوى فيه سائر الأنجاس ، ولا يتجه تخصيص بول آدمى منها ، بالنسبة إلى هذا المعنى ، فإن المناسب لهذا المعنى - أعنى التنزه عن الأقدار - أن يكون ما هو أشد استقذاراً أوقع فى هذا المعنى وأنسب له ، وليس بول آدمى بأقذر من سائر النجاسات ، بل قد يساويه غيره ، أو يرجح عليه . فلا يبقى لتخصيصه دون غيره بالنسبة إلى المنع معنى . فيحمل الحديث على أن ذكر البول ورد تنبيهاً على غيره ، مما يشاركه فى معناه من الاستقذار . والوقوف على مجرد الظاهر ههنا - مع وضوح المعنى ، وشموله لسائر الأنجاس - ظاهرة محضة . وأما مالك رحمه الله تعالى : فإذا حمل النهى على السكراهة يستمر حكم الحديث فى القليل والكثير ، غير المستثنى بالاتفاق [وهو المستبحر]^(١) مع حصول الإجماع على تحريم الاغتسال بعد تغير الماء بالبول . فهذا يلتفت إلى حمل اللفظ الواحد على معنيين مختلفين ، وهى مسألة أصولية . فإن جعلنا النهى للتحريم : كان استعماله فى السكراهة والتحريم استعمال اللفظ الواحد فى حقيقته ومجازه . والأكثر على منعه . والله أعلم .

[وقد يقال على هذا : إن حالة التغير مأخوذة من غير هذا اللفظ . فلا يلزم استعمال اللفظ الواحد فى معنيين مختلفين . وهذا متجه ، إلا أنه يلزم منه التخصيص فى هذا الحديث . والمخصص : الإجماع على نجاسة المتغير]^(٢) .

الوجه الثانى : اعلم أن النهى عن الاغتسال لا يخص الفسل ، بل التوضؤ فى معناه . وقد ورد مصرحاً به فى بعض الروايات « لا يبولن أحدكم فى الماء الدائم

(١) ما بين المربعين ليس فى الاصل

(٢) ما بين المربعين ليس موجوداً فى الاصل ولا فى (خ) وموجود بهامش

(س) وذكر أنه نسخة

ثم يتوضأ منه » ولولم يرد لسكان معلوماً قطعاً ، لاستواء الوضوء والغسل في هذا الحكم ، لفهم المعنى الذى ذكرناه ، وأن المقصود : التنزه عن التقرب إلى الله سبحانه بالمستقذرات .

الثالث : ورد في بعض الروايات « ثم يغتسل منه » وفي بعضها « ثم يغتسل فيه » ومعناها مختلف ، يفيد كل واحد منهما حكماً بطريق النص ، وآخر بطريق الاستنباط ، ولو لم يرد فيه لفظة « فيه » لاستويا ، لما ذكرنا .

الرابع : مما يعلم بطلانه قطعاً : ما ذهبت إليه الظاهرية الجامة : من أن الحكم مخصوص بالبول في الماء ، حتى لو بال في كؤز وصيه في الماء : لم يضر عندهم . أو لو بال خارج الماء فجرى البول إلى الماء : لم يضر عندهم أيضاً . والعلم القطعى حاصل ببطلان قولهم . لاستواء الأمرين في الحصول في الماء . وأن المقصود : اجتناب ما وقعت فيه النجاسة من الماء . وليس هذا من مجال الظنون ، بل هو مقطوع به .
وأما الرواية الثانية : وهى قوله صلى الله عليه وسلم « لا يغتسل أحدكم في الماء الدائم وهو جنب » فقد استدل به على مسألة الماء المستعمل ^(١) وأن الاغتسال في الماء يفسده . لأن النهى وارد ههنا على مجرد القسل . فدل على وقوع الفسدة بمجرد . وهى خروجه عن كونه أهلاً للتطهير به : إما لنجاسته ، أو لعدم طهوريته

(١) النهى فيه إنما هو للاستقذار . ويدل على ذلك : قول أبى هريرة راوى الحديث « يتناوله تناولا » . وقد ورد من فعله صلى الله عليه وسلم وقوله ما يفيد عدم خروج الماء بالاستعمال عن الطهورية ، مثل مسحه صلى الله عليه وسلم رأسه بفضل ماء يديه ، ومثل استعماله لفضل زوجه ميمونة . وقوله لها « إن الماء لا يجنب » بعد قولها له « إني كنت جنباً » . والأصل في الماء الطهارة ، حتى يرد من النصوص ما يخرجها عن ذلك . والحكم بالاحتمال : من باب الحرج الذى نفاه الله عن شريعته وهذا مذهب كثير من العلماء الأعلام كالحسن البصرى . والنخعى . وسفيان الثورى . ومالك ، وأبى حنيفة ، والشافعى ، فى إحدى الروايات عن الثلاثة . ومذهب كثير من الظاهرية . وقد جنح الشارح إلى هذا فيما يأتى .

ومع هذا فلا بد فيه من التخصيص . فإن الماء الكثير - إما القلتان فما زاد ، على مذهب الشافعي ، أو المستبحر على مذهب أبي حنيفة - لا يؤثر فيه الاستعمال . ومالك لما رأى أن الماء المستعمل طهور ، غير أنه مكروه : يحمل هذا النهى على الكراهة .

وقد يرجعه : أن وجوه الانتفاع بالماء لا تختص بالتطهير . والحديث عام فى النهى . فإذا حمل على التحريم لمفسدة خروج الماء عن الطهورية : لم يناسب ذلك . لأن بعض مصالح الماء تبقى بعد كونه خارجاً عن الطهورية ، وإذا حمل على الكراهة : كانت المفسدة عامة . لأنه يستقدر بعد الاغتسال فيه . وذلك ضرر بالنسبة إلى من يريد استعماله فى طهارة أو شرب ، فيستمر النهى بالنسبة إلى المفاصد المتوقعة ، إلا أن فيه حمل اللفظ على المجاز ، أعنى حمل النهى على الكراهة . فإنه حقيقة فى التحريم .

٦ - الحديث السادس : عن أبي هريرة رضى الله عنه : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « إِذَا شَرَبَ الْكَلْبُ فِي إِنَاءٍ أَحَدِكُمْ فَلْيَقْسِلْهُ سَبْعًا » . ولمسلم : « أَوْ لَاهُنَّ بِالتُّرَابِ » .

وله فى حديث عبد الله بن مُغَفَّل : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إِذَا وَلَغَ الْكَلْبُ فِي الْإِنَاءِ فَأَغْسِلُوهُ سَبْعًا وَعَفِّرُوهُ الثَّامِنَةَ بِالتُّرَابِ » ^(١) .

فيه مسائل . الأولى : الأمر بالفعل ظاهر فى تنجيس الإناء . وأقوى من هذا الحديث فى الدلالة على ذلك : الرواية الصحيحة . وهى قوله صلى الله عليه

(١) خرجه البخارى فى باب الوضوء بهذا اللفظ ، ومسلم بطرق وألفاظ مختلفة . وأبو داود والنسائى وابن ماجه والترمذى ، وقال : حديث حسن صحيح

«سلم» طهور إناء أحكم ، إذا ولغ فيه الكلب : أن يُغسل سبعة» فإن لفظة «طهور» تستعمل إما عن الحدث ، أو عن الخبث . ولا حدث على الإناء بالضرورة . فتعين الخبث . وحمل مالك هذا الأمر على التعبد ، لاعتقاده طهارة الماء والإناء . وربما رجحه أصحابه بذكر هذا المدد المخصوص ، وهو السبع . لأنه لو كان للنجاسة : لاكتفى بما دون السبع . فإنه لا يكون أغلظ من نجاسة التذرة . وقد اكتفى فيها بما دون السبع . والحل على التنجيس أولى . لأنه متى دار الحكم بين كونه تعبداً ، أو معقول المعنى ، كان حمله على كونه معقول المعنى أولى . لندرة التعبد بالنسبة إلى الأحكام المعقولة المعنى .

وأما كونه لا يكون أغلظ من نجاسة العذرة ، فممنوع عند القائل بنجاسته ، نعم ليس بأقدر من العذرة ، ولكن لا يتوقف التغليظ على زيادة الاستقذار . وأيضاً ، فإذا كان أصل المعنى معقولا قلنا به . وإذا وقع في التفاصيل ما لم يعقل معناه في التفصيل ، لم ينقص لأجله التأميل . ولذلك نظائر في الشريعة ، فلم تظهر زيادة التغليظ في النجاسة لكوننا تقتصر في التعبد على العدد ، ونمشی في أصل المعنى على معقولية المعنى^(١)

(١) قد ظهر من البحوث الطبية الحديثة : أن وجه غسل الإناء سبعاً من ولوغ الكلب هو : أن في أمعاء أكثر الكلاب دودة شريطية صغيرة جداً طولها ٤ مليمتراً . فإذا راث الكلب خرجت بويضاتها بكثرة في الروث ، فيلصق كثير منها بالشعر الذي بالقرب من دبره . وعادة الكلب أن ينظف مخرجه بلسانه . فيتلوث لسانه وفه بها ، وتنتشر في بقية شعره بواسطة لسانه أو غيره . فإذا ولغ الكلب في إناء ، أو قبله إنسان - كما يفعل الأفرنج ومقلدوهم - علقت بعض هذه البويضات بتلك الأشياء ، وسهل وصولها إلى فمه في أثناء أكله أو شربه . فنصل إلى معدته وتخرج منها الأجنة فتقرب جدار المعدة والأمعاء ، وتصل إلى أوعية الدم فتحدث أمراضاً كثيرة في المخ والقلب والرئة إلى غير ذلك . ولما كان تمييز الكلب المصاب بهذه الدودة عسيراً جداً ، لأنه يحتاج إلى زمن طويل وبحث دقيق بالآلة التي =

المسئلة الثانية : إذا ظهر أن الأمر بالنسل للنجاسة : فقد استدل بذلك على نجاسة عين الكلب . ولم في ذلك طريقان .

أحدهما : أنه إذا ثبتت نجاسة فمه من نجاسة لعابه ، فانه جزء من فمه ، وفه أشرف ما فيه . فبقية بدنه أولى .

الثاني : إذا كان لعابه نجساً - وهو عرق فمه - ففمه نجس . والعرق جزء متحلل من البدن . فجميع عرقه نجس . فجميع بدنه نجس ، لما ذكرناه من أن العرق جزء من البدن .

فتبين بهذا : أن الحديث إنما دل على النجاسة فيما يتعلق بالفم ، وأن نجاسة بقية البدن بطريق الاستنباط .

وفيه بحث . وهو أن يقال : إن الحديث إنما دل على نجاسة الإناء بسبب الولوج . وذلك قدر مشترك بين نجاسة عين اللعاب وعين الفم ، أو تنجيسهما باستعمال النجاسة غالباً . والحدال على المشترك لا يدل على أحد الخاصين . فلا يدل الحديث على نجاسة عين الفم ، أو عين اللعاب . فلا تستقيم الدلالة على نجاسة عين الكلب كله .

وقد يعترض على هذا بأن يقال : لو كانت العلة تنجيس الفم أو اللعاب - كما أشرتم إليه - لزم أحد أمرين . وهو إما وقوع التخصيص في العموم ، أو ثبوت الحكم بدون علته . لانا إذا فرضنا تطهير فم الكلب بماء كثير^(١) أو بأى وجه كان ، فوافق في الإناء : فيما أن يثبت وجوب غسله أولاً . فإن لم يثبت

= لا يعرف استعمالها إلا قليل من الناس ، كن اعتبار الشارع إياه موبوءاً والغسل ولوغه سبع مرات اتقاء للأناء بحيث لا يعلق فيه شيء مما ذكرناه - هو عين الحكمة والصواب . والله اعلم .

(١) في (س) لانا إذا فرضنا سلامة فم الكلب من النجاسة الطارئة إما بتطهير منها ، أو بأى وجه

وجب تخصيص العموم . وإن ثبت لزم ثبوت الحكم بدون علته . وكلاهما على خلاف الأصل .

والذى يمكن أن يجاب به عن هذا السؤال ، أن يقال : الحكم منوط بالغالب . وما ذكرتموه من الصورة نادر ، لا يلتفت إليه . وهذا البحث إذا انتهى إلى هنا يقوى قول من يرى أن الفصل لأجل قذارة الكلب .

المسألة الثالثة : الحديث نص في اعتبار السبع في عدد الفسلات . وهو حجة على أبي حنيفة ، في قوله : يغسل ثلاثا .

المسألة الرابعة : في رواية ابن سيرين زيادة « التراب » وقال بها الشافى وأصحاب الحديث . ولبست في رواية مالك هذه الزيادة . فلم يقل بها . والزيادة من الثقة مقبولة . وقال بها غيره .

المسألة الخامسة : اختلفت الروايات في غسلة التريب ، ففى بعضها « أولاهن » وفى بعضها « أخراهن » وفى بعضها « إحداهن » والمقصود عند الشافى وأصحابه : حصول التريب فى مرة من المرات ، وقد يرجح كونه فى الأولى : بأنه إذا ترّب أولا ، فعلى تقدير أن يلحق بعض المواضع الطاهرة رشاش بعض الفسلات لا يحتاج إلى تريبه ، وإذا أخرج غسلة التريب ، فلحق رشاش ما قبلها بعض المواضع الطاهرة : احتيج إلى تريبه ، فكانت الأولى أرفق بالمكلف . فكانت أولى .

المسألة السادسة : الرواية التى فيها « وغفروه الثامنة بالتراب » تقتضى زيادة مرة ثامنة ظاهرا ، وبه قال الحسن البصرى ، وقيل : لم يقل به غيره ، ولعله المراد بذلك من المتقدمين ^(١) . والحديث قوى فيه ، ومن لم يقل به : احتاج إلى تأويله

(١) قال به أحمد بن حنبل وغيره . وروى عن مالك أيضا . وعذر الشافعية فى ذلك : ما نقل عن الامام الشافى رحمه الله أنه قال : لم أقف على صحته لكن هذا لا يثبت العذر لمن وقف على صحته . لاسيما وقد وصى الشافى بأن الحديث إذا صح فهو مذهبه . لأن رواية عبدالله بن مغفل المذكورة بلفظ =

بوجه فيه استكره^(١)

المسألة السابعة : قوله صلى الله عليه وسلم « فاغسلوه سبعا ، أو أواخرهن بالتراب » قد يدل لما قاله بعض أصحاب الشافعي^(٢) : إنه لا يكتفى بذر التراب على الحبل ، بل لابد أن يجعله في الماء ، ويوصله إلى الحبل .

وجه الاستدلال : أنه جمل مرة الترتيب داخله في قسم^(٣) مسمى التسلات ، وذو التراب على الحبل لا يسمى غسلا ، وهذا ممكن . وفيه احتمال ، لأنه إذا ذر التراب على الحبل ، وأتبعه بالماء ، يصح أن يقال : غسل بالتراب ، ولابد من مثل هذا في أمره صلى الله عليه وسلم في غسل الميت بماء وسدر ، عند من يرى أن الماء المتغير بالظاهر غير طهور ، إن جرى على ظاهر الحديث في الاكتفاء بغسلة واحدة ، لأنها تحصل مسمى الغسل [وهذا جيد^(٤)] .

إلا أن قوله « وعفروه » قد يشعر بالاكتفاء بالترتيب بطريق ذر التراب على الحبل ، فإن كان خلطه بالماء لا ينافي كونه تمغيرا لفة ، فقد ثبت ما قالوه ، لكن لفظة « التعفير » حينئذ تنطلق على ذر التراب على الحبل ، وعلى إيصاله بالماء إليه ، والحديث الذي دل على اعتبار مسمى الغسلة ، إذا دل على خلطه بالماء وإيصاله إلى الحبل به : فذلك أمر زائد على مطلق التعفير ، على التقدير الذي ذكرناه من شمول اسم « التعفير » للصورتين معا ، أعنى ذر التراب وإيصاله بالماء

= « وعفروه الثامنة بالتراب » أصح من رواية « احداهن » قال ابن منده : إسناده مجمع على صحته . قال الحافظ ابن حجر : الأخذ بحديث ابن مغفل يستلزم الأخذ بحديث أبي هريرة دون العكس . والزيادة من الثقة مقبولة

(١) ذلك أن من لم يقل بالثامنة - كالشافعية - يقول : للراد اغسلوه سبعا ، واحدة منهن بتراب مع الماء . فكأن التراب قائم مقام غسلة . فسميت ثامنة .

(٢) في س : أصحاب الشافعي ، أو بعضهم

(٣) في س : مسمى

(٤) زيادة من س

المسألة الثامنة : الحديث عام في جميع الكلاب . وفي مذهب مالك : قول بتخصيصه بالنهي عن اتخاذه . والأقرب : العموم . لأن الألف واللام إذا لم يعمد دليل على صرفها إلى المهود المعين ، فالظاهر كونها للعموم . ومن يرى الخصوص قد يأخذه من قرينة تصرف العموم عن ظاهره . فإنهم نهوا عن اتخاذه الكلاب إلا لوجوه مخصوصة . والأمر بالفعل مع المخالطة عقوبة يناسبها الاختصاص بمن ارتكب النهي في اتخاذه ما منع من اتخاذه . وأما من اتخذ ما أبيح له اتخاذه ، فيباح الفسل عليه مع المخالطة عسر وحر ، لا يناسبه الإذن والإباحة في الاتخاذ . وهذا يتوقف على أن تكون هذه القرينة موجودة عند النهي ^(١) .

المسألة التاسعة : « الإناء » عام بالنسبة إلى كل إناء . والأمر بفسله للنجاسة . إذا ثبت ذلك يقتضي تنجيس ما فيه ، فيقتضي المنع من استعماله . وفي مذهب مالك : قول أن ذلك يختص بالماء ، وأن الطعام الذي ولغ فيه الكلب لا يراق ولا يجتنب . وقد ورد الأمر بالإراقة مطلقاً في بعض الروايات الصحيحة ^(٢) .

المسألة العاشرة : ظاهر الأمر الوجوب . وفي مذهب مالك قول : إنه للندب ^(٣) وكأنه لما اعتقد طهارة الكلب - بالدليل الذي دله على ذلك - جعل ذلك قرينة صارفة للأمر عن ظاهره ، من الوجوب إلى الندب . والأمر قد يصرف عن ظاهره بالدليل .

(١) في س : عند الأمر بفسل الاناء .

(٢) وهي رواية مسلم والنسائي عن أبي هريرة . وهو حجة لمن يقول بأن الفسل للتنجيس ، إذا المراق أعم من أن يكون ماء أو طعاماً . فلو كان طاهراً لم يؤمر براقته للهي عن إضاعة المال .

(٣) قال الحافظ في الفتح : والمعروف عند أصحاب مالك : أنه الوجوب ، لكنه للتعب ، ليكون الكلب طاهراً عندهم . وعن مالك : رواية أنه نجس ، لكن قاعدته : أن الماء لا ينجس إلا بالتغير . فلا يجب التسبيح للنجاسة بل للتعب .

السؤال الحادية عشرة : قوله « بالتراب » يقتضى تعينه . وفى مذهب الشافعى قول - أو وجه - إن الصابون والأشنان والغسلة الثامنة : تقوم مقام التراب ، بناء على أن المقصود بالتراب : زيادة التنظيف ، وأن الصابون والأشنان يقومان مقامه فى ذلك . وهذا عندنا ضعيف . لأن النص إذا ورد بشىء معين ، واحتمل معنى يختص بذلك الشىء لم يجز إلغاء النص ، واطراح خصوص المعين فيه . والأمر بالتراب - وإن كان محتملا لما ذكره ، وهو زيادة التنظيف - فلا يجزم بتعيين ذلك المعنى . فإنه يزاوجه معنى آخر ، وهو الجمع بين مطهرين ، أعنى الماء والتراب . وهذا المعنى مفقود فى الصابون والأشنان .

وأىضا ، فإن هذه المعانى المستنبطة إذا لم يكن فيها سوى مجرد المناسبة ، فليست بذلك الأمر القوى . فإذا وقعت فيها الاحتمالات ، فالصواب اتباع النص . وأىضا ، فإن المعنى المستنبط إذا عاد على النص بإبطال أو تخصيص : مردود عند جمع من الأصوليين .

٧ - الحديث السابع : عن حُمران - مولى عثمان بن عفان - رضى الله عنهما « أنه رأى عثمان دَمًا بوضوء ، فأفرغ على يديه من إنائه ، فغسلهما ثلاث مرّات . ثم أدخل يمينه فى الوضوء ، ثم تمضمض واستنشق واستنثر . ثم غسل وجهه ثلاثا ، وبديه إلى المرفقين ثلاثا ، ثم مسح برأسه ، ثم غسل كفيه ثلاثا ، ثم قال : رأيتُ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم يتوضأ نحو وضوئى ^(١) هذا . وقال

(١) والوضوء : مشتق من الوضأة وهى النظافة والحسن . يقال : وجه نظيف ووضوء إذا سلم مما يشينه .

مَنْ تَوَضَّأَ تَحَوُّ وَضُوءِي هَذَا، ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ، لَا يُحَدِّثُ فِيهِمَا نَفْسَهُ
غَفَرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ» (١).

«عثمان» ابن عفان بن أبي العاص بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف ، (السرّ الحرام «٢»)
يجتمع مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في عبد مناف . أسلم قديماً . وهاجر
المهجرين . وتزوج بنتي رسول الله صلى الله عليه وسلم . وولى الخلافة بعد عمر بن
الخطاب رضى الله عنه . وقتل يوم الجمعة ، لثمان عشرة خلون من ذى الحجة سنة
خمس وثلاثين من الهجرة . ومولاه «حمران» بن أبان بن خالد ، كان من سبي
عين النمر . ثم تحول إلى البصرة . احتج به الجماعة . وكان كبيراً .

السلام على هذا الحديث من وجوه .

أحدها : «الوضوء» بفتح الواو : اسم للماء ، وبضمها : اسم للفعل على
الأكثر . وإذا كان بفتح الواو اسماً للماء - كما ذكرناه - فهل هو اسم لمطلق الماء ،
أو للماء بقيد كونه متوضئاً به ، أو مُعَدَّاً للوضوء به ؟ فيه نظر يحتاج إلى كشف .
وينبئ عليه فائدة فقهية . وهو أنه في بعض الأحاديث التي استدل بها على أن
الماء المستعمل طاهر : قول جابر «فصب على من وضوءه» فإننا إن جعلنا «الوضوء»
اسماً لمطلق الماء لم يكن في قوله «فصب على من وضوءه» دليل على طهارة الماء
المستعمل . لأنه يصير التقدير : فصب على من مائه . ولا يلزم أن يكون ماؤه هو
الذي استعمل (٣) في أعضائه . لأننا نتكلم على أن «الوضوء» اسم لمطلق الماء . وإذا
لم يلزم ذلك : جاز أن يكون المراد بوضوءه : فضلة مائه الذي توضع يعضه ،
لأما استعماله في أعضائه . فلا يبقى فيه دليل من جهة اللفظ على ما ذكر (٤) من طهارة
الماء المستعمل . وإن جعلنا «الوضوء» بالفتح : الماء مقيداً بالإضافة إلى الوضوء

(٢) الحديث خرجه البخارى في باب الطهارة بهذا اللفظ مرتين باسنادين

مختلفين وفي الصوم . ومسلم في الطهارة . وأبو داود . والنسائي

(٣) في س : استعمله (٤) في س : أرادوه

— بالضم — أعنى استعماله فى الأعضاء ، أو إعداده لذلك : فهنا يمكن أن يقال : فيه دليل . لأن « وَضوءه » بالفتح متردد بين مائه المد للوضوء بالضم ، وبين مائه المستعمل فى الوضوء . وحله على الثانى أولى . لأنه الحقيقة ، أو الأقرب إلى الحقيقة . واستعماله بمعنى المد مجاز . والحل على الحقيقة أو الأقرب إلى الحقيقة أولى .

الثانى : قوله « فأفرغ على يديه » فيه استحباب غسل اليدين قبل إدخالهما فى الإناء فى ابتداء الوضوء مطلقا . والحديث الذى مضى يفيد استحبابه عند القيام من النوم . وقد ذكرنا الفرق بين الحكمين ، وأن الحكم عند عدم القيام : الاستحباب ، وعند القيام : الكراهة لإدخالهما فى الإناء قبل غسلهما .

الثالث : قوله « على يديه » يؤخذ منه : الإفراغ عليهما معا . وقد تبين فى رواية أخرى « أنه أفرغ بيده اليمنى على اليسرى ، ثم غسلهما » وقوله : « غسلهما » قدر مشترك بين كونه غسلهما مجموعتين ، أو مفترقتين . والفقهاء اختلفوا أيهما أفضل ؟ .

الرابع : قوله « ثلاث مرات » مبين لما أهمل من ذكر العدد فى حديث أبى الزناد عن الأعرج عن أبى هريرة ، المتقدم الذكر فى قوله « إذا استيقظ أحدكم » من رواية مالك وغيره . وقد ورد فى حديث أبى هريرة أيضا : ذكر العدد فى الصحيح . وقد ذكره صاحب الكتاب .

الخامس : قوله « ثم تمضمض » مقتضى للترتيب بين غسل اليدين والمضمضة . وأصل هذه اللفظة : مشعر بالتحريك . ومنه : مضمض النعاس فى عينيه . واستعملت فى هذه السنة — أعنى المضمضة فى الوضوء — لتحريك الماء فى الفم . وقال بعض الفقهاء : « المضمضة » أن يجعل الماء فى فيه ثم يمجعه — هذا أو معناه — فأدخل المجرى فى حقيقة المضمضة . فعلى هذا : لو ابتاعه لم يكن مؤديا للسنة . وهذا الذى يكثر فى أفعال المتوضئين [أعنى الجمل والمجرى ^(١)] ويمكن أن يكون ذكر ذلك

بناء على أنه الأغلب والمادة ، لا أنه يتوقف تأدى السنه على سجه . والله أعلم .
السادس : قوله « ثم غسل وجهه » دليل على الترتيب بين غسل الوجه
 والمضمضة والاستنشاق ، وتأخره عنهما . فيؤخذ منه الترتيب بين المفروض
 والمسنون .

وقد قيل في حكمة تقديم المضمضة والاستنشاق ، على غسل الوجه
 المفروض : إن صفات الماء ثلاث - أعنى المعتبرة في التطهير - لون يدرك بالبصر ،
 وطعم يدرك بالذوق . وريح يدرك بالشم . فقدمت هاتان السنتان ليختبر حال
 الماء ، قبل أداء الفرض به . وبعض الفقهاء رأى الترتيب بين المفروضات . ولم
 يره بين المفروض والمسنون ، كما بين المفروضات ^(١) .

و « الوجه » مشتق من المواجهة . وقد اعتبر الفقهاء هذا الاشتقاق ، وبنوا
 عليه أحكاما .

وقوله « ثلاثا » يفيد استحباب هذا العدد في كل ما ذكر فيه .
السابع : قوله « ويديه إلى المرفقين » المرفق ^(٢) فيه وجهان . أحدهما : بفتح
 الميم وكسر الفاء . والثاني : عكسه ، لفتان .
 وقوله « إلى المرفقين » ليس فيه إفصاح بكونه أدخلهما في الغسل ، أو انتهى
 إليهما ^(٣) والفقهاء اختلفوا في وجوب إدخالهما في الغسل . فذهب مالك والشافعي :
 الوجوب . وخالف زفر وغيره .

(١) والذي تدل له الأحاديث وتعضده الشواهد : أن الترتيب بين الأعضاء
 الأربعة المذكورة في آية الوضوء واجب . ويدل له ما تقدم في الحديث . وما رواه
 النسائي عن جابر في صفة حج النبي صلى الله عليه وسلم قال : قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم « ابدؤا بما بدأ الله به » بلفظ الأمر . وهو عام في وجوب الترتيب ،
 لا يقصر على سببه عند الجمهور . كما تقرر في الأصول .

(٢) وهو العظم النائي في آخر الذراع . سمى بذلك لأنه يرتفق به .

(٣) ويستدل على دخولهما بحديث أبي هريرة عند الشيخين في إسباغ الوضوء ،

ومنشأ الاختلاف فيه : أن كلمة « إلى » المشهور فيها : أنها لاتتهاء الغاية . وقد ترد بمعنى « مع » فن الناس من حملها على مشهورها . فلم يوجب إدخال المرفقين في الغسل . ونهم من حملها على معنى « مع » فأوجب إدخالها .

وقال بعض الناس : يفرق بين أن تكون الغاية من جنس ما قبلها أولاً . فإن كانت من الجنس دخلت ، كما في آية الوضوء . وإن كانت من غير الجنس لم تدخل ، كما في قوله عز وجل (٢ : ١٨٧) ثم أتموا الصيام إلى الليل .

وقال غيره : إنما دخل المرفقان ههنا لأن « إلى » ههنا غاية للإخراج ، لا للإدخال . فإن اسم « اليد » ينطلق على المصو إلى المنكب . فلم ترد هذه الغاية لوجب غسل اليد إلى المنكب . فلما دخلت : أخرجت عن الغسل مازاد على المرفق . فاتهى الإخراج إلى المرفق ، فدخل في الغسل .

وقال آخرون : لما تردد لفظ « إلى » بين أن تكون للغاية ، وبين أن تكون بمعنى « مع » وجاء فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم « أنه أدار الماء على مرقبيه » كان ذلك بيانا للمجمل . وأفعال الرسول صلى الله عليه وسلم في بيان الواجب المجمل محمولة على الوجوب . وهذا عندنا ضعيف . لأن « إلى » حقيقة في انتهاء الغاية ، مجاز بمعنى « مع » ولا إجمال في اللفظ بمد تبين حقيقة .

وفعل الرسول صلى الله عليه وسلم من رواية حمران مولى عثمان عند الدارقطني بلفظ « فغسل وجهه وبديه إلى المرفقين حتى مس أطراف العضدين » قال الحافظ : واستناده حسن . وفي سنن الدارقطني أيضاً من رواية جابر قال « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا توضأ أدار الماء على مرقبيه » وعند الطبراني والبخاري من حديث وائل « وغسل ذراعيه حتى جاوز المرفق » وروى الطبراني والطحاوي من حديث ثعلبة مرفوعاً « ثم غسل ذراعيه حتى يسيل الماء على مرقبيه » وهذه الأحاديث - وإن كان في إسناد بعضها ضعف - فقد تقوى بمجموعها . ولذلك قال الشافعي في الأم : لا أعلم مخالفاً في إيجاب دخول المرفقين في الوضوء .

ويبدل على أنها حقيقة في انتهاء الغاية : كثرة نصوص أهل العربية على ذلك . ومن قال : إنها بمعنى « مع » فلم ينص على أنها حقيقة في ذلك . فيجوز أن يريد المجاز .

الثامن : قوله « ثم مسح رأسه » ظاهره : استيعاب الرأس بالمسح . لأن اسم « الرأس » حقيقة في العضو كله ^(١)

والفقهاء اختلفوا في القدر الواجب من المسح . وليس في الحديث ما يدل على الوجوب . لأنه في آخره : إنما ذكر ترتيب ثواب مخصوص على هذه الأفعال . وليس يلزم من ذلك عدم الصحة عند عدم كل جزء من تلك الأفعال . فجاز أن يكون ذلك الثواب مرتباً على إكمال مسح الرأس ، وإن لم يكن واجباً إكماله ، كما يترتب على المضمضة والاستنشاق ، وإن لم يكونا واجبين ، عند كثير من الفقهاء ، أو الأكثرين منهم .

فإن سلك سالك ما قدمناه في المرفقين — من ادعاء الاجمال في الآية ، وأن الفعل بيان له — فليس بصحيح . لأن الظاهر من الآية : مبين . إما على أن يكون المراد : مطلق المسح ، على ما يراه الشافعي ، بناء على أن مقتضى الباء في الآية التبعيض [أو غير ذلك] ^(٢) ، أو على أن المراد : الكل ، على ما قاله مالك . بناء على أن اسم « الرأس » حقيقة في الجملة ، وأن « الباء » لانعاض ذلك . وكيفما كان : فلا إجمال .

(١) وزيد بن عبد الله بن أبي أسيد عن النبي صلى الله عليه وسلم الدائم . فإنه يقتصر على بعض الرأس أبداً ، بل كان إذا مسح بعضها كمل المسح على العامة . كما روى مسلم وأبو داود والترمذي عن المغيرة بن شعبة « أنه صلى الله عليه وسلم توضأ فمسح بناصيته وطمأ العامة » والعجب ممن يأخذ بطرف من هذا الحديث فيجيز الاكتفاء ببعض الرأس ، ثم يمنع للمسح على العامة . ودعوى أن الباء للتبعيض لا تساعد لئلا ولا نص .

التاسع : قوله « ثم غسل كلتا رجليه » صريح في الرد على الروافض في أن واجب الرجلين : المسح . وقد تبين هذا من حديث عثمان ، وجماعة وصفوا وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم . ومن أحسن ما جاء فيه : حديث عمرو بن عبسة - بفتح العين والباء - أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « ما منكم من أحد يقرب وضوءه - إلى أن قال - ثم يغسل رجليه ، كما أمره الله عزه وجل » فن هذا الحديث : انضم القول إلى الفعل . وتبين أن المأمور به : الغسل في الرجلين .

العاشر : قوله « ثلاثاً » يدل على استحباب التكرار في غسل الرجلين ثلاثاً . وبعض الفقهاء لا يرى هذا المدد في الرجل ، كما في غيرها من الأعضاء . وقد ورد في بعض الروايات « فغسل رجليه حتى أنقأها » ولم يذكر عدداً . فاستدل به لهذا المذهب . وأكد من جهة المعنى : بأن الرجل لقربها من الأرض في المشي عليها يسكن فيها الأوساخ والأدران ، فيحال الأمر فيها على مجرد الإلقاء من غير اعتبار المدد . والرواية التي ذكر فيها العدد : زائدة على الرواية التي لم يذكر فيها . فالأخذ بها متعين . والمعنى المذكور لا ينافي اعتبار العدد . فليعمل بما دل عليه لفظ الحديث الحادي عشر : قوله « نحو وضوئي هذا » لفظة « نحو » لا تنطبق لفظة « مثل » فإن لفظة « مثل » يقتضي ظاهرها المساواة من كل وجه ، إلا في الوجه الذي يقتضي التنافير بين الحقيقتين ، بحيث يخرجهما عن الوحدة . ولفظة « نحو » لا تعطى ذلك . ولعلها استعملت بمعنى المثل مجازاً^(١) ، أو لعله لم يترك بما يقتضي التثنية إلا ما لا يقدر

(١) فيه نظر . لأنه جاء في رواية البخاري في الرقاق من طريق معاذ ابن عبد الرحمن عن حمران عن عثمان رضي الله عنه بلفظ « من توضأ مثل هذا الوضوء » في مسلم من طريق زيد بن أسلم عن حمران « من توضأ مثل وضوئي هذا » وفي رواية لابي داود « من توضأ وضوئي هذا » والغرض من ذلك التشبيه . وكل واحد من لفظ « نحو » و « مثل » من أداة التشبيه . والتشبيه لا عموم له ، سواء قال « نحو وضوئي هذا » أو « مثل وضوئي » وسيأتي للشارح في باب الأذان ما ينافي ما ذهب إليه هنا . لأنه قال في الحديث (٦٧) في الحديث دليل على أن لفظ « المثل » لا تقتضي المساواة من كل وجه .

في المقصود . فقد يظهر في الفعل المخصوص : أن فيه أشياء ملغاة عن الاعتبار في المقصود من الفعل . فإذا تركت هذه الأشياء لم يكن الفعل ماثلاً حقيقة لذلك الفعل ، ولم يقدح تركها في المقصود منه . وهو رفع الحدث ، وترتب الثواب . وإنما احتجنا إلى هذا وقلنا به ، لأن هذا الحديث ذكر لبيان فعل يقتدى به ، وبحصل الثواب الموعود عليه . فلا بد أن يكون الوضوء المحكى المقبول : محصلاً لهذا الغرض . فلماذا قلنا : إما أن يكون استعمال « نحو » في حقيقتها ، مع عدم فوات المقصود ، لا بمعنى « مثل ^(١) » أو يكون ترك ما علم قطعاً أنه لا يخل بالمقصود . فاستعمل « نحو » في « مثل » مع عدم فوات المقصود . والله أعلم . ويمكن أن يقال : إن الثواب يترتب على مقارنة ذلك الفعل ، تسهيلاً وتوسيعاً على المخاطبين ، من غير تضيق وتقييد بما ذكرناه أولاً ، إلا أن الأول أقرب إلى مقصود البيان .

الثاني عشر : هذا الثواب الموعود به يترتب على مجموع أمرين . أحدهما : الوضوء على النحو المذكور . والثاني : صلاة ركعتين بعده بالوصف المذكور بعده في الحديث ، والمرتب على مجموع أمرين : لا يلزم ترتيبه على أحدهما إلا بدليل خارج وقد أدخل قوم هذا الحديث في فضل الوضوء . وعليهم في ذلك هذا السؤال الذي ذكرناه .

و يجاب عنه : بأن كون الشيء جزءاً مما يترتب عليه الثواب العظيم : كاف في كونه ذا فضل . فيحصل المقصود من كون الحديث دالاً على فضيلة الوضوء . ويظهر بذلك الفرق بين حصول الثواب المخصوص ، وحصول مطلق الثواب . فالثواب المخصوص : يترتب على مجموع الوضوء على النحو المذكور . والصلوة الموصوفة بالوصف المذكور . ومطلق الثواب : قد يحصل بما دون ذلك .

(١) في س : في غير حقيقتها ، أي بمعنى مثل

الثالث عشر : قوله « ولا يحدث فيهما نفسه » إشارة إلى الخواطر والوساوس الواردة على النفس . وهى على قسمين . أحدهما : ما يهجم هجاً يتعذر دفعه عن النفس . والثانى : ما تسترسل معه النفس ، ويمكن قطعه ودفعه . فيمكن أن يحمل هذا الحديث على هذا النوع الثانى . فيخرج عنه النوع الأول ، لعمى اعتباره . ويشهد لذلك : لفظة « يحدث نفسه » فإنه يقتضى تـكـشـبـاً منه ، وتفعلاً لهذا الحديث . ويمكن أن يحمل على النوعين معاً ، إلا أن العسر إنما يجب دفعه عما يتعلق بالتكاليف .

والحديث إنما يقتضى ترتب ثواب مخصوص على عمل مخصوص . فمن حصل له ذلك العمل : حصل له ذلك الثواب ، ومن لا فلا . وليس ذلك من باب التكاليف ، حتى يلزم رفع العسر عنه . نعم لا بد وأن تكون تلك الحالة ممكنة الحصول - أعنى الوصف المرتب عليه الثواب الخاص - والأمر كذلك . فإن المتجربين عن شواغل الدنيا ، الذين غلب ذكر الله عز وجل على قلوبهم وغمرها : تحصل لهم تلك الحالة . وقد حكى عن بعضهم ذلك .

الرابع عشر : « حديث النفس » يعم الخواطر المتعلقة بالدنيا ، والخواطر المتعلقة بالآخرة . والحديث محمول - والله أعلم - على ما يتعلق بالدنيا . إذ لا بد من حديث النفس فيما يتعلق بالآخرة ، كالفكر فى معانى التلوّث من القرآن العزيز ، والمذكور من الدعوات والأذكار . ولا يزيد بما يتعلق بأمر الآخرة : كل أمر محمود ، أو مندوب إليه . فإن كثيراً من ذلك لا يتعلق بأمر الصلاة . وإدخاله فيها أجنبي عنها . وقد روى عن عمر رضى الله عنه أنه قال « إني لأجهز الجيش وأنا فى الصلاة » أو كما قال . وهذه قرينة ، إلا أنها أجنبية عن مقصود الصلاة^(١)

(١) ليست أجنبية عن مقصود الصلاة . فإن حقيقة الصلاة : هى الاتصال بالله لمضى البعد فى كل شئونه فى حياته على هدى ورشد ، ليصل إلى الفلاح فى كل غاياته القويمة بها الحياة الطيبة . ويؤمن على بصيرة بأن ذلك لا يتم له إلا إذا كان وثيقاً =

الخامس عشر: قوله « غفر له ما تقدم من ذنبه » ظاهره العموم في جميع الذنوب . وقد خصوا مثله بالصغار ، وقالوا : إن الكبائر إنما تكفر بالتوبة . وكأن المستند في ذلك : أنه ورد مقيدا في مواضع ، كقوله صلى الله عليه وسلم « الصلوات الخمس ، والجمعة إلى الجمعة ، ورمضان إلى رمضان : كفارات لما بينهما ، ما اجتنب الكبائر » فجعلوا هذا القيد في هذه الأور مقيدا للطلاق في غيرها .

٨ - الحديث الثامن : عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه قال « شهدت عمرو بن أبي حسن سأل عبد الله بن زيد عن وضوء النبي صلى الله عليه وسلم ؟ فدعا بتور من ماء ، فتوضأ لهم وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم . فأكفأ^(١) عَلَى يَدَيْهِ مِنَ التَّورِ ، فغَسَلَ يَدَيْهِ ثَلَاثًا ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ فِي التَّورِ ، فَمَضَمَضَ وَاسْتَنْشَقَ وَاسْتَنْتَرَّ ثَلَاثًا بِثَلَاثِ غُرَفَاتٍ ، ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ فغَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا ، ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ فِي التَّورِ ، فغَسَلَهُمَا مَرَّتَيْنِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ . ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ فِي التَّورِ فَمَسَحَ رَأْسَهُ ، فَأَقْبَلَ بِهِمَا وَأَذْبَرَ مَرَّةً وَاحِدَةً . ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ » .

== الصلاة بربه الذي يريه بكل نعمه . فكما أسبغ عليه النعم في خلقه وورقه وعافيته . وفي إرسال رسله وإزال كتبه ، وفي هدايته إلى الصراط للسقيم بهذه الرسالة الكريمة ، فهو بأشد الحاجة إلى دوام هذه الهداية ، وتبتيته على الصراط للسقيم في كل شأنه ، وإعادته من الشيطان الرجيم عدوه الذي لا يفتأ يحاول إضلاله ، وإبعاده عن الرشاد والهدى ، وتكيد حياته وضنك معيشته . وما مقصود الصلاة : إلا ذلك كما قال الله (قد أفلح المؤمنون الذين هم في صلاتهم خاشعون)

(١) هكذا بهمزتين وسكون الكاف في هذه الرواية ، وفي رواية سليمان ابن حرب « فكفأ » بفتح الكاف وبدون همز . وهما لغتان بمعنى . يقال : كفأ الإناء وأكفأه : إذا أماله . وقال الكسائي : كفأت الإناء كبيتته ، وأكفأته أملتته .

وفي رواية « بَدَأَ بِمُقَدِّمِ رَأْسِهِ ، حَتَّى ذَهَبَ بِهِمَا إِلَى قَفَاهُ ، ثُمَّ رَدَّاهُمَا حَتَّى رَجَعَ إِلَى الْمَكَانِ الَّذِي بَدَأَ مِنْهُ » .

وفي رواية : « أَتَانَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . فَأَخْرَجَنَا لَهُ مَاءً فِي تَوْرٍ مِنْ صُفْرِ » التَّوْرُ : شِبْهُ الطَّسْتِ ^(١) .

عمر بن يحيى بن عمار بن أبي حسن الأنصاري المازني المدني : ثقة . روى له الجماعة . وكذلك أبوه ثقة ، اتفقوا عليه .

السرقة « ٤٤ »

فيه وجوه . أحدها « عبد الله بن زيد » هو زيد بن عاصم . وهو غير زيد بن عبد ربه . وهذا الحديث لعبد الله بن زيد بن عاصم ، لا لعبد الله بن زيد بن عبد ربه . وحديث الأذان ورويته في المنام لعبد الله بن زيد ابن عبد ربه ، لا لعبد الله بن زيد بن عاصم . فليتنبه لذلك . فإنه مما يقع فيه الاشتباه والغلط .
الثاني : قوله « فدعا بتور » التور : بالناء المثناة : الطَّسْتُ . والطَّسْتُ - بكسر الطاء وبفتحةا ، وباسقاط الناء - لغات .

السرقة « ٤٥ »

الثالث : فيه دليل على جواز الوضوء من آنية الصُّفْرِ . والطهارة جائرة من الأواني الطاهرة كلها ، إلا الذهب والفضة ، للحديث الصحيح الوارد في النهي عن الأكل والشرب فيهما . وقياس الوضوء على ذلك .

الرابع : ما يتعلق بفصل اليدين قبل إدخالهما الإناء : قد مر .

وقوله « فضمض واستنشق ثلاثا بثلاث غرفات » تعرض لكيفية المضمضة والاستنشاق بالنسبة إلى الفصل والجمع ، وعدد الغرفات . والفقهاء اختلفوا في ذلك . فمنهم من اختار الجمع . ومنهم من اختار الفصل . والحديث يدل - والله أعلم - على

(١) أخرجه البخاري في غير موضع . بألفاظ مختلفة . وطرق متعددة . ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه في الطهارة .

أنه تميمض واستنشق من غرفة ، ثم فعل كذلك مرة أخرى ، ثم فعل كذلك مرة أخرى . وهو محتمل من حيث اللفظ غير ذلك . وهو أن يفاوت بين العدد في التميمض والاستنشاق ، مع اعتبار ثلاث غرفات ، إلا أنا لا نعلم قائلًا به . مثال ذلك : أن يغرف غرفة ، فيتميمض بها مرة مثلاً . ثم يأخذ غرفة أخرى ، فيتميمض بها مرتين ، ثم يأخذ غرفة أخرى ، فيستنشق بها ثلاثاً ، وغير ذلك من الصور التي تعطى هذا المعنى . فيصدق على هذا أنه : تميمض ثلاثاً ، واستنشق ثلاثاً من ثلاث غرفات .

الخامس : قوله « ثم أدخل يده ففصل وجهه ثلاثاً » قد تقدم القول فيه . وقوله « ويديه إلى المرفقين مرتين » فيه دليل على جواز التكرار ثلاثاً في بعض الأعضاء ، واثنين في بعضها ، وقد ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم الوضوء مرة مرة ، ومرتين مرتين ، وثلاثاً ثلاثاً ، وبعضه ثلاثاً ، وبعضه مرتين . وهو هذا الحديث .

السادس : قوله « ثم أدخل يده في التور ، فمسح رأسه ، فأقبل بهما وأدبر مرة واحدة » فيه دليل على عدم التكرار في مسح الرأس ، مع التكرار في غيره ، وهو مذهب مالك وأبي حنيفة . وورد المسح في بعض الروايات مطلقاً ، وفي بعضها مقيداً بمرة واحدة .

وقوله « فأقبل بهما وأدبر » اختلف الفقهاء في كيفية الإقبال والإدبار ، على ثلاثة مذاهب . أحدها : أن يبدأ بمقدم الرأس الذي يلي الوجه ، ويذهب إلى القفا ، ثم يردهما إلى المكان الذي بدأ منه ، وهو مبتدأ الشعر من حَدِّ الوجه ، وعلى هذا يدل ظاهر قوله « بدأ بمقدم رأسه ، حتى ذهب بهما إلى قفاه ، ثم ردهما حتى رجع إلى المكان الذي بدأ منه » وهو مذهب مالك والشافعي .

إلا أنه ورد على هذا الإطلاق - أعني إطلاق قوله « فأقبل بهما وأدبر » -

إشكال من حيث إن هذه الصيغة^(١) تقتضى أنه أدبر بهما وأقبل ، لأن ذهابه إلى جهة التقا إدار ، ورجوعه إلى جهة الوجه إقبال .

فمن الناس من اعتقد أن هذه الصيغة^(٢) المتقدمة التى دل عليها ظاهر الحديث المفسر وهو قوله « بدأ بمقدم رأسه الخ »

وأجاب عن هذا السؤال بأن « الواو » لا تقتضى الترتيب . فالتقدير : أدبر وأقبل .

وعندى فيه جواب آخر : وهو أن « الإقبال والإدبار » من الأمور الإضافية أعنى : أنه ينسب إلى ما قبل إليه ، ويدبر عنه . والمؤخر محل يمكن أن ينسب الإقبال إليه والإدبار عنه ، فيمكنه حمله على هذا . ويحتمل أن يريد بالإقبال : الإقبال على الفعل لا غير . ويضمنه قوله « وأدبر مرة واحدة » .

ومن الناس من قال : يبدأ بمؤخر رأسه ويمر إلى جهة الوجه ، ثم يرجع إلى المؤخر ، محافظة على ظاهر قوله « أقبل وأدبر » وينسب الإقبال : إلى مقدم الوجه ، والإدبار : إلى ناحية المؤخر .

وهذا يعارضه الحديث المفسر لكيفية الإقبال والإدبار . وإن كان يؤيده ما ورد فى حديث الرثب « أنه صلى الله عليه وسلم بدأ بمؤخر رأسه » فقد يحمل ذلك على حالة ، أو وقت . ولا يعارض ذلك الرواية الأخرى ، لما ذكرناه من التفسير .

ومن الناس من قال : يبدأ بالناصية ، ويذهب إلى ناحية الوجه ، ثم يذهب إلى جهة مؤخر الرأس ، ثم يعود إلى ما بدأ منه ، وهو الناصية .

وكان هذا قد قصد المحافظة على قوله « بدأ بمقدم الرأس » [مع المحافظة على ظاهر « أقبل وأدبر »]^(٣) فإنه إذا بدأ بالناصية صدق أنه بدأ بمقدم رأسه ، وصدق أنه أقبل أيضاً . فإنه ذهب إلى ناحية الوجه ، وهو الأقبل .

إلا أن قوله في الرواية المفسرة «بدأ بمقدم رأسه ، حتى ذهب بهما إلى قفاه» قد يعارض هذا . فإنه جعله بادئاً بالمقدم إلى غاية الذهاب إلى قفاه . وهذه الصفة - التي قالها هذا القائل - تقتضى أنه بدأ بمقدم رأسه ، غير ذاهب إلى قفاه ، بل إلى ناحية وجهه . وهو مقدم الرأس .

ويمكن أن يقول هذا القائل - الذي اختار هذه الصفة الأخيرة - : إن البداءة بمقدم الرأس ممتد إلى غاية الذهاب إلى المؤخر ، وابتداء الذهاب من حيث الرجوع من منابت الشعر من ناحية الوجه إلى القفا . والحديث إنما جمل البداءة بمقدم الرأس ممتداً إلى غاية الذهاب إلى القفا ، لا إلى غاية الوصول إلى القفا . وفرق بين الذهاب إلى القفا ، وبين الوصول إليه . فإذا جمل هذا القائل الذهاب إلى القفا من حيث الرجوع من مبتدأ الشعر من ناحية الوجه إلى جهة القفا : صح أنه ابتداء بمقدم الرأس ممتداً إلى غاية الذهاب إلى جهة القفا .

وقد تقدم ما يتعلق بفصل الرجلين والعدد فبهما ، أو عدم العدد . والرواية الأخيرة : مصرحة بالوضوء من الصُّفْر . وهي رواية عبد العزيز ابن أبي سلمة . وهي مصرحة بالحقيقة في قوله «تور من صُفْر» وفي الرواية الأولى مجاز ، أعنى قوله «من تور من ماء» ويمكن أن يحمل الحديث على : من إناء ماء ، وما أشبه ذلك .

٩ - الحديث التاسع : عن عائشة رضى الله عنها قالت «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يُعَجِّبُهُ التَّيْمُنُ فِي تَنَعُّلِهِ ، وَتَرْجُلِهِ ، وَطُهُورِهِ ، وَفِي شَأْنِهِ كُلِّهِ» (١) .

«عائشة» رضى الله عنها تكفى أم عبد الله ، بنت أبي بكر الصديق رضى الله

(١) أخرجه البخارى بهذا اللفظ في الطهارة وغيرها ، ومسلم في الطهارة أيضا وأبو داود والترمذى وقال : حسن صحيح ، والنسائى ، وابن ماجه .

١٢٩٧٤
شرحته (١)

عنه ، اسمه : عبد الله بن عثمان بن عامر بن عمرو بن كعب بن سعد بن تميم بن مرة ابن كعب بن لؤى بن غالب بن فهر القرشي التيمي . يجتمع مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في مرة بن كعب بن لؤى .

توفيت سنة سبع وخسين . وقيل : سنة ثمان وخسين . تزوجها رسول الله صلى الله عليه وسلم بمكة قبل الهجرة بستين ، وقيل : بثلاث .

و « التنعل » لبس النعل . و « الترجل » تسريح الشعر . قال الهروي : شعر مُرَجَّل ، أى مسرح . وقال كراع : شعر رَجُل ورَجِل ، وقد رَجَله صاحبه : إذا سرحه ودهنه .

ومعنى التيمن فى التنعل : البداءة بالرجل اليمنى . ومعناه فى الترجل : البداءة بالشق الأيمن من الرأس فى تسريحه ودهنه . وفى الطهور : البداءة باليد اليمنى والرجل اليمنى فى الوضوء . وبالشق الأيمن فى الفسل . والبداءة باليمنى عند الشافعى من المستحبات ، وإن كان يقول بوجوب الترتيب . لأنهما كالعضو الواحد ، حيث جمعا فى لفظ القرآن الكريم ، حيث قال عز وجل (وأيديكم وأرجلكم)

وقولها « وفى شأنه كله » عام يخص ، فإن دخول الخلاء والخروج من المسجد : يبدأ فيهما باليسار . وكذلك ما يشابهها .

١٠ - الحديث العاشر : - عن نعيم الجمر عن أبى هريرة رضى الله عنه عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال « إِنَّ أُمَّتِي يُدْعَوْنَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ غُرًّا مُحَجَّلِينَ مِنْ آثَارِ الْوُضُوءِ ، فَمَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يَطِيلَ غُرَّتَهُ فَلْيَفْعَلْ » .

وفى لفظ لمسلم : « رأيت أبا هريرة يتوضأ ، فغسل وجهه ويديه حتى كاد يبلغ المنكبين ، ثم غسل رجله حتى رفع إلى الساقين ، ثم

قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « إِنَّ أُمَّتِي يُدْعَوْنَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ غُرًّا مُحَجَّلِينَ مِنْ آثَارِ الْوُضُوءِ . فَمَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يَطِيلَ غُرَّتَهُ وَتَحْجِيلَهُ فَلْيَفْعَلْ » .

وفى لفظ لمسلم : سمعت خليلي صلى الله عليه وسلم يقول : « تَبْلُغُ الْحِلْيَةُ مِنَ الْمُؤْمِنِ حَيْثُ يَبْلُغُ الْوُضُوءُ » .
الكلام على هذا الحديث من وجوه .

أحدها : قوله « الحجر » بضم الميم وسكون الجيم ، وكسر الميم الثانية : وُصف به أبو نعيم بن عبد الله . لأنه كان يحجر المسجد ، أى يبعثه .

الثاني : قوله « إِنَّ أُمَّتِي يُدْعَوْنَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ غُرًّا مُحَجَّلِينَ » يحتمل « غرا » وجهين . أحدهما : أن يكون مفعولا ليدعون ، كأنه بمعنى يُسَمَّوْنَ غرا . والثاني - وهو الأقرب - أن يكون حالا ، كأنهم يدعون إلى موقف الحساب أو الميزان ، أو غير ذلك مما يُدْعَى الناس إليه يوم القيامة ، وهم بهذه الصفة ، أى غُرًّا مُحَجَّلِينَ . فيعنى « يدعون » فى المعنى بالحرف ، كما قال الله عز وجل (٣ : ٢٣) يُدْعَوْنَ إِلَى كِتَابِ اللَّهِ) ويجوز أن لا يعنى « يدعون » بحرف الجر . ويكون « غرا » حالا أيضا . والقرة : فى الوجه . والتحجيل : فى اليدين والرجلين .

الثالث : للروى المعروف فى قوله صلى الله عليه وسلم « مِنْ آثَارِ الْوُضُوءِ » الضم فى « الوضوء » ويجوز أن يقال بالفتح ، أى من آثار الماء المستعمل فى الوضوء . فإن القرة والتحجيل : نشأ عن الفعل بالماء . فيجوز أن ينسب إلى كل منهما .

الرابع : قوله « فَمَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يَطِيلَ غُرَّتَهُ فَلْيَفْعَلْ » اقتصر فيه على لفظ « القرة » هنا ، دون التحجيل - وإن كان الحديث يدل على طلب ^(١)

(١) فى س : وإن كان فى الحديث ذكر التحجيل أيضا ، وذكره للترغيب فيه .

وذلك من باب

التحجيل أيضاً . وكان ذلك من باب التغليب لأحد الشيئين على الآخر إذا كانا بسبيل واحد . وقد استعمل الفقهاء ذلك أيضاً ، وقالوا : يستحب تطويل الغرة . وأرادوا : الغرة والتحجيل . وتطويل الغرة في الوجه : بغسل جزء من الرأس . وفي اليدين : بغسل بعض العضدين . وفي الرجلين : بغسل بعض الساقين . وليس في الحديث تقييد ولا تحديد لمقدار ما يغسل من العضدين والساقين . وقد استعمل أبو هريرة الحديث على إطلاقه وظاهره في طلب إطالة الغرة . فغسل إلى قريب من النكبين . ولم ينقل ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا كثر استعماله في الصحابة والتابعين رضي الله عنهم . فلذلك لم يقل به كثير من الفقهاء . ورأيت بعض الناس قد ذكر : أن حَدَّ ذلك : نصف العضد ، ونصف الساق اهـ .

باب الاستطابة^(١)

١١ - الحديث الأول : عن أنس بن مالك رضي الله عنه : أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان إذا دخل الحلاء قال : اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْخُبْثِ وَالْخَبَائِثِ » . الْخُبْثُ - بِضَمِّ الخاءِ وَالْبَاءِ - جَمْعُ خَبِيثٍ ، وَالْخَبَائِثُ : جَمْعُ خَبِيثَةٍ . اسْتَمَادَ مِنْ ذِكْرَانِ الشَّيَاطِينِ وَإِنَانَهُمْ^(٢) .

(١) أَخَذَ مِنْ قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « وَلَا يَسْتَطِيبُ يَمِينَهُ »

(٢) خَرَجَهُ الْبُخَارِيُّ بِهَذَا اللَّفْظِ فِي الطَّهَارَةِ وَالِدَعَوَاتِ ، وَمُسْلِمٌ فِي الطَّهَارَةِ . أَيْضاً ، وَأَبُو دَاوُدَ ، وَالتِّرْمِذِيُّ ، وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ ، كُلُّهُمْ فِي الطَّهَارَةِ . وَقَدْ رَوَى أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ « كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا خَرَجَ مِنَ الْحَلَاءِ قَالَ : غُفْرَانُكَ » وَصَحَّحَهُ أَبُو حَاتِمٍ وَالْحَاكِمُ . وَفِي سَنَنِ ابْنِ مَاجَهَ عَنْ أَنَسٍ قَالَ « كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا خَرَجَ مِنَ الْحَلَاءِ قَالَ : الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَذْهَبَ عَنِّي الْأَذَى وَعَافَانِي » وَرَوَاهُ النَّسَائِيُّ وَابْنُ السَّنِيِّ أَيْضاً عَنْ أَبِي ذَرٍّ .

(سنة ٧٧٧)

« أنس بن مالك » بن النضر بن ضمضم بن زيد بن حرام - بفتح الحاء والراء المهملتين - أنصاري ، نجاري . خدم النبي صلى الله عليه وسلم عشر سنين ، وعُمِّر ، وولد له أولاد كثيرون ، يقال : ثمانون ، ثمانية وسبعون ذكراً وابنتان . وكانت وفاته بالبصرة سنة ثلاث وتسعين . وقيل : سنة خمس وتسعين . وقيل : كانت سنة يوم مات : مائة وسبع سنين . وقال أنس : أخبرتني ابنتي أمينة : أنه دفن لصلي - إلى مقدم الحجاج البصرة - بضع وعشرون ومائة .

الكلام على هذا الحديث من وجوه

أحدها « الاستطابة » إزالة الأذى عن الخرجين بمحجر وما يقوم مقامه . مأخوذ من الطيب ، يقال : استطاب الرجل ، فهو مستطيب . وأطاب ، فهو مُطيب .

الثاني « الخلاء » بالمذ في الأصل : هو المكان الخالي . كانوا يقصدونه لقضاء الحاجة . ثم كثر حتى يُجَوِّز به عن غير ذلك .

الثالث : قوله « إذا دخل » يحتمل أن يراد به : إذا أراد الدخول . كما في قوله سبحانه (١٦ : ٩٩ فإذا قرأت القرآن) ويحتمل أن يراد به : ابتداء الدخول . وذكر الله تعالى مستحب في ابتداء قضاء الحاجة . فإن كان المحل الذي تُقضى فيه الحاجة غير معد لذلك - كالصحراء مثلاً - جاز ذكر الله تعالى في ذلك المكان . وإن كان معداً لذلك - كالكنف - ففي جواز الذكر فيه خلاف بين الفقهاء . فمن كرهه فهو محتاج إلى أن يؤول قوله « إذا دخل » بمعنى : إذا أراد . لأن لفظة « دخل » أقوى في الدلالة على الكنف المبينة منها على المكان البراح ، أو لانه قد تبين في حديث آخر المراد ، حيث قال صلى الله عليه وسلم « إن هذه الحشوش محتضرة فإذا دخل أحدكم الخلاء فليقل - الحديث (١) » .

(١) رواه أصحاب السنن الأربعة . والحشوش : الكنف . وهي مواضع قضاء الحاجة . الواحد : حتى - بالفتح - ومعنى « محتضرة » يحضرها الشياطين
٤ أحكام - ج ١

وأما من أجاز ذكر الله تعالى في هذا المكان: فلا يحتاج إلى هذا التأويل . ويحمل « دخل » على حقيقتها .

الرابع « الخبث » بضم الخاء والباء : جمع خبيث ، كما ذكر المصنف . وذكر الخطابي في أغاليط المحدّثين روايتهم له باسكان الباء . ولا ينبغي أن يعد هذا غلطاً لأن فعلاً - بضم الفاء والعين - يخفف عينه قياساً . فلا يتعين أن يكون المراد بالخبث - بسكون الباء - مالا يناسب المعنى ، بل يجوز أن يكون - وهو ساكن الباء - بمعناه ، وهو مضموم الباء . نعم ، من حمله - وهو ساكن الباء - على مالا يناسب : فهو غلط في الحل على هذا المعنى ، لا في اللفظ .

الخامس : الحديث الذي ذكرناه من قوله صلى الله عليه وسلم « إن هذه الحشوش محتضرة » أى للجان والشياطين ، بيان لمناسبة هذا الدعاء الخصوص لهذا المكان الخصوص .

١٢ - الحديث الثاني - عن أبي أيوب الأنصاري رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إِذَا أَتَيْتُمُ الْغَائِطَ فَلَا تَسْتَقْبِلُوا الْقِبْلَةَ بِمَائِطٍ وَلَا بَوْلٍ ، وَلَا تَسْتَذْبِرُوهَا ، وَلَكِنْ شَرِّقُوا أَوْ غَرِّبُوا ^(١) » قال أبو أيوب : « فقد منا الشام ، فوجدنا مراحيض قد بنيت نحو الكعبة ، فنحنرف عنها ، ونستغفر الله عز وجل » .

الغَائِطُ : المطمئن من الأرض يَنْتَابُونَهُ لِلْحَاجَةِ . فَكَانُوا بِهِ عَنْ نَفْسِ الْحَدِيثِ ، كَرَاهِيَةً لِدُرِّهِ بِخَاصِّ اسْمِهِ « وَالْمَرَاحِيضُ » جمع للمِرْحَاضِ . وَهُوَ الْمُتَنَسِّلُ . وَهُوَ أَيْضًا كُنَايَةٌ عَنْ مَوْضِعِ التَّخَلُّي .

(١) أخرجه البخارى بهذا اللفظ في استقبال القبلة وفي الطهارة بلفظ « إذا أتى أحدكم الغائط » الحديث وأخرجه مسلم فيها أيضاً . وأبو داود والترمذى والنسائى وابن ماجه

السلام عليه من وجوه .

أحدها « أبو أيوب الأنصاري » اسمه خالد بن زيد بن كليب بن ثعلبة ، سنة (٨)

نجاري ، شهد بدرًا . ومات في زمن يزيد بن معاوية . وقال خليفة : مات بأرض الروم سنة خمسين . وذلك في زمن معاوية . وقيل : في سنة اثنين وخمسين بالقسطنطينية .

الثاني : قوله « إذا أتيتم الخلاء » استعمل « الخلاء » في قضاء الحاجة كيف كان . لأن هذا الحكم عام في جميع صور قضاء الحاجة . وهو إشارة إلى ما قدمناه من استعمال هذه اللفظة مجازًا .

الثالث : الحديث دليل على النع من استقبال القبلة واستدبارها . والفقهاء اختلفوا في هذا الحكم على مذاهب . فمنهم من منع ذلك مطلقًا ، على مقتضى ظاهر هذا الحديث . ومنهم من أجازاه مطلقًا ، ورأى أن هذا الحديث منسوخ وزعم أن ناسخه حديث مجاهد عن جابر قال « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نستقبل القبلة ببول . فرأيتُه قبل أن يقبض بعمام يستقبلها » ومن نقل عنه الترخيص في ذلك مطلقًا : عروة بن الزبير ، وربيعة بن عبد الرحمن . ومنهم من فرق بين الصحاري والبنين . فنع في الصحاري ، وأجاز في البنين ، بناء على أن ابن عمر روى الحديث الذي يأتي ذكره بعد هذا الحديث في البنين . فجمع بين الأحاديث ، فحمل حديث أبي أيوب - وما في معناه - على الصحاري ، وحمل حديث ابن عمر على البنين . وقد روى الحسن بن ذكوان عن مروان الأصغر قال « رأيت ابن عمر أناخ راحلته مستقبل القبلة ، ثم جلس يبول إليها . فقلت : أبا عبد الرحمن ، أليس قد نهى عن هذا ؟ فقال : بلى ، إنما نهى عن ذلك في القضاء . فإذا كان بينك وبين القبلة شيء يسترك فلا بأس » أخرجه أبو داود .

واعلم أن حمل حديث أبي أيوب على الصحاري يخالف لما حمله عليه أبو أيوب من العموم . فإنه قال « فأتينا الشام فوجدنا مراحيض قد بنيت قبل القبلة ، فنحرف عنها » فرأى النهي عامًا .

الرابع : اختلفوا في علة هذا النهى من حيث المعنى . والظاهر : أنه لإظهار الاحترام والتعظيم للقبلة . لأنه معنى مناسب ورد الحكم على وقته ، فيكون علة له . وأقوى من هذا في الدلالة على هذا التعليل : ما روى من حديث سلمة بن وهرام عن سُرَاقَةَ بن مالك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم « إذا أتى أحدكم التبراز . فليكرم قبلة الله عز وجل ، ولا يستقبل القبلة ^(١) » وهذا ظاهر قوى في التعليل بما ذكرناه .

ومنهم من علل بأمر آخر . فذكر عيسى بن أبي عيسى قال : قلت للشعبي - هو بفتح الشين المعجمة ، وسكون العين المهملة - عجت بقول أبي هريرة ونافع عن ابن عمر . قال : وما قالاً ؟ قلت : قال أبو هريرة « لاستقبلوا القبلة ولا تستدبروها » وقال نافع عن ابن عمر « رأيت النبي صلى الله عليه وسلم ذهب مذهباً مواجِه القبلة » قال : أما قول أبي هريرة : ففي الصحراء ، إن الله خلقاً من عباده يصلون في الصحراء ، فلا يستقبلون ، ولا تستدبرون . وأما بيوتكم هذه التي تتخذونها للنتن . فإنه لا قبلة لها . وذكر الدارقطني : أن عيسى هذا ضعيف . وبنى على هذا الخلاف في التعليل : اختلافهم فيما إذا كان في الصحراء ، فاستقر بشيء : هل يجوز الاستقبال والاستدبار أم لا ؟ فالتعليل باحترام القبلة : يقتضى المنع ، والتعليل برؤية المصلين : يقتضى الجواز .

الخامس : قوله صلى الله عليه وسلم « إذا أتيتم الخلاء ، فلا تستقبلوا القبلة - الحديث » يقتضى أمرين . أحدهما : ممنوع منه . والثاني : علة لذلك المنع . وقد

(١) أخرجه أحمد والدارقطني وابن عدى والبيهقي في المعرفة عن طاوس مرسلًا والبراز - بفتح الباء - القضاء الواسع . قال القراء : هو للموضع الذي ليس فيه خمر من شجر ولا غيره . وفي ط : هذا الحديث مرسل ، روى الربيع عن الشافعي قال : حديث طاوس هذا مرسل . وأهل الحديث لا يثبتونه .

تسكنا على العلة . والسكلام الآن على محل العلة . فالحديث دل على المنع من استقبالها لفائط أو بول ، وهذه الحالة تتضمن أمرين . أحدهما : خروج الخارج المستقذر . والثاني : كشف العورة ، فمن الناس من قال : المنع للخارج ، لمناسبته لتعظيم القبلة عنه . ومنهم من قال : المنع لكشف العورة . وينبنى على هذا الخلاف : خلافهم في جواز الوطء مستقبل القبلة مع كشف العورة ، فمن علل بالخارج أباحه ، إذ لا خارج . ومن علل بالعورة منعه .

السادس : « الفائط » فى الأصل : هو المكان المطمئن من الأرض ، كانوا يقصدونه لقضاء الحاجة ، ثم استعمل فى الخارج . وغلب هذا الاستعمال على الحقيقة الوضعية ، فصار حقيقة عرفية .

والحديث يقتضى أن اسم « الفائط » لا ينطلق على البول ، لتفرقه بينهما . وقد تسكلموا فى أن قوله تعالى (٥ : ٦) أوجاء أحدكم من الفائط) هل يتناول الريح مثلاً ، أو البول أولاً ؟ بناء على أنه يخص لفظ « الفائط » لما كانت العادة أن يُقصد لأجله ، وهو الخارج من الدبر ، ولم يكونوا يقصدون الفائط للريح مثلاً . أو يقال : إنه مستعمل فيما كان يقع عند قصد الفائط من الخارج من القبل أو الدبر كيف كان .

السابع : قوله « ولكن شرقوا أو غربوا » محمول على محل يكون التشريق والتفريب فيه مخالفاً لاستقبال القبلة واستدبارها ، كالمدينة التى هى مسكن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وما فى معناها من البلاد ، ولا يدخل تحتهما كانت القبلة فيه إلى المشرق أو المغرب .

الثامن : قول أبى أيوب « فقدمنا الشام الخ » فيه ما قدمناه ثمة من حمله له على العموم بالنسبة إلى البنيان والصحارى ، وفيه دليل على أن للعموم صيغة عند العرب وأهل الشرع ، على خلاف ماذهب إليه بعض الأصوليين . وهذا - أعنى استعمال صيغة العموم - فرد من الأفراد ، له نظائر لا تحصى ، وإنما نبهنا عليه على

سبيل ضرب المثل ، فن أراد أن يقف على ذلك^(١) . فليتبع نظائره يجدها .

التاسع : أُولع بعض أهل العصر - وما يقرب منه - بأن قالوا : إن صيغة العموم إذا وردت على الذات - مثلاً - أو على الأفعال . كانت عامة في ذلك ، مطلقة في الزمان والمكان ، والأحوال والمتعلقات . ثم يقولون : المطلق يكفي في العمل به صورة واحدة . فلا يكون حجة فيما عداه . وأكثروا من هذا السؤال فيما لا يحصى من ألفاظ الكتاب والسنة . وصار ذلك دَيْدَنَا لهم في الجدل .

وهذا عندنا باطل ، بل الواجب : أن مادل على العموم في الذات - مثلاً - يكون دالاً على ثبوت الحكم في كل ذات تناولها اللفظ . ولا نخرج عنها ذات إلا بدليل يخصه . فن أخرج شيئاً من تلك الذات فقد خالف مقتضى العموم .

نعم المطلق يكفي العمل به مرة ، كما قالوه . ونحن لا نقول بالعموم في هذه المواضع من حيث الإطلاق ، وإنما قلنا به من حيث المحافظة على ما تقتضيه صيغة العموم في كل ذات . فإن كان المطلق مما لا يقتضى العمل به مرة واحدة مخالفةً لمقتضى صيغة العموم : اكتفينا في العمل به مرة واحدة . وإن كان العمل به مما يخالف مقتضى صيغة العموم : قلنا بالعموم ، محافظة على مقتضى صيغته ، لا من حيث إن المطلق يعم ، مثال ذلك : إذا قال : من دخل دارى فأعطه درهما . فمقتضى الصيغة : العموم في كل ذات صدق عليها أنها داخلة .

فإن قال قائل : هو مطلق في الأزمان ، فأعملُ به في الذات الداخلة الدار في أول النهار مثلاً ، ولا أعمل به في غير ذلك الوقت ، لأنه مطلق في الزمان ، وقد عملت به مرة ، فلا يلزم أن أعمل به مرة أخرى ، لعدم عموم المطلق .

قلنا له : لما دلت الصيغة على العموم في كل ذات دخلت الدار ، ومن جهتها : الذات الداخلة في آخر النهار . فإذا أخرجت تلك الذات فقد أخرجت مادلت الصيغة على دخوله . وهي كل ذات .

(١) في س وخ : يقطع بذلك .

وهذا الحديث أحد ما يستدل به على ما قلناه . فإن أبا أيوب من أهل اللسان والشرع ، وقد استعمل قوله « لا تستقبلوا ولا تستدبروا » عاماً في الأماكن . وهو مطابق فيها . وعلى ما قال هؤلاء المتأخرون : لا يلزم منه العموم ، وعلى ما قلناه : نعم . لأنه إذا أخرج عنه بعض الأماكن خالف صيغة العموم في النهي عن الاستقبال والاستدبار .

العاشر : قوله « ونستغفر الله » قيل : يراد به : ونستغفر الله لباني الكنف على هذه الصورة الممنوعة عنده . وإنما حلهم على هذا التأويل : أنه إذا انحرف عنها لم يفعل ممنوعاً . فلا يحتاج إلى الاستغفار . والأقرب : أنه استغفار لنفسه . ولعل ذلك : لأنه استقبل واستدبر بسبب موافقته لمقتضى البناء غلطاً أو سهواً . فیتذکر فینحرف ، ويستغفر الله .

فإن قلت : فالعاط والساهى لم يفعلوا إنما . فلا حاجة به إلى الاستغفار . قلت : أهل الورع والمناصب العلية في التقوى قد يفعلون مثل هذا ، بناء على نسبتهم التقصير إلى أنفسهم في [عدم] ^(١) التحفظ ابتداءً . والله أعلم .

١٣ - الحديث الثالث : عن عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما قال : « رَقِيتُ يَوْمًا عَلَى يَدَيْ حَفْصَةَ ، فَرَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْضِي حَاجَتَهُ مُسْتَقْبِلَ الشَّامِ ، مُسْتَدْبِرَ الْكَعْبَةِ » .

وفي رواية « مُسْتَقْبِلًا يَدَيْ الْمَقْدِسِ » ^(٢)

« عبد الله بن عمر » بن الخطاب : تقدم نسبه في ذكر أبيه ، رضي الله عنهما ، كنيته أبو عبد الرحمن ، أحد أكابر الصحابة علماء ودينًا . توفي سنة ثلاث وسبعين ،

(١) زيادة من س

(٢) أخرجه البخاري في الطهارة ومسلم في الطهارة أيضاً وأبو داود ، والترمذي

وقال : حسن صحيح ، والنسائي وابن ماجه كلهم في الطهارة

وقيل : سنة أربع وسبعين . وقال مالك : بلغ ابن عمر سبعا وثمانين سنة .
هذا الحديث يعارض حديث أبي أيوب المتقدم من وجه ، وكذلك ما في
معنى حديث أبي أيوب .

واختلف الناس في كيفية العمل به ، أو بالأول ؟ على أقوال . فمنهم من رأى
أنه ناسخ لحديث النع . واعتقد الإباحة مطلقاً ، وكأنه رأى أن تخصيص حكمه
بالبنيان مطّرح ، وأخذ دلالة على الجواز مجردة عن اعتبار خصوص كونه في البنيان
لاعتقاده أنه وصف مُأخَى ، لا اعتبار به . ومنهم من رأى العمل بالحديث الأول
وما في معناه . واعتقد هذا خاصاً بالنبي صلى الله عليه وسلم . ومنهم من جمع بين
الحديثين . فرأى حديث ابن عمر مخصوصاً بالبنيان ، فيخص به حديث أبي أيوب
العام في البنيان وغيره ، جمعا بين الدليلين . ومنهم من توقف في المسألة . ونحن
ننبه ههنا على أمرين

أحدهما : أن من قال بتخصيص هذا الفعل بالنبي صلى الله عليه وسلم له أن
يقول : إن رؤية هذا الفعل كان أمراً انفاقياً ، لم يقصده ابن عمر ، ولا الرسول
صلى الله عليه وسلم على هذه الحالة يتعرض لرؤية أحد . فلو كان يترتب على هذا
الفعل حكم عام للأمة لبيّنه لم باظهاره بالقول ، أو الدلالة على وجود الفعل . فإن
الأحكام العامة للأمة لا بد من بيانها . فلما لم يقع ذلك - وكانت هذه الرؤية
من ابن عمر على طريق الانفاق ، وعدم قصد الرسول صلى الله عليه وسلم -
دل ذلك على الخصوص به صلى الله عليه وسلم ، وعدم العموم في حق الأمة .
وفيه بعد ذلك بحث .

التنبيه الثاني : أن الحديث : إذا كان عام الدلالة ، وعارضه غيره في بعض
الصور ، وأردنا التخصيص - فالواجب أن تقتصر في مخالفة مقتضى العموم على
مقدار الضرورة ، ويبقى الحديث العام على مقتضى عموميه فيما يبق من الصور .
إذ لا معارض له فيما عدا تلك الصور المخصوصة التي ورد فيها الدليل الخاص .

وحديث ابن عمر لم يدل على جواز الاستقبال والاستدبار معا في البنيان . وإنما ورد في الاستدبار فقط . فالمعارضة بينه وبين حديث أبي أيوب إنما هي في الاستدبار . فيبقى الاستقبال لا معارض له فيه . فينبغي أن يعمل بمقتضى حديث أبي أيوب في النع من الاستقبال مطلقا ، لكنهم أجازوا الاستقبال والاستدبار معا في البنيان . وعليه هذا السؤال .

هذا لو كان في حديث أبي أيوب لفظ واحد يعم الاستقبال والاستدبار . فيخرج منه الاستدبار ، ويبقى الاستقبال على ما قررناه آنفا . ولكن ليس الأمر كذلك ، بل هما جملتان ، دلت إحداهما على الاستقبال ، والأخرى على الاستدبار . تناول حديث ابن عمر إحداهما ، وهي عامة في محلها . وحديثه خاص ببعض صور عمومها . والجملة الأخرى : لم يتناولها حديث ابن عمر . فهي باقية على حالها .

ولعل قائل يقول : أفيس الاستقبال في البنيان - وإن كان مسكوتا عنه - على الاستدبار الذي ورد فيه الحديث .
فيقال له : أولا ، في هذا تقديم القياس على مقتضى اللفظ العام ، وفيه ما فيه ، على ما عرف في أصول الفقه .

وثانيا : إن شرط القياس مساواة الفرع للأصل ، أو زيادته عليه في المعنى للمعتبر في الحكم ، ولا تساوى ههنا . فإن الاستقبال يزيد في القبح على الاستدبار ، على ما يشهد به العرف . ولهذا اعتبر بعض العلماء هذا المعنى ، فنع الاستقبال . وأجاز الاستدبار . وإذا كان الاستقبال أزيد في القبح من الاستدبار : فلا يلزم من إلغاء المفسدة الناقصة في القبح في حكم الجواز إلغاء المفسدة الزائدة في القبح في حكم الجواز^(١)

(١) خرج الترمذى وأبو داود وابن ماجه والامام أحمد عن جابر قال « نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن نستقبل القبلة بيول . فرأيتُه قبل أن يقبض بعام يستقبلها » وهو نص في الاستقبال ، وحمله على الخصوصية بالرسول صلى الله عليه وسلم بعيد ، والأولى : حمل النهى على التنزيه .

١٤- الحديث الرابع : عن أنس بن مالك رضى الله عنه أنه قال « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَدْخُلُ الْخَلَاءَ ، فَأَحْمِلُ أَنَا وَغُلَامٌ نَحْوِي إِدَاوَةً مِنْ مَاءٍ وَعَنْزَةً ، فَيَسْتَنْجِي بِالْمَاءِ ^(١) » .

« العنزة » الحربة الصغيرة . وكان حملها في ذلك الوقت لاحتمال أن يتوضأ صلى الله عليه وسلم وليصلى ، فتوضع بين يده ستره ، كما ورد في حديث آخر « أنها كانت توضع بين يديه ، فيصلى إليها » والكلام على « الخلاء » قد تقدم . فيحتمل أن يراد به ههنا مجرد قضاء الحاجة ، على ما ذكرنا أنه يستعمل في ذلك . وهذا الذى يناسبه المعنى الذى ذكرناه فى حمل العنزة للصلاة . فان الستره إنما تكون فى البراح من الأرض ، حيث يخشى المرور . ويحتمل أن يراد به : المسكان المعد لقضاء الحاجة فى البنيان . وهذا لا يناسبه المعنى الذى ذكرناه فى حمل العنزة . ويرجح الأول بأن خدمة الرجال له صلى الله عليه وسلم فى هذا المعنى مناسبة للسفر . فإن الحضر يناسبه خدمة أهل بيته من نسائه ونحوهن ^(٢)

ويؤخذ من هذا الحديث : استخدام الأحرار من الناس إذا كانوا أتباعا ، وأرصدوا أنفسهم لذلك

وفيه أيضا : جواز الاستعانة فى مثل هذا . ومقصوده الأكبر : الاستنجاء بالماء . ولا يخلف فيه ، غير أنه قد روى عن سعيد بن المسيب لفظ يقتضى تضعيفه للرجال . فإنه سئل عن الاستنجاء بالماء ؟ فقال « إنما ذلك وضوء النساء » أو قال

(١) أخرجه البخارى فى الطهارة بهذا اللفظ ما عدا « نحوى » فان مسلما انفرد بها . وأخرجه مسلم أيضاً والامام أحمد ، وأبو داود ، والنسائى وابن ماجه ، وهذه العنزة - كما فى طبقات ابن سعد - كان النجاشى أهداها للنبي صلى الله عليه وسلم . لأنها من آلات الحبشة .

(٢) لكن قضاء الحاجة كان خارج البيوت حيث لا يكون أزواجه .

« ذلك وضوء النساء » وعن غيره من السلف ما يشعر : بذلك أيضا . والسنة دلت على الاستنجاء بالماء ، لما في هذا الحديث وغيره . فهي أولى بالاتباع . ولعل سعيداً - رحمه الله - فهم من أحد غلوأ في هذا الباب ، بحيث يمنع الاستنجاء بالحجارة فتقصد في مقابلته أن يذكر هذا اللفظ ، لازالة ذلك الغلو . وبالغ بإيراده إياه على هذه الصيغة ، وقد ذهب بعض الفقهاء من أصحاب مالك - وهو ابن حبيب - إلى أن الاستنجاء بالحجارة إنما هو عدم الماء . وإذا ذهب إليه ذاهب فلا يبعد أن يقع لغيرهم ممن في زمن سعيد . وإنما استحسب الاستنجاء بالماء لازالة العين والأثر معا . فهو أبلغ في النظافة .

١٥ - الحديث الخامس : عن أبي قتادة - الحارث بن ربیع - الأنصاري رضي الله عنه : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لَا يَمْسِكَنَّ أَحَدُكُمْ ذَكَرَهُ يَمِينِهِ وَهُوَ يَبُولُ ، وَلَا يَتَمَسَّحُ مِنَ الْخَلَاءِ يَمِينِهِ ، وَلَا يَتَنَفَّسُ فِي الْإِنَاءِ » ^(١)

« أبو قتادة » الحارث بن ربیع بن بَلْدَمَة - بفتح الباء وسكون اللام وفتح الدال . ويقال بَلْدَمَة - بالضم فيهما - ويقال : بَلْدَمَة - بالذال المعجمة المضمومة - فارس النبي صلى الله عليه وسلم . شهد أحدا والخندق ، وما بعد ذلك . مات بالمدينة سنة أربع وخمسين . وقيل : بالكوفة سنة ثمان وثلاثين . والأصح الأول . اتفقوا على الإخراج له . ثم الكلام عليه من وجوه .

أحدها : الحديث يقتضي النهي ^(٢) عن مس الذكر باليمين في حالة البول .

(١) أخرجه البخاري في الطهارة وغيرها بنحو هذا اللفظ ، ومسلم أيضا ، وأبو داود والنسائي . والترمذي ، وابن ماجه ، والامام أحمد .

(٢) على أن الافعال مجزومة بلا الناهية . وروى برفع الافعال الثلاثة على أن « لا » نافية وهو نفي بمعنى النهي . وقوله « ولا يتنفس في الإناء » إن كانت « لا » =

الأنف

ووردت رواية أخرى في النهى عن مسه باليمين مطلقاً ، من غير تقييد بحالة البول . فمن الناس من أخذ بهذا العام المطلق . وقد يسبق إلى التهم : أن المطلق يحمل على المقيّد ، فيخص النهى بهذه الحالة . وفيه بحث . لأن هذا الذي يقال يتجه في باب الأمر والإثبات . فانا لو جعلنا الحكم للمطلق ، أو العام في صورة الإطلاق ، أو العموم مثلاً : كان فيه إخلال باللفظ الدال على المقيّد . وقد تناوله لفظ الأمر ، وذلك غير جائز . وأما في باب النهى : فانا إذا جعلنا الحكم للمقيّد أخلنا بمقتضى اللفظ المطلق ، مع تناول النهى له . وذلك غير سائغ . هذا كله بعد مراعاة أمر من صناعة الحديث . وهو : أن ينظر في الروايتين : هل هما حديث واحد ، أو حديثان ؟ ولك أيضاً - بعد النظر في دلائل المفهوم ، وما يعمل به منه ، وما لا يعمل به . وبعد أن ننظر في تقديم المفهوم على ظاهر العموم - أعني رواية الإطلاق والتقييد - فإن كانا حديثاً واحداً مخرجه واحد ، اختلف عليه الرواة : فينبغي حمل المطلق على المقيّد . لأنها تكون زيادة من عدل في حديث واحد ، فتقبل . وهذا الحديث المذكور راجع إلى رواية يحيى بن أبي كثير عن عبد الله ابن أبي قتادة عن أبيه .

الثاني : ظاهر النهى التحريم . وعليه حمله الظاهري ، وجمهور الفقهاء على الكراهة

الثالث : قوله صلى الله عليه وسلم « ولا يتمسح من الخلاء بيمينه » يتناول القبيل واليدبر . وقد اختلف أصحاب الشافعي في كيفية التمسح في القبيل ، إذا كان الحجر صغيراً ، لا بد من إمساكه بأحدى اليدين . فنهى من قل : بمسك الحجر باليمنى والذكر باليسرى ، فتكون الحركة اليسرى ، واليمنى قارة . ومنهم

== نافية فالجملة خبرية مستقلة . وإن كانت ناهية لمعطوفة ، لكن لا يلزم من كون المعطوف عليه مقيداً بقيد أن يكون للمعطوف مقيداً به . لأن النفس لا يتعاقب بحالة البول ، وإنما هو حكم مستقل .

من قال : يؤخذ الذكر باليمين والحجر باليسرى وتحرك اليسرى . والأول أقرب إلى المحافظة على الحديث .

الرابع : قوله صلى الله عليه وسلم « ولا يتنفس في الإناء » يراد به إبانة الإناء عند إرادة التنفس ، لما في التنفس من احتمال خروج شيء مستقذر للغير . وفيه إفساد لما في الإناء بالنسبة إلى الغير لميافته له . وقد ورد في حديث آخر « إبانة الإناء للتنفس ثلاثاً » وهو هنا مطلق .

١٦ - الحديث السادس : عن عبد الله بن عباس رضى الله عنهما قال : « مرَّ النبي صلى الله عليه وسلم بقبرين ، فقال : إِهُمَا لِيَعَذَّبَانَ ، وَمَا يُعَذَّبَانِ فِي كَبِيرٍ . أَمَّا أَحَدُهُمَا : فَكَانَ لَا يَسْتَتِرُ مِنَ الْبَوْلِ ، وَأَمَّا الْآخَرُ : فَكَانَ يَمْشِي بِالنَّمِيمَةِ . فَأَخَذَ جَرِيدَةً رَطْبَةً ، فَشَقَّهَا نِصْفَيْنِ ، فَنَزَرَ فِي كُلِّ قَبْرٍ وَاحِدَةً ، فَقَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، لِمَ فَعَلْتَ هَذَا ؟ قَالَ : لَعَلَّهُ يَخْفَفُ عَنْهُمَا مَا لَمْ يَبْيَسَا »^(١) .

« عبد الله بن عباس » بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف ، أبو العباس القرشي الهاشمي المكي . أحد أكابر الصحابة في العلم . سمي بالحجر والبحر لسعة علمه . مات سنة ثمان وستين ، ويقال : كان سنه حينئذ اثنتين وسبعين سنة . وبعضهم يروى سنه إحدى - أو اثنتين - وسبعين سنة ، أعنى في مبلغ سنه . وكان موته بالطائف . ثم الكلام عليه من وجوه .

أحدها : تصريحه بآثبات عذاب القبر . على ما هو مذهب أهل السنة واشتهرت به الأخبار . وفي إضافة عذاب القبر إلى البول خصوصية تخصه دون

(١) خرجه البخارى في الطهارة بهذا اللفظ وفي الجائز وغيره . ومسلم في الطهارة أيضا . وأبو داود والنسائي والترمذي وابن ماجه .

سائر المعاصي ، مع أن العذاب بسبب غيره أيضاً ، إن أراد الله عز وجل ذلك في حق بعض عباده . وعلى هذا جاء الحديث « تنزهوا من البول . فإن عامة عذاب القبر منه » وكذا جاء أيضاً : أن بعض من ذكر عنه أنه ضمه القبر ، أو ضنطه فسئل أهله ؟ فذكروا : أنه كان منه تقصير في الطهور .

الثاني : قوله « وما يعذبان في كبير » يحتمل - من حيث اللفظ - وجهين . والذي يجب أن يحمل عليه منهما : أنهما لا يعذبان في كبير إزالته ، أو دفعه ، أو الاحتراز عنه . أي إنه سهل يسير على من يريد التوقى منه ، ولا يريد بذلك : أنه صغير من الذنوب غير كبير منها . لأنه قد ورد في الصحيح من الحديث « وإنه لكبير » فيحمل قوله « وإنه لكبير » على كبر الذنب . وقوله « وما يعذبان في كبير » على سهولة الدفع والاحتراز .

الثالث : قوله « أما أحدهما : فكان لا يستتر من بوله » هذه اللفظة - أعني « يستتر » - قد اختلفت فيها الرواية على وجه . وهذه اللفظة تحتمل وجهين : أحدهما : الحمل على حقيقتها من الاستتار عن الأعين ، ويكون العذاب على كشف العورة .

والثاني - وهو الأقرب - أن يحمل على المجاز . ويكون المراد بالاستتار : التنزه عن البول والتوقى منه ، إما بعدم ملاسته ، أو بالاحتراز عن مفسدة تتعلق به ، كانتفاض الطهارة . وعبر عن التوقى بالاستتار مجازاً . ووجه العلاقة بينهما : أن المستتر عن الشيء فيه بعد عنه واحتجاب . وذلك شبيه بالبعد عن ملابس البول . وإما رجحنا المجاز - وإن كان الأصل الحقيقة - لوجهين :

أحدهما : أنه لو كان المراد أن العذاب على مجرد كشف العورة : كان ذلك سبباً مستقلاً أجنبياً عن البول . فانه حيث حصل الكشف للعورة حصل العذاب المرتب عليه ، وإن لم يكن ثمة بول . فيبقى تأثير البول بخصوصه مطروح الاعتبار .

والحديث يدل على أن للبول بالنسبة إلى عذاب القبر خصوصية . فالحل على ما يقتضيه الحديث المصريح بهذه الخصوصية أولى .

وأيضاً فإن لفظة « من » لما أضيفت إلى البول - وهي غالباً لا ابتداء الغاية حقيقة ، أو ما يرجع إلى معنى ابتداء الغاية مجازاً - تقتضى نسبة الاستتار الذى عدمه سبب العذاب إلى البول ، بمعنى أن ابتداء سبب عذابه من البول . وإذا حللناه على كشف العورة زال هذا المعنى .

الوجه الثانى : أن بعض الروايات فى هذه اللفظة يشعر بأن المراد التنزه من البول - وهي رواية وكيع « لا يتوقى » - وفى رواية بعضهم « لا يستنزه » فتحمل هذه اللفظة على تلك ، لیتفق معنى الروایتين .

الرابع : فى الحديث دليل على عظم أمر النجاسة ، وأنها سبب العذاب . وهو محمول على النجاسة المحرمة . فإن النجاسة إذا اقتضى تركها مفسدة تتعاق بالغير ، أو فعلها مصلحة يستضر الغير بتركها : لم تسكن ممنوعة ، كما نقول فى النجاسة إذا كانت للنصيحة ، أو لدفع المفسدة لم تمنع . ولو أن شخصاً اطاع من آخر على قول يقتضى إيقاع ضرر بأنسان ، فاذا نقل إليه ذلك القول احتراز عن ذلك الضرر لوجب ذكره له .

الخامس : قيل فى أسرار الجريدة التى شقها اثنتان ، فوضعها على القبرين ، وقوله صلى الله عليه وسلم « لعله يخفف عنهما ما لم ييبسا » إلى أن النبات يسبح مادام رطباً . فاذا حصل التسبيح بحضرة الميت حصلت له بركته . فلهذا اختص بحالة الرطوبة .

السادس : أخذ بعض العلماء من هذا : أن الميت ينتفع بقراءة القرآن على قبره ، من حيث إن المعنى الذى ذكرناه فى التخفيف عن صاحبه القبرين هو تسبيح النبات مادام رطباً . فقراءة القرآن من الإنسان أولى بذلك . والله أعلم بالصواب^(١)

(١) أما كون النبات يسبح مادام رطباً : فقير وجيه . لأن الله تعالى ذكر أن =

باب السواك

المراسم = ٤
١٥٢ / ١٣٩٧ هـ

١٧- الحديث الأول : عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي لَأَمَرْتُهُمْ بِالسَّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ » (١) .

الكلام على هذا الحديث من وجوه .

أحدها : استدلال بعض الأصوليين به على أن الأمر للوجوب . ووجه الاستدلال : أن كلمة «لولا» تدل على انتفاء الشيء لوجود غيره . فيدل على انتفاء الأمر لوجود المشقة . والمتنفي لأجل المشقة ، إنما هو الوجوب : لا الاستحباب . فإن استحباب السواك ثابت عند كل صلاة . فيقتضى ذلك أن الأمر للوجوب .

الثاني : السواك مستحب في حالات متعددة . منها : ما دل عليه هذا الحديث ، وهو القيام إلى الصلاة . والسرفية : أنا مأمورون في كل حالة من أحوال التقرب إلى الله عز وجل أن نكون في حالة كمال ونظافة ، إظهاراً لشرف العبادة . وقد قيل : إن ذلك لأمر يتعلق بالملك ، وهو أنه يضع فاه على في القارىء ، ويتأذى بالرائحة الكريهة . فسُنَّ السواك لأجل ذلك .

= كل ما في السموات والأرض - من أخضر وبابس - يسبح بحمد ربه . (وإن من شيء إلا يسبح بحمده) (يسبح لله ما في السموات وما في الأرض) فسقط قياس قراءة القرآن عليه ، على أنه قياس مع وجود النص ، وهو باطل . لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يقرأ ، وكان طبعاً حافظاً للقرآن ، وشغوقاً بالمؤمنين الذين ماتوا من قبله . والصحيح : أن وضع الجريدة كان خاصاً بالنبي صلى الله عليه وسلم ، وخاصاً بهذه الحادثة ، بدليل أنه صلى الله عليه وسلم لم يفعلها إلا هذه المرة ، ولم يفعلها أصحابه لا في حياته ولا بعده .

(١) رواه البخارى في مواضع مختلفة ، ومسلم . وأبو داود والترمذى والنسائى وابن ماجه والإمام أحمد .

الثالث : قد يتعلق بالحديث مذهب من يرى أن النبي صلى الله عليه وسلم له أن يحكم بالاجتهاد ، ولا يتوقف حكمه على النص . فانه جعل المشقة سبباً لعدم أمره صلى الله عليه وسلم . ولو كان الحكم موقوفاً على النص لكان سبب انتفاء أمره صلى الله عليه وسلم عدم ورود النص به ، لا وجود المشقة . وفيه احتمال للبحث والتأويل .

الرابع : الحديث بعومومه يدل على استحباب السواك لكل صلاة . فيدخل فيه استحباب ذلك في الصلاتين الواقعتين بعد الزوال للصائم . ويستدل به من يرى ذلك . ومن يخالف في ذلك يحتاج إلى دليل خاص بهذا الوقت ، يخص به ذلك العموم . وهو حديث الخُلف . وفيه بحث .

١٨ - الحديث الثاني : عن حذيفة بن اليمان رضى الله عنه قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قام من الليل يشوص فاه بالسواك »^(١) قال المؤلف رحمه الله « يشوص » معناه : يفسل ، يقال : شاصه يشوصه ، وماصه يموصه إذا غسله .

« حذيفة » بن اليمان اسمه حُسَيل بن جابر ، وقيل : حذيفة بن الحسيل بن اليمان ، أبو عبد الله العباسي ، معدود في أهل الكوفة ، أحد أكابر الصحابة ومشاهيرهم . قال البخاري : مات بعد عثمان بن عفان بأربعين يوماً ، قال أبو نصر : وذلك أول سنة ست وثلاثين ، وقال الواقدي : حذيفة بن اليمان بن حسيل بن جابر العباسي ، حليف بني عبد الأشهل وابن أختهم .

فيه دليل على استحباب السواك في هذه الحالة الأخرى ، وهي القيام من

(١) أخرجه البخاري بهذا اللفظ في غير موضع ، ومسلم في المطهارة وفي رواية لها « إذا قام ليتهدج » ورواه أيضاً أبو داود والنسائي وابن ماجه ، والحاكم ، والامام أحمد

النوم ، وعلته : أن النوم مقتضى لتغير القم ، والسواك هو آلة التنظيف للقم ،
فيسن عند مقتضى التغير . وقوله « يشوص » اختلفوا في تفسيره ، قيل : يدللك
وقيل : يفسل . وقيل : ينقى ، والأول : أقرب

وقوله « إذا قام من الليل » ظاهره : يقتضى تعليق الحسب بمجرد القيام ،
ويحتمل أن يراد : إذا قام من الليل للصلاة ، فيعود إلى معنى الحديث الأول

١٩ - الحديث الثالث : عن عائشة رضى الله عنها قالت : « دَخَلَ

عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَأَنَا مُسْنِدَتُهُ إِلَى صَدْرِي ، وَمَعَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ سِوَاكَ رَطْبٌ
يَسْتَنُّ بِهِ . فَأَبَدَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَصَرَهُ ، فَأَخَذْتُ السَّوَاكَ
فَقَضَيْتُهُ ، فَطَيَّبْتُهُ ، ثُمَّ دَفَعْتُهُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَاسْتَنَّنَ بِهِ ،
فَمَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اسْتَنَّنَ اسْتِنَانًا أَحْسَنَ مِنْهُ ،
فَمَا عَدَا أَنْ فَرَّغَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : رَفَعَ يَدَهُ ، أَوْ لَصِبَعَهُ ،
ثُمَّ قَالَ : فِي الرَّفِيقِ الْأَعْلَى - ثَلَاثًا - ثُمَّ قَضَى ، وَكَانَتْ تَقُولُ :
مَاتَ بَيْنَ حَافَتَيْ وَذَاتَيْ . »

وفي لفظ : « فَرَأَيْتُهُ يَنْظُرُ إِلَيْهِ ، وَعَرَفْتُ أَنَّهُ يُحِبُّ السَّوَاكَ
فَقُلْتُ : آخِذُهُ لَكَ ؟ فَأَشَارَ بِرَأْسِهِ : أَنْ نَعَمْ » - هذا لفظ البخارى
ولسلم نحوه .

الحديث الرابع - عن أبي موسى الأشعرى رضى الله عنه قال :
« أَتَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَهُوَ يَسْتَاكُ بِسِوَاكِ رَطْبٍ ، قَالَ :
وَطَرَفُ السَّوَاكِ عَلَى لِسَانِهِ ، وَهُوَ يَقُولُ : أَعْ أَعْ ، وَالسَّوَاكُ فِي فِيهِ . »

كَأَنَّهُ يَتَهَوَّعُ^(١).

المنزلة (١٣٣)

« أبو موسى » عبد الله بن قيس بن سليم بن حِضَار - ويقال : حَضَار - الأشعري ، معبود في أهل البصرة ، أحد أكابر الصحابة ومشاهيرهم ، وذكر ابن أبي شيبة : أنه مات سنة أربع وأربعين ، وهو ابن ثلاث وستين سنة ، وقيل : مات سنة اثنتين وأربعين ، وقال الواقدي : سنة اثنتين وخمسين .

قوله في حديث عائشة رضي الله عنها « فأبده رسول الله صلى عليه وسلم » يقال : أبددت فلانا البصر : إذا طولته إليه ، وكان أصله من معنى التهديد ، الذي هو التفريق ، ويروى : أن عمر بن عبد العزيز لما حضرته الوفاة قال « أجلسوني » فاجلسوه ، فقال « أنا الذي أمرتني فقصرتُ ، ونهيتني فعميت ، ولكن لا إله إلا أنت ، ثم رفع رأسه ، فأبَدَ النظر ، فقال : إني لأرى حضرةً ، مام بانس ولا جن » ثم قبض .

وقولها « بين حافتي وذائفتي » قيل « الذائفة » نُقْرة النحر ، وقيل : طرف الخلقوم ، وقيل : أعلى البطن ، والحواقن : أسافله ، وكان المراد : ما يحتمن الطعام أى يجمعه ، ومنه الحفنة - بكسر الميم - التي يحتمن بها ، ومن كلام العرب : لأجمعن بين ذواقك وحوافك .

وفي الحديث الاستياك بالرطب ، وقد قال بعض النحهاء : إن الأخضر لغير الصائم أحسن ، وقال بعضهم : يستحب أن يكون بيابس قد نَدَّى بالماء ، وفيه ندى بالماء ، وفيه إصلاح السواك وتهيته لقول عائشة « قَضَمْتُهُ » والقضم بالأسنان ، ومن طلب الإصلاح قول من قال : يستحب أن يكون بيابس قد

(١) رواه البخاري في الطهارة بهذا اللفظ . وقد انفرد بقوله « أع أع » وخرجه مسلم في الطهارة أيضا ، وأبو داود . ورواه النسائي وابن خزيمة بتقديم العين على الهمزة : ومعنى كونه « يتهوع » كأنه يتقيأ . أى له صوت كصوت التنقيء على سبيل المبالغة

نُدِّي بالماء ، لأن اليابس أبلغ في الإزالة ، وتنديته بالماء : لئلا يجرح اللثة لشدة يسه .

وفي الحديث : الاستيائك بسواك الغير ، وفيه : العمل بما يفهم ، من الإشارة والحركات .

وقوله صلى الله عليه وسلم « في الرفيق الأعلى » إشارة منه صلى الله عليه وسلم إلى قوله تعالى (٤ : ٦٩) ومن يطع الله والرسول فأنتك مع الذين أنعم الله عليهم - (الآية) وقد ذكر بعضهم : أن قوله تعالى (صراط الذين أنعمت عليهم) إشارة إلى ما في هذه الآية ، وهي قوله (مع الذين أنعم الله عليهم) فكأن هذه تفسيرا لتلك ، وبلغنى أنه صنف في ذلك كتاب يفسر فيه القرآن بالقرآن .

وقوله صلى الله عليه وسلم « في الرفيق الأعلى » يجوز أن يكون « الأعلى » من الصفات اللازمة ، التي ليس لها مفهوم يخالف المنطوق ، كما في نحو قوله تعالى (٢٣ : ١١٧) ومن يدع مع الله إلها آخر لا برهان له به (وليس ثمة داع إلها آخر له به برهان . وكذلك قوله (٣ : ٢١) ويقتلون النبيين بغير حق) ولا يكون قتل النبيين إلا بغير حق . فيكون « الرفيق » لم يطلق إلا على الأعلى الذي اختص به الرفيق . ويقوى هذا : ماورد في بعض الروايات « وألحقني بالرفيق » ولم يصفه بالأعلى . وذلك دليل على أنه المراد بلفظة « الرفيق الأعلى » .

ويحتمل أن يراد بالرفيق : مايعم الأعلى وغيره . ثم ذلك على وجهين . أحدهما : أن يختص الرفيقان معاً بالمقربين المرضيين . ولأشك أن مراتبهم متفاوتة . فيكون صلى الله عليه وسلم طلب أن يكون في أعلى مراتب الرفيق ، وإن كان الكل من السعداء المرضيين .

الثاني : أنه يطلق « الرفيق » بالامنى الوضعى الذى يعم كل رفيق ، ثم يخص منه « الأعلى » بالطلب ، وهو مطلق المرضيين . ويكون « الأعلى » بمعنى العالى . ويجزى عنه غيرهم ، وإن كان اسم « الرفيق » منطلقاً عليهم .

وأما حديث أبي موسى : ففيه أمران . أحدهما : الاستيائك على اللسان . واللفظ الذى أورده صاحب الكتاب - وإن كان ليس بصريح فى الاستيائك على اللسان - فقد ورد ذلك مصرحاً به فى بعض الروايات ^(١) . والعلة التى تقتضى الاستيائك على الأسنان موجودة فى اللسان ، بل هى أبغ وأقوى ، لما يرتقى إليه من أبخرة المعدة .

وقد ذكر الفقهاء : أنه يستحب الاستيائك عرضاً . وذلك فى الأسنان . وأما فى اللسان : فقد ورد منصوباً عليه فى بعض الروايات « الاستيائك فيه طولا » .
الثانى : ترجم البخارى على هذا الحديث باستيائك الإمام بحضرة رعيته . فقال « باب استيائك الإمام بحضرة رعيته »

قال الشيخ الإمام الشارح تقي الدين رحمه الله : والتراجم التى يترجم بها أصحاب التصانيف على الأحاديث ، إشارة إلى المعانى المستنبطة منها على ثلاث مراتب . منها : ماهو ظاهر فى الدلالة على المعنى المراد ، مفيد لفائدة مطلوبة . ومنها : ماهو خفى الدلالة على المراد ، بعيد مستكره ، لا يتمشى إلا بتعسف . ومنها : ماهو ظاهر الدلالة على المراد ، إلا أن فائدته قليلة لا تكاد تستحسن ، مثل ما ترجم « باب السواك عند رمى الجمار » وهذا القسم - أعنى ما لا يظهر منه الفائدة - يحسن ، إذا وجد معنى فى ذلك المراد يقتضى تخصيصه بالذكر ، ويكون عدم استحسانه فى بادىء الرأى لعدم الاطلاع على ذلك المعنى . فتارة يكون سببه الرد على مخالف فى المسألة لم تشتهر مقالته ، مثل ما ترجم على أنه يقال « ماصليتنا » فإنه نقل عن بعضهم « أنه كره ذلك » ورد عليه بقوله صلى الله عليه وسلم « إن صليتها ، أو ماصليتها » وتارة يكون سببه الرد على فعل شائع بين

(١) قال ابن حجر فى الفتح : فيه حديث مرسل ، رواه أبو داود من حديث أبي بردة عن أبيه قال « أتينا رسول الله صلى الله عليه وسلم نستحمله . فرأيتَه يستاك على لسانه . وفى لفظ : قد وضع اللسان على طرف لسانه » . وله شاهد موصول عند العقيلي فى الضعفاء .

الناس لا أصل له ، فيذكر الحديث للرد على من فعل ذلك الفعل ، كما اشتهر بين الناس في هذا المكان : التحرز عن قولهم « ماصلينا » إن لم يصح أن أحداً كرهه ، وتارة يكون المعنى يخص الواقعة ، لا يظهر لكثير من الناس في بادىء الرأى ، مثل ما ترجم على هذا الحديث « استيك الإمام بحضرة رعيته » فإن الاستيك من أفعال البذلة والمهنة ، ويلزمه أيضاً من إخراج البصاق وغيره ما لعل بعض الناس يقوم أن ذلك يقتضى إخفاء وتركه بحضرة الرعية . وقد اعتبر الفقهاء في مواضع كثيرة هذا المعنى . وهو الذى يسمونه بحفظ المروءة . فأورد هذا الحديث لبيان أن الاستيك ليس من قبيل ما يطلب إخفاؤه ، ويتركه الإمام بحضرة الرعايا ، إدخاله في باب العبادات والقرابات . والله أعلم .

باب المسح على الخفين^(١)

٢٠- الحديث الأول : عن المغيرة بن شعبه رضى الله عنه قال :

« كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي سَفَرٍ ، فَأَهْوَيْتُ لِأَنْزِعَ خُفَّيْهِ . فَقَالَ : دَعُوهمَا فَإِنِّي أَذْخَلْتُهُمَا طَاهِرَتَيْنِ . فَمَسَحَ عَلَيْهِمَا »^(٢) .

٢١- الحديث الثانى : عن حذيفة بن اليمان رضى الله عنهما قال :

« كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي بَالٍ ، وَتَوَضَّأَ ، وَمَسَحَ عَلَى خُفَّيْهِ »
مُخْتَصَرٌ .

كلا الحديثين يدل على جواز المسح على الخفين . وقد تكثرت فيه الروايات ،

(١) ثنية خف ، وهو النعل يغطى الكعبين ، قال ابن النذر : والذى أختاره :

أن للمسح أفضل ، لأجل من طعن فيه من أهل البدع من الخوارج والروافض ، وإحياء ما طعن فيه المخالفون من السنن أفضل من تركه ١ هـ

(٢) خرجه البخارى بألفاظ مختلفة ومسلم أيضاً ، وأبو داود والترمذى وحسنه

ومن أشهرها : رواية المغيرة ، ومن أصحابها : رواية جرير بن عبد الله البجلي - بفتح الباء والجيم معاً - وكان أصحاب عبد الله بن مسعود يعجبهم حديث جرير . لأن إسلامه كان بعد نزول المائدة . ومعنى هذا الكلام : أن آية المائدة إن كانت متقدمة على المسح على الخفين ، كان جواز المسح ثابتاً من غير نسخ . وإن كان مسح الخفين متقدماً كانت آية المائدة تقتضى خلاف ذلك ، فينسخ بها المسح . فلما تردد الحال : توقفت الدلالة عند قوم ، وشكوا في جواز المسح . وقد نقل عن بعض الصحابة رضى الله عنهم أنه قال « قد علمنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح على الخفين ، ولكن أقبل المائدة أم بعدها ؟ » إشارة منه بهذا الاستفهام إلى ما ذكرناه . فلما جاء حديث جرير مبيناً للمسح بعد نزول المائدة : زال الإشكال . وفي بعض الروايات : التصريح بأنه « رأى النبي صلى الله عليه وسلم يمسح على الخفين بعد نزول المائدة » وهو أصرح من رواية من روى عن جرير « وهل أسلمت إلا بعد نزول المائدة ؟ » .

وقد اشتهر جواز المسح على الخفين عند علماء الشريعة ، حتى عُذَّ شعاراً لأهل السنة ، وعد إنكاره شعاراً لأهل البدع .

وقوله صلى الله عليه وسلم في حديث المغيرة «دعها» فإني أدخلتها طاهرتين» دليل على اشتراط الطهارة في اللبس لجواز المسح ، حيث علل عدم نزعهما بإدخالهما طاهرتين . فيقتضى أن إدخالهما غير طاهرتين مقتضى للنزع .

وقد استدلل به بعضهم على أن إكمال الطهارة فيها شرط ، حتى لو غسل إحداها وأدخلها الخف . ثم غسل الأخرى وأدخلها الخف : لم يجز المسح . وفي هذا الاستدلال عندنا ضعف - أعنى في دلالاته على حكم هذه المسألة - فلا يتمتع أن يعبر بهذه العبارة عن كون كل واحدة منهما أدخلت طاهرة . بل ربما يدعى أنه ظاهر في ذلك . فإن الضمير في قوله « أدخلتهما » يقتضى تعليق الحكم بكل واحدة منهما .

نعم ، من روى « فإني أدخلتهما وهما طاهرتان » فقد يمسك برواية هذا القائل من حيث إن قوله « أدخلتهما » إذا اقتضى كل واحدة منهما ، فقوله « وهما طاهرتان » حال من كل واحدة منهما . فيصير التقدير : أدخلت كل واحدة في حال طهارتها . وذلك إنما يكون بكمال الطهارة^(١) .

وهذا الاستدلال بهذه الرواية من هذا الوجه : قد لا يتأتى في رواية من روى « أدخلتهما طاهرتين » وعلى كل حال فليس الاستدلال بذلك القوي جداً لاحتمال الوجه الآخر في الروایتين معاً . اللهم إلا أن يضم إلى هذا دليل يدل على أنه لا نحصل الطهارة لإحداهما إلا بكمال الطهارة في جميع الأعضاء ، فحينئذ يكون ذلك الدليل - مع هذا الحديث - مستنداً لقول القائلين بعدم الجواز . أعني أن يكون المجموع هو المستند . فيكون هذا الحديث دليلاً على اشتراط طهارة كل واحدة منهما . ويكون ذلك الدليل دالاً على أنها لا تطهر إلا بكمال الطهارة . ويحصل من هذا المجموع : حكم المسألة المذكورة في عدم الجواز .

وفي حديث حذيفة : تصريح بجواز المسح عن حدث البول

وفي حديث صفوان بن عسال - بالعين المهملة وتشديد السين - ما يقتضي جوازه عن حدث الفائط ، وعن النوم أيضاً . ومنعه عن الجنابة^(٢) .

(١) بهامش س : ينظر في التفرقة بين الحال المفردة والمجملة ، فهي مؤولة بالمفردة ، فيؤولان إلى شيء واحد .

(٢) بهامش الاصل : عن صفوان قال « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرنا - إذا كنا سفراً - أن لا نزع خفافنا ثلاثة أيام ولياليهن ، إلا من جنابة » ولكن من غائط وبول ونوم » رواه الترمذی ، وقال : حسن صحيح .

باب في المذى وغيره

٢٢- الحديث الأول : عن علي بن أبي طالب رضى الله عنه قال :
« كُنْتُ رَجُلًا مَذًى ، فَاسْتَحْيَيْتُ أَنْ أَسْأَلَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ ، لِمَ كَانَ ابْنَتُهُ مِثِّي ، فَأَمَرْتُ الْقِدَادَ بْنَ الْأَسْوَدِ فَسَأَلَهُ ، فَقَالَ : يَنْفُسُ
ذِكْرُهُ وَيَتَوَضَّأُ »

وللبخارى : « اغْسِلْ ذِكْرَكَ وَتَوَضَّأْ »
وللمسلم « تَوَضَّأْ وَانْضَعْ فَرْجَكَ » ^(١) .

« المذى » مفتوح الميم ساكن الذال المعجمة مخفف الياء ، هذا هو المشهور
فيه . وقيل : فيه لغة أخرى . وهى كسر الذال وتشديد الياء - هو الماء الذى يخرج
من الذكر عند الإنعاض .

وقول على رضى الله عنه « كنت رجلاً مذاء » هى صيغة مبالغة على زنة
فَعَال ، من المذى . يقال : مَذًى يَمْذَى ، وأَمْذَى يُمْذَى . وفى الحديث فوائد .
أحدها : استعمال الأدب ، ومحاسن العادات فى ترك المواجهة بما يستحيى
منه عرفاً « والحياء » تغير وانكسار يعرض للانسان من تخوف ما يعاتب به ،
أو يذم عليه . كذا قيل فى تعريفه

وقوله « فاستحييت » هى اللغة القصيحة . وقد يقال : استحييت

وثانيها : وجوب الوضوء من المذى . وأنه ناقض للطهارة الصغرى

وثالثها : عدم وجوب الغسل منه

ورابعها : نجاسته من حيث إنه أمر بغسل الذكر منه .

(١) رواه البخارى فى كتاب الغسل ، ومسلم فى غير موضع . ورواه النسائى

وأبو داود وابن خزيمة بالفاظ مختلفة

وخامسها : اختلفوا : هل يفسل منه الذكر كله ، أو محل النجاسة فقط ؟ فالجمهور على أنه يقتصر على محل النجاسة . وعند طائفة من المالكية : أنه يفسل منه الذكر كله ، تمسكا بظاهر قوله « يفسل ذكره » فإن اسم « الذكر » حقيقة في الموضو كله . وبنوا على هذا فرعا . وهو : أنه هل يحتاج إلى نية في غسله ؟ فذكروا قولين ، من حيث إنا إذا أوجبنا غسل جميع الذكر : كان ذلك تعبدًا . والطهارة التعبدية : تحتاج إلى نية كالوضوء .

وإنما عدل الجمهور عن استعمال الحقيقة في الذكر كله ، نظراً منهم إلى المعنى . فإن الموجب للفعل : إنما هو خروج الخارج . وذلك يقتضى الافتصاص على محله . وسادسها : قد يستدل به على أن صاحب سآس المذى يجب عليه الوضوء منه ، من حيث إن علياً رضى الله عنه وصف نفسه بأنه « كان مذاً » وهو الذى يكثر منه المذى ، ومع ذلك أمر بالوضوء . وهو استدلال ضعيف . لأن كثرته قد تكون على وجه الصحة ، لغلبة الشهوة ، بحيث يمكن دفعه . وقد تكون على وجه المرض والاسترسال ، بحيث لا يمكن دفعه . وليس فى الحديث بيان صفة هذا الخارج ، على أى الوجهين هو ؟

وسابعها : المشهور فى الرواية « يفسل ذكره » بضم اللام على صيغة الإخبار وهو استعمال لصيغة الإخبار بمعنى الأمر ، واستعمال لصيغة الإخبار بمعنى الأمر جازئ مجازاً ، لما يشتركان فيه من معنى الإثبات للشيء . ولوروى : يفسل ذكره - بحزم اللام - على حذف اللام الجازمة ، وإبقاء عملها : لجاز عند بعضهم على ضعف . ومنهم من منعه إلا لضرورة . كقول الشاعر * محمد ، تَفَدَّ نفسك كل نفس *

وثامنها « وانضح فرجك » يراد به الغسل هنا . لأنه المأمور به ، مبيناً فى الرواية الأخرى . ولأن غسل النجاسة المألظة لا بد منه . ولا يكتفى فيه بالرش الذى هو دون الغسل . والرواية « وانضح » بالخاء المهملة ، لا تعرف غيره . ولوروى « انضح » بالخاء المعجمة - كان أقرب إلى معنى الغسل . فان النضح بالمعجمة - أكثر من النضح بالمهملة .

وتاسعها : قد يتمسك به - أو تُمسك به - في قبول خبر الواحد ، من حيث إن عليا رضى الله عنه أمر المقداد بالسؤال ، ليقبل خبره . والمراد بهذا : ذكر صورة من الصور التي تدل على قبول خبر الواحد . وهى فرد من أفراد لا تحصى . والحجة تقوم بجملة ، لا بفرد معين منها . لأن إثبات ذلك بفرد معين : إثبات للشيء بنفسه . وهو محال . وإنما تذكر صورة مخصوصة للتنبيه على أمثالها ، لا للاكتفاء بها . فليعلم ذلك . فانه مما انتقد على بعض العلماء ، حيث استدلل بأحاد . وقيل : أثبت خبر الواحد بخبر الواحد . وجوابه : ما ذكرناه .

ومع هذا فالاستدلال عندى لا يتم بهذه الرواية وأمثالها ، لجواز أن يكون المقداد سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المذى بمحضرة على . فسمع على الجواب . فلا يكون من باب قبول خبر الواحد . وليس من ضرورة كونه يسأل عن المذى بمحضرة على : أن يذكر أنه هو السائل ، نعم إن وجدت رواية مصرحة بأن عليا أخذ هذا الحكم عن المقداد ، ففيه الحجة .

وعاشرها : قد يؤخذ من قوله عليه السلام في بعض الروايات «توضأ وانضح فركك» جواز تأخير الاستنجاء عن الوضوء ، وقد صرح به بعضهم ، وقال في قوله «توضأ واغسل ذكرك» إن فيه دليلا على أن الاستنجاء يجوز وقوعه بعد الوضوء ، وأن الوضوء لا يفسد بتأخير الاستنجاء عنه . وهذا يتوقف على القول بكون الواو للترتيب ، وهو مذهب ضعيف . وفي هذا التوقف نظر . وليعلم بأنه لا يفسد الوضوء بتأخير الاستنجاء ، إذا كان الاستنجاء بمحائل يمنع انتقاض الطهارة .

وحادى عشرها : اختلفوا في أنه هل يجوز في المذى الاقتصار على الأحجار ؟ والصحيح : أنه لا يجوز . ودليله : أمره صلى الله عليه وسلم بغسل الذكرك منه .

فإن ظاهره يعين الغسل ، والمعين لا يقع الامتثال إلا به

وثانى عشرها : «الفرج» هنا هو الذكر . والصيغة لها وضمان : لغوى ، وعرفى . فأما اللغوى : فهو مأخوذ من الانتراج ، فعلى هذا : يدخل فيه الدبر ،

ويلزم منه انتقاض الطهارة بمسه ، لدخوله تحت قوله « من مس فرجه فليتوضأ »^(١) وأما العرفي : فالغالب استعماله في القبل من الرجل والمرأة ، والشافعية استدلوا في انتقاض الوضوء بمس الدبر بالحديث ، وهو قوله « من مس فرجه » فيحتمل أن يكون ذلك لأنه لم يثبت في ذلك عند المستدل به عرف يخالف الوضع ، ويحتمل أن يكون ذلك لأنه ممن يقدم الوضع اللغوي على الاستعمال العرفي .

٢٣ - الحديث الثاني : عن عباد بن تميم عن عبد الله بن زيد بن عاصم الملازني رضي الله عنه قال « شُكِيَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الرَّجُلُ يُحِيلُ إِلَيْهِ أَنَّهُ يُجِدُ الشَّيْءَ فِي الصَّلَاةِ ، فَقَالَ : لَا يَنْصَرِفُ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا ، أَوْ يُجِدَ رِيحًا »^(٢) .

« للشئ » المشار إليه : هي الحركة التي يظن أنها حَدَثَ . والحديث أصل في إعمال الأصل ، وطرح الشك . وكان العلماء متفقون على هذه القاعدة ، لكنهم يختلفون في كيفية استعمالها . مثاله : هذه المسألة التي دل عليها الحديث . وهي : مَنْ شَكَّ فِي الْحَدَثِ بَعْدَ سَبْقِ الطَّهَارَةِ . فالشافعي أعمل الأصل السابق ، وهو الطهارة ، وطرح الشك الطاريء . وأجاز الصلاة في هذه الحالة . ومالك منع من الصلاة مع الشك في بقاء الطهارة ، وكأنه أعمل الأصل الأول ، وهو

(١) رواه البخاري بهذا اللفظ في غير موضع ، ومسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه والامام أحمد .

(٢) رواه ابن ماجه والأثرم عن أم حبيبة . وصححه الامام أحمد وأبو زرعة . وقال ابن السكن : لا أعلم له علة . وأعله البخاري وابن معين وأبو حاتم والنسائي بأن مكحولاً لم يسمع من عتبة بن أبي سفيان ، وخالفهم دحيم - وهو أعرف بحديث الشاميين - فأثبت سماع مكحول من عتبة . وأخرجه ابن ماجه من حديث العلاء بن الحرث عن مكحول

ترتب الصلاة في الذمة . ورأى أن لا يزال إلا بطهارة متيقنة . وهذا الحديث ظاهر في إعمال الطهارة الأولى ، واطراح الشك والقائلون بهذا اختلفوا . فالشافعي اطرح الشك مطلقاً ، وبعض المالكية اطرحه بشرط أن يكون في الصلاة . وهذا له وجه حسن . فإن القاعدة : أن مورد النص إذا وجد فيه معنى يمكن أن يكون معتبراً في الحكم ، فالأصل يقتضي اعتباره ، وعدم اطراحه . وهذا الحديث يدل على اطراح الشك إذا وجد في الصلاة ، وكونه موجوداً في الصلاة معنى يمكن أن يكون معتبراً . فإن الدخول في الصلاة مانع من إبطالها ، على ما اقتضاه استدلالهم في مثل هذا بقوله تعالى (٤٦٥ : ٣٣ ولا تبطلوا أعمالكم) فصارت صحة الصلاة أصلاً سابقاً على حالة الشك ، مانعاً من الإبطال ، ولا يلزم من إلغاء الشك مع وجود المانع من اعتباره إلغاؤه مع عدم المانع ، وصحة العمل ظاهراً معنى يناسب عدم الالتفات إلى الشك ، يمكن اعتباره ، فلا ينبئ إلغاؤه .

ومن أصحاب مالك من قيد هذا الحكم - أعنى اطراح هذا الشك - بقيد آخر . وهو أن يكون الشك في سبب حاضر ، كما جاء في الحديث ، حتى لو شك في تقدم الحدث على وقته الحاضر لم تبطل له الصلاة .

ومأخذ هذا : ما ذكرناه من أن مورد النص ينبئ اعتباراً أو صافه التي ينبئ اعتبارها . ومورد النص اشتمل على هذا الوصف . وهو كونه شك في سبب حاضر . فلا يلحق به ما ليس في معناه من الشك في سبب متقدم ، إلا أن هذا القول أضعف قليلاً من الأول . لأن صحة العمل ظاهراً ، وانقضاء الصلاة سبب مانع مناسب لاطراح الشك . وأما كون السبب ناجزاً : فإما غير مناسب ، أو مناسب مناسبة ضعيفة .

والذي يمكن أن يقرر به قول هذا القائل : أن يرى أن الأصل الأول - وهو ترتيب الصلاة في ذمته - معمول به . فلا يخرج عنه إلا بما ورد فيه النص ،

وما بقى يعمل فيه بالأصل . ولا يحتاج فى المحل الذى خرج عن الأصل بالنص إلى مناسبة ، كما فى صور كثيرة عمل فيها العلماء هذا العمل . أعنى أنهم اقتصروا على مورد النص إذا خرج عن الأصل أو القياس ، من غير اعتبار مناسبة . وسببه : أن إعمال النص فى مورد لا بد منه ، والعمل بالأصل أو القياس المطرد : مسترسل ، لا يخرج عنه إلا بقدر الضرورة . ولا ضرورة فيما زاد على مورد النص . ولا سبيل إلى إبطال النص فى مورد ، سواء كان مناسباً أولاً . وهذا يحتاج معه إلى إلغاء وصف كونه فى صلاة . ويمكن هذا القائل منع ذلك بوجهين .

أحدهما أن : يكون هذا القائل نظر إلى ما فى بعض الروايات ، وهو أن يكون الشك لمن هو فى المسجد ، وكونه فى المسجد : أعم من كونه فى الصلاة . فيؤخذ من هذا : إلغاء ذلك القيد الذى اعتبره القائل الآخر . وهو كونه فى الصلاة . ويبقى كونه شاكاً فى سبب ناجز ، إلا أن القائل الأول له أن يحمل كونه فى المسجد على كونه فى الصلاة . فإن الحضور فى المسجد يراد للصلاة . فقد يلزمها فيعبر به عنها . وهذا - وإن كان مجازاً - إلا أنه يقوى إذا اعتبر الحديث الأول وكان حديثاً واحداً مخرجه من جهة واحدة ، فحينئذ يكون ذلك الاختلاف اختلافاً فى عبارة الراوى بتفسير أحد اللفظين بالآخر . ويرجع إلى أن المراد : كونه فى الصلاة .

الثانى - وهو أقوى من الأول - ما ورد فى الحديث « إن الشيطان ينفع بين ألقى الرجل » وهذا المعنى يقتضى مناسبة السبب الحاضر لإلغاء الشك .

وإنما أوردنا هذه المباحث ليتلمح الناظر مأخذ العلماء فى أقوالهم . فيرى ما ينبئى ترجيحه فيرجحه ، وما ينبئى إلغاؤه فيلغيه ، والشافى رحمه الله ألقى القيد من ما ، أعنى كونه فى الصلاة ، وكونه فى سبب ناجز ، واعتبر أصل الطهارة

٢٤ - الحديث الثالث : عن أم قيس بنت محصن الأسديّة « أنها

أتت بابت لها صغير ، لم يأكل الطعام ، إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأجلسه في حجره ، فبال على ثوبه ، فدعا بماء فنضجه على ثوبه ، ولم يغسله » (١) .

٢٥ - وعن عائشة أم المؤمنين رضى الله عنها « أن النبي صلى الله

عليه وسلم أتى بصبي فبال على ثوبه ، فدعا بماء ، فأتبعه إياه »

ولسلم : « فأتبعه بوله ، ولم يغسله » (٢) .

السلام عليه : اختلف العلماء في بول الصبي الذي لم يطعم الطعام في موضعين . أحدهما : في طهارته أو نجاسته ، ولا تردد في قول الشافعي وأصحابه في أنه نجس . والقائلون بالنجاسة ، اختلفوا في تطهيره : هل يتوقف على الغسل أم لا ؟ فذهب الشافعي وأحمد : أنه لا يتوقف على الغسل ، بل يكفي فيه الرش والنضح ، وذهب مالك وأبو حنيفة إلى غسله كغيره . والحديث ظاهر في الاكتفاء بالنضح وعدم الغسل ، لاسيما مع قولها « ولم يغسله » والذين أوجبوا غسله : اتبعوا القياس على سائر النجاسات ، وأولوا الحديث .

وقولها « ولم يغسله » أى غسلًا مبالغًا فيه كغيره . وهو لمخالفته الظاهر محتاج إلى دليل يقاوم هذا الظاهر .

ويبعده أيضاً : ماورد في بعض الأحاديث من التفرقة بين بول الصبي والصبيّة فان الموجبين للغسل لا يفرقون بينهما ، ولما فرق في الحديث بين النضح في الصبي ،

(١) رواه البخارى في صحيحه في كتاب الوضوء ، ومسلم في غير موضع . وأبو داود والنسائي والترمذى وابن ماجه والامام أحمد

(٢) أخرجه البخارى أيضاً في كتاب الوضوء : والنسائي في الطهارة

والفعل في الصبية : كان ذلك قويا في أن النضح غير الفسل ، إلا أن يحملوا ذلك على قريب من تأويلهم الأول ، وهو إنما يفعل في بول الصبية أبلغ مما يفعل في بول الصبي ، فسمى الأبلغ « غسلا » والأخف « نضحا » .

واعتل بعضهم في هذا بأن بول الصبي يقع في محل واحد ، وبول الصبية يقع منتشرا ، فيحتاج إلى صب الماء في مواضع متعددة مالا يحتاج إليه في الصبي ، وربما حمل بعضهم لفظ « النضح » في بول الصبي على الفسل ، وتأيد بما في الحديث من ذكر « مدينة ينضح البحر بجوانبها » وهذا ضعيف لوجهين .

أحدهما : قولها « ولم يغسله »

والثاني : التفرقة بين بول الصبي والصبية ، والتأويل فيه عندهم ما ذكرناه وفسر بعض أصحاب الشافعي « النضح » أو « الرش » المذكور في بول الصبي ، فقال : ومعنى الرش : أن يصب عليه من الماء ما يغلبه ، بحيث لو كان بدل البول نجاسة أخرى ، وعصر الثوب : كان يحكم بطهارته .

والصبي المذكور في الحديث محمول على الذكر ، وفي مذهب الشافعي في الصبية خلاف ، والمذهب : وجوب الفسل ، للحديث الفارق بين بول الصبي والصبية . وقد ذكر في معنى التفرقة بينهما وجوه :

منها : ما هو ركيك جداً لا يستحق أن يذكر . ومنها : ما هو قوى . وأقوى ذلك ما قيل : إن النفوس أعاق بالذكور منها بالإناث ، فيكثر حمل الذكور ، فيناسب التخفيف بالاكتفاء بالنضح ، دفعا للعسر والحرج ، بخلاف الإناث ، فإن هذا المعنى قليل فيهن ، فيجرى على القياس في غسل النجاسة ، وقد استدل بعض المالكية بهذا الحديث على أن الفسل لا بد فيه من أمر زائد على مجرد اتصال الماء ، من جهة قولها « ولم يغسله » مع كونه أتمه بما .

٢٦ - الحديث الرابع : عن أنس بن مالك رضى الله عنه قال : « جاء أعرابي ، فبال في طائفة المسجد ، فزجره الناس ، قهأهم النبي صلى الله عليه وسلم . فلما قضى بوله أمر النبي صلى الله عليه وسلم بذنوب من ماء ، فأهريق عليه » ^(١) .

« الأعرابي » منسوب إلى الأعراب ، وهم سكان البوادي ، ووقعت النسبة إلى الجمع دون الواحد ، فقليل : لأنه جرى مجرى القبيلة ، كأنما ، أو لأنه لونسب إلى الواحد ، وهو « عرب » لقليل : عربي . فيشتبه المعنى ، فإن العربي كل من هو من ولد إسماعيل عليه السلام ، سواء كان ساكناً بالبادية أو بالقرى . وهذا غير المعنى الأول . وزجر الناس له من باب المبادرة إلى إنكار المنكر عند من يعتقده منكراً .

وفيه تنزيه المسجد عن الأنجاس كلها ، ونهى النبي صلى الله عليه وسلم الناس عن زجره : لأنه إذا قطع عليه البول أدى إلى ضرر بنيته ، والمفسدة التي حصلت ببوله قد وقعت . فلا تضم إليها مفسدة أخرى ، وهي ضرر بنيته .

وأيضاً ، فإنه إذا زجر - مع جهله الذي ظهر منه - قد يؤدي إلى تنجيس مكان آخر من المسجد بترشيش البول ، بخلاف ما إذا ترك حتى يفرغ من البول فإن الرشاش لا ينتشر . وفي هذا الإبانة عن جميل أخلاق الرسول صلى الله عليه وسلم ولطفه ورقيقته بالجاهل ^(٢) .

(١) أخرجه البخاري بهذا اللفظ في الطهارة ، وبلغه آخر عن أبي هريرة وأنس أيضاً ، ومسلم في الطهارة أيضاً ، والنسائي والترمذي ، وأبو داود وابن ماجه (٢) إنما زجرهم : رقاً بالأعرابي ، وتأديباً لهم ، وحناء على اللطف ومكارم الأخلاق . وقد جاء في بعض طرق الحديث « إنما بعثتم مبشرين ولم تبعثوا معسرين » لا لا انتشار الرشاش ونحوه .

« والذنوب » بفتح المعجمة ههنا : هي الدلو الكبيرة ، إذا كانت مملوءة ، أو قريباً من ذلك . ولا تسمى ذنوباً إلا إذا كان فيها ماء . والذنوب أيضاً : النصيب . قال الله تعالى (٥٩:٥١) فإن للذين ظلموا ذنوباً مثل ذنوب أصحابهم) ولعلقة * تُفَقِّ لشايس من نذاك نصيب * .

وفي الحديث : دليل على تطهير الأرض النجسة بالمسكثرة بالماء . وقد قال الفقهاء : يصب على البول من الماء ما يغمره . ولا يتحدد بشيء . وقيل : يستحب أن يكون سبعة أمثال البول ^(١) .

واستدل بالحديث أيضاً على أنه يكفي بإفاضة الماء . ولا يشترط نقل التراب من المكان بعد ذلك ، خلافاً لمن قال به .

وجه الاستدلال بذلك : أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يرد عنه في هذا الحديث الأمر بنقل التراب . وظاهر ذلك : الاكتفاء بصب الماء . فإنه لو وجب لأمر به . ولو أمر به لذكر . وقد ورد في حديث آخر ذكر الأمر بنقل التراب من حديث سفيان بن عيينة ، ولكنه تَكَلَّمَ فيه ^(٢) .

وأيضاً فلو كان نقل التراب واجباً في التطهير لا كفى به . فإن الأمر بصب الماء حينئذ يكون زيادة تكليف وتمب ، من غير منفعة تعود إلى المقصود ، وهو تطهير الأرض .

٢٧ - الحديث الخاء من : عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : سمعتُ رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « الْفِطْرَةُ خَمْسٌ : الْخِتَانُ ،

(١) ولا دليل عليه

(٢) رواه سعيد بن منصور في سننه من حديث عبد الله بن حفص الزني وهو تابعي مرفوعاً بلفظ « خدوا ما بال عليه من التراب فألقوه وأهريقوا على مكانه ماء » قال أبو داود : روى مرفوعاً ولا يصح . وكذا رواه الطحاوي مرسلًا

وَالْإِسْتِحْدَادُ، وَقَصُّ الشَّارِبِ، وَتَقْلِيمُ الْأَظْفَارِ، وَتَنْفُ الْإِطِ^(١) .

قال أبو عبد الله محمد بن جعفر التميمي - المعروف بالقزاز - في كتاب تفسير غريب صحيح البخاري « الفطرة » تنصرف في كلام العرب على وجوه، أذكرها لترد هذا إلى أولها به .

فأحدها : فطرة الخلق ، فطرة : أنشأه . والله فاطر السموات والأرض ، أى خالقهما . والفطرة : الجبلة التي خاق الله الناس عليها . وجبلهم على فعلها . وفي الحديث « كل مولود يولد على الفطرة » قال قوم من أهل اللغة : فطرة الله التي فطر الناس عليها ، أى خلقه لهم . وقيل : معنى قوله « على الفطرة » أى على الإقرار بالله الذي كان أقرب به لما أخرجه من ظهر آدم . « والفطرة » زكاة الفطر . وأولى الوجوه بما ذكرنا : أن تكون الفطرة ما جبل الله الخلق عليه . وجبل طباعهم على فعله . وهى كراهة ما فى جسده مما هو ليس من زينته^(٢) . وقد قال غير القزاز : الفطرة هى السنة .

واعلم أن قوله فى هذه الرواية « الفطرة خمس » وقد ورد فى رواية أخرى « خمس من الفطرة » وبين اللفظين تفاوت ظاهر . فإن الأول ظاهره الحصر ، كما يقال : العالم فى البلد زيد ، إلا أن الحصر فى مثل هذا تارة يكون حقيقياً .

(١) رواه البخارى فى غير موضع ، ومسلم . ورواه أيضاً أبو داود والترمذى والنسائى وابن ماجه والامام أحمد

(٢) وذلك : أن الله سبحانه أكرم الانسان بأن خلقه سميعاً بصيراً عاقلاً ، مفكراً عَمِيراً ، يستحسن الحسن ، ويستقبح السوء . ما لم تجتله الشياطين عن هذه الفطرة ، فيموت فيه كل هذه النعم بالتقليد الأعمى للأباء والأجداد ، فيعمى عن نعم الله ويكفر بها ، وينسلخ من آيات ربه ، ويشرك بربه ، ويكذب رسله ويستولى عليه الهوى والشهوات ، وينفذ فيه سلطان الشيطان الرجيم .

وتارة يكون مجازياً . والحقيقي مثاله ما ذكرناه من قولنا : العالم في البلد زيد ، إذا لم يكن فيها غيره . ومن المجاز « الدين النصيحة » كأنه بولغ في النصيحة إلى أن جعل الدين إياها . وإن كان في الدين خصال أخرى غيرها . وإذا ثبت في الرواية الأخرى عدم الحصر - أعنى قوله عليه السلام « خمس من الفطرة » - وجب إزالة هذه الرواية عن ظاهرها المقتضى للحصر . وقد ورد في بعض الروايات الصحيحة أيضاً « عشر من الفطرة » وذلك أصرح في عدم الحصر ، وأنص على ذلك .

١- و « الختان » ما يتهى إليه القطع من الصبي والجارية . يقال : ختن الصبي يحنّته ويحنّته - بكسر التاء وضمها - ختننا باسكان التاء .

٢- و « الاستحداد » استفعال من الحديد . وهو إزالة شعر العانة بالحديد . فأما إزالته بغير ذلك ، كالنتف والنورة : فهو محصل للمقصود ، اسكن السنة والأولى : الذى دل عليه لفظ الحديث . فان الاستحداد استفعال من الحديد .

٣- و « قص الشارب » مطلق ، ينطلق على إحنائه ، وعلى مادون ذلك . واستحب بعض العلماء إزالة ما زاد على الشفة . وفسروا به قوله صلى الله عليه وسلم « وأحنوا الشوارب » وقوم يرون إنها كها ، وزوال شعرها . ويفسرون به الإحناء : فان اللفظ يدل على الاستقصاء . ومنه : إحناء المسئلة . وقد ورد في بعض الروايات « أنهمكوا الشوارب » والأصل في قص الشوارب وإحنائها وجهان . أحدهما : مخالفة زى الأعاجم . وقد وردت هذه العلة منصوصة في الصحيح ، حيث قال « خافقوا المجوس » والثانى : أن زوالها عن مدخل الطعام والشراب أبلغ في النظافة ، وأنزله من وَصَر الطعام .

٤- و « تقليم الأظفار » قطع ما طال عن اللحم منها . يقال : قلم أظفاره تقليماً . والمعروف فيه : التشديد ، كما قلنا . والقلامة ما يقطع من الظفر . وفي ذلك معنيان . أحدهما : تحسين الهيئة والزينة ، وإزالة التباحة من طول الأظفار . والثانى : أنه أقرب إلى تحصيل الطهارة الشرعية على أكمل الوجوه ، لما عساه يحصل تحتها

من الوسخ المانع من وصول الماء إلى البشرة . وهذا على قسمين . أحدهما : أن لا يخرج طولها عن العادة خروجاً بينا . وهذا الذى أشرنا إلى أنه أقرب إلى تحصيل الطهارة الشرعية على أكل الوجوه . فإنه إذا لم يخرج طولها عن العادة يُغْفَى عما يتعلق بها من يسير الوسخ . وأما إذا زاد على المعتاد : فما يتعلق بها من الأوساخ مانع من حصول الطهارة ، وقد ورد في بعض الأحاديث : الإشارة إلى هذا المعنى .

و « تنف الآباط » إزالة مانبت عليها من الشعر بهذا الوجه ، أعنى التنف . وقد يقوم مقامه ما يؤدى إلى المقصود ، إلا أن استعمال مادلت عليه السنة أولى . وقد فرق لفظ الحديث بين إزالة شعر العانة وإزالة شعر الإبط . فذكر في الأول « الاستحداد » وفي الثانى « التنف » وذلك مما يدل على رعاية هاتين الهيئتين في محلها . ولعل السبب فيه : أن الشعر بحلقه يقوى أصله ، ويغلظ جرمه . ولهذا يصف الأطباء : تكرار حلق الشعر في المواضع التى يراد قوته فيها . والإبط إذا قوى فيه الشعر وغلظ جرمه كان أفوح للرائحة الكريهة المؤذية لمن يقار بها . فناسب أن يُسَنَّ فيه التنف المضعف لأصله ، المقلل للرائحة الكريهة . وأما العانة : فلا يظهر فيها من الرائحة الكريهة ما يظهر فى الإبط . فزال المعنى المقتضى للتنف . رُجِّع إلى الاستحداد . لأنه أيسر وأخف على الانسان من غير معارض .

وقد اختلف العلماء فى حكم الختان . فمنهم من أوجبه وهو الشافعى . ومنهم من جعله سنة . وهو مالك وأكثر أصحابه [هذا فى الرجال . وأما فى النساء : فهو مكروهة على ما قالوا ^(١)] .

(١) لما روى أحمد والبيهقى من حديث الحجاج بن أرطاة عن أبى الليث بلفظ « الختان سنة فى الرجال مكروهة فى النساء » وأخرجه ابن أبى شيبة أيضاً وابن أبى حاتم . وفيه مقال . قال البيهقى : هو ضعيف منقطع . والصحيح : أنه لم يقم دليل صحيح يدل على الوجوب . والمتيقن السنة . والله أعلم . وما بين المربعين ليس فى الأصل

ومن فسر « الفطرة » بالسنة فقد تعلق بهذا اللفظ في كونه غير واجب لوجهين . أحدهما : أن السنة تذكر في مقابلة الواجب . والثاني : أن قرآنه مستحبات .

والاعتراض على الأول : أن كون « السنة » في مقابلة « الواجب » وضع اصطلاحى لأهل الفقه ، والوضع اللغوى غيره ، وهو الطريقة . ولم يثبت استمرار استعماله في هذا المعنى في كلام صاحب الشرع صلوات الله عليه . وإذا لم يثبت استمراره في كلامه صلى الله عليه وسلم لم يتمين حمل لفظه عليه . والطريقة التي يستعملها الخلافيون من أهل عصرنا وما قاربه ، أن يقال : إذا ثبت استعماله في هذا المعنى ، فيُدعى أنه كان مستعملاً قبل ذلك . لأنه لو كان الوضع غيره فيما سبق ، لزم أن يكون قد تغير إلى هذا الوضع . والأصل عدم تغيره .

وهذا كلام طريف ، وتصرف غريب ، قد يتبادر إلى إنكاره . ويقال : الأصل استمرار الواقع في الزمن الماضى إلى هذا الزمان . أما أن يقال : الأصل انعطاف الواقع في هذا الزمان على الزمن الماضى : فلا . لسكن جوابه مانقدهم .

وهو أن يقال : هذا الوضع ثابت . فإن كان هو الذى وقع في الزمان الماضى فهو المطلوب . وإن لم يكن ، فالواقع في الزمان الماضى غيره حينئذ ، وقد تغير . والأصل عدم التغير لما وقع في الزمن الماضى . فعاد الأمر إلى أن الأصل استصحاب الحال في الزمن الماضى . وهذا - وإن كان طريفاً ، كما ذكرناه - إلا أنه طريق جدل لاجلد ، والجدل في طرائق التحقيق : سالك على محجة مضيق . وإنما تضعف هذه الطريقة إذا ظهر لنا تغير الوضع ظناً . وأما إذا استوى الأمران فلا بأس به .

وأما الاستدلال بالاقتران : فهو ضعيف ، إلا أنه في هذا المكان قوى . لأن لفظة « الفطرة » لفظة واحدة استعملت في هذه الأشياء الخمسة . فلو افترقت في الحكم - أعنى أن تستعمل في بعض هذه الأشياء لافادة الوجوب ، وفي بعضها

لإفادة النذب - : نزم استعمال اللفظ الواحد في معنيين مختلفين^(١) وفي ذلك ما عرف في علم الأصول . وإنما تضعف دلالة الاقتران ضعفاً إذا استقلت الجمل في الكلام . ولم يلزم منه استعمال اللفظ الواحد في معنيين ، كما جاء في الحديث « لا يبول أحدكم في الماء الدائم ، ولا يغتسل فيه من الجنابة » حيث استدل به بعض الفقهاء على أن اغتسال الجنب في الماء يفسده ، لكونه مقروناً بالنهي عن البول فيه . والله أعلم .

باب الجنابة

٢٨ - الحديث الأول : عن أبي هريرة رضى الله عنه « أن النبي صلى الله عليه وسلم لقيه في بعض طرق المدينة ، وهو جُنُبٌ ، قال : فَأَنْخَسْتُ مِنْهُ ، فَذَهَبْتُ فَأَغْتَسَلْتُ ، ثُمَّ جِئْتُ ، فقال : أَيْنَ كُنْتَ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ ؟ قال : كنت جنباً ، فكرهت أن أجالسك وأنا على غير طهارة ، فقال : سُبْحَانَ اللَّهِ ! إِنَّ الْمُؤْمِنَ لَا يَنْجُسُ »^(٢) .

« الجنابة » دالة على معنى البعد . ومنه قوله تعالى (٤ : ٢٦) والجار الجنب وعن الشافعي أنه قال : إنما سمي « جنباً » من المخالطة . ومن كلام العرب : أجنب الرجل ، إذا خالط امرأته . قال بعضهم : وكان هذا ضد للمعنى الأول ، كأنه من القرب منها . وهذا لا يلزم . فان مخالطتها مؤدية إلى الجنابة التي معناها البعد ، على ما قدمناه .

(١) يريد : أن استعمال « الفطرة » على هذا من باب استعمال المشترك في جميع معانيه . وقد مرته أكثر الأصوليين . والظاهر من لفظ « الفطرة » في هذا المحل : أنها بمعنى « السنة والشريعة » فهي تطلق على جميع الشروعات ، واجباتها ومسنوناتها فدلالتها على هذا من قبيل دلالة المتواطىء ، لا المشترك اللفظي

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الغسل بهذا اللفظ ، ومسلم في الطهارة ، وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه

وقول أبي هريرة « فانتخست منه » الانحناس : الانقباض والرجوع ، وما
قارب ذلك من المعنى . يقال « خنس » لازماً ومتعدياً . فن اللازم : مجاء في
الحديث في ذكر الشيطان « فاذا ذكر الله خنس » ومن المتعدى مجاء في الحديث
« وخنس إبهامه » أى قبضها . وقيل : إنه يقال : أخنسه فى المتعدى . ذكره
صاحب مجمع البحرين . وقد روى فى هذه اللفظة « فانبحست منه » بالجيم ، من
الإنبحاس وهو الاندفاع . أى اندفعت عنه . ويؤيده : قوله فى حديث آخر
« فانسالت منه » وروى فى هذه اللفظة أيضاً « فانبحست منه » من البخش ،
وهو النقص . وقد استبعدت هذه الرواية . ووجهت - على بعدها - بأنه اعتقد
نقصان نفسه بجنابته عن مجالسة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أو مصاحبته ، مع
اعتقاده نجاسة نفسه . هذا أو معناه .

وقوله « كنت جنباً » أى كنت ذا جنابة . وهذه اللفظة تقع على الواحد
المذكر والمؤنث ، والائنين والجمع . بلفظ واحد . قال الله تعالى فى الجمع (٦:٥) وإن
كنتم جنباً فاطهروا (وقال بعض أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم « إني
كنت جنباً » وقد يقال : جنبان ، وجنُبون ، وأجناب .

وقوله « فكرهت أن أجالسك وأنا على غير طهارة » يقتضى استحباب
الطهارة فى ملاعبة الأمور العظيمة ، والنبي صلى الله عليه وسلم إنما رُد ذلك . لأن
الطهارة لم تزل ، بقوله « إن المؤمن لا ينجس » لاردّاً لما دل عليه لفظ أبى هريرة
من استحباب الطهارة للملاعبة صلى الله عليه وسلم . وفى هذا نظر .

وقوله « سبحان الله » تعجب من اعتقاد أبى هريرة التنجس بالجنابة .

وقوله « إن المؤمن لا ينجس » يقال ينجس و ينجس ، ينجس بالفتح والضم .
وقد استدلل بالحديث على طهارة الميت من بنى آدم . وهى مسألة تختلف
فيها . والحديث دل بمنطوقه على أن المؤمن لا ينجس . فمنهم من خص هذه الفضيلة
بالمؤمن . والمشهور التعميم . وبعض الظاهرية : يرى أن المشرك نجس فى حال حياته

أخذاً بظاهر قوله تعالى (٩ : ٢٨) يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا لِلشُّرَكَونَ نَجَسٌ) ويقال للشيء : إنه « نَجَسٌ » بمعنى أن عينه نجسة . ويقال فيه : إنه « نجس » بمعنى : أنه متنجس بإصابة النجاسة له . ويجب أن يحمل على المعنى الأول ، وهو أن عينه لاتصير نجسة . لأنه يمكن أن يتنجس بإصابة النجاسة . فلا ينفى ذلك .

وقد اختلف الفقهاء في أن الثوب إذا أصابته نجاسة : هل يكون نجساً أم لا ؟ فهم من ذهب إلى أنه نجس ، وأن اتصال النجس بالطاهر موجب لنجاسة الطاهر . ومنهم من ذهب إلى أن الثوب طاهر في نفسه . وإنما يمنع استصحابه في الصلاة بمجاورة النجاسة .

فلهذا القائل أن يقول : دل الحديث على أن المؤمن لا ينجس . ومقتضاه : أن بدنه لا يتصف بالنجاسة . وهذا يدخل تحته حالة ملاسة النجاسة له ، فيكون طاهراً . وإذا ثبت ذلك في البدن ثبت في الثوب . لأنه لا قائل بالفرق . أو يقول : البدن إذا أصابته النجاسة : من مواضع النزاع . وقد دل الحديث على أنه غير نجس . وعلى ما قدمناه . من أن الواجب حمله على نجاسة العين - يحصل الجواب عن هذا الكلام .

وقد يدعى أن قولنا « الشيء نجس » حقيقة في نجاسة العين فيبقى ظاهر الحديث دالاً على أن عين المؤمن لاتنجس . فتخرج عنه حالة التنجس التي هي محل الخلاف .

٢٩ - الحديث الثاني : عن عائشة رضى الله عنها قالت : « كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا اغْتَسَلَ مِنَ الْجَنَابَةِ غَسَلَ يَدَيْهِ ، ثُمَّ تَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ ، ثُمَّ اغْتَسَلَ ، ثُمَّ يُخَلِّلُ يَدَيْهِ شَعْرَهُ ، حَتَّى إِذَا ظَنَّ أَنَّهُ قَدْ أَرَوَى بَشَرَتَهُ أَفَاضَ عَلَيْهِ الْمَاءَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ، ثُمَّ غَسَلَ سَائِرَ

جَسَدِهِ . وَكَانَتْ تَقُولُ : كُنْتُ أَغْتَسِلُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ ، نَعْتَرِفُ مِنْهُ جَمِيعًا ^(١) .

السلام على حديث عائشة رضى الله عنها من وجوه .

أحدها : قولها « كان إذا اغتسل من الجنابة » يحتمل أن يكون من باب التعبير بالفعل عن إرادة الفعل ، كما في قوله تعالى (١٦: ٩٨) فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله) ويحتمل أن يكون قولها « اغتسل » بمعنى شرع في الفعل ^(١) . فإنه يقال : فعل إذا شرع ، وفعل إذا فرغ . فإذا حملنا « اغتسل » على « شرع » صح ذلك . لأنه يمكن أن يكون الشروع وقتاً للبداة بفعل الدين . وهذا بخلاف قوله تعالى (فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله) فإنه لا يمكن أن يكون وقت الشروع في القراءة وقتاً للاستعاذة .

الوجه الثاني ، يقال : كان يفعل كذا : بمعنى أنه تكرر منه فعله . وكان عادته ، كما يقال : كان فلان يقرئ الضيف . و « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أجود الناس بالخير » وقد يستعمل « كان » لافادة مجرد الفعل ، ووقوع الفعل ، دون الدلالة على التكرار . والأول : أكثر في الاستعمال . وعليه ينبغي حمل الحديث وقول عائشة « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا اغتسل » .

الوجه الثالث : قد تطلق « الجنابة » على المعنى الحسكى الذى ينشأ عن النقاء المختانين ، أو الإنزال . وقولها « من الجنابة » فى « من » معنى السببية ، مجازاً عن ابتداء الغاية ، من حيث إن السبب مصدر للمسبب ومنشأ له .

الوجه الرابع : قولها « غسل يديه » هذا الغسل قبل إدخال اليدين فى الإناء .

(١) أخرجه البخارى بهذا اللفظ فى كتاب الغسل وجعله حديثاً واحداً متصلاً ، وأخرجه مسلم وجعله حديثين منفصلين ، وكذا فعل غيره كالنسائى ، ينتهى الأول بقوله « غسل سائر جسده » ويتبدى الثانى بقوله « وكانت تقول - الخ »

(١) فى الاصل « فى الغسل »

وقد تبين ذلك مصرحاً به في رواية سفيان بن عيينة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة .

الوجه الخامس : قولها « وتوضاً وضوءه للصلاة » يقتضى استحباب تقديم الفسل لأعضاء الوضوء في ابتداء الفسل . ولا شك في ذلك . نعم يقع البحث في أن هذا الفسل لأعضاء الوضوء : هل هو وضوء حقيقة ؟ فيكتفى به عن غسل هذه الأعضاء للجنابة . فان موجب الطهارتين بالنسبة إلى هذه الأعضاء واحد . أو يقال : إن غسل هذه الأعضاء إنما هو عن الجنابة . وإنما قدمت على بقية الجسد تكريماً لها وتشريفاً . ويسقط غسلها عن الوضوء باندرج الطهارة الصغرى تحت الكبرى . فقد يقول قائل : قولها « وضوءه للصلاة » مصدر مشبه به ، تقديره : وضوءاً مثل وضوءه للصلاة . فيلزم من ذلك : أن تكون هذه الأعضاء المغسولة مغسولة عن الجنابة . لأنها لو كانت مغسولة عن الوضوء حقيقة لكان قد توضأ عين الوضوء للصلاة . فلا يصح التشبيه . لأنه يقتضى تغاير المشبه والمشبه به . فإذا جعلناها مغسولة للجنابة ، صح التغاير . وكان التشبيه في الصورة الظاهرة .

وجوابه - بعد تسليم كونه مصدراً مشبهاً به - من وجهين . أحدهما : أن يكون شبه الوضوء الواقع في ابتداء غسل الجنابة بالوضوء للصلاة في غير غسل الجنابة . والوضوء - بقيد كونه في غسل الجنابة - مغاير للوضوء بقيد كونه خارجاً عن غسل الجنابة . فيحصل التغاير الذى يقتضى صحة التشبيه . ولا يلزم منه عدم كونه وضوءاً للصلاة حقيقة .

الثانى : لما كان وضوء الصلاة له صورة معنوية ذهنية ، شبه هذا الفرد الذى وقع في الخارج بذلك المعلوم في الذهن . كأنه يقال : أوقع في الخارج ما يطابق الصورة الذهنية لوضوء الصلاة .

الوجه السادس : قولها « ثم يخلل بيديه شعره » التخليل ههنا : إدخال الأصابع فيها بين أجزاء الشعر . ورأيت في كلام بعضهم : إشارة إلى أن التخليل ، هل يكون

بنقل الماء ، أو بإدخال الأصابع مبلولة بغير نقل الماء ؟ وأشار به إلى ترجيح نقل الماء ، لما وقع في بعض الروايات الصحيحة في كتاب مسلم « ثم يأخذ الماء فيدخل أصابعه في أصول الشعر » فقال هذا القائل : نقل الماء لتخليل الشعر : هو ردّ على من يقول : يخلل بأصابعه مبلولة بغير نقل الماء . قال : وذكر النسائي في السنن ما يبين هذا . فقال « باب تخليل الجنب رأسه » وأدخل حديث عائشة رضي الله عنها فيه . فقالت فيه « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يُشرب رأسه ، ثم يُنحني عليه ثلاثاً » قال : فهذا بين في التخليل بالماء . انتهى كلامه .

وفي الحديث : دليل على أن التخليل يكون بمجموع الأصابع العشر لا بالخنس الوجه السابع : قولها « حتى إذا ظن » يمكن أن يكون « الظن » هنا بمعنى العلم ، ويمكن أن يكون هنا على ظاهره من رجحان أحد الطرفين ، مع احتمال الآخر ، ولولا قولها بعد ذلك « أفاض عليه الماء ثلاث مرات » لترجح أن يكون بمعنى العلم . فإنه حينئذ يكون مكنتى به . أى برى البشرة . وإذا كان مكنتى به في الغسل ترجح اليقين ، لتيسر الوصول إليه في الخروج عن الواجب . على أنه قد يكنتى بالظن في هذا الباب . فيجوز حمله على ظاهره مطلقاً .

وقولها « أروى » مأخوذ من الرى ، الذى هو خلاف العطش . وهو مجاز في ابتلال الشعر بالماء . يقال : رويت من الماء - بالسكسر - أروى رياً ورياً ، وروى ، وأرويته أنا ، فروى .

وقولها « بشرته » البشرة : ظاهر جلد الإنسان . والمراد بارواء البشرة : لم يصل الماء إلى جميع الجلد . ولا يصل إلى جميع جلده إلا وقد ابتلت أصول الشعر أو كله .

وقولها « أفاض الماء » إفاضة الماء على الشيء : إفراغه عليه . يقال : فاض الماء ، إذا جرى . وفاض الدمع : إذا سال .

وقولها « على سائر جسده » أى بقيته . فإنها ذكرت الرأس أولاً . والأصل

فى « سائر » أن يستعمل بمعنى البقية . وقالوا : هو مأخوذ من السور . قال : الشنفرى .

إذا احتملوا رأسى ، وفى الرأس أكثرى * وغودر عند الملتقى ثم سائرى
أى بقيتى . وقد أنكر فى أوهام الخواص : جعلها بمعنى الجميع . وفى كتاب
الصحيح : ما يقتضى تجويزه

الوجه الثامن : فى الحديث دليل على جواز اغتسال المرأة والرجل من إناء
واحد . وقد أخذ منه جواز اغتسال الرجل بفضل طهور المرأة . فإنها إذا اعتبها
اغتراف الماء : كان اغتراف الرجل فى بعض الاغترافات متأخراً عن اغتراف
المرأة . فيكون تطهراً بفضلها .

ولا يقال : إن قولها « نغترف منه جميعاً » يقتضى المساواة فى وقت
الاغتراف . لانا نقول : هذا اللفظ يصح إطلاقه - أعنى « نغترف منه جميعاً » -
على ما إذا تعاقبا الغتراف . ولا يدل على اغترافهما فى وقت واحد .
وللمخالف أن يقول : أحمله على شروعهما جميعاً . فإن اللفظ محتمل له .
وليس فيه عموم . فإذا قلت به من وجه اكتفى بذلك . والله أعلم

٣٠ - الحديث الثالث : عن ميمونة بنت الحارث رضى الله عنها
- زوج النبی صلى الله عليه وسلم - أنها قالت : « وَصَّيْتُ لِرَسُولِ اللَّهِ
صلى الله عليه وسلم وَضُوءَ الْجَنَابَةِ ، فَأَكْفَأُ يَمِينَهُ عَلَى يَسَارِهِ مَرَّتَيْنِ
- أَوْ ثَلَاثًا - ثُمَّ غَسَلَ فَرْجَهُ ، ثُمَّ ضَرَبَ يَدَهُ بِالْأَرْضِ ، أَوْ الْحَائِطِ ،
مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا ، ثُمَّ تَمَضَّمُضَ وَاسْتَنْشَقَ ، وَغَسَلَ وَجْهَهُ وَذِرَاعَيْهِ ،
ثُمَّ أَفَاضَ عَلَى رَأْسِهِ الْمَاءَ ، ثُمَّ غَسَلَ جَسَدِهِ ، ثُمَّ تَنَحَّى ، فَغَسَلَ

رَجْلَيْهِ ، فَأَتَيْتُهُ بِخِرْقَةٍ فَلَمْ يُرِدْهَا ، فَجَعَلَ يَنْقُضُ الْمَاءَ بِيَدِهِ ^(١) .

الكلام على حديث ميمونة من وجوه

أحدها : قد تقدم لنا : أن « الوضوء » بفتح الواو : وهل هو اسم لطلق الماء ، أو للماء مضافاً إلى الوضوء ؟ وقد يؤخذ من هذا اللفظ : أنه اسم لطلق الماء . فإنها لم تضاف إلى الوضوء ، بل إلى الجنابة .

الثاني : قولها « فأ كفا » أى قلب ، يقال : كفأت الإناء : إذا قلبته - ثلاثياً - وأكفأته أيضاً باعياً . وقال القاضى عياض فى المشرق : وأنكر بعضهم أن يكون بمعنى « قلب » وإنما يقال فى « قلبت » : « كفأت » ثلاثياً . وأما « أكفأت » فبمعنى : أملت . وهو مذهب الكشافى .

الثالث : البداية بغسل الفرج ، لإزالة ماعلق به من أذى . وينبغى أن يغسل فى الابتداء عن الجنابة ، لثلاثيحتاج إلى غسله مرة أخرى . وقد يقع ذلك بعد غسل الأعضاء للوضوء ، فيحتاج إلى إعادة غسلها . فلو اقتصر على غسلة واحدة لإزالة النجاسة ، وللغسل عن الجنابة ، فهل يكتفى بذلك ، أم لابد من غسلتين : مرة للنجاسة ، ومرة للطهارة عن الحدث ؟ فيه خلاف لأصحاب الشافعى . ولم يرد فى الحديث إلا مطلق الغسل ، من غير ذكر تكرار . فقد يؤخذ منه : الاكتفاء بغسلة واحدة من حيث إن الأصل عدم غسله ثانياً . وضربه صلى الله عليه وسلم بالأرض أو الحائط : لإزالة ماعله علق باليد من الرائحة ، زيادة فى التنظيف

الرابع : إذا بقيت رائحة النجاسة ، بعد الاستقصاء فى الإزالة ، لم يضر على مذهب بعض الفقهاء . وفى مذهب الشافعى : خلاف . وقد يؤخذ العفو عنه من هذا الحديث . ووجهه : أن ضربه صلى الله عليه وسلم بالأرض أو الحائط : لابد وأن يكون لفائدة . ولا جائز أن يكون لإزالة العين . لأنه لا تحصل الطهارة

(١) أخرجه البخارى بالفاظ مختلفة فى باب الغسل ، وهذا أحدها ، ومسلم وأبو داود والنسائى وابن ماجه ، الترمذى والامام احمد ، ولم يذكرنا نقض اليد .

مع بقاء العين اتفاقاً . وإذا كانت اليد نجسة ببقاء العين فيها، فمعد انفصالها ينجس
الحل بها . وكذلك لا يكون للطعم . لأن بقاء الطعم دليل على بقاء العين .
ولا يكون لإزالة اللون . لأن الجنازة بالإزال أو بالمجاعة لا تقتضى لونا يَلصَقُ
باليد ، وإن اتفق ، فنادر جداً . فبقى أن يكون لإزالة الرائحة . ولا يجوز أن
يكون لإزالة رائحة تجب إزالتها . لأن اليد قد انفصلت عن الحل على أنه قد
طهر . ولو بقي مانتعين إزالته من الرائحة لم يكن الحل طاهراً . لأنه عند الانفصال
تكون اليد نجسة ، وقد لابتست الحل مبتلاً . فيلزم من ذلك : أن يكون بعض
الرائحة معفواً عنه . ويكون الضرب على الأرض لطلب الأكل فيما لا ينبج إزالته .
ويحتمل أن يقال : فصل اليد عن الحل ، بناء على ظن طهارته بزوال رائحته ،
والضرب على الأرض لإزالة احتمال في بقاء الرائحة ، مع الاكتفاء بالظن في
زوالها .

والذى يقوى الاحتمال الأول : ماورد في الحديث الصحيح ، من كونه صلى الله
عليه وسلم « دلسكها دَلَسْكَ شديداً » والدلك الشديد : لا يناسبه هذا الاحتمال
الضعيف .

الخامس : قولها « ثم تمضمض واستنشق ، وغسل وجهه وذراعيه » دليل
على مشروعية هذه الأفعال في الغسل . واختلاف الفقهاء في حكم المضمضة
والاستنشاق في الغسل . فأوجبهما أبو حنيفة . ونفى الوجوب مالك والشافعى .
ولا دلالة في الحديث على الوجوب . إلا أن يقال : إن مطلق أقواله صلى الله
عليه وسلم للوجوب ، غير أن المختار : أن الفعل لا يدل على الوجوب ، إلا إذا كان
بيانا لجعل يتعلق به الوجوب . والأمر بالتطهر من الجذبة ليس من قبيل المجملات .

السادس : قولها « ثم أفاض على رأسه الماء » ظاهره : يقتضى أنه لم يمسح
رأسه صلى الله عليه وسلم ، كما يفعل في الوضوء . وقد اختلف أصحاب مالك

على القول بتأخير غسل الرجلين ، كفا في حديث ميمونة هذا : هل يمسح الرأس ^(١) ، أم لا ؟

السابع : قولها « ثم تنحى فغسل رجليه » يقتضى تأخير غسل الرجلين عن إكمال الوضوء . وقد اختاره بعض العلماء ، وهو أبو حنيفة . وبعضهم اختار إكمال الوضوء ، على ظاهر حديث عائشة المتقدم ، وهو الشافعى . وفرق بعضهم بين أن يكون الموضع وسخا أولا . فإن كان وسخا : أخر غسل الرجلين ، ليكون غسلها مرة واحدة . فلا يقع إسراف فى الماء . وإن كان نظيفا : قدم . وهو فى كتب مذهب مالك ، له أو لبعض أصحابه .

الثامن : إذا قلنا : إن غسل الأعضاء فى ابتداء الغسل وضوء حقيقة ، فقد يؤخذ من هذا : جواز التفريق اليسير فى الطهارة .

التاسع : أخذ من رده صلى الله عليه وسلم الخرقه : أنه لا يستحب تنشيف الأعضاء من ماء الطهارة . واختلفوا : هل يكره ؟ والذين أجازوا التنشيف استدلوا بكونه صلى الله عليه وسلم جعل ينفذ الماء . فلو كره التنشيف لكره النفذ . فانه إزالة . وأما رد التبدل : فواقعة حال ، يتطرق إليها الاحتمال . فيجوز أن يكون لا لكرهه التنشيف ، بل لأمر يتعلق بالخرقة ، أو غير ذلك . والله أعلم .

العاشر : ذكر بعض الفقهاء فى صفة الوضوء : أن لا ينفذ أعضاءه . وهذا الحديث دليل على جواز نفذ الماء عن الأعضاء فى الغسل ، والوضوء مثله . وما استدلل به على كراهة النفذ - وهو ماورد « لا تنفضوا أيديكم فأنهسها مراوح الشيطان » - حديث ضعيف ، لا يقاوم هذا الصحيح ^(٢) والله أعلم .

(١) وفى س « هل يترك مسح الرأس »

(٢) قال الحافظ فى الفتح : أورده الرافعى وغيره . قال ابن الصلاح : لم أجده وتبعه النووى ، وأخرجه ابن حبان فى الضعفاء ، وابن أبى حاتم فى العلل من حديث أبى هريرة

٣١ - الحديث الرابع : عن عبد الله بن عمر : أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال : « يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَيْرَقْدُ أَحَدُنَا وَهُوَ جُنُبٌ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ فَلَيْرَقْدُ » ^(١).

وضوء الجنب قبل النوم : مأمور ^(٢) به . والشافعي حمله على الاستحباب . وفي مذهب مالك قولان . أحدهما : الوجوب . وقد ورد بصيغة الأمر في بعض الأحاديث الصحيحة . وهو قوله صلى الله عليه وسلم « تَوَضَّأَ وَغَسَلَ ذَكَرَكَ ، ثُمَّ نَمَ » لما سأله عمر « إنه تصيبه الجنابة من الليل » وليس ^(٣) في هذا الحديث - الذي ذكره المصنف - متمسك للوجوب . فانه وقف إبادة الرقاد على الضوء . فان هذا الأمر في قوله عليه السلام « فليرقد » ليس للوجوب ، ولا للاستحباب . فان النوم من حيث هو نوم لا يتعلق به وجوب ولا استحباب . فاذا هو للإبادة . فتتوقف الإبادة ههنا على الضوء . وذلك هو المطلوب .

والذين قالوا : إن الأمر ههنا على الوجوب ، اختلفوا في علة هذا الحكم . فقيل : علته أن يبيت على إحدى الطهارتين ، خشية الموت في المنام . وقيل : علته أن ينشط إلى الغسل إذا نال ^(٤) الماء أعضاءه . وبنوا على هاتين العلتين : أن الحائض إذا أرادت النوم ، هل تؤمر بالوضوء ؟ فمقتضى التعليل بالبيت على إحدى الطهارتين : أن تتوضأ الحائض . لأن المعنى موجود فيها . ومقتضى التعليل بمحصول النشاط : أن لا تؤمر به الحائض . لأنها لو نشطت لم يمكنها رفع حدثها بالغسل . وقد نص الشافعي على أنه ليس ذلك على الحائض . فيحتمل أن يكون

(١) أخرجه البخاري بألفاظ مختلفة في كتاب الغسل ، ومسلم وأبو داود ، والنسائي والترمذي وابن ماجه والأمام أحمد ^(٢) في الأصل : مأخوذ به .
(٣) « ليس » ساقطة من الاصل ومن س ^(٤) في الأصل « بل »

راعى هذه العلة . فنفى الحكم لاتقائها . ويحتمل أن يكون لم يراعها . ونفى الحكم ، لأنه رأى أن أمر الجنب به تعبد . ولا يقاس عليه غيره ، أو رأى علة أخرى غير ما ذكرناه . والله أعلم .

٣٣ - الحديث الخامس : عن أم سلمة رضى الله عنها - زوج النبي صلى الله عليه وسلم - قالت : « جَاءَتْ أُمُّ سَلِيمٍ - امْرَأَةُ أَبِي طَلْحَةَ - إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي مِنَ الْحَقِّ ، فَهَلْ عَلَى الْمَرْأَةِ مِنْ غُسْلِ إِذَا هِيَ احْتَلَمَتْ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : نَعَمْ ، إِذَا رَأَتْ الْمَاءَ » ^(١) .

الكلام عليه من وجوه . أحدها : قولها « إن الله لا يستحي من الحق » هذا تمهيد لبسط عذرها في ذكرها ما تستحي النساء من ذكره . وهو أصل فيما يصنمه الكتاب والأدباء في ابتداء مكاتباتهم ومخاطباتهم من التمهيدات لما يأتون به بعد ذلك . والذي يُحسِّنُه في مثل هذا : أن الذي يُعْتَدَرُ به إذا كان متقدماً على المعتذر منه : أدركته النفس صافياً من العُتْب . وإذا تأخر العذر استنقلت النفس المعتذر منه ، فتأثرت بقبحه . ثم يأتي العذر رافعاً . وعلى الأول : يأتي دافعاً

الثاني : تسكلموا في تأويل قولها « إن الله لا يستحي من الحق » ولعل قائلًا يقول : إنما يحتاج إلى تأويل الحياء ، إذا كان الكلام مثبتاً ، كما جاء « إن الله حيي كريم » وأما في النفي : فالمستحيلات على الله تعالى تنفى ، ولا يشترط في النفي أن يكون للنفي ممكناً .

وجوابه : أنه لم يرد النفي على الاستحياء مطلقاً ، بل ورد على الاستحياء

(١) أخرجه البخارى بهذا اللفظ في غير موضع ، ومسلم في الطهارة ، وأبو داود والنسائي والترمذى وابن ماجه مع اختلاف في اللفظ .

من الحق . فبطريق المفهوم : يقتضى أنه يستحي من غير الحق ، فيعود بطريق المفهوم إلى جانب الإثبات .

الثالث : قيل فى معناه : لا يأمر بالحياء فيه ، ولا يبيحه ، أو لا يمتنع من ذكره وأصل « الحياء » الامتناع ، أو ما يقاربه من معنى الانقباض . وقيل : معناه أن سنة الله وشرعه : أن لا يستحي من الحق .

وأقول : أما تأويله على أن لا يمتنع من ذكره ف قريب . لأن المستحي ممتنع من فعل ما يستحي منه . فالامتناع من لوازم الحياء . فيطلق الحياء على الامتناع ، إطلاقاً لاسم الملزوم على اللازم . وأما قولهم « أى لا يأمر بالحياء فيه ولا يبيحه » فيمكن فى توجيهه ، أن يقال : يصح التعبير بالحياء : عن الأمر بالحياء . لأن الأمر بالحياء متعلق بالحياء . فيصح إطلاق الحياء على الأمر به على سبيل إطلاق المتعلق على المتعلق به . وإذا صح إطلاق الحياء على الأمر بالحياء ، فيصح إطلاق عدم الحياء من الشيء على عدم الأمر به . وهذه الوجوه من التأويلات تذكر لبيان ما يحتمله اللفظ من المعانى ، ليخرج ظاهره عن النصوصية ، لاعلى أنه يجزم بإرادة متعين منها ، إلا أن يقوم على ذلك دليل .

وأما قولهم « معناه : إن سنة الله وشرعه أن الله لا يستحي من الحق » . فليس فيه تحرير بالغ . فإنه إما أن يسند فعل الاستحياء إلى الله تعالى أولاً . ويجعله فعلاً لما لم يسم فاعله . فإن أسند إلى الله تعالى فالسؤال باق بحاله . وغاية ما فى الباب : أنه زاد قوله « سنة الله وشرعه » وهذا لا يخلص من السؤال . وإن بنوا الفعل لما لم يسم فاعله ، فكيف يفسر فعلاً بُنى للفاعل . والمعنيان متباينان ، والاشكال : إنما ورد على بنائه للفاعل ؟

الوجه الرابع : الأقرب أن يحمل فى الكلام حذف ، تقديره : إن الله لا يمتنع من ذكر الحق و « الحق » ههنا خلاف الباطل . ويكون المقصود من الكلام :

أن يقتدى بفعل الله تعالى في ذلك ، وبذكر هذا الحق الذي دعت الحاجة إليه من السؤال عن احتلام المرأة

الوجه الخامس «الاحتلام» في الوضع : افتعال من الحلم - بضم الحاء وسكون اللام - وهو ما يراه النائم في نومه . يقال منه : حَلَمَ - بفتح اللام - واحتلم ، واحتلمت به ، واحتلمته . وأما في الاستعمال والعرف العام : فإنه قد خص هذا الوضع اللغوي ببعض ما يراه النائم . وهو ما يصحبه إنزال الماء . فلورأى غير ذلك لصح أن يقال له : احتلم وضعا . ولم يصح عرفاً .

الوجه السادس : قولها « هي » تأكيد وتحقيق . ولو أسقطت من الكلام لثم أصل المعنى .

السابع . الحديث دليل على وجوب الغسل بإنزال المرأة الماء . ويكون الدليل على وجوبه على الرجل قوله « إنما الماء من الماء » ويحتمل أن تكون أم سليم لم تسمع قوله صلى الله عليه وسلم « إنما الماء من الماء » وسألت عن حال المرأة لميس حاجتها إلى ذلك . ويحتمل أن تكون سمعته ، ولكنها سألت عن حال المرأة ، لقيام مانع فيها يوم خروجها عن ذلك العموم . وهي نُذرة نزول الماء منها الثامن : فيه دليل على أن إنزال الماء في حالة النوم موجب للغسل ، كإنزاله في حالة اليقظة

التاسع : قوله صلى الله عليه وسلم « إذا رأت الماء » قد يرد به على من يزعم أن ماء المرأة لا يبرز . وإنما يعرف إنزالها بشهوتها ، بقوله « إذا رأت الماء »

العاشر : قوله صلى الله عليه وسلم « إذا رأت الماء » يحتمل أن يكون مراعاة للوضع اللغوي في قولها « احتلمت » فإننا قد بينا أن الاحتلام رؤية المنام كيف كان وضعا . فلما سألت « هل على المرأة من غسل إذا هي احتلمت؟ » وكانت لفظة « احتلمت » عامة: خصص الحكم بما إذا رأت الماء. أما لو حملنا لفظة « احتلمت » على المعنى العرفي : كان قوله صلى الله عليه وسلم « إذا رأت الماء » كالتأكيد

والتحقيق لما سبق من دلالة اللفظ الأول عليه . ويحتمل أن يكون الإنزال الذي يحصل به الاحتلام عرفاً على قسمين : تارة يوجد معه البروز إلى الظاهر ، وتارة لا . فيكون قوله صلى الله عليه وسلم « إذا رأيت الماء » مخصصاً للحكم بحالة البروز إلى الظاهر . ويكون فائدة زائدة ليست لمجرد التأكيد ، إلا أن ظاهر كلام من أشرنا إليه من الفقهاء : يقتضى وجوب الغسل بالإنزال إذا عرفته بالشهوة ، ولا يوقفه على البروز إلى الظاهر . فإن صح ذلك ، فتكون « الرؤية » بمعنى العلم هنا . أى إذا علمت نزول الماء . والله أعلم .

« وأم سلمة » المذكورة في الحديث ، زوج النبي صلى الله عليه وسلم ، اسمها كندة بنت هند بنت أبي أمية ، المعروف بزاد الراكب . و« أم سليم » بنت ملحان - بكسر الميم وسكون اللام وحاء مهملة - يقال لها : الغميصاء . والرميصاء أيضاً . اسمها سهلة ، وقيل : رميلة ، أو رملة . وقيل : رميثة ، وقيل : مليكة .

٣٣ - الحديث السادس : عن عائشة رضى الله عنها قالت « كُنْتُ أَغْسِلُ الْجَنَابَةَ مِنْ تَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَيَخْرُجُ إِلَى الصَّلَاةِ ، وَإِنْ بَقِيَ الْمَاءُ فِي تَوْبِهِ » .

وفي لفظ لمسلم « لَقَدْ كُنْتُ أَفْرُكُهُ مِنْ تَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَرَكَا ، فَيُصَلِّي فِيهِ » ^(١) .

اختلف العلماء في طهارة المنى ونجاسته . فقال الشافعى وأحمد بطهارته وقال مالك وأبو حنيفة بنجاسته .

والذين قالوا بنجاسته : اختلفوا في كيفية إزالته . فقال مالك : يغسل رطبه

(١) أخرجه البخارى بهذا اللفظ في كتاب الطهارة ، ومسلم أيضاً وأبو داود

والترمذى والنسائى وابن ماجه

ويابسه . وقال أبو حنيفة : يغسل رطبه ، ويفرك يابسه . أما مالك : فعمل بالقياس في الحكمين ، أعنى نجاسته وإزالته بالماء . أما نجاسته : فوجه القياس فيه من وجوه . أحدها : أن الفضلات المستحيلة إلى الاستقذار في مقر تجتمع فيه : نجسة والمني منها . فليسكن نجساً . وثانيها : أن الأحداث الموجبة للطهارة نجسة ، والمني منها ، أى من الأحداث الموجبة للطهارة . وثالثها : أنه يجري في مجرى البول فينجس .

وأما في كيفية إزالته : فلأن النجاسة لا تزال إلا بالماء ، إلا ما عفى عنه من آثار بعضها . والفرد ملحق بالأعم الأغلب .

وأما أبو حنيفة : فإنه اتبع الحديث في فرك اليابس ، والقياس في غسل الرطب . ولم ير الاكتفاء بالفرك دليلاً على الطهارة . وشبهه بعض أصحابه بما جاء في الحديث من ذلك النعل من الأذى . وهو قوله صلى الله عليه وسلم « إذا وطئ أحدكم الأذى بنحوه أو بنعله ، فطهورهما التراب » رواه الطحاوى من حديث أبي هريرة . فإن الاكتفاء بذلك فيه لا يدل على طهارة الأذى .

وأما الشافعى : فاتبع الحديث في فرك اليابس . ورآه دليلاً على الطهارة . فإنه لو كان نجساً لما اكتفى فيه إلا بالغسل ، قياساً على سائر النجاسات . فلو اكتفى بالفرك - مع كونه نجساً - لزم خلاف القياس . والأصل : عدم ذلك . وهذا الحديث يخالف ظاهره مذهب إليه مالك . وقد اعتذر عنه بأن محل على الفرك بالماء . وفيه بعد ، لأنه ثبت في بعض الروايات في هذا الحديث عن عائشة رضى الله عنها أنها قالت « لقد رأيتنى ، وإنى لأحكه من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم يابساً بظفري » وهذا تصريح بيبسه . وأيضاً في رواية يحيى ابن سعيد عن عثمة عن عائشة قالت « كنت أفرك المني من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم إن كان يابساً ، وأغسله أو أمسحه إذا كان رطباً ^(١) » شك

(١) رواه الدارقطنى وأبو عوانة في صحيحه وأبو بكر البزار ، وقال : لا نعلم =

الراوى . وهذا التقابل بين fark والفصل : يقتضى اختلافهما .

والذى قرب التساويل المذكور - عند من قال به - ما فى بعض الروايات عن عائشة : أنها قالت لضيفها الذى غسل الثوب « إنما كان يجزئك إن رأيته أن تفسل مكانه ، وإن لم تره نضحت حوله . فلقد رأيته أفرقه من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم » فخصرت الإجزاء فى الفصل لما رآه ، وحكمت بالنضح لما لم يره . وهذا حكم النجاسات فلو كان هذا fark المذكور من غير ماء : ناقض آخر الحديث أوله ، الذى يقتضى حصر الإجزاء فى الفصل . ويقتضى إجراء حكم سائر النجاسات عليه فى النضح ، إلا أن دلالة قولها « لأحكمه بأبسا بظفرى » أصرح وأنص على عدم الماء ، مما ذكر من القرائن ، من كونه مفروكا بالماء . والحديث واحد ، اختلفت طرقه . وأعنى بالقرائن : النضح لما لم يره ، وقولها : « إنما كان يجزئك » .

ومن الناس من سلك طريقة أخرى فى الأحاديث التى اقتصر فيها على ذكر fark ، وقال : هذا لا يدل إلا على fark من الثوب . وليس فيه دلالة على أنه الثوب الذى يصلى فيه ، فيحمل على ثوب النوم . ويحمل الحديث الآخر الذى ذكره المصنف - وهو قولها « فيخرج إلى الصلاة ، وإن بقع الماء فى ثوبه » - على ثوب الصلاة . ولا يقال : إذا حمل fark على غير ثوب الصلاة ، فأى فائدة فى ذكر ذلك ؟ لأننا نقول : فائدته بيان جواز لبس الثوب النجس فى غير حالة الصلاة^(١) .

وهذه الطريقة قد تنمشى لو لم تأت روايات صحيحة بقولها « ثم يصلى فيه »

== أحدا أسنده عن بشر بن بكر عن الأوزاعى عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة : لا عبد الحيد . وغيره يرويه عن عمرة مرسل . وقال ابن الجوزى : ليس فى الحديث حجة

(١) وهل كان له ثوب للنوم وثوب للصلاة ؟

وفي بعضها « فيصلى فيه » وأخذ بعضهم من كون الفاء للتعقيب : أنه يعقب الصلاة بالفرك . ويقتضى ذلك عدم الغسل قبل الدخول في الصلاة ، إلا أنه قد ورد بالواو ، وبثم أيضاً في هذا الحديث . فإن كان الحديث واحداً فالألفاظ مختلفة . والمقول منها واحد . فتقف الدلالة بالفاء إلا لمرجح لها ، وإن كانت الرواية بالفاء حديثاً مفرداً فيتجه ما قاله .

واعلم أن احتمال غسله بعد الفرك واقع ، لكن الأصل عدمه ، فيتعارض النظر بين اتباع هذا الأصل ، وبين اتباع القياس ومخالفة هذا الأصل . فإ ترجح منهما عمل به . لاسيما إن انضمت قرائن في لفظ الحديث تنفي هذا الاحتمال . فإذا ذاك يتقوى العمل به ، وينظر إلى الراجح منه بعد تلك القرائن ، أو من القياس وقد استعمل في هذا الحديث لفظ « الجنابة » بازاء « المني » وقد ذكرنا أنه يستعمل بازاء المنع ، والحكم الشرعى المرتب على خروج الخارج . والله أعلم

٣٤ - الحديث السابع : عن أبي هريرة رضى الله عنه : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إِذَا جَلَسَ بَيْنَ شُعْبَيْهِ الْأَرْبَعِ ، ثُمَّ جَهَّدَهَا فَقَدْ وَجَبَ الْغُسْلُ » .

وفي لفظ : « وَإِنْ لَمْ يُنْزَلْ »^(١) .

« الشعب » جمع شُبة . وهى الطائفة من الشيء ، والقطعة منه . واختلفوا في المراد بالشعب الأربع . قليل : يداها ورجلاها ، أو ورجلاها وفخذاها ، أو فخذاها وإسكتها^(٢) أو نواحي الفرج الأربع . وفسر « الشعب » بالنواحي ، وكأنه تحويم على طلب الحقيقة الموجبة للغسل . والأقرب عندي : أن يكون المراد : اليدين

(١) أخرجه البخارى بهذا اللفظ في كتاب الغسل ، ما عدا « وإن لم ينزل » وأخرجه مسلم أيضاً بهذا اللفظ ، وأبو داود والنسائى وابن ماجه . والامام أحمد (٢) الاسكتان - بكسر الهمزة وسكون السين - جانباً الفرج واحده إسكت

والرجلين . أو الرجلين والقهذين . ويكون الجماع مكنياً عنه بذلك . ويكتفى بما ذكر عن التصريح . وإنما رجحنا هذا : لأنه أقرب إلى الحقيقة ، إذ هو حقيقة في الجلوس بينها . وأما إذا حمل على نواحي الفرج : فلا جلوس بينها حقيقة . وقد يكتفى بالكفاية عن التصريح . لاسيما في أمثال هذه الأماكن التي يستحي من التصريح بذكرها .

وأيضاً فقد نقل عن بعضهم أنه قل « الجهد » من أسماء النكاح . ذكر ذلك عن الخطابي . وعلى هذا فلا يحتاج إلى أن يحمل قوله « جالس بين شعبها الأربع » كناية عن الجماع . فإنه صرح به بعد ذلك .

وقوله في الحديث « ثم جهدها » بفتح الجيم والماء : أى بلغ مشقتها . يقال منه : جهده ، وأجهده ، أى بلغ مشقته . وهذا أيضاً لإبراد حقيقته . وإنما المقصود منه : وجوب الغسل بالجماع ، وإن لم ينزل . وهذه كلها كفايات ، يكتفى بفهم المعنى منها عن التصريح .

وقوله « بين شعبها الأربع » كناية عن المرأة ، وإن لم يمر لها ذكر ، اكتفاء بفهم المعنى من السياق ، كما في قوله عز وجل (٣٢:٣٨ حتى توارت بالحجاب) والحكم عند جمهور الأمة ، على مقتضى هذا الحديث ، في وجوب الغسل بالتقاء الختانين ، من غير إنزال . وخالف في ذلك داود وبعض أصحابه الظاهرية . وخالفه بعض الظاهرية ووافق الجماعة . ومستند الظاهرية : قوله صلى الله عليه وسلم « إنما الماء من الماء » وقد جاء في الحديث « إنما كان الماء من الماء رخصة في أول الإسلام . ثم نسخ » ذكره الترمذى .

٣٥ - الحديث الثامن : عن أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضى الله عنهم « أَنَّهُ كَانَ هُوَ وَأَبُوهُ عِنْدَ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، وَعِنْدَهُ قَوْمٌ ، فَسَأَلُوهُ عَنِ الْغُسْلِ ؟ فَقَالَ : صَاعٌ يَكْفِيكَ

فقال رجلٌ : ما يَكْفِينِي ، فقال جابر : كَانَ يَكْفِينِي مَنْ هُوَ أَوْفَى مِنْكَ شَعْرًا وَخَيْرًا مِنْكَ - يُرِيدُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ثُمَّ أَمَّنَا فِي ثَوْبٍ .

وفي لفظ « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُفْرِغُ الْمَاءَ عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثًا »^(١) .

قال رضي الله عنه : الرَّجُلُ الَّذِي قَالَ « مَا يَكْفِينِي » : هُوَ الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَبُوهُ : مُحَمَّدُ بْنُ الْحَنَفِيَّةِ الْوَاجِبُ فِي الْغَسْلِ : مَا يَسْمَى غَسْلًا . وَذَلِكَ بِإِفَاضَةِ الْمَاءِ عَلَى الْعِضْوِ وَسِيلَانَهُ عَلَيْهِ . فَتَقَى حَصْلَ ذَلِكَ تَأْدِي الْوَاجِبِ . وَذَلِكَ يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ النَّاسِ . فَلَا يَقْدَرُ الْمَاءُ الَّذِي يَغْسَلُ بِهِ أَوْ يَتَوَضَّأُ بِهِ ، بِقَدَرٍ مَعْلُومٍ . قَالَ الشَّافِعِيُّ : وَقَدْ يُرْفَقُ بِالْقَلِيلِ فَيَكْفِي ، وَيُخْزَقُ بِالسَّكْبَرِ فَلَا يَكْفِي . وَاسْتَحَبَّ أَنْ لَا يَنْقُصَ فِي الْغَسْلِ مِنْ صَاعٍ ، وَلَا فِي الْوُضُوءِ مِنْ مَدٍّ . وَهَذَا الْحَدِيثُ : أَحَدٌ مَا يَسْتَدِلُّ بِهِ عَلَى الْإِغْتِسَالِ بِالصَّاعِ . وَلَيْسَ ذَلِكَ عَلَى سَبِيلِ التَّحْدِيدِ . وَقَدْ دَلَّتِ الْأَحَادِيثُ عَلَى مُقَادِيرٍ مُخْتَلِفَةٍ . وَذَلِكَ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - لِاخْتِلَافِ الْأَوْقَاتِ أَوِ الْحَالَاتِ . وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى مَا قُلْنَا ، مِنْ عَدَمِ التَّحْدِيدِ .

« وَالصَّاعُ » أَرْبَعَةُ أَمْدَادٍ بِمَدِّ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . وَالْمَدُّ رَطْلٌ وَثُلُثٌ بِالْبُعْدَادَى . وَأَبُو حَنِيفَةَ يَخَالَفُ فِي هَذَا الْمَقْدَارِ . وَلَمَّا جَاءَ صَاحِبُهُ أَبُو يُوسُفَ إِلَى الْمَدِينَةِ ، وَتَنَاضَرَ مَعَ مَالِكٍ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ اسْتَدْلَلَ عَلَيْهِ مَالِكٌ بِصَيَّعَانَ وَأَوْلَادِ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ الَّذِينَ أَخَذُوها عَنْ آبَائِهِمْ . فَرَجَعَ أَبُو يُوسُفَ إِلَى قَوْلِ مَالِكٍ .

(١) أخرجه البخاري بهذا اللفظ في كتاب الغسل : ومسلم . والنسائي

باب التيمم

٣٦ - الحديث الأول : عن عمران بن حصين رضى الله عنه : « أن

رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً مُعْتَزِلاً ، لم يُصَلِّ في القوم ؟

فقال : يَا فُلَانُ ، مَا مَنَعَكَ أَنْ تُصَلِّيَ في القوم ؟ فقال : يَا رَسُولَ اللَّهِ ،

أَصَابَتْنِي جَنَابَةٌ وَلَا مَاءَ . فقال : عَلَيْكَ بِالصَّعِيدِ . فَإِنَّهُ يَكْفِيكَ » ^(١) .

« عمران بن حصين » بن عبید ، خزاعي . كنيته : أبو نجيد - بضم النون وفتح

الجيم بعدها ياء - من فقهاء الصحابة وفضلاهم . صح : أن الملائكة كانت نسل

عليه . وقيل : كان يراهم . مات سنة اثنتين وخمسين في خلافة معاوية .

والسلام على هذا الحديث من وجوه :

أحدها « المعتزل » المنفرد عن القوم ، المتنحي عنهم . يقال : اعتزل ،

وانعزل ، وتعزل : بمعنى واحد . واعتزله عن القوم : استهمال للأدب ، والسنة

في ترك جلوس الإنسان عند المصلين إذا لم يصل معهم . وقد قال صلى الله عليه وسلم

لمن رآه جالسا في المسجد والناس يصلون « مامنعك أن تُصَلِّيَ في القوم ؟ - وقد

روى : مع الناس - ألسنت رجل مسلم ؟ » وهذا إنكار لهذه الصورة .

الثاني قوله « مامنعك أن تُصَلِّيَ في القوم ؟ » وقد روى « مع القوم » والمعنى

مستقارب ، وإن اختلف أصل اللفظين . فإن « في » للظرفية . فكأنه جعل

اجتماع القوم ظرفا خرج منه هذا الرجل . و « مع » للمصاحبة . كأنه قال : مامنعك

أن تصحبهم في فعلهم ؟

الثالث : قوله « أصابتنى جنابة . ولا ماء » يحتمل من حيث اللفظ وجهين .

(١) أخرجه البخارى مختصراً بهذا اللفظ في كتاب التيمم ، ومطولاً أيضاً .

ومسلم في الصلاة

أحدهما : أن لا يكون عالما بمشروعية التيمم . والثاني : أن يكون اعتقد أن الجنب لا يتيمم . وهذا أرجح من الأول . فإن مشروعية التيمم : كانت سابقة على زمن إسلام همران ، راوى الحديث . فانه أسلم عام خير . ومشروعية التيمم : كانت قبل ذلك في غزوة الربيع . وهي واقعة مشهورة . والظاهر : علم الرجل بها لشهرتها . فإذا حملناه على كون الرجل اعتقد أن الجنب لا يتيمم - كما ذكر عن عمر وابن مسعود - كان ذلك دليلا على أن هذا الرجل ، ومن شك في تيمم الجنب : حلوا اللامسة المذكورة في الآية - أعنى قوله تعالى (٦:٥) أو لامستم النساء) - على غير الجماع . لأنهم لو حملوها عليه لكان تيمم الجنب مأخوذا من الآية . فلم يقع لهم شك في تيمم الجنب . وهذا الظهور الذي ادعى : إن لم يكن إسلام هذا الرجل واقعا عند نزول الآية . وهذا إنما يكون في مدة تقتضى العادة بلوغها إلى علمه .

الرابع : قوله « ولا ماء » أى موجود ، أو عندى ، أو أجده ، أو ما أشبه ذلك . وفي حذفه بسط لعذره ، لما فيه من عموم النفي ، كأنه نفى وجود الماء بالسكينة ، بحيث لو وجد بسبب أوسعى ، أو غير ذلك : لحصله . فإذا نفى وجوده مطلقا : كان أبلغ في النفي ، وأعذر له .

وقد أنكر بعض المتكلمين على النحاة تقديرهم في قولنا « لا إله إلا الله » لا إله لنا ، أو في الوجود^(١) . وقال : إن نفى الحقيقة مطلقة أعم من نفيها مقيدة . فأنها إذا نفيت مقيدة : دلت على سلب الماهية مع القيد ، وإذا نفيت غير مقيدة

(١) قد حقق شيخ الإسلام ابن تيمية وغيره من أئمة السلف : أن « لا إله إلا الله » مركبة من نفى وإثبات ، تنفى عن القلب تأليه الآلهة الباطلة ، وتنقيه من أدران عبادة ما اتخذ الناس من آلهة عبدوها وقد سوها ، وأعطوها بغيا وظلما حق الإلهية ، والجملة الثانية إثبات حق الإلهية لله رب العالمين . فانه لا يمكن للقلب أن يعبد ربه وخالقه وفطره ، إلا إذا عرف كل ما ألهم أهل الجاهلية الأولى والثانية وبرى منها وعادها ، ليسكون أهلا لشرف إخلاص العبادة لله .

كان نفيا للحقيقة . وإذا انتفت الحقيقة انتفت مع كل قيد . أما إذا نفيت مقيدة بقيد مخصوص : لم يلزم فيها مع قيد آخر . هذا أو معناه .

الخامس : الحديث دل بصريحه على أن للجنب أن يقيم . ولم يختلف فيه الفقهاء ، إلا أنه روى عن عمر ، وابن مسعود : أنها منعا تيمم الجنب . وقيل : إن بعض التابعين وافقهما . وقيل : رجعا عن ذلك . وكأن سبب التردد : ما أثرنا إليه : من جل اللامسة على غير الجماع ، مع عدم وجود دليل عندهم على جوازه ^(١) والله أعلم .

٣٧ - الحديث الثاني : عن عمار بن ياسر رضى الله عنهما قال : « بَعَثَنِي النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي حَاجَةٍ ، فَأَجْنَبْتُ . فَلَمْ أَجِدِ الْمَاءَ ، فَتَمَرَّغْتُ فِي الصَّعِيدِ ، كَمَا تَمَرَّغُ الدَّابَّةُ . ثُمَّ أَتَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ ، فَقَالَ : إِنَّمَا يَكْفِيكَ أَنْ تَقُولَ بِيَدَيْكَ هَكَذَا - ثُمَّ ضَرَبَ بِيَدَيْهِ الْأَرْضَ ضَرْبَةً وَاحِدَةً ، ثُمَّ مَسَحَ الشَّمَالَ عَلَى الْيَمِينِ ، وَظَاهَرَ كَفَّيْهِ وَوَجْهَهُ » ^(٢) .

« عمار بن ياسر » بن عامر بن مالك بن كنانة ، أبو اليقظان العنسي - بنون بعد المهلة - أحد السابقين من المهاجرين . وعن عُذْبُ فِي ذَاتِ اللَّهِ تَعَالَى ، قُتِلَ - بِلا خلاف - بصفين مع علي رضى الله عنه ، سنة سبع وثلاثين .

والكلام على هذا الحديث من وجوه :

أحدها : يقال « أجنب » الرجل ، وجنب بالضم ، وجنب بالفتح . وقد مر الثاني قوله « فتمرغت في الصعيد كما تمرغ الدابة » كأنه استعمال لقياس

(١) أو أنه لم يبلغهما فلما بلغها رجعا عن قولهما

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه بالفاظ مختلفة في الطهارة والتيمم . وأخرجه

مسلم وأبو داود والنسائي والترمذي وابن ماجه

لا بد فيه من تقدم العلم بمشروعية التيمم . وكأنه لما رأى أن الوضوء خاص ببعض الأعضاء ، وكان بدله وهو التيمم خاصا . وجب أن يكون بدل الغسل الذي يعم جميع البدن عاما لجميع البدن . قال أبو محمد بن حزم الظاهري : في هذا الحديث إبطال القياس . لأن عماراً قدّر أن المسكوت عنه من التيمم للجنابة حكمه حكم الغسل للجنابة ، إذ هو بدل منه . فأبطل رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك ، وأعلمه أن لكل شئ حكمه المنصوص عليه فقط .

والجواب عما قال : أن الحديث دل على بطلان هذا القياس الخاص ، ولا يلزم من بطلان الخاص بطلان العام . والقائسون لا يعتقدون صحة كل قياس . ثم في هذا القياس شئ آخر . وهو أن الأصل - الذي هو الوضوء - قد أُلغى فيه مساواة البديل له . فإن التيمم لا يعم جميع أعضاء الوضوء . فصار مساواة البديل للأصل مُلغى في محل النص ، وذلك لا يقتضي المساواة في الفرع^(١) . بل لتقابل أن يقول : قد يكون الحديث دليلا على صحة أصل القياس . فإن قوله صلى الله عليه وسلم : « إنما كان يكفئك كذا وكذا » يدل على أنه لو كان فعله لكفاه . وذلك دليل على صحة قولنا : لو كان فعله لكان مصيبا ، ولو كان فعله لكان قائسا للتيمم للجنابة على التيمم للوضوء ، على تقدير أن يكون « اللبس » المذكور في الآية ليس هو الجماع . لأنه لو كان عند عمار هو الجماع : لكان حكم التيمم مبيّنا في الآية . فلم يكن يحتاج إلى أن يتمرغ . فإذا فعله ذلك يتضمن اعتقاد كونه ليس عاملا بالنص ، بل بالقياس . وحكم النبي صلى الله عليه وسلم بأنه كان يكفيه التيمم على الصورة المذكورة ، مع ما بينا من كونه : لو فعل ذلك أفعله بالقياس عنده ، لا بالنص .

الثالث : في قوله « أن تقول بيدك هكذا » استعمال القول في معنى الفعل ، وقد قالوا : إن العرب استعملت القول في كل فعل .

(١) يشترط لصحة القياس : مساواة الأصل للفرع . وهنا ليس كذلك . فبطل

الرابع : قوله « ثم ضرب الأرض بيديه ضربة واحدة » دليل لمن قال بالاكْتفاء بضربة واحدة للوجه واليدين^(١) . وإليه يرجع حقيقة مذهب مالك . فإنه قال : بعيد في الوقت إذا فعل ذلك ، والإعادة في الوقت دليل على إجزاء الفعل إذا وقع ظاهراً . ومذهب الشافعي : أنه لا بد من ضربتين : ضربة للوجه ، وضربة لليدين ، لحديث ورد فيه : « التيمم ضربتان : ضربة للوجه ، وضربة لليدين »^(٢) إلا أنه لا يقاوم هذا الحديث في الصحة ، ولا يعارض مثله بمثله

الخامس : قوله « ثم مسح الشمال على اليمين وظاهر كفيه ووجهه » قدم في اللفظ « مسح اليدين » على « مسح الوجه » لكن بحرف الواو ، وهي لا تقتضي الترتيب . هذا في هذه الرواية . وفي غيرها « ثم مسح بوجهه » بلفظة « ثم » وهي تقتضي الترتيب . فاستدل بذلك على أن ترتيب اليدين على الوجه في الوضوء ليس بواجب . لأنه إذا ثبت ذلك في التيمم ، ثبت في الوضوء . إذ لا فائول بالفرق

السادس : قوله « وظاهر الكفين » يقتضي الاكْتفاء بمسح الكفين في التيمم . وهو مذهب أحمد . ومذهب الشافعي وأبي حنيفة : أن التيمم إلى المرققين وفي حديث أبي الجهم « أن النبي صلى الله عليه وسلم لم تيمم على الجدار . فمسح

(١) قال بذلك الاوزاعي وأحمد بن حنبل وإسحاق وعطاء ومكحول . قال ابن حجر في الفتوح : ونقله ابن المنذر عن جمهور العلماء : واختاره . وهو قول عامة أهل الحديث

(٢) نص الحديث ليس في الاصل . وقد رواه أبو داود بسند ضعيف . لأن مداره على محمد بن ثابت . قال أبو داود : لا يتابع محمد بن ثابت أحد . وضعفه ابن معين والبخاري وأحمد بن حنبل . وقال الحافظ في الفتوح : الأحاديث الواردة في صفة التيمم : لم يصح منها سوى حديث أبي جهم وعمار ، وماعداها فضعيف ، أو مختلف في رفعه ووقفه ، والراجح عدم رفعه ، فأما حديث أبي جهم : فورد بذكر اليدين مجعلاً . وأما حديث عمار فورد بذكر الكفين في الصحيحين ١ هـ

وجهه ويديه « فتنازعوا في أن مطلق لفظ « اليد » هل يدل على الكفين ، أو على الذراعين أو على جملة العضو إلى الإبط ؟ فادعى قوم : أنه يحمل على « الكفين » عند الإطلاق ، كما في قوله عز وجل (٣٨ : ٥) « فاقطعوا أيديهما » وقد ورد في بعض روايات حديث أبي الجهم « أنه صلى الله عليه وسلم مسح وجهه وذراعيه » والذي في الصحيح « ويديه » .

٣٨ - الحديث الثالث : عن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « أُعْطِيتُ خَمْسًا ، لَمْ يُعْطَ مِنْ أَحَدٍ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ قَبْلِي : نُصِرْتُ بِالرُّغْبِ مَسِيرَةَ شَهْرٍ ، وَجُعِلَتْ لِيَ الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا . فَأَيُّمَا رَجُلٍ مِنْ أُمَّتِي أَدْرَكْتُهُ الصَّلَاةَ فَلْيُصَلِّ ، وَأُحِلَّتْ لِيَ الْغَنَائِمُ ، وَلَمْ تَحِلَّ لِأَحَدٍ قَبْلِي ، وَأُعْطِيتُ الشَّفَاعَةَ . وَكَانَ النَّبِيُّ يُبْعَثُ إِلَى قَوْمِهِ خَاصَّةً ، وَبُعِثْتُ إِلَى النَّاسِ عَامَّةً » ^(١) .

المرحوم

« جابر » هو ابن عبد الله بن عمرو بن حرام - بفتح الحاء المهملة ، وبعدها راء مهملة - الأنصارى السلمي - بفتح السين واللام - منسوب إلى بنى سلمة - بكسر اللام - يكنى أبا عبد الله . توفي سنة إحدى وستين من الهجرة . وهو ابن إحدى وتسعين . والكلام على حديثه من وجوه :

الأول : قوله صلى الله عليه وسلم « أُعْطِيتُ خَمْسًا » تعديد للفضائل التي خص بها ، دون سائر الأنبياء عليهم السلام . وظاهره : يقتضى أن كل واحدة من هذه الخمس لم تكن لأحد قبله . ولا يعترض على هذا بأن نوحاً عليه السلام - بعد

(١) أخرجه البخارى بهذا اللفظ في غير موضع ، وأخرجه مسلم في الصلاة ، والنسائي بتمامه في الطهارة واقتصر على بعضه في الصلاة . وذلك كان في غزوة تبوك . وهي آخر غزواته صلى الله عليه وسلم .

خروجه من الفلك - كان مبعوثاً إلى كل أهل الأرض . لأنه لم يبق إلا من كان مؤمناً معه . وقد كان مرسلًا إليهم ، لأن هذا العموم في الرسالة لم يكن في أصل البعثة . وإنما وقع لأجل الحادث الذي حدث ، وهو انحصار الناس في الموجودين لهلاك سائر الناس . وأما نبينا صلى الله عليه وسلم : فعموم رسالته من أصل بعثته . وأيضاً فعموم الرسالة : يوجب قبولها عموماً في الأصول والفروع . وأما التوحيد وتمحيص العبادة لله عز وجل : فيجوز أن يكون عاماً في حق بعض الأنبياء ، وإن كان التزام فروع شرعه ليس عاماً [فإن من الأنبياء المتقدمين عليهم السلام من قاتل غير قومه على الشرك وعبادة غير الله تعالى . فلو لم يكن التوحيد لازماً لهم بشرعه ، أو شرع غيره : لم يقاتلوا ، ولم يقتلوا ، إلا على طريقة المعتزلة القائلين بالحسن والقيح العقلين ^(١)] ويجوز أن تكون الدعوة على التوحيد عامة ، لكن على أسنّة أنبياء متعددة . فثبت التكليف به لسائر الخلق ، وإن لم نعم الدعوة به بالنسبة إلى نبي واحد ^(٢) .

الثاني : قوله صلى الله عليه وآله وسلم « نصرت بالرعب » الرعب هو الوجع والخوف لتوقع نزول محذور . والخصوصية التي يقتضيها لفظ الحديث : مقيدة بهذا القدر من الزمان . ويفهم منه أسران . أحدهما : أنه لا ينفي وجود الرعب من غيره في أقل من هذه المسافة . والثاني : أنه لم يوجد لغيره في أكثر منها . فإنه مذكور في سياق الفضائل والخصائص . ويناسبه : أن تذكر الغاية فيه . وأيضاً ، فإنه لو وجد لغيره في أكثر من هذه المسافة لحصل الاشتراك في الرعب في هذه المسافة . وذلك ينفي الخصوصية بها .

(١) ما بين المربعين ليس في الاصل

(٢) القرآن صريح في أن أساس دعوة جميع الرسل : التوحيد ، وافراد الله بالعبادة بجميع أنواعها ، وأن الجميع أرسلوا الى قومهم قائلين (لا تعبدوا الا الله) (أن اتقوا الله وأطيعون) وأن لا يعبدوا الله الا بما شرع

الثالث : قوله صلى الله عليه وسلم « وجعلت لى الأرض مسجداً » المسجد :
موضع السجود فى الأصل ، ثم ينطلق فى العرف على المكان المبني للصلاة التى
السجود منها . وعلى هذا : فىمكن أن يحمل « المسجد » ههنا على الوضع الثانوى ،
أى جعلت لى الأرض كلها مسجداً ، أعنى موضع سجود ، أى لا يختص السجود
منها بموضع دون غيره . ويمكن أن تجعل مجازاً عن المكان المبني للصلاة .
لأنه لما جازت الصلاة فى جميعها كانت كالمسجد فى ذلك . فإطلاق اسمه عليها
من مجاز التشبيه . والذي يقرب هذا التأويل ، أن الظاهر أنه إنما أريد : أنها
مواضع للصلاة بحملتها ، لا للسجود فقط منها . لأنه لم ينقل : أن الأمم للماضية
كانت تختص السجود وحده بموضع دون موضع .

الرابع : قوله صلى الله عليه وسلم « وطهوراً » استدل به على أمور .
أحدها : أن الطهور هو المطهر أخيره . ووجه الدليل : أنه صلى الله عليه وسلم
ذكر خصوصيته بكونها طهوراً ، أى مطهراً . ولو كان « الطهور » هو الطاهر :
لم تثبت الخصوصية . فإن طهارة الأرض عامة فى حق كل الأمم .

الأمر الثانى : استدل به من جوز التيمم بجميع أجزاء الأرض ، لعدم قوله
« وجعلت لى الأرض مسجداً وطهوراً » والذين خصوا التيمم بالتراب : استدلوا
بما جاء فى الحديث الآخر « وجعلت تربتها لنا طهوراً » وهذا خاص ينبئ أن
يحمل عليه العام ، وتختص الطهورية بالتراب .

واعترض على هذا بوجوه . منها : منع كون التربة مرادفة للتراب . وادعى
أن تربة كل مكان : مافيه من تراب أو غيره مما يقار به .

ومنها : أنه مفهوم لقب ، أعنى تعليق الحكم بالتربة ، ومفهوم اللقب :
ضعيف عند أرباب الأصول . وقالوا : لم يقل به إلا الدقاق .

ويمكن أن يجاب عن هذا : بأن فى الحديث قرينة زائدة على مجرد تعليق

الحكم بالتربة . وهو الافتراق في اللفظ بين جعلها مسجداً ، وجعل ترتبها طهوراً على ما في ذلك الحديث ^(١) . وهذا الافتراق في هذا السياق قد يدل على الافتراق في الحكم ، وإلا لُطِف أحدهما على الآخر نَسَقاً ، كما في الحديث الذي ذكره المصنف .

ومنها : أن الحديث المذكور الذي خصت فيه « التربة » بالطهورية لو سلم أن مفهومه معمول به ، لكان الحديث الآخر بمنطوقه يدل على طهورية بقية أجزاء الأرض ، أعنى قوله صلى الله عليه وسلم « مسجداً وطهوراً » فإذا تعارض في غير التراب دلالة المفهوم الذي يقتضى عدم طهوريته ، ودلالة المنطوق الذي يقتضى طهوريته ، فالمنطوق مقدم على المفهوم .

وقد قالوا : إن المفهوم يخصص العموم ، فتمتنع هذه الأولوية إذا سَلِمَ المفهوم ههنا . وقد أشار بعضهم إلى خلاف هذه القاعدة ، أعنى تخصيص العموم بالمفهوم ثم عليك . - بعد هذا كله - بالنظر في معنى ما أسلفناه من حاجة التخصيص إلى التعارض بينه وبين العموم في محله .

الأمر الثالث : أخذ منه بعض المالكية : أن لفظة « طهور » تستعمل لا بالنسبة إلى الحدث ، ولا الخبث . وقال : إن « الصعيد » قد يسمى طهوراً . وليس عن حدث ، ولا عن خبث . لأن التيمم لا يرفع الحدث . هذا أو معناه . وجعل ذلك جواباً عن استدلال الشافعية على نجاسة فم السكب ، لقوله صلى الله

(١) هو ما أخرجه مسلم من حديث حذيفة بلفظ « جعلت لى الأرض مسجداً وجعلت ترتبها طهوراً » ففرق في الحكم بين كونها مسجداً وكونها طهوراً . فعلق المسجدية بالأرض ، والطهورية بالتراب . ولو كان غير التراب يجرى لهطفه عليه كما في حديث الباب . فهذه التفرقة أيدت اختصاص التراب بالطهورية ، ولكن الأولى حمل هذا على حديث الباب ، بدليل قول الله في الآية « صعيدا » فإن الصحيح في « الصعيد » عند فصحاء العرب : هو وجه الأرض .

عليه وسلم « طهور إناء أحدكم ، إذا ولغ فيه الكلب : أن يغسله سبعاً » فقالوا « طهور » يستعمل إما عن حدث أو خبث ، ولا حدث على الإناء . فيتعين أن يكون عن خبث .

فنع هذا الجيب للمالك الحصر . وقال : إن لفظة « طهور » تستعمل في إباحة الاستعمال ، كما في التراب ، إذ لا يرفع الحدث كما قلنا . فيكون قوله « طهور إناء أحدكم » مستعملاً في إباحة استعماله ، أعني الإناء ، كما في التيمم^(١) . وفي هذا عندى نظر . فإن التيمم - وإن قلنا : إنه لا يرفع الحدث - لكنه عن حدث ، أى الموجب لفعله حدث . وفرق بين قولنا « إنه عن حدث » وبين قولنا « إنه لا يرفع الحدث » وربما تقدم هذا أو بعضه .

الخامس : قوله صلى الله عليه وسلم : « فأما رجل من أمى أدركته الصلاة فليصل » مما يستدل به على عموم التيمم بأجزاء الأرض ، لأن قوله صلى الله عليه وسلم « أيما رجل » صيغة عموم . فيدخل تحته من لم يجد تراباً ، ووجد غيره من أجزاء الأرض . ومن خص التيمم بالتراب يحتاج أن يقيم دليلاً يخص به هذا العموم ، أو يقول : دل الحديث على أنه يصلى^(٢) ، وأنا أقول بذلك ، فمن لم يجد ماء ولا تراباً : صلى على حسب حاله ، فأقول بموجب الحديث ، إلا أنه قد جاء في رواية أخرى « فعنده طهوره ومسجده » والحديث إذا اجتمعت طرقه فسر بعضها بعضاً .

(١) وقد تقدم الجواب عن هذا في الكلام على نجاسة الكلب . فارجع إليه .
 (٢) لأن لفظ الحديث « أدركته الصلاة فليصل » ولم يقل : فليقيم وليصل . قال ابن حجر : لا يقال هو خاص بالصلاة . لانا نقول : لفظ حديث جابر مختصر . وزاد في رواية أبي أمامة عند البيهقي « فأما رجل من أمى أى الصلاة ولم يجد ماء وجد الأرض طهوراً ومسجداً » وعند أحمد « فعنده طهوره ومسجده » وفي رواية عمرو بن شعيب « فأينما أدركتني الصلاة تمسحت وصليت »

السادس : قوله صلى الله عليه وسلم « وأحلت لى الفنائم » يحتمل أن يراد به : جواز أن يتصرف فيها كيف يشاء ، ويقسمها كما أراد ، كما فى قوله عز وجل (١:٨) يستلونك عن الأنفال ؟ قل : الأنفال لله والرسول) ويحتمل أن يراد به : لم يحل منها شئ لغيره وأتمته . وفى بعض الأحاديث ما يشعر ظاهره بذلك . ويحتمل أن يراد بالفنائم بعضها . وفى بعض الأحاديث « وأحل لنا الخمس » أو كما قال . أخرجه ابن حبان - بكسر الحاء وبعدها باء موحدة - فى صحيحه .

السابع : قوله صلى الله عليه وسلم « وأعطيت الشفاعة » قد ترد الأنف واللام للمعد ، كما فى قوله تعالى (٧٣ : ١٦) فعصى فرعون الرسولا) وترد للعموم . نحو قوله صلى الله عليه وسلم « المسلمون تتكافأ دماؤهم » وترد لتعريف الحقيقة ، كقولهم الرجل خير من المرأة ، والقرس خير من الحمار .

إذا ثبت هذا فنقول : الأقرب أنها فى قوله صلى الله عليه وسلم « وأعطيت الشفاعة » للمعد . وهو ما بينه صلى الله عليه وسلم من شفاعاته العظمى ، وهى شفاعاته فى إراحة الناس من طول القيام بتعجيل حسابهم . وهى شفاعة مختصة به صلى الله عليه وسلم . ولا خلاف فيها . ولا ينكرها المعتزلة . والشفاعات الأخرى خمسة . إحداها : هذه . وقد ذكرنا اختصاص الرسول بها ، وعدم الخلاف فيها . وثانيتها : الشفاعة فى إدخال قوم الجنة من دون حساب . وهذه قد وردت أيضاً لبنيها صلى الله عليه وسلم . ولا أعلم الاختصاص فيها ، ولا عدم الاختصاص . وثالثتها : قوم قد استوجبوا النار ، فيشفع فى عدم دخولهم لها . وهذه أيضاً قد تكون غير مختصة . ورابعها : قوم دخلوا النار ، فيشفع فى خروجهم منها . وهذه قد ثبت فيها عدم الاختصاص ، لما صرح فى الحديث من شفاعة الأنبياء والملائكة وقد ورد أيضاً « الاخوان من المؤمنين يشفعون » وخامستها ، الشفاعة بعد دخول الجنة فى زيادة الدرجات لأهلها . وهذه أيضاً لا تنكرها المعتزلة .

فتلخص من هذا : أن من الشفاعة ما علم الاختصاص به ، ومنها : ما علم عدم

الاختصاص به ، ومنها : ما يحتدل الأمرين . فلا تكون الألف واللام للعموم .
فإن كان النبي صلى الله عليه وسلم قد تقدم منه إعلام الصحابة بالشفاعة الكبرى
المختص بها هو ، التي صدرنا بها الأقسام الخمسة ، فلتكن الألف واللام للعهد .
وإن كان لم يتقدم ذلك على هذا الحديث . فلتجعل الألف واللام لتعريف الحقيقة
وتنزل على تلك الشفاعة . لأنه كما أطلق حينئذ . فيكفي تنزيله على فرد .

وليس لك أن تقول : لاجابة إلى هذا التكلف ، إذ ليس في الحديث إلا
قوله « وأعطيت الشفاعة » وكل هذه الأقسام التي ذكرتها : قد أعطاها صلى الله
عليه وسلم . فليجعل اللفظ على العموم .

لانا نقول : هذه الخصلة مذكورة في الخمس التي اختص بها صلى الله عليه
وسلم ، فلفظها - وإن كان مطلقاً - إلا أن ماسبق في صدر الكلام : يدل على
الخصوصية . وهو قوله صلى الله عليه وسلم « لم يعطن أحد قبلى » .

وأما قوله « وكان النبي يبعث إلى قومه » فقد تقدم الكلام عليه في صدر
الحديث . والله أعلم .

باب الحيض

٣٩ - الحديث الأول : عن عائشة رضى الله عنها « أَنَّ فَاطِمَةَ
بِنْتَ أَبِي حُبَيْشٍ : سَأَلَتِ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَتْ : إِنِّي أَسْتَحَاضُ
فَلَا أَطْهَرُ ، أَفَادْعُ الصَّلَاةَ ؟ قَالَ : لَا ، إِنَّ ذَلِكَ عَرِيقٌ ، وَلَكِنْ دَعِي
الصَّلَاةَ قَدَرِ الْأَيَّامِ الَّتِي كُنْتَ تَحِيضِينَ فِيهَا ، ثُمَّ اغْتَسِلِي وَصَلِّي . »

وفي رواية : « وَلَيْسَتْ بِالْحَيْضَةِ ، فَإِذَا أَقْبَلَتِ الْحَيْضَةَ فَاتْرُكِي

الصَّلَاةَ فِيهَا ، فَإِذَا ذَهَبَ قَدَرُهَا فَأَغْسِلِي عَنْكَ الدَّمَ وَصَلِّي » (١) .

السلام على هذا الحديث عليه من وجوه .

أحدها : يقال حاضت المرأة ، وتحيضت ، تحيض حيضاً ، وتحاضاً وتحيضاً - إذا سال الدم منها في نوبة معلومة . وإذا استمر من غير نوبة قيل : استحيضت فهي مستحاضة . ونقل المروى عن ابن عرفة (٢) أنه قال : الحيض ، والحيض : اجتماع الدم إلى ذلك المكان . ومنه سمي الحوض حوضاً ، لاجتماع الماء فيه . قال الفارسي في مجمعه - بعد ما نقل ما ذكرناه - وهذا زلل ظاهر . لأن الحوض من ذوات الواو . يقال : حُضَّتْ أحوض ، أى اتخذت حوضاً . واستحوض الماء : إذا اجتمع . وسميت الحائض حائضاً عند سيلان الدم منها ، لا عند اجتماع الدم في رحمها . وكذلك المستحاضة تسمى بذلك عند استمرار السيلان بها . فإذا أخذ الحيض من الحوض خطأ ، لفظاً ومعنى . فلست أدري كيف وقع ؟

وما ذكره من جهة المعنى : فليس بالقاطع (٣) . لأن تلك الحالة ليس يمتنع أن يطلق عليها لفظ الاجتماع ، لاسيما في بعض الأحوال .

الثاني : « أبو حبيش » بضم الحاء المهملة بعدها باء ثانی الحروف مفتوحة ثم ياء آخر الحروف ساكنة ثم شين معجمة . وهو أبو حبيش المطلب بن أسد بن عبد العزى . ووقع في أكثر نسخ صحيح مسلم عبد المطلب . وذلك غلط عندهم والصواب « المطلب » كما ذكرنا .

(١) أخرجه البخارى في غير موضع ومسلم في الطهارة وأبو داود والنسائي والترمذى ، وقال : حديث حسن صحيح

(٢) هو ابن نبطويه النحوى

(٣) أى إن ما ذكره من جهة تفارقهما مسلم لفظاً لا معنى . فالدليل الذى ذكره

في الافتراق ليس بالقاطع

الثالث : قولها « استحاض » قد تقدم معنى الاستحاضه ، فيقال منه : استحيضت المرأة . مبنيًا للمفعول ، ولم يبين هذا الفعل للفاعل ، كما في قولهم « نَفَسَتِ المرأة » و « نَتَجَتِ الناقة » وأصل الكلمة : من الحيض . والزوائد التي لحقتها العبارة ، كما يقال : قرّ في المسكن . ثم يزداد للعبارة ، فيقال : استقر . ويقال : أعشب المسكن . ثم يبالغ فيه ، فيقال : اعشوشب : وكثيراً ما تجيء الزوائد لهذا المعنى .

الرابع : « الطهارة » تطلق بإزاء النظافة . وهو الوضع اللغوى . وتطلق بإزاء استعمال المطهر . فيقال : الوضوء طهارة صغرى ، والغسل طهارة كبرى . وتطلق ويراد بها الحكم الشرعى المرتب على استعمال المطهر ، فيقال لمن ارتفع عنه مانع الحدث : هو على طهارة ، ولمن لم يرتفع عنه المانع : هو على غير طهارة .

فإذا ثبت هذا ، فنقول : قولها « فلا أطهر » يحمل على الوضع اللغوى ، وكُنْتُ باللفظة من عدم النظافة عن الدم . لأن النساء لم يكنَّ يستعملن المطهر في ذلك الوقت . ولا هى أيضاً عالمة بالحكم الشرعى . فإنها جاءت تسأل عنه . فتعين حمله على الوضع اللغوى . ثم حقيقته : استمرار الدم . وعليه حمله بعضهم . ويمكن حمله على المبالغة ومجاز كلام العرب ، لكثرة تواليه ، وقرب بعضه من بعض .

الخامس : قولها « أفادع الصلاة ؟ » سؤال عن استمرار حكم الحيض فى حالة دوام الدم وإزالته . وهو كلام من تقرر عنده : أن الحائض ممنوعة من الصلاة .

السادس : قوله صلى الله عليه وسلم « لا . إنما ذلك عرق » فيه دليل على أن الصلاة لا يتركها من غلبه الدم من جرح أو انبثاق عرق ، كما فعل عمر رضى الله عنه ، حيث صلى وجرحه يَشْعَبُ دماً^(١) . وقوله صلى الله عليه وسلم « إنما ذلك

(١) ثب الدم يشعب - بفتح العين المهملة فى الماضى والمضارع - سال وجرى

« عرق » ظاهره : انبثاق الدم من عرق . وقد جاء في الحديث « عرق انفجر »
ويحتمل أن يكون من مجاز التشبيه ، إن كان سبب الاستحاضة كثرة مادة الدم
وخروجه من مجارى الحيض المعتادة .

السابع : فى الحديث دليل على أن الحائض تترك الصلاة من غير قضاء . وهو
كالإجماع من الخلف والسلف فى تركها ، وعدم وجوب القضاء . ولم يخالف فى
عدم وجوب القضاء إلا الخوارج . نعم استحب بعض الساف للحائض إذا دخل
وقت الصلاة : أن تتوضأ وتستقبل القبلة . وتذكر الله عز وجل ^(١) وأنكره بعضهم
الثامن : قوله صلى الله عليه وسلم « قدر الأيام التى كنت تحيضين فيها » رد
إلى أيام العادة . والمستحاضة : إما مبتدأة ، أو معتادة . وكل منهما : إما مميزة ، أو غير
مميزة . فهذه أربعة . والحديث قد دل بلفظه على أن هذه المرأة كانت معتادة .
لقوله صلى الله عليه وسلم « دعى الصلاة قدر الأيام التى كنت تحيضين فيها » وهذا
يقضى أنها كانت لما أيام تحيض فيها ، وليس فى هذا اللفظ الذى فى هذه الرواية
ما يدل على أنها كانت مميزة أو غير مميزة . فإن ثبت فى هذا الحديث رواية أخرى
تدل على التمييز ، ليس لها معارض ، فذاك . وإن لم يثبت فقد يستدل بهذه
الرواية من يرى الرد إلى أيام العادة ، سواء كانت مميزة أو غير مميزة . وهو اختيار
أبى حنيفة ، وأحد قولى الشافعى .

والتمسك به ينبئ على قاعدة أصولية . وهى ما يقال : إن ترك الاستفصال فى
قصة-أيا الأحوال ، مع قيام الاحتمال ، ينزل منزلة عموم القال . ومثله بقوله
صلى الله عليه وسلم فيما روى لفيروز - وقد أسلم على أختين - « اخترأيتهما شئت » ^(٢)

(١) وليس على ذلك من دليل لا من كتاب ولا سنة ولا عمل صاحب

(٢) أخرجه أبو داود وأحمد وابن ماجه ، والترمذى من رواية أبى وهب
الجيشانى عن الضحاك بن فيروز الديلمى عن أبيه . وفى اسناده ابن لهيعة متكلم فيه .
وقال البخارى : لا يعرف سماع بعضهم من بعض

ولم يستفصله : هل وقع العقد عليهما مرتباً أو متقارناً ؟ وكذا تقول ههنا : لما سألت هذه المرأة عن حكمها في الاستحاضة ، ولم يستفصلها رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كونها مميزة أو غير مميزة : كان ذلك دليلاً على أن هذا الحكم عام في الميزة وغيرها ، كما قالوا في حديث فيروز الذي اعترض به . ثم يرد ههنا أيضاً ، وهو أن رسول الله صلى الله عليه وسلم يجوز أن يكون عالماً حال الواقعة كيف وقعت ؟ فأجاب على ما علم . وكذا يقال هنا : يجوز أن يكون علم حال الواقعة في التمييز أو عدمه .

وقوله في رواية « وليس بالحیضة . فإذا أقبلت الحيضة . فأركى الصلاة . فإذا ذهب قدرها فاغسلي عنك الدم وصلي » اختار بعضهم في قوله « وليس بالحیضة » كسر الحاء ، أى الحالة المألوفة المعتادة . والحیضة - بالفتح - المرة من الحيض .

وقوله « فإذا أقبلت » تعليق الحكم بالإقبال والإدبار . فلا بد أن يكون معلوماً لها بعلامة تعرفها . فإن كانت مميزة ورُدَّت إلى التمييز ، فأقبلها : بده الدم الأسود ، وإدبارها : إدبار ما هو بصفة الحيض . وإن كانت معتادة ، وردت إلى العادة ، فأقبلها : وجود الدم في أول أيام العادة . وإدبارها : انقضاء أيام العادة . وقد ورد في حديث فاطمة بنت أبي حبيش - هذه - ما يقتضى الرد إلى التمييز ، وقالوا : إن حديثها في الميزة . وحمل قوله « فإذا أقبلت الحيضة » على الحيضة المألوفة ، التى هى بصفة الدم المعتاد . وأقوى الروايات في الرد إلى التمييز : الرواية التى فيها « دم الحيض أسود يُعرَف » ، فإذا كان ذلك فأمسكى عن الصلاة . وأما الرد إلى العادة : فقد ذكرناه في الرواية الأولى التى ذكرها للمصنف وقد يشير إليه في هذه الرواية : قوله صلى الله عليه وسلم « فإذا ذهب قدرها » فالأشبه : أنه يريد قدر أيامها .

وصَحَّفَ بعض الطلبة هذه اللفظة فقال « فإذا ذهب قدرها » بالذال المعجمة

المتفوحة . وإنما هو بالمهمة الساكنة أى قدر وقتها . والله أعلم .
وقوله « فاغسلي عنك الدم وصلى » مشكل فى ظاهره ، لأنه لم يذكر الغسل .
ولابد بعد انقضاء الحيض من الغسل .

وحمل بعضهم هذا الإشكال على أن جعل الإِدْبَار : انقضاء أيام الحيض ،
والاغْتِسَال . وجعل قوله « فاغسلي عنك الدم » محمولا على دم يأتى بعد الغسل .
والجواب الصحيح : أن هذه الرواية - وإن لم يذكر فيها الغسل - فقد
ذكر فى رواية أخرى صحيحة . فقال فيها « واغتسلى ^(١) » .
وفى الحديث دليل على نجاسة دم الحيض .

٤٠ - الحديث الثانى : عن عائشة رضى الله عنها « أَنَّ أُمَّ حَبِيبَةَ
اسْتُحِيطَتْ سَبْعَ سِنِينَ ، فَسَأَلَتْ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم عَنْ
ذَلِكَ ؟ فَأَمَرَهَا أَنْ تَغْتَسِلَ ، قَالَتْ : فَكَأَنَّتْ تَغْتَسِلُ لِكُلِّ صَلَاةٍ ^(٢) »

« أم حبيبة » هذه : ابنة جحش بن رباب الأسدى ، أخت زينب بنت
جحش . وكانت تحت عبد الرحمن بن عوف . ويقال فيها : أم حبيب . وأهل
السير يقولون : إن المستحاضة حنّة . قال أبو عمر بن عبد البر : والصحيح عند
المحدثين : أنهما كانتا مستحاضتين جميعاً . ووقع فى نسخ من هذا الكتاب « فأمرها
رسول الله صلى الله عليه وسلم عند ذلك أن تغتسل لكل صلاة » وليس فى
الصحيحين ، ولا أحدهما : أن النبي صلى الله عليه وسلم أمرها أن تغتسل لكل
صلاة . وإنما فى الصحيح « فأمرها أن تغتسل ، فكانت تغتسل لكل صلاة »

(١) إنما جاء فى قصة أم حبيبة بنت جحش ، بلفظ « ثم اغتسلى » رواه مسلم
(٢) أخرجه البخارى فى كتاب الحيض ومسلم فى الطهارة . وأبو داود والنسائى

وفي كتاب مسلم عن الليث « لم يذكر ابن شهاب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر أم حبيبة أن تغتسل لكل صلاة . وإنما هو شيء فعلته هي » .

وذهب قوم إلى أن المستحاضة تغتسل لكل صلاة . وقد ورد الأمر بالفصل لكل صلاة في رواية ابن اسحاق ، خارج الصحيح . والذين لم يوجبوا الغسل لكل صلاة حلوا ذلك على مستحاضة ناسية للوقت والعدد ، يجوز في مثلها أن ينقطع الدم عنها في وقت كل صلاة .

واستدل بعضهم على أنه لا يلزمها الفصل لكل صلاة بقوله في الحديث المتقدم « اغتسلي وصلي » من حيث إنه لم يأمر بتكراره لكل صلاة ، ولو وجب لأمر به . واستدل أيضاً بتلك الرواية على من يقول : إن المستحاضة تجمع بين صلاتين بغسل واحد ، وتغتسل للصبح وحده . ووجه الدليل : ما ذكره .

٤١ - الحديث الثالث : عن عائشة رضى الله عنها قالت : « كُنْتُ أَغْتَسِلُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ إِيَّائِ وَاحِدٍ ، كَلَّا نَأْ جُنُبٌ . وَكَانَ يَأْمُرُنِي فَأَتَزَرُّ ، فَيَبَاشِرُنِي وَأَنَا حَائِضٌ . وَكَانَ يُخْرِجُ رَأْسَهُ إِلَيَّ ، وَهُوَ مُعْتَكِفٌ ، فَأَغْسِلُهُ وَأَنَا حَائِضٌ » ^(١) .

الكلام على هذا الحديث من وجوه

أحدها : هو أن اغتسال الرجل والمرأة في إماء واحد جائز . وقدمر الكلام فيه الثاني : جواز مباشرة الحائض فوق الإزار ، لقولها : « فَأَتَزَرُّ فَيَبَاشِرُنِي » واختلف الفقهاء فيما تحت الإزار . وليس في هذا الحديث تصريح بمنع ولا جواز . وإنما فيه : فعل النبي صلى الله عليه وسلم . والفعل بمجرد لا يدل على الوجوب على المختار .

(١) أخرجه البخاري بهذا اللفظ في الحيض ، وفي الصوم ، ومسلم في الطهارة وأبو داود والنسائي والترمذي وابن ماجه

الثالث : فيه جواز استخدام الرجل امرأته فيما خف من الشغل ، واقتضته العادة
الرابع : فيه جواز مباشرة الحائض بمثل هذا الفعل من الطاهر . فإن بدنها
غير نجس إذا لم يلاق نجاسة .

الخامس : فيه أن المعتكف إذا أخرج رأسه من المسجد لم يفسد اعتكافه .
وقد يقاس عليه غيره من الأعضاء ، إذا لم يخرج جميع بدنه من المسجد . وقد
يستدل به على أن من حلف : أن لا يخرج من بيت أو غيره ، فخرج ببعض بدنه .
لم يحث . ووجه الاستدلال : أن الحديث دل على أن خروج بعض البدن
لا يكون كخروج كله فيما يعتبر فيه الكون في المسكن المعين ، وإذا لم يكن
خروج بعضه كخروج كله : لم يحث بذلك . فإن اليمين إنما تملت بمخروجه .
وحقيقته في السكل . أعنى كل البدن .

٤٢ - الحديث الرابع : عن عائشة رضى الله عنها قالت : « كان
رسول الله صلى الله عليه وسلم يتسكى في حجرى ، فيقرأ القرآن وأنا
حائض »^(١) .

فيه مثل ما تقدم من طهارة بدن الحائض ، وما يلبسها مما لم تلحقه نجاسة ،
وجواز ملابستها أيضا كالنساء .

وفيه إشارة إلى أن الحائض لا تقرأ القرآن . لأن قولها « فيقرأ القرآن »
إنما يحسن التنصيص عليه إذا كان ثمة ما يوم منعه . ولو كانت قراءة القرآن للحائض
جائزة لكان هذا اليوم متفتيا . أعنى يوم امتناع قراءة القرآن في حجر الحائض .
ومذهب الشافعى الصحيح : امتناع قراءة الحائض القرآن . ومشهور مذهب
أصحاب مالك : جوازه .

(١) أخرجه البخارى في التوحيد بهذا اللفظ ، ومسلم في الطهارة ، وأبو داود
والنسائى وابن ماجه .

٤٣ - الحديث الخامس : عن مُعَاذَةَ قَالَتْ : « سَأَلْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، فَقُلْتُ : مَا بَالُ الْحَائِضِ تَقْضِي الصَّوْمَ ، وَلَا تَقْضِي الصَّلَاةَ ؟ فَقَالَتْ : أَحَرُّوْرِيَّةٌ أَنْتِ ؟ فَقُلْتُ : لَسْتُ بِحَرُّوْرِيَّةٍ ، وَلَكِنِّي أَسْأَلُ ، فَقَالَتْ : كَانَ يُصِيبُنَا ذَلِكَ ، فَنُؤْمَرُ بِقَضَاءِ الصَّوْمِ ، وَلَا نُؤْمَرُ بِقَضَاءِ الصَّلَاةِ » ^(١) .

« مُعَاذَةُ » بنت عبد الله العدوية ، امرأة صِلَةَ بن أَشْيَمَ ، بصرية . أخرج لها الشَّيْخَانِ فِي مَحْبِيهِمَا . و « الْحَرُّوْرِيَّةُ » من ينسب إلى حروراء . وهو موضع بظاهر الكوفة ، اجتمع فيه أوائل الخوارج . ثم كثرت استعماله حتى استعمل في كل خارجي . ومنه قول عائشة لمُعَاذَةَ « أَحَرُّوْرِيَّةٌ أَنْتِ ؟ » أي أخرجية . وإنما قالت ذلك : لأن مذهب الخوارج أن الحائض تقضي الصلاة . وإنما ذكرت ذلك أيضا : لأن مُعَاذَةَ أوردت السؤال على غير جهة السؤال الجرد ، بل صيغتها قد تشعر بتمجيب أو إنكار . فقالت لها عائشة « أَحَرُّوْرِيَّةٌ أَنْتِ ؟ » . فأجابتها بأن قالت « لا ، ولكنني أسأل » أي أسأل سؤالا مجردا عن الانكار والتمجيب ، بل لطلب مجرد العلم بالحكم . فأجابتها عائشة بالنص . ولم تتعرض للمعنى . لأنه أبلغ وأقوى في الردع عن مذهب الخوارج ، وأقطع لمن يعارض ، بخلاف المعاني المناسبة . فانها عرضة للمعارضة .

والذي ذكره العلماء من المعنى في ذلك : أن الصلاة تتكرر . فإيجاب قضائها مفقود إلى حرج ومشقة . فعفى عنه ، بخلاف الصوم . فانه غير متكرر . فلا يفيض قضاؤه إلى حرج . وقد اكتفت عائشة رضي الله عنها في الاستدلال على إسقاط القضاء بكونه لم يؤمر به . فيحمل ذلك على وجهين .

(١) أخرجه البخاري ، بألفاظ مختلفة . ومسلم وأبو داود والنسائي والترمذي

أحدهما : أن تكون أخذت إسقاط القضاء سقوط من الأداء . ويكون مجرد سقوط الأداء دليلا على سقوط القضاء ، إلا أن يوجد معارض . وهو الأمر بالقضاء كما في الصوم .

والثاني - وهو الأقرب - أن يكون السبب في ذلك : أن الحاجة داعية إلى بيان هذا الحكم . فإن الحيض يتكرر . فلو وجب قضاء الصلاة فيه لوجب بيانه ، وحيث لم يبين : دل على عدم الوجوب ، لاسيما وقد اقترن بذلك قرينة أخرى ، وهي الأمر بقضاء الصوم ، وتخصيص الحكم به .

وفي الحديث : دليل لما يقوله الأصوليون من أن قول الصحابي « كنا نؤمر وننهي » في حكم المرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم . وإلا لم تغم الحجة به .

كتاب الصلاة

باب المواقيت

٤٤ - الحديث الأول : عن أبي عمرو الشيباني - واسمه سعد بن إياس - قال : حدثني صاحب هذه الدار - وأشار بيده إلى دار عبد الله ابن مسعود رضى الله عنه - قال : « سَأَلْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَيُّ الْعَمَلِ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ ؟ قَالَ : الصَّلَاةُ عَلَى وَقْتِهَا . قُلْتُ : ثُمَّ أَيُّ ؟ قَالَ : بِرُّ الْوَالِدَيْنِ ، قُلْتُ : ثُمَّ أَيُّ ؟ قَالَ : الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، قَالَ : حَدَّثَنِي بِهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَلَوْ اسْتَزِدَّتُهُ لَزَادَنِي » ^(١) .

(١) أخرجه البخارى بهذا اللفظ في غير موضع ، ومسلم في الإيمان ، والنسائي والترمذى .

« عبد الله بن مسعود » بن الحرث بن شمع ، هذلى . يكنى أبا عبد الرحمن .
شهد بدرأ . يعرف بابن أم عبد . توفى بالمدينة سنة اثنتين وثلاثين . وصلى عليه
الزبير . ودفن بالقيع . وكان له يوم مات نيف وسبعون سنة ، من أكابر
الصحابة وفقهائهم .

قوله « حدثني صاحب هذه الدار » دليل على أن الإشارة يكتفى بها عن
التصريح بالاسم ، وتنزل منزلته إذا كانت معينة للشار إليه ، بميزة له عن غيره .
وسؤاله عن أفضل الأعمال : طلبا لمعرفة ما ينبغي تقديمه منها ، وحرصا على علم
الأصل ، ليتأكد قصد إليه ، وتستند المحافظة عليه .

و « الأعمال » ههنا لعلها محمولة على الأعمال البدنية كما قال الفقهاء :
أفضل عبادات البدن الصلاة . واحترزوا بذلك عن عبادة المال . وقد تقدم لنا
كلام في العمل : هل يتناول عمل القلب ، أم لا ؟ فإذا جعلناه مخصوصا بأعمال
البدن ، تبين من هذا الحديث : أنه لم يرد أعمال القلوب . فإن من عملها ما هو
أفضل ، كالإيمان . وقد ورد في بعض الحديث ذكره مصرحا به - أعنى الإيمان -
فتبين بذلك الحديث : أنه أريد بالأعمال ما يدخل فيه أعمال القلوب ، وأريد بها
في هذا الحديث : ما يختص بعمل الجوارح .

وقوله « الصلاة على وقتها » ليس فيه ما يقتضى أول الوقت وآخره . وكان
المقصود به : الاحتراز عما إذا وقعت خارج الوقت قضاء . وأنها لا تنزل هذه
للنزلة^(١) وقد ورد في حديث آخر « الصلاة لوقتها » وهو أقرب لأن يستدل به
على تقديم الصلاة في أول الوقت من هذا اللفظ .

(١) فيه نظر . لأن إخراجها عن وقتها بلا عذر شرعى تضييع لها . ولفظ
« أحب » يقتضى المشاركة في الاستعجاب . فيكون المراد : الاحتراز عن إيقاعها
آخر الوقت ، لا ما ذهب إليه الشارح .

وقد اختلفت الأحاديث في فضائل الأعمال ، وتقديم بعضها على بعض .
والذى قيل في هذا : إنها أجوبة مخصوصة لسائل مخصوص ، أو من هو في
مثل حاله ، أو هي مخصوصة ببعض الأحوال التى ترشد القرائن إلى أنها المراد ،
ومثال ذلك : أن يحمل ماورد عنه صلى الله عليه وسلم - من قوله « ألا أخبركم
بأفضل أعمالكم ، وأزكاها عندمليكم ، وأرفعها فى درجاتكم ؟ » وفسره بذكر
الله تعالى - على أن يكون ذلك أفضل الأعمال بالنسبة إلى مخاطبين بذلك ، أو من هو
فى مثل حالهم ، أو من هو فى صفاتهم . ولو خوطب بذلك الشجاع الباسل المتأهل
للتفنى الأكبر فى القتال ل قيل له « الجهاد » ولو خوطب به من لا يقوم مقامه فى القتال
ولا يتمحض حاله لصلاحية التبتل لذكر الله تعالى ، وكان غنياً ينتفع بصدقة ماله
لقيل له « الصدقة » وهكذا فى بقية أحوال الناس ، قد يكون الأفضل فى حق
هذا مخالفاً للأفضل فى حق ذاك ، بحسب ترجيح المصلحة التى تليق به .

وأما « بر الوالدين » فقد قدم فى هذا الحديث على الجهاد . وهو دليل
تعظيمه . ولا شك فى أن أذاها بغير ما يجب ممنوع منه . وأما ما يجب من البر
فى غير هذا : ففى ضبطه إشكال كبير .

وأما « الجهاد فى سبيل الله تعالى » فترتبته فى الدين عظيمة . والقياس يقتضى
أنه أفضل من سائر الأعمال التى هى وسائل . فإن العبادات على قسمين . منها
ماهو مقصود لنفسه . ومنها ما هو وسيلة إلى غيره . وفضيلة الوسيلة بحسب فضيلة
المتوصل إليه . فحيث تعظم فضيلة المتوصل إليه تعظم فضيلة الوسيلة . ولما كان
الجهاد فى سبيل الله وسيلة إلى إعلان الإيمان ونشره ، وإخمال الكفر ودحضه
كانت فضيلة الجهاد بحسب فضيلة ذلك . والله أعلم .

٤٥ - الحديث الثانى : عن عائشة رضى الله عنها قالت : « لقد

كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يُصَلِّى الْقَجْرَ ، فَيَشْهَدُ مَعَهُ نِسَاءُ

مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ مُتَلَفَعَاتٌ بِمُرُوطِهِنَّ ، ثُمَّ يَرْجِعْنَ إِلَىٰ يَوْمِهِنَّ مَا يَعْرِفُهُنَّ
أَحَدٌ مِنَ النَّاسِ» ^(١).

«المُرُوطُ» أكسية مُعلَّمةٌ ، تكون من خز . وتكون من صوف
و«مُتَلَفَعَاتٌ» مُلتحفَاتٌ ، و«النَّاسُ» اختلاط ضياء الصبح بظلمة الليل .
وفي هذا الحديث حجة لمن يرى التغليس في صلاة الفجر ، وتقديمها في أول
الوقت ، لا سيما مع ما روى من طول قراءة النبي صلى الله عليه وسلم في صلاة
الصبح . وهذا مذهب مالك والشافعي . وخالف أبو حنيفة . ورأى أن الإسفار
بها أفضل ، لحديث ورد فيه « أسفروا بالفجر فإنه أعظم للأجر » وفيه دليل على
شهود النساء الجماعة بالمسجد مع الرجال . وليس في الحديث ما يدل على كونهن
عُجُزاً أو شواباً . وكره بعضهم الخروج للشواب .

وقولها « متلفعات » بالعين ، ويرى « متلفعات » بالفاء . والمعنى متقارب .
إلا أن « التلفع » يستعمل مع تغطية الرأس . قال ابن حبيب : لا يكون الارتفاع
إلا بتغطية الرأس . واستأنسوا لذلك بقول عبيد بن الأبرص :
كيف ترجون سقوطي بعدما لقعَّ الرأسَ بياضٌ وصلع ؟
واللأفَاع : ما التُفِعَ به . والاحاف : ما التحف به .

وقد فسر المصنف « المروط » بكونها أكسية من صوف أو خز . وزاد
بعضهم في صفتها : أن تكون مربعة . وقال بعضهم : إن سُداها من شعر .
وقيل : إنه جاء مفسراً في الحديث على هذا . وقالوا : إن قول امرئ القيس :
* على أثرينا ذيل مِرْط مُرْجَل * قالوا : « المرط » ههنا من خز .

وفسر « الفليس » بأنه اختلاط ضياء الصبح بظلمة الليل . « والفليس » والغبش

(١) أخرجه البخاري في الصلاة بهذا اللفظ ، ومسلم وأبو داود والنسائي
والترمذي وابن ماجه والإمام أحمد

مقاربان . والفرق بينهما : أن الغلس في آخر الليل . وقد يكون الغبش في آخره وأوله . وأما من قال : الغبس - بالغين والباء والسين المهملة - فغلط عندهم

٤٦ - الحديث الثالث : عن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما قال : « كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي الظُّهْرَ بِالْهَاجِرَةِ ، وَالْعَصْرَ وَالشَّمْسُ تَقِيَّةً ، وَالْمَغْرِبَ إِذَا وَجِبَتْ ، وَالْعِشَاءَ أَحْيَانًا وَأَحْيَانًا ، إِذَا رَأَوْهُمْ اجْتَمَعُوا عَجَلًا ، وَإِذَا رَأَوْهُمْ أَبْطَأُوا آخَرَ ، وَالصُّبْحَ كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي بِغِلَسٍ » ^(١) .

الهجرة : هي شدة الحر بعد الزوال .

الحديث يدل على الفضيلة في أوقات هذه الصلوات . فأما الظهر : فقوله « يصلى الظهر بالهجرة » يدل على تقديمها في أول الوقت . فإنه قد قيل في الهجرة والمجبر : إنها شدة الحر وقوته . ويعارضه : ظاهر قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الآخر « إذا اشتد الحر فأبردوا » ويمكن الجمع بينهما بأن يكون أطلق اسم « الهجرة » على الوقت الذى بعد الزوال مطلقاً . فإنه قد تكون فيه الهجرة في وقت ، فيطلق على الوقت مطلقاً بطريق الملازمة ، وإن لم يكن وقت الصلاة في حر شديد . وفيه بعد . وقد يُقَرَّب بما نقل عن صاحب العين : إن المجبر والهجرة نصف النهار . فإذا أخذ بظاهر هذا الكلام : كان مطلقاً على الوقت . وفيه وجه آخر . وهو أن الفقهاء اختلفوا في أن الإبراد رخصة أو سنة . ولأصحاب الشافعى وجهان في ذلك . فإن قلنا : إنه رخصة ، فيكون قوله صلى الله عليه وسلم « أبردوا » أمر إباحة . ويكون تمجيله لها في الهجرة أخذاً بالأشق والأولى ، أو يقول من يرى أن الإبراد سنة : إن التهجير لبیان الجواز . وفي هذا بعد . لأن قوله « كان » يشعر بالكثرة والملازمة عرفاً .

(١) أخرجه البخارى بهذا اللفظ في غير موضع ، ومسلم وأبو داود والنسائى

وقوله « والمصر والشمس نقيه » يدل على تعجيلها أيضاً ، خلافاً لمن قال :
إن أول وقتها ما بعد القائمتين .

وقوله « والمغرب إذا وجبت » أى الشمس . الوجوب : السقوط . ويستدل
به على أن سقوط قرصها يدخل به الوقت . والأما كن تختلف ، فإكان منها فيه
حائل بين الرأى وبين قرص الشمس لم يكتف بغيبوبة القرص عن الأعين ،
ويستدل على غروبها بطلوع الليل من المشرق . قال صل الله عليه وسلم « إذا غربت
الشمس من ههنا ، وطلع الليل من ههنا . فقد أفر الصائم » أو كما قال . فإن لم
يكن نتم حائل فقد قال بعض أصحاب مالك : إن الوقت يدخل بغيبوبة الشمس
وشعاعها المستولى عليها . وقد استمر العمل بصلاة المغرب عقيب الغروب . وأخذ
منه : أن وقتها واحد . والصحيح عندى : أن الوقت مستمر إلى غيبوبة الشفق
وأما العشاء : فاختلف الفقهاء فيها . فقال قوم : تقديمها أفضل . وهو ظاهر
مذهب الشافعى . وقال قوم : تأخيرها أفضل ، لأحاديث سترد فى الكتاب .
وقال قوم : إن اجتمعت الجماعة فالتقديم أفضل . وإن تأخرت فالتأخير أفضل .
وهو قول عند المالكية . ومستندهم هذا الحديث . وقال قوم : إنه يختلف
 باختلاف الأوقات . فى الشتاء وفى رمضان : تؤخر . وفى غيرها : تقدم . وإنما
أخرت فى الشتاء لطول الليل ، وكراهة الحديث بعدها

وهذا الحديث يتعلق بمسئلة تكلموا فيها . وهو أن صلاة الجماعة أفضل من
الصلاة فى أول الوقت ، أو بالعكس ؟ حتى إنه إذا تمارض فى حق شخص أمران
أحدهما : أن يقدم الصلاة فى أول الوقت منفرداً ، أو يؤخر الصلاة فى الجماعة
أيها أفضل ؟ والأقرب عندى : أن التأخير لصلاة الجماعة أفضل . وهذا الحديث
يدل عليه ، لقوله « وإذا أبطلوا آخر » فأخر لأجل الجماعة مع إمكان التقديم .
ولأن التشديد فى ترك الجماعة ، والترغيب فى فعلها : موجود فى الأحاديث الصحيحة
وفضيله الصلاة فى أول الوقت : وردت على جهة الترغيب فى الفضيلة . وأما جانب

التشديد في التأخير عن أول الوقت : فلم يرد كما في صلاة الجماعة . وهذا دليل على الرجحان لصلاة الجماعة . نعم إذا صح لفظ يدل دلالة ظاهرة على أن الصلاة في أول وقتها أفضل الأعمال كان متمسكاً بان يرى خلاف هذا المذهب . وقد قدمنا في الحديث الماضي : أنه ليس فيه دليل على الصلاة في أول الوقت فإن قوله « على وقتها » لا يشعر بذلك . والحديث الذي فيه « الصلاة لوقتها » ليس فيه دلالة قوية الظهور في أول الوقت .

وقد تقدم تفسير « الغلس » وأن الحديث دليل على أن التغليس بالصبح أفضل . والحديث المعارض له ، وهو قوله « أسفروا بالفجر . فإنه أعظم للأجر » قيل فيه : إن المراد بالاسفار : تبين طلوع الفجر ووضوحه للرأى يقيناً .

وفي هذا التأويل نظر . فإنه قبل التبين والتيقن في حالة الشك ، لا يجوز الصلاة . فلا أجر فيها . والحديث يقتضى بلفظة « أفعل » فيه أن تمَّ أجرين ، أحدهما أكمل من الآخر فإن صيغة « أفعل » تقتضى المشاركة في الأصل ، مع الرجحان لأحد الطرفين حقيقة . وقد ترد من غير اشتراك في الأصل قليلا على وجه المجاز . فيمكن أن يحمل عليه ويرجح ، وإن كان تأويلا بالعمل من رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن بعده من الخلفاء .

٤٧ - الحديث الرابع : عن أبي المنهال سيّار بن سلامة قال : « دَخَلْتُ أَنَا وَآبِي عَلَى أَبِي بَرْزَةَ الْأَسْلَمِيِّ ، فَقَالَ لَهُ أَبِي : كَيْفَ كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي الْمَكْتُوبَةَ ؟ فَقَالَ : كَانَ يُصَلِّي الْمُهْجِرَ - الَّتِي تَدْعُونَهَا الْأُولَى - حِينَ تَذْخَضُ الشَّمْسُ ، وَيُصَلِّي الْعَصْرَ ، ثُمَّ يَرْجِعُ أَحَدُنَا إِلَى رَحْلِهِ فِي أَقْصَى الْمَدِينَةِ وَالشَّمْسُ حَيَّةٌ ، وَنَسِيتُ مَا قَالَ فِي الْمَغْرِبِ ، وَكَانَ يَسْتَحِبُّ أَنْ يُؤَخَّرَ مِنَ الْمِشَاءِ الَّتِي تَدْعُونَهَا الْقَتْمَةَ ، وَكَانَ يَكْرَهُ النَّوْمَ قَبْلَهَا ، وَالْحَدِيثَ بَعْدَهَا ، وَكَانَ يَنْفَتِلُ

مِنْ صَلَاةِ الْغَدَاةِ حِينَ يَعْرِفُ الرَّجُلُ جَلِيسَهُ . وَكَانَ يَقْرَأُ بِالسَّيْنِ إِلَى الْمِائَةِ (١) .

السر على

« أبو برزة الأسلمي » اختلف في اسمه واسم أبيه . والأشهر الأصح : نضلة بن عبيد ، أو نضلة بن عبد الله . ويقال : نضلة بن عائذ - بالذال المعجمة - مات سنة أربع وستين . وقيل : مات بعد ولاية ابن زياد قبل موت معاوية ، سنة ستين . وكانت وفاته بالبصرة .

وقد تقدم أن لفظة « كان » تشعر عرفاً بالدوام والتكرار ، كما يقال : كان فلان يكرم الضيوف . وكان فلان يقاتل العدو ، إذا كان ذلك دأبه وعادته والألف واللام في « المكتوبة » للاستغراق . ولهذا أجاب بذكر الصلوات كلها ، لأنه فهم من السائل العموم .

وقوله « كان يصلي المجير » فيه حذف مضاف ، تقديره : كان يصلي صلاة المجير . وقد قدمنا قبل أن « المجير والمهاجرة » شدة الحر وقوته .

وإنما قيل لصلاة الظهر « الأولى » لأنها أول صلاة أقامها جبريل عليه السلام للنبي صلى الله عليه وسلم ، على ما جاء في حديث إمامة جبريل عليه السلام وقوله « حين تدحض الشمس » بفتح التاء والحاء . والمراد به ههنا : زوالها . واللفظة من حيث الوضع أعم من هذا . وظاهر اللفظ يقتضي وقوع صلاته صلى الله عليه وسلم للظهر عند الزوال . ولا بد من تأويله .

وقد اختلف أصحاب الشافعي فيما تحصل به فضيلة أول الوقت . فقال بعضهم : إنما تحصل بأن يقع أول الصلاة مع أول الوقت ، بحيث تكون شروط الصلاة متقدمة على دخول الوقت . وتكون الصلاة واقعة في أوله . وقد يتمسك هذا القائل بظاهر هذا الحديث . فإنه قال « يصلي حين تنزل » فظاهره : وقوع أول (١) أخرجه البخاري بهذا اللفظ في الصلاة ، ومسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه .

« الصلاة في أول جزء من الوقت عند الزوال . لأن قوله « يصلي » يجب حمله على « يتبدى الصلاة » فإنه لا يمكن إيقاع جميع الصلاة حين تدحض الشمس . ومنهم من قال : تمتد فضيلة أول الوقت إلى نصف وقت الاختيار . فإن النصف السابق من الشيء ينطلق عليه أول الوقت بالنسبة إلى المتأخر .

ومنهم من قال - وهو الأعدل - إنه إذا اشتغل بأسباب الصلاة عقيب دخول أول الوقت، وسعى إلى المسجد ، وانتظر الجماعة - وبالجملة : لم يشتغل بعد دخول الوقت إلا بما يتعلق بالصلاة - فهو مدرك لفضيلة أول الوقت . ويشهد لهذا : فعل الساف والخلف . ولم ينقل عن أحد منهم أنه كان يشدد في هذا ، حتى يوقع أول تكبيرة في أول جزء من الوقت .

وقوله « والشمس حية » مجاز عن بقاء بياضها . وعدم مخالطة الصفرة لها . وفيه دليل على ما قدمناه من الحديث السابق من تقديمها .

وقوله « وكان يستحب أن يؤخر من العشاء » يدل على استحباب التأخير قليلاً ، لما تدل عليه لفظة « من » من التبويض الذي حقيقته راجعة إلى الوقت ، أو الفعل المتعلق بالوقت .

وقوله « التي تدعوها : العتمة » اختيار لتسميتها بالعشاء ، كما في لفظ الكتاب العزيز . وقد ورد في تسميتها بالعتمة ما يقتضى الكراهة^(١) وورد أيضاً في الصحيح تسميتها بالعتمة . ولعله لبيان الجواز ، أو لعل المكروه : أن يغلب عليها اسم « العتمة » بحيث يكون اسم « العشاء » لها مبهوراً ، أو كالمجهور . « وكراهية النوم قبلها » لأنه قد يكون سبباً لنسيانها ، أو لتأخيرها إلى خروج

(١) يشير إلى ما رواه مسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه وغيرهم عن ابن عمر مرفوعاً « لا يغلبنكم الأعراب على اسم صلاتكم . فانها في كتاب الله تعالى العشاء . وإنما تغم بحلاب الابل » معناه أن الأعراب يسمونها العتمة لكونهم يمتنون بحلاب الابل ، أى يؤخرونه إلى شدة الظلام وكان ابن عمر اذا معهم يقولون « العتمة » صاح و غضب .

وقتها المختار . « وكراهة الحديث بعدها » إما لأنه قد يؤدي إلى سهر يفضي إلى النوم عن الصباح ، أو إلى إيقاعها في غير وقتها المستحب . أولأن الحديث قد يقع فيه من اللغط واللغو مالا ينبغي ختم اليقظة به ، أو لغير ذلك . والله أعلم .
والحديث ههنا: قد يخص بمالا يتعلق بمصلحة الدين ، أو إصلاح المسلمين من الأمور الدنيوية . فقد صح « أن النبي صلى الله عليه وسلم حدث أصحابه بعد العشاء » وترجم عليه البخاري « باب السر بالعلم » ويستثنى منه أيضاً ما تدعو الحاجة إلى الحديث فيه من الأشغال التي يتعلق بها مصلحة الإنسان وقوله « وكان يفتل الخ » دليل على التغليس بصلاة الفجر . فإن ابتداء معرفة الإنسان لجليسه يكون مع بقاء الغيبش

وقوله « وكان يقرأ بالسنتين إلى المائة » أى بالسنتين من الآيات إلى المائة منها . وفي ذلك مبالغة في التقدم في أول الوقت ، لا سيما مع ترتيب قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم .

٤٨ - الحديث الخامس : عن علي رضي الله عنه : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال يوم الخندق « مَلَأَ اللَّهُ قُبُورَهُمْ وَيُوتَهُمْ نَارًا ، كَمَا شَغَلُونَا عَنِ الصَّلَاةِ الْوُسْطَى حَتَّى غَابَتِ الشَّمْسُ » .

وفي لفظ لمسلم : « شَغَلُونَا عَنِ الصَّلَاةِ الْوُسْطَى - صَلَاةِ الْعَصْرِ - ثُمَّ صَلَاةَ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ » .

٤٩ - وله عن عبد الله بن مسعود قال : « حَبَسَ الْمُشْرِكُونَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ صَلَاةِ الْعَصْرِ ، حَتَّى انْجَرَّتِ الشَّمْسُ أَوْ اضْفَرَّتْ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : شَغَلُونَا عَنِ الصَّلَاةِ الْوُسْطَى - صَلَاةِ الْعَصْرِ - مَلَأَ اللَّهُ أَجْوَابَهُمْ وَقُبُورَهُمْ نَارًا ، أَوْ حَشَا اللَّهُ

أَجَوَابُهُمْ وَقُبُورَهُمْ نَارًا» ^(١).

فيه بحثان . أحدهما : أن العلماء اختلفوا في تعيين الصلاة الوسطى . فذهب أبو حنيفة وأحمد إلى أنها العصر . ودليلهما هذا الحديث ، مع غيره . وهو قوى في المقصود . وهذا المذهب هو الصحيح في المسئلة . وميل مالك والشافعي إلى اختيار « صلاة الصبح » والذين اختاروا ذلك اختلفوا في طريق الجواب عن هذا الحديث . فمنهم من سلك فيه مسلك المعارضة ، وعورض بالحديث الذي رواه مالك من حديث أبي بونس مولى عائشة أم المؤمنين أنه قل : « أمرتني عائشة أن أكتب لها مصحفا ، ثم قالت : إذا بلغت هذه الآية فأذني (٢ : ٢٣٨) حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى) فلما بلغت آذنتها ، فأملت على : حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى ، صلاة العصر ، وقوموا لله قانتين . ثم قالت : سمعتها من رسول الله صلى عليه وسلم » وروى مالك أيضا عن زيد بن أسلم عن عمرو بن رافع قال « كنت أكتب مصحفا لحفصة أم المؤمنين . فقالت : إذا بلغت هذه الآية فأذني (حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى) فلما بلغت آذنتها . فأملت على : حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وصلاة العصر وقوموا لله قانتين »

ووجه الاحتجاج منه : أنه عطف صلاة العصر على الصلاة الوسطى . والمعطوف والمعطوف عليه متغايران . ويقع الكلام في هذا من وجهين : أحدهما : أنه يتعلق بمسئلة أصولية . وهو أن ماروي من القرآن بطريق الأحاد . إذا لم يثبت كونه قرآنا . فهل ينزل منزلة الأخبار في العمل به ؟ فيه خلاف بين الأصوليين . والمنقول عن أبي حنيفة : أنه يتنزل منزلة الأخبار في العمل به . ولهذا أوجب التتابع في صوم الكفارة ، لقراءة الشاذة « نصيام ثلاثة أيام متتابعات » (١) أخرجه البخاري في مواضع مختلفة ومسلم في الصلاة وأبو داود والنسائي والترمذي .

والذى اختاره غيره : خلاف ذلك ، وقالوا : لا سبيل إلى إثبات كونه قرآناً بطريق الأحاد ، ولا إلى كونه خبراً . لأنه لم يرو على أنه خبر .

الثانى : احتمال اللفظ للتأويل ، وأن يكون ذلك كالعطف فى قول الشاعر :

إلى الملك القِرْم وابن المِها م وليث الكننية فى المزدحم

فقد وجد العطف همنا مع اتحاد الشخص . وعطف الصفات بعضها على بعض . وجود فى كلام العرب .

وربما سلك بعض من رجح أن الصلاة الوسطى صلاة الصبح : طريقة أخرى . وهو ما يقتضيه قرينة قوله تعالى : (وقوموا لله قانتين) من كونها «الصبح» الذى فيه القنوت . وهذا ضعيف من وجهين . أحدهما : أن «القنوت» لفظ مشترك يطابق على القيام ، وعلى السكوت ، وعلى الدعاء ، وعلى كثرة العبادة . فلا يتعين حمله على «القنوت» الذى فى صلاة الصبح . الثانى : أنه قد يعطف حكم على حكم ، وإن لم يجتمعا معاً فى محل واحد مختصين به . فالقرينة ضعيفة .

وربما سلكوا طريقاً أخرى . وهو إيراد الأحاديث التى تدل على تأكيد أمر صلاة الفجر . كقوله صلى الله عليه وسلم « لو يعلمون مائى العتمة والصبح لأنوها ولو حبوا »^(١) «والمكونهم كانوا يعلمون نفاق المنافقين بتأخرهم عن صلاة العشاء والصبح . وهذا معارض بالنأ كيدات الواردة فى « صلاة العصر » كقوله صلى الله عليه وسلم « من صلى البردين دخل الجنة »^(٢) وكقوله « فإن استطعتم أن لاتقبلوا على صلاة قبل طلوع الشمس وقبل غروبها » وقد حمل قوله عز وجل (٢٩:٥٠) وسبح بحمد ربك قبل طلوع الشمس وقبل الغروب) على صلاة الصبح والعصر . بل تزيد ، فنقول : قد ثبت من التشديد فى ترك صلاة العصر مالا

(١) رواه البخارى وغيره عن أبى هريرة

(٢) رواه مسلم وغيره من حديث أبى موسى

تعلمه ورد في صلاة الصبح . وهو قوله صلى الله عليه وسلم « من ترك صلاة العصر فقد حبط عمله » ^(١) .

وربما سلك من رجح الصبح طريق المعنى ، وهو أن تخصيص الصلاة الوسطى بالأمر بالمحافظة لأجل المشقة في ذلك . وأشق الصلوات : صلاة الصبح لأنها تأتي في حال النوم والغفلة ، وقد قيل : إن الله النوم إغفاءة الفجر . فناسب أن تكون هي الخنوث على المحافظة عليها . وهذا قد يعارض في صلاة العصر بمشقة أخرى ، وهي أنها وقت اشتغال الناس بالعيش والتكسب ، ولو لم يعارض بذلك لكان المعنى الذي ذكره في صلاة الصبح ساقط الاعتبار مع النص : على أنها « العصر . وللفضائل والمصالح مراتب لا يحيط بها البشر . فالواجب اتباع النص فيها . وربما سلك الخالف لهذا المذهب مسلك النظر في كونها « وسطى » من حيث العدد . وهذا عليه أمران . أحدهما : أن « الوسطى » لا يتعين أن تكون من حيث العدد . فيجوز أن تكون من حيث الفضل ، كما يشير إليه قوله تعالى (٢ : ١٤٣) وكذلك جعلناكم أمة وسطا (أى عدولا . الثانى : أنه إذا كان من حيث العدد ، فلا بد من أن يعين ابتداء في العدد يقع بسببه معرفة الوسط . وهذا يقع فيه التعارض . فنذهب إلى أنها « الصبح » يقول : سبقها المغرب والعشاء ليلا . وبعدها الظهر والعصر نهارا . فكانت هي الوسطى . ومن يقول « هي المغرب » يقول : سبق الظهر والعصر . وتأخر العشاء والصبح ، فكانت المغرب هي وسطى . ويترجح هذا بأن صلاة الظهر قد سميت الأولى .

وعلى كل حال : فأقوى ما ذكرناه : حديث العطف الذى صدرنا به . ومع ذلك : فدلالته قاصرة عن هذا النص الذى استدل به على أنها « العصر » والاعتقاد المستفاد من هذا الحديث أقوى من الاعتقاد المستفاد من حديث العطف . والواجب على الناظر المحقق : أن يزن الظنون ، ويعمل بالأرجح منها .

البحث الثاني : قوله « ثم صلاها بين المغرب والعشاء » يحتمل أمرين - أحدهما : أن يكون التقدير : فصلها بين وقت المغرب ووقت العشاء . والثاني : أن يكون التقدير : فصلها بين صلاة المغرب وصلاة العشاء . وعلى هذا التقدير : يكون الحديث دالا على أن ترتيب الفوائت غير واجب . لأنه يكون صلاها - أعنى العصر - الفائتة بعد صلاة المغرب الحاضرة . وذلك لا يراه من يوجب الترتيب ، إلا أن هذا الاستدلال يتوقف على دليل يرجح هذا التقدير - أعنى قولنا : بين صلاة المغرب وصلاة العشاء - على التقدير الأول - أعنى قولنا بين وقت المغرب ووقت العشاء - فان وجد دليل على هذا الترجيح تم الاستدلال ، وإلا وقع الاجمال . وفى هذا الترجيح - الذى أشرنا إليه - مجال للنظر على حسب قواعد علم العربية والبيان . وقد ورد التصريح بما يقتضى الترجيح للتقدير الأول . وهو « أن النبي صلى الله عليه وسلم بدأ بالعصر وصلى بعدها المغرب » وهو حديث صحيح . فلا يلتفت إلى غيره من الاحتمالات والترجيحات . والله أعلم . وحديث ابن مسعود الآتى عقيب هذا الحديث : يدل على أن « الصلاة الوسطى : صلاة العصر » أيضا ، كما فى الحديث .

وقوله فيه « حبس المشركون رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صلاة العصر حتى احمرت الشمس ، أو اصفرت » وقت الاصفرار : وقت السكراهة . ويكون وقت الاختيار خارجا . ولا تؤخر الصلاة عن وقت الاختيار . فقد ورد أن ذلك كان قبل نزول قوله تعالى (٢٣٩: ٢) فإن خفتم فرجالا أو ركبانا) والمراد بذلك : أنه لو كانت الآية نزلت لأقيمت الصلاة فى حالة الخوف على ما اقتضته الآية .

وقوله « حتى اصفرت الشمس » قد يتوهم منه مخالفة لما فى الحديث الأول من صلاتها بين المغرب والعشاء . وليس كذلك ، بل الحبس انتهى إلى هذا الوقت . ولم تقع الصلاة إلا بعد المغرب ، كما فى الحديث الأول . وقد يكون ذلك الاشتغال بأسباب الصلاة أو غيرها ، فما فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم مقتضى لجواز التأخير إلى ما بعد الغروب .

وفي الحديث : دليل على جواز الدعاء على الكفار بمثل هذا . ولعل قائلًا يقول : فيه متمسك لعدم رواية الحديث بالمعنى . فان ابن مسعود تردد بين قوله « ملأ الله » أو « حشا الله » ولم يقتصر على أحد اللفظين ، مع تقاربهما في المعنى . وجوابه : أن بينهما تفاوتًا . فان قوله « حشا الله » يقتضى من التراكم وكثرة أجزاء المحشو مالا يقتضيه « ملأ » وقد قيل : إن شرط الرواية بالمعنى : أن يكون اللفظان مترادفين ، لا ينقص أحدهما عن الآخر ، على أنه وإن جوزنا الرواية بالمعنى . فلا شك أن رواية اللفظ أولى . فقد يكون ابن مسعود تحرى لطلب الأفضل .

٥٠ - الحديث السادس : عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما - قال : « أَعْتَمَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْمِشَاءِ ، نَخَرَجَ مُحْمَرٌ ، فَقَالَ : الصَّلَاةُ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، رَقَدَ الذَّسَاءُ وَالصَّبِيَانُ ، نَخَرَجَ وَرَأْسُهُ يَقْطُرُ يَقُولُ : لَوْلَا أَنِ أَشَقُّ عَلَى أُمَّتِي - أَوْ عَلَى النَّاسِ - لَأَمَرْتُهُمْ بِهَذِهِ الصَّلَاةِ هَذِهِ السَّاعَةَ » ^(١) .

« عبد الله بن عباس » بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف ، أبو العباس ، ابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أحد أكابر الصحابة وعلمائهم . كان يقال له « البحر » لسعة علمه . مات بالطائف سنة ثمان وستين في أيام ابن الزبير . وولد قبل الهجرة بثلاث سنين في قول الواقدي . وفي الحديث مباحث .

الأول : يقال « عتم الليل » يعتم - بكسر التاء - إذا أظلم . والعتمه الظلمة . وقيل : لأنها اسم لثلاث الليل الأول بعد غروب الشفق . نقل ذلك عن الخليل . وقوله « أعتم » أى دخل في العتمه ، كمال يقال : أصبح ، وأمسى ، وأظهر . قال الله تعالى (٣٠ : ١٧) حين تمسون وحين تصبحون - إلى قوله - وحين تظهرون)

(١) أخرجه البخارى في باب التمتع بهذا اللفظ وفي مواضع مختلفة وألفاظ

متقاربة ، ومسلم وغيرهما

الثانى : اختلف الناس فى كراهية تسمية « العشاء » بالعتمة ، فمنهم من أجازها ، واستدل بهذا الحديث . وفى الاستدلال به نظر ، فان قوله « أعم » أى دخل فى وقت العتمة . والمراد : صلى فيه . ولا يلزم من ذلك أن يكون سعى العشاء « عتمة » وأصح منه : الاستدلال بقوله صلى الله عليه وسلم « لو يعلمون مافى العتمة والصبح » ومنهم من كره ذلك . قال الشافعى : وأحب أن لاتسمى صلاة العشاء بالعتمة . ومستنده هذا الحديث الصحيح عن ابن عمر : أن النهى صلى الله عليه وسلم قال « لا تغلبنكم الأعراب على اسم صلاتكم ، ألا وإنها العشاء . ولستكنهم يعمتون بالابل » أى يؤخرون حلبها إلى أن يظلم الظلام . وعتمة الليل : ظلمته ، كما قدمناه . وهذا الحديث يدل على هذا المقصود من وجوه . أحدها : صيغة النهى . والثانى : مافى قوله « تغلبنكم » فان فيه تنفيهاً عن هذه التسمية . فان النفوس تأنف من الغلبة . والثالث : إضافة الصلاة إليهم ، فى قوله « على اسم صلاتكم » فان فيه زيادة . ألا ترى أننا لو قلنا : لا تغلبن على مالك : كان أشد تنفيهاً من قولنا : لا تغلبن على مال ، أو على المال ؟ لدلالة الإضافة على الاختصاص به . ولعل الأقرب : أن تجوز هذه التسمية ، ويكون الأولى تركها . وقد قدمنا الفرق بين كون الأولى ترك الشيء ، وبين كونه مكروهاً . أما الجواز : فلانظر الرسول صلى الله عليه وسلم . وأما عدم الأولوية : فللحديث المذكور . ولفظ الشافعى ، وهو قوله « لأحب » أقرب إلى ما ذكرناه من قول من قال من أصحابه « ويكره أن يقال لها العتمة » .

أو نقول : المنهى عنه إنما هو الغلبة على الاسم . وذلك بأن يستعمل دائماً ، أو أكثرى . ولا يناقضه أن يستعمل قليلا . فيكون الحديث من باب استعماله قليلا . أعنى قوله صلى الله عليه وسلم « لو يعلمون مافى العتمة والصبح » ويكون حديث ابن عمر محمولاً على أن تسمى بذلك الاسم غالباً أو دائماً .

الثالث : فى الحديث دليل على أن الأولى : تأخير العشاء . وقد قدمنا

اختلاف العلماء فيه . ووجه الاستدلال : قوله صلى الله عليه وسلم « لولا أن أشق على أمتي ، أو على الناس » إلخ . وفيه دليل على أن المطلوب تأخيرها لولا المشقة .
الرابع : قد حكينا أن « العتمة » اسم لثلث الليل بعد غيبوبة الشفق . فلا ينبغي أن يحمل قوله « أعم » على أول أجزاء هذا الوقت . فإن أول أجزاءه : بعد غيبوبة الشفق . ولا يجوز تقديم الصلاة على ذلك الوقت . وإنما ينبغي أن يحمل على آخره ، أو ما يقارب ذلك . فيكون ذلك مخالفاً للعادة ، وسبباً لقول عمر رضي الله عنه « رقد النساء والصبيان » .

الخامس : قد كنا قدمنا في قوله صلى الله عليه وسلم « لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة » أنه استدل بذلك على أن الأمر للوجوب . فلك أن تنظر : هل يتساوى هذا اللفظ مع ذلك في الدلالة ، أم لا ؟ فأقول : لقائل أن يقول : لا يتساوى مطلقاً . فإن وجه الدليل ثم : أن كلمة « لولا » تدل على انتفاء الشيء لوجود غيره . فيقتضي ذلك انتفاء الأمر لوجود المشقة . والأمر المنتفى ليس أمر الاستحباب ، لثبوت الاستحباب . فيكون المنتفى : هو أمر الوجوب . فثبت أن الأمر المطلق للوجوب . فإذا استعملنا هذا الدليل في هذا المكان ، وقلنا : إن الأمر المنتفى ليس أمر الاستحباب — لثبوت الاستحباب — توجه المنع ههنا عند من يرى أن تقديم العشاء أفضل بالدلائل الدالة على ذلك ^(١) اللهم إلا أن يضم إلى هذا الاستدلال : الدلائل الخارجة ، الدالة على استحباب التأخير ^(٢) . فيترجح على الدلائل المقتضية للتقديم . ويحمل ذلك مقدمة .

(١) كحديث ابن عمر مرفوعاً « الوقت الأول من الصلاة : رضوان الله . والآخر عفو الله » رواه الترمذي والدارقطني ، وضعفه الحافظ المنذرى وحديث أم فروة قالت : سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم « أي الأعمال أفضل ؟ قال الصلاة لأول وقتها » أخرجه الترمذي وأبو داود ، وقد ضعفه الترمذي ، وحديث ابن مسعود المتقدم وهي عمومات لا تقوى على معارضة الأحاديث الدالة على تأخير صلاة العشاء

(٢) كحديث جابر بن سمرة « كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي الصلاة نحواً =

ويكون المجموع دليلاً على أن الأمر للوجوب . فحينئذ يتم ذلك بهذه الضميمة .
السادس : في الحديث دليل على تنبيه الأكبر : إما لاحتمال غفلة ، أو
لاستئثار فائدة منهم في التنبيه . لقول عمر « رقد النساء والصبيان » .

السابع : يحتمل أن يكون قوله « رقد النساء والصبيان » راجعاً إلى من
حضر المسجد منهم ، لقلة احتمالهم المشقة في السهر . فيرجع ذلك إلى أنهم كانوا
يحضرون المسجد لصلاة الجماعة . ويحتمل أن يكون راجعاً إلى من خلفه المصلون
في البيوت من النساء والصبيان . ويكون قوله « رقد النساء » إشفاقاً عليهم من
طول الانتظار .

٥١ - الحديث السابع : عن عائشة رضي الله عنها : أن النبي
صلى الله عليه وسلم قال : « إِذَا أُقِمَّتِ الصَّلَاةُ وَحَضَرَ الْعِشَاءُ ، فَأَبْدَأُوا
بِالْعِشَاءِ » .

٥٢ - وعن ابن عمر نحوه^(١) .

لا ينبغي حمل الألف واللام في « الصلاة » على الاستغراق ، ولا على تعريف
الماهية . بل ينبغي أن تحمل على المغرب . لقوله « فأبدأوا بالعشاء » وذلك يخرج
صلاة النهار . ويبين أنها غير مقصودة . ويبقى التردد بين المغرب والعشاء .
فيترجح عمله على المغرب ، لما ورد في بعض الروايات « إذا وضع العشاء وأحدم
صائم ، فأبدأوا به قبل أن تصلوا » وهو صحيح . وكذلك أيضاً صح « فأبدأوا
بمن صلاتكم . وكان يؤخر العتمة بعد صلاتكم شيئاً » أخرجه مسلم . وله من حديث
« عمر أتم رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات ليلة . حتى ذهب عامة الليل ونام أهل
المسجد . ثم خرج يصلي فقال إنه لو قتها لولا أن أشق على أمتي » والاحاديث الدالة
على تأخير العشاء إلى ثلث الليل وإلى شطره كثيرة ثابتة في الامهات ، من حديث
أنس ، ومعاذ بن جبل ، وأبي سعيد ، وأبي موسى ، وأبي هريرة .
(١) أخرجه البخاري بألفاظ مختلفة هذا أحدها . وذكر في كتاب الأطعمة

به قبل أن تصلوا صلاة المغرب » والحديث يفسر بعضه بعضاً . والظاهرية أخذوا بظاهر الحديث في تقديم الطعام على الصلاة . وزادوا فيما نقل عنهم ، فقالوا : إن صلى فصلاته باطلة .

وأما أهل القياس والنظر : فإنهم نظروا إلى المعنى ، وفهموا أن العلة : التشويش لأجل التشوف إلى الطعام . وقد أوضحت تلك الرواية التي ذكرناها . وهي قوله « وأحدكم صائم » فنتبهموا هذا المعنى ، فحيث حصل التشوف المؤدى إلى عدم الحضور في الصلاة قدموا الطعام . واقتصروا أيضاً على مقدار مايكسر سورة الجوع . ونقل عن مالك : يبدأ بالصلاة ، إلا أن يكون طعاماً خفيفاً .

واستدل بالحديث على أن وقت المغرب موسع . فإن أريد به مطلق التوسعة فصحيح ، لكن ليس بمحل الخلاف المشهور . وإن أريد التوسعة إلى مغيب الشفق . ففي الاستدلال نظر . لأن بعض من ضيق وقت المغرب جعله مقدراً بزمن يدخل فيه مقدار ما يتناول لقيات يكسرها سورة الجوع . فعلى هذا : لا يلزم أن لا يكون وقت المغرب موسعاً إلى غروب الشفق . على أن الصحيح الذي نذهب إليه : أن وقتها موسع إلى غروب الشفق . وإنما الكلام في وجه هذا الاستدلال من هذا الحديث

وقد استدلل به أيضاً على أن صلاة الجماعة ليست فرضاً على الأعيان في كل حال . وهذا صحيح ، إن أريد به أن حضور الطعام - مع التشوف إليه - عذر في ترك الجماعة . وإن أريد به الاستدلال على أنها ليست بفرض من غير عذر . لم يصح ذلك .

وفي الحديث : دليل على فضيلة تقديم حضور القلب في الصلاة على فضيلة أول الوقت . فإنهما لما تزامنا قدم صاحب الشرع الوسيلة إلى حضور القلب على أداء الصلاة في أول الوقت . وللمتشوفون إلى المعنى أيضاً قد لا يقصرون الحكم على حضور الطعام . بل يقولون به عند وجود المعنى . وهو التشوف إلى الطعام

والتحقيق في هذا : أن الطعام إذا لم يحضر فلما أن يكون متيسر الحضور عن قريب ، حتى يكون كالحاضر أولاً . فإن كان الأول : فلا يبعد أن يكون حكمه حكم الحاضر . وإن كان الثاني ، وهو ما تراخى حضوره : فلا ينبغي أن يلحق بالحاضر فإن حضور الطعام يوجب زيادة تشوف وتطلع إليه . وهذه الزيادة يمكن أن يكون الشارع اعتبرها في تقديم الطعام على الصلاة . فلا ينبغي أن يلحق بها مالا يساويها ، للقاعدة الأصولية « إن محل النص إذا اشتمل على وصف يمكن أن يكون معتبراً لم يبلغ »

٥٣ - الحديث الثامن : ولمسلم عن عائشة رضى الله عنها قالت : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ « لَا صَلَاةَ بِمَحْضَرَةِ طَعَامٍ ، وَلَا وَهُوَ يُدْفَعُ الْأَخْبَثَانِ » .

هذا الحديث أدخل في العموم من الحديث الأول . أعنى بالنسبة إلى لفظ « الصلاة » والنظر إلى المعنى يقتضى التعميم . وهو الأليق بمذهب الظاهرية وقد قدمنا ما يتعلق بحضور الطعام .

« والأخبثان » الفائط والبول . وقد ورد مصرحاً به في بعض الأحاديث . ومداغة الأخبثين : إما أن تؤدي إلى الإخلال بركن ، أو شرط ، أولاً . فإن أدى إلى ذلك امتنع دخول الصلاة معه . وإن دخل واختل الركن أو الشرط : فسدت بذلك الاختلال ، وإن لم يؤد إلى ذلك فالمشهور فيه الكراهة .

وقل عن مالك : أن ذلك مؤثر في الصلاة بشرط شغله عنه ، وقال : يعيد في الوقت وبعده . وتأوله بعض أصحابه : على أنه إن شغله - حتى إنه لا يدري كيف صلى - فهو الذي يعيد قبل وبعده . وأما إن شغله شغلاً خفيفاً لم يمنعه من إقامة حدودها ، وصلى ضاماً بين وركيه ، فهو الذي يعيد في الوقت .

وقال القاضي عياض : وكلهم مجمعون على أن من بلغ به مالا يعقل به صلاته

ولا يضبط حدودها : أنه لا يجوز ، ولا يحل له الدخول كذلك في الصلاة ، وأنه يقطع صلاته إن أصابه ذلك فيها .

وهذا الذي قدمناه من التأويل ، وكلام القاضى عياض : فيه بعض إجمال . والتحقيق : ما أشرنا إليه أولاً ، أنه إن منع من ركن أو شرط : امتنع الدخول في الصلاة معه . وفسدت الصلاة باختلال الركن والشرط ، وإن لم يمنع من ذلك فهو مكروه ، إن نظر إلى المعنى ، أو ممتنع إن نُظر إلى ظاهر النهى . ولا يقتضى ذلك الإعادة على مذهب الشافعى .

وأما ما ذكر من التأويل أنه « لا يدري كيف صلى » أو ما قال القاضى عياض « إن من بلغ به مالا يعقل صلاته » فإن أريد بذلك الشك في شيء من الأركان فحكمه حكم من شك في ذلك بغير هذا السبب . وهو البناء على اليقين . وإن أريد به : أنه يذهب الخشوع بالكلية : فحكمه حكم من صلى بغير خشوع . ومذهب جمهور الأمة : أن ذلك لا يبطل الصلاة .

وقول القاضى « ولا يضبط حدودها » إن أريد به : أنه لا يفعلها كما وجب عليه : فهو ما ذكرناه مبيناً . وإن أريد به أنه لا يستحضرها ، فإن أوقع ذلك شكاً في فعلها ، فحكمه حكم الشاك في الإتيان بالركن ، أو الإخلال بالشرط من غير هذه الجهة . وإن أريد به غير ذلك من ذهاب الخشوع : فقد بيناه أيضاً . وهذا الذي ذكرناه : إنما هو بالنسبة إلى إعادة الصلاة . وأما بالنسبة إلى جواز الدخول فيها . فقد يقال : إنه لا يجوز له أن يدخل في صلاة لا يتمكن فيها من تذكر إقامة أركانها وشرائطها .

وأما ما أشار إليه بعضهم ، من امتناع الصلاة مع مدافعة الأخبثين ، من جهة أن خروج النجاسة عن مقرها يجعلها كالبارزة ، ويوجب انتقاض الطهارة ، وتحريم الدخول في الصلاة من غير التأويل الذي قدمناه : فهو عندى بعيد . لأنه إحداث سبب آخر في انتقاض الطهارة من غير دليل صريح فيه . فإن أسنده إلى

هذا الحديث ، فليس يصريح في أن السبب ما ذكره . وإنما غايته : أنه مناسب أو محتمل . والله أعلم .

٥٤ - الحديث التاسع : عن عبد الله بن عباس رضى الله عنهما قال : « شَهِدَ عِنْدِي رِجَالٌ مَرَضِيُونَ - وَأَرْضَانِي عِنْدِي : عُمَرُ - أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الصُّبْحِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ ، وَبَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَقْرُبَ » ^(١) .

٥٥ - الحديث العاشر : عن أبي سعيد الخدري رضى الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « لَا صَلَاةَ بَعْدَ الصُّبْحِ حَتَّى تَرْتَفِعَ الشَّمْسُ ، وَلَا صَلَاةَ بَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَغِيبَ الشَّمْسُ » ^(٢) .

في الحديث الأول : رد على الروافض فيما يدعونونه من المباينة بين أهل البيت وأكابر الصحابة رضى الله عنهم .

وقوله « نهى عن الصلاة بعد الصبح » أى بعد صلاة الصبح « و بعد العصر » أى بعد صلاة العصر ، فإن الأوقات المسكروحة على قسمين . منها : ما يتعلق السكراهة فيه بالفعل ، بمعنى أنه إن تأخر الفعل لم تكره الصلاة قبله . وإن تقدم فى أول الوقت كرهت . وذلك فى صلاة الصبح وصلاة العصر . وعلى هذا : يختلف وقت السكراهة فى الطول والقصر . ومنها : ما يتعلق فيه السكراهة بالوقت كطلوع الشمس إلى الارتفاع ، ووقت الاستواء . ولا يحسن أن يكون الحكم فى هذا الحديث معلقاً بالوقت ، لأنه لا بد من أداء صلاة الصبح وصلاة العصر ، فتعين أن يكون المراد : بعد صلاة الصبح ، و بعد صلاة العصر .

(١) أخرجه البخارى بهذا اللفظ فى المواقيت ، ومسلم وأبو داود والنسائى والترمذى وابن ماجه

(٢) أخرجه البخارى فى المواقيت بهذا اللفظ ، ومسلم والنسائى

وهذا الحديث معمول به عند فقهاء الأمصار. وعن بعض المتقدمين والظاهرية فيه خلاف^(١) من بعض الوجوه . وصيغة النفي إذا دخلت على فعل في ألفاظ صاحب الشرع فالأولى حملها على نفي الفعل الشرعي . لا على نفي الفعل الوجودي . فيكون قوله « لا صلاة بعد الصبح » نفياً للصلاة الشرعية ، لا الحسية . وإنما قلنا ذلك لأن الظاهر أن الشارع يطلق ألفاظه على عرفه . وهو الشرعي .

وأيضاً ، فإننا إذا حملناه على الفعل الحسي - وهو غير متنفذ - احتجنا إلى إضمار لتصحيح اللفظ . وهو المسمى بدلالة الاقتضاء . ويبقى النظر في أن اللفظ يكون عاماً أو مجملاً ، أو ظاهراً في بعض المحامل . أما إذا حملناه على نفي الحقيقة الشرعية لم نحتاج إلى إضمار . فكان أولى .

ومن هذا البحث يُطَّلَع على كلام الفقهاء في قوله صلى الله عليه وسلم « لا نكاح إلا بولي » فإنك إذا حملته على الحقيقة الشرعية لم نحتاج إلى إضمار . فإنه يكون نفياً للنكاح الشرعي . وإن حملته على الحقيقة الحسية - وهي غير متنفذة عند عدم الولي حساً - احتجت إلى إضمار . فحينئذ يضمن بعضهم « الصحة » وبعضهم « الكمال » . وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم « لا صيام لمن لم يبيت الصيام من الليل »

وأما حديث أبي سعيد الخدري . وهو أبو سعيد سعد بن مالك بن سنان . وخُدْرَة من الأنصار . قال كلام عليه تقدم . وفي هذا الحديث زيادة على الأول . فإنه مدَّ الكراهة إلى ارتفاع الشمس . وليس المراد مطلق الارتفاع عن الأفق ،

(١) قال في الفتح (٣٩: ٢) - بعد أن ذكر كلام ابن دقيق العيد ، وكلام النووي في دعوى الاجماع على كراهة صلاة لاسبب لها في الأوقات المنهى عنها - قال: وماتله من الاجماع والاتفاق متعقب . قال : ولم يبين الخلاف المشار إليه ، إلا أنه ذكر عند تعقب النووي - لما ادعى الاجماع - حكى عن طائفة من السلف الاباحة مطلقاً . وأن أحاديث النهي منسوخة . وبه قال داود وغيره من الظاهرية . وبذلك جزم ابن حزم انتهى . ولعل هذا مراد الشارح

بل الارتفاع الذي تزول عنده صفرة الشمس أو حررتها . وهو مقدر بقدر رمح أو
 رحين^(١) . وقوله « لاصلاة » في الحديثين ، عام في كل صلاة . وخصه الشافعي
 ومالك بالنوافل ، ولم يقلوا به في الفرائض القوائت . وأباحها في سائر
 الأوقات . وأبو حنيفة يقول بالامتناع . وهو أدخل في العموم ، إلا أنه قد يعارض
 بقوله صلى الله عليه وسلم « من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها »
 وكونه جعل ذلك وقتاً لها . وفي رواية « لا وقت لها إلا ذلك » إلا أن بين
 الحديثين عمومًا وخصوصًا من وجه . لحديث النهي عن الصلاة بعد الصبح ،
 وبعد العصر : خاص في الوقت ، عام في الصلاة . وحديث النوم والنسيان :
 خاص في الصلاة الفائتة ، عام في الوقت . فكل واحد منهما بالنسبة إلى الآخر
 عام من وجه ، ، وخاص من وجه . فليعلم ذلك .

قال المصنف رحمه الله : وفي الباب عن علي بن أبي طالب ،
 وعبد الله بن مسعود ، وعبد الله بن عمر ، وعبد الله بن عمرو بن العاص
 وأبي هريرة ، وممرة بن جندب ، وسلمة بن الأكوع ، وزيد بن
 ثابت ، ومعاذ بن عفراء ، وكعب بن مرة ، وأبي أمامة الباهلي ،
 وعمرو بن عبسة السلمي ، وعائشة رضي الله عنهم ، والضحّاك بن يحيى . ولم
 يسمع من النبي صلى الله عليه وسلم .

أما « علي » فهو علي بن أبي طالب أمير المؤمنين أبو الحسن . واسم أبيه
 أبي طالب : عبد مناف . وقيل اسمه : كنيته . وعلى رضي الله عنه ذو الفضائل الجمة
 التي لا تحصى . قيل : أسلم وهو ابن ثلاث عشرة ، أو اثني عشرة ، أو خمس عشرة ،

(١) تقديره بالرمح ذكره مسلم وأحمد وأبو داود والنسائي من حديث عمرو

ابن عبسة

أوست عشرة ، أو عشر أو ثمان . أقوال . وقتل رضى الله عنه بالكوفة سنة أربعين من الهجرة في رمضان ^(١) .

وأما عبد الله بن مسعود بن شَمَخ ، فهو أبو عبد الرحمن أحد علماء الصحابة وأكابرهم . مات بالمدينة سنة اثنتين وثلاثين ^(٢) .

وأما عبد الله بن عمر : فهو أبو عبد الرحمن عبد الله بن عمر بن الخطاب بن نفيل بن عبد العزى بن رياح بن عبد الله بن قرط بن رزاح بن عدى بن كعب ابن مرة العدوى . ورياح في نسبه - بكسر الراء وبمدها ياء آخر الحروف - ورزاح بفتح الراء المهملة بعدها زاي مفتوحة . وتوفى رحمه الله في سنة ثلاث وسبعين ^(٣) .

وأما عبد الله بن عمرو : فهو أبو محمد . وقيل : أبو عبد الرحمن ، وقيل : أبو نصير - بضم النون وفتح الصاد - عبد الله بن عمرو بن العاص بن وائل بن هاشم ابن سعيد - بضم السين وفتح العين - ابن سهم ، السهمى . أحد حفاظ الصحابة للحديث . والمكثرين فيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . قيل : إنه مات ليالى الحرّة ، وكانت الحرّة : يوم الأربعاء لليلتين بقيتا من ذى الحجة سنة ثلاث وستين ، وقيل : مات سنة ثلاث وسبعين . وقيل : غيره .

وأما أبو هريرة : فقد تقدم الكلام عليه ^(٤) .

وأما سمرة : فأبو عبد الرحمن ، وقيل : أبو عبد الله ، أو أبو سليمان ، أو

(١) حديثه عند أحمد وأبي داود والنسائي « أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الصلاة بعد العصر إلا أن تكون الشمس مرتفعة » وعند النسائي « إلا والشمس بيضاء نقية » (٢) لعله ما روى البخارى في « باب من أذن وأقام لكل وقت » وفي « باب متى يصلى الفجر يجمع »

(٣) حديثه عند مالك والبخارى ومسلم والنسائي « لا يتحرى أحدكم ، فيصل عند طلوع الشمس ولا عند غروبها »

(٤) حديثه رواه البخارى ومسلم .

أبو سعيد : سمرة بن جندب - بضم الدال ، وقد يقال بفتحها - ابن هلال -
فَزَارِي ، حليف الأنصار . قاله الواقدي . توفي بالبصرة في خلافة معاوية
سنة ثمان وخمسين .

وأما سلمة بن الأكوع : فهو سلمة بن عمرو بن الأكوع ، منسوب إلى جده
والأكوع سنان بن عبد الله . وسلمة أسلمى ، يكنى أبا مسلم . وقيل : أبا إلياس
وقيل : أبا عامر . أحد شجيمان الصحابة وفضلائهم . مات سنة أربع وسبعين .
وهو ابن ثمانين سنة .

وأما زيد بن ثابت : فهو أبو خارجة زيد بن ثابت بن الضحاك بن زيد
أنصاري نجاري . وقيل : يكنى أبا سعيد . وقيل : أبا عبد الرحمن . يقال :
إنه كان حين قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة ابن إحدى عشرة سنة .
وكان رضى الله عنه من أكابر الصحابة ، متقدما في علم الفرائض . قيل : مات
سنة خمس وأربعين . وقيل : اثنتين . وقيل ثلاث . وقيل غير ذلك .

وأما معاذ بن عفراء : فهو معاذ بن الحرث بن بن رفاعة بن سواد - في قول
ابن اسحق - وقال ابن هشام : هو معاذ ابن الحرث بن عفراء بن الحرث بن سواد
ابن غنم بن مالك بن النجار . وقال موسى بن عقبة : معاذ بن الحرث بن رفاعة
ابن الحارث^(١) .

وأما كعب بن مرة قَبْهَزِي سُلَمَى - فيما قيل - مات بالشام سنة تسع وخمسين
وقيل غيره .

وأما أبو أمامة الباهلي : فاسمه صَدَيّ بن عجلان . وصدى - بضم الصاد
المهملة وفتح الدال وتشديد الياء - من المكثرين في الرواية . مات بالشام سنة

(١) حديثه رواه البيهقي في سننه واسحاق بن راهويه في مسنده - كما ذكر
الزيلعي في نصب الراية - عن معاذ بن عفراء « أنه طاف بعد العصر ، أو بعد
الصبح ولم يصل . فستل عن ذلك ؟ فقال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن
الصلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس ، وبعد العصر حتى تغرب »

إحدى وثمانين . وقيل : سنة ست وثمانين . وهو آخر من مات بالشام من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، في قول بعضهم .

وأما عمرو بن عبسة : فهو أبو نجيج . ويقال : أبو شعيب ، عمرو بن عبسة . بفتح العين والباء معاً والياء تلى العين - ابن عامر بن خالد ، سلمى . لقي النبي صلى الله عليه وسلم قديماً في أول الاسلام . وروى عنه أنه قال « لقد رأيتني وأنا رُبِع الاسلام » ثم لقيه بعد الهجرة ^(١) .

وأما عائشة رضي الله عنها : فقد تقدم الكلام في أمرها ^(٢) .

وأما الصنابحي : فهو عبد الرحمن بن عُسَيْلَة ، منسوب إلى قبيلة من اليمن ، كنيته أبو عبد الله . كان مسلماً على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وقصده . فلما انتهى إلى الجحفة لقيه الخبير بموته صلى الله عليه وسلم . وكان فاضلاً .

٥٦ - الحديث الحادى عشر : عن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما ، أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه : « جَاءَ يَوْمَ اتَّخَذَ بَعْدَ مَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ . فَجَعَلَ يَسُبُّ كُفَّارَ قُرَيْشٍ ، وَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، مَا كَذْتُ أُصَلِّيَ الْعَصْرَ حَتَّى كَادَتْ الشَّمْسُ تَغْرُبُ . فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ

(١) حديثه عند أحمد ومسلم وأبي داود ، بلفظ « صل صلاة الصبح ثم أقصر عن الصلاة حتى تطلع الشمس وترتفع - الحديث »

(٢) حديثه عند مسلم والنسائي ، بلفظ « إنما نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : لا تحروا بصلاتكم طلوع الشمس ولا غروبها . فانها تطلع بين قرني شيطان » وزاد مسلم « لم يدع النبي صلى الله عليه وسلم الركعتين بعد العصر » وهذا يدل مع حديث على : على أنه ما دامت الشمس بيضاء نقية فلا بأس بالصلاة ، ما لم يتخذ رابطة إلا لرسول الله صلى الله عليه وسلم . فانه كان شغله وفد عبد القيس عن ركعتي الظهر ، فقضاهما بعد العصر ، ثم داوم عليهما . كما ورد عن عائشة « ما دخل بيتي بعد العصر إلا صلى ركعتين »

عليه وسلم : **وَاللَّهِ مَا صَلَّيْتُهَا** . قال : **فَقُمْنَا إِلَى بُطْحَانَ ، فَتَوَضَّأَ لِلصَّلَاةِ ، وَتَوَضَّأْنَا لَهَا ، فَصَلَّى الْعَصْرَ بَعْدَ مَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ . ثُمَّ صَلَّى بَعْدَهَا الْمَغْرِبَ ^(١)** .

حديث عمر : فيه دليل على جواز سب المشركين لتقرير رسول الله صلى الله عليه وسلم عمر على ذلك . ولم يعين في الحديث لفظ السب . فينبغي - مع إطلاقه - أن يحمل على ما ليس بفسح .

وقوله « يارسول الله ماكدت أصلى العصر » يقتضى أنه صلاها قبل الغروب . لأن النفي إذا دخل على « كاد » اقتضى وقوع الفعل في الأكثر ، كما في قوله عز وجل (٢ : ٧١ وما كادوا يفعلون) وكذا في الحديث .

وقوله صلى الله عليه وسلم « والله ماصليتها » قيل : في هذا القسم إشفاق منه صلى الله عليه وسلم على من تركها ، وتحقيق هذا : أن القسم تأكيد للقسم عليه . وفي هذا القسم إشعار بعمد وقوع القسم عليه ، حتى كأنه لا يعتد وقوعه . فأقسم على وقوعه . وذلك يقتضى تعظيم هذا الترك . وهو مقتضى للاشفاق منه ، أو ما يقارب هذا المعنى .

وفي الحديث : دليل على عدم كراهية قول القائل « ماصلينا » خلاف ما يتوهمه قوم من الناس . وإنما ترك النبي صلى الله عليه وسلم هذه الصلاة لشغله بالقتال ، كما ورد مصرحاً به في حديث آخر . وهو قوله صلى الله عليه وسلم « شغلونا عن الصلاة الوسطى » فتمسك به بعض المتقدمين في تأخير الصلاة في حالة الخوف إلى حالة الأمن . والفقهاء على إقامة الصلاة في حالة الخوف . وهذا الحديث ورد في غزوة الخندق . وصلاة الخوف - فيما قيل : شرعت في غزوة ذات الرقاع . وهي بعد ذلك . ومن الناس من سلك طريقاً آخر . وهو أن الشغل إن أوجب

(١) أخرجه البخارى بهذا اللفظ في غير موضع ، ومسلم في الصلاة والنسائي والترمذى . و « بطحان » واد بالمدينة .

النسيان ، فالترك للنسيان . وربما ادعى الظهور في الدلالة على النسيان . وليس كذلك ، بل الظاهر : تعليق الحكم بالذكور لفظاً . وهو الشغل .

وقوله « فقمنا إلى بطحان » اسم موضع ، يقوله المحدثون بضم الباء وسكون الطاء . وذكر غيرهم فيه الفتح في الباء والكسر في الطاء دون الضم .

وقوله « فتوضاً للصلاة وتوضأنا لها » قد يشمر بصلانهم معه صلى الله عليه وسلم جماعة . فيستدل به على صلاة الفوائت جماعة .

وقوله « فصلى العصر » فيه دليل على تقديم الفائتة على الحاضرة في القضاء . وهو واجب في القليل من الفوائت عند مالك ، وهى مادون الخمس ، وفى الخمس خلاف . ويستحب عند الشافعى مطلقاً . فإذا ضم إلى هذا الحديث الدليل على اتساع وقت المغرب إلى مغيب الشفق : لم يكن فى هذا الحديث دليل على وجوب الترتيب فى قضاء الفوائت . لأن الفعل بمجرد لا يدل على الوجوب ، على الاختار عند الأصوليين . وإن ضم إلى هذا الحديث الدليل على تضيق وقت المغرب : كان فيه دليل على وجوب تقديم الفائتة على الحاضرة عند ضيق الوقت . لأنه لو لم يجب لم تخرج الحاضرة عن وقتها ، لفعل ما ليس بواجب . فالدلالة من هذا الحديث على حكم الترتيب : تنبنى على ترجيح أحد الدليلين على الآخر فى امتداد وقت المغرب ، أو على القول بأن الفعل للوجوب .

باب فضل الجماعة ووجوبها

٥٧ - الحديث الأول : عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاةِ الْفَذِّ بِسَبْعٍ وَعِشْرِينَ دَرَجَةً » ^(١) .

(١) أخرجه البخارى بهذا اللفظ فى غير موضع . ومن طرق متعددة . ومسلم فى الصلاة ، والنسائى أيضاً .

الكلام عليه من وجوه .

أحدها : استدل به على صحة صلاة الفذ ، وأن الجماعة ليست بشرط . ووجه الدليل منه : أن لفظة « أفل » تقتضى وجود الاشتراك فى الأصل مع التفاضل فى أحد الجانبين ^(١) . وذلك يقتضى وجود فضيلة فى صلاة الفذ . ومالا يصح فلا فضيلة فيه . ولا يقال : إنه قد وردت صيغة « أفل » من غير اشتراك فى الأصل . لأن هذا إنما يكون عند الإطلاق . وأما التفاضل بزيادة عدد فيقتضى بياناً . ولا بد أن يكون ثمة جزء معدود يزيد عليه أجزاء أخرى . كما إذا قلنا : هذا العدد يزيد على ذاك بكذا وكذا من الأحاد . فلا بد من وجود أصل العدد ، وجزء معلوم فى الآخر ، ومثل هذا . ولله أظهر منه : ما جاء فى الرواية الأخرى « تزيد على صلاته وحده ، أو تضاعف » فإن ذلك يقتضى ثبوت شيء يزداد عليه ، وعده يضاعف . نعم يمكن من قال بأن صلاة الفذ من غير عذر لا تصح - وهو داود على ما نقل عنه - أن يقول : التفاضل يقع بين صلاة المذخور فذا والصلاة فى جماعة . وليس يلزم إذا وجدنا عملاً صحيحاً للحديث أكثر من ذلك .

ويجيب عن هذا بأن « الفذ » معرف بالآف واللام . فإذا قلنا بالعموم دل ذلك على فضيلة صلاة الجماعة على صلاة كل فذ . فيدخل تحته الفذ المصلى من غير عذر .

الثانى : قد ورد فى هذا الحديث التفضيل « بسبع وعشرين درجة » وفى غيره التفضيل « بخمس وعشرين جزءاً » فقيل فى طريق الجمع : إن الدرجة أقل من الجزء ، فتكون الخمس والعشرون جزءاً سبعمائة وعشرين درجة . وقيل : بل هى تختلف باختلاف الجماعات ، وأوصاف الصلاة . فما كثرت فضيلته عظم أجره . وقيل : يحتمل أن يختلف باختلاف الصلوات . فاعظم فضله منها عظم أجره . وما نقص عن غيره نقص أجره . ثم قيل بعد ذلك : الزيادة للصباح والمصر .

وقيل : للصبح والعشاء . وقيل : يحتمل أن يختلف باختلاف الأماكن كالسجدة مع غيره .

الثالث : قد وقع بحث في أن هذه « الدرجات » هل هي بمعنى الصلوات ؟ فتكون صلاة الجماعة بمثابة خمس وعشرين صلاة ، أو سبع وعشرين ، أو يقال : إن لفظ « الدرجة » و « الجزء » لا يلزم منهما أن يكون بمقدار الصلاة ؟ والأول هو الظاهر . لأنه ورد مبيناً في بعض الروايات ^(١) وكذلك لفظة « تضاعف » مشعرة بذلك .

الرابع : استدل به بعضهم على تساوى الجماعات في الفضل . وهو ظاهر مذهب مالك . قيل : وجه الاستدلال به : أنه لا مدخل للقياس في الفضائل . وتقريره : أن الحديث إذا دل على الفضل بمقدار معين ، مع امتناع القياس ، اقتضى ذلك الاستواء في العدد الخصوص . ولو قرر هذا بأن يقال : دل الحديث على فضيلة صلاة الجماعة بالعدد المعين ، فتدخل تحته كل جماعة ، ومن جعلتها : الجماعة الكبرى والجماعة الصغرى . والتقدير فيهما واحد بمقتضى العموم - كان له وجه . ومذهب الشافعي : زيادة الفضيلة بزيادة الجماعة . وفيه حديث مصرح بذلك ذكره أبو داود « صلاة الرجل مع الرجل أفضل من صلاته وحده . وصلاته مع الرجلين أفضل من صلاته مع الرجل » الحديث . فإن صح من غير علة فهو معتمد .

٥٨ - الحديث الثاني : عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « صَلَاةُ الرَّجُلِ فِي جَمَاعَةٍ تُضَمُّ عَلَى صَلَاتِهِ فِي يَدَيْهِ وَفِي سُورَتِهِ خَمْسًا وَعِشْرِينَ ضِعْفًا ، وَذَلِكَ : أَنَّهُ إِذَا تَوَضَّأَ ، فَأَحْسَنَ الْوُضُوءَ . ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الْمَسْجِدِ لَا يُخْرِجُهُ إِلَّا الصَّلَاةُ

(١) كأنه يشير الى ما عند مسلم في بعض طرقه بلفظ « صلاة الجماعة تعدل خمساً وعشرين من صلاة الفرد »

لَمْ يَخْطُ خُطْوَةً إِلَّا رُفِعَتْ لَهُ بِهَا دَرَجَةٌ، وَحُطَّ عَنْهُ بِهَا خَطِيئَةٌ. فَإِذَا صَلَّى لَمْ تَزَلِ الْمَلَائِكَةُ تُصَلِّي عَلَيْهِ، مَا دَامَ فِي مُصَلَّاهُ : اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَيْهِ ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ ، اللَّهُمَّ ارْحَمْهُ ، وَلَا يَزَالُ فِي صَلَاةٍ مَا أَنْتَظِرُ الصَّلَاةَ »^(١) .

الكلام عليه من وجوه .

أحدها : أن لقائل أن يقول : هذا الثواب المقدر لا يحصل بمجرد صلاة الجماعة في البيت . وذلك بناء على ثلاث قواعد .
الأولى : أن اللفظ «أعنى قوله» «ذلك» — أنه يقتضى تعليل الحكم السابق . وهذا ظاهر ، لأن التقدير : وذلك لأنه . وهو مقتضى للتعليل . وسياق هذا اللفظ في نظائر هذا اللفظ يقتضى ذلك .

الثانية : أن محل الحكم لا بد أن تكون علته موجودة فيه . وهذا أيضاً متفق عليه . وهو ظاهر أيضاً . لأن العلة لو لم تكن موجودة في محل الحكم لكانت أجنبية عنه . فلا يحصل التعليل بها .

الثالثة : أن ما رتب على مجموع لم يلزم حصوله في بعض ذلك المجموع إلا إذا دل الدليل على إلغاء بعض ذلك المجموع ، وعدم اعتباره . فيكون وجوده كعدمه ويبقى ما عداه معتبراً . لا يلزم أن يترتب الحكم على بعضه .

فإذا تقررَت هذه القواعد : فاللفظ يقتضى أن النبي صلى الله عليه وسلم حكم بمضاعفة صلاة الرجل في الجماعة على صلاته في بيته وسوقه بهذا القدر للمعين . وعلل ذلك باجتماع أمور . منها : الوضوء في البيت ، والإحسان فيه ، والنشئ إلى الصلاة لرفع الدرجات . وصلاة الملائكة عليه مادام في مصلاه . وإذا علل هذا

(١) أخرجه البخارى بهذا اللفظ في باب فضل الجماعة ، وفي غيره بألفاظ قريبة من هذا . وأخرجه مسلم في الصلاة ، وأبو داود والترمذى وابن ماجه .

الحكم باجتماع هذه الأمور ، فلا بد أن يكون المعتبر من هذه الأمور موجوداً في محل الحكم . وإذا كان موجوداً فكل ما أمكن أن يكون معتبراً منها ، فالأصل : أن لا يترتب الحكم بدونه . فن صلى في بيته في جماعة لم يحصل في صلاته بعض هذا المجموع ، وهو المشى الذى به ترفع له الدرجات وتحط عنه الخطيئات . فقتضى القياس : أن لا يحصل هذا القدر من المضاعفة له . لأن هذا الوصف - أعنى المشى إلى المسجد ، مع كونه رافعاً للدرجات ، حاطاً للخطيئات - لا يمكن إلغاؤه . وهذا مقتضى القياس في هذا اللفظ ، إلا أن الحديث الآخر - وهو الذى يقتضى ترتيب هذا الحكم على مطلق صلاة الجماعة - : يقتضى خلاف ماقلناه ، وهو حصول هذا المقدار من الثواب لمن صلى جماعة في بيته . فيتصدى النظر في مدلول كل واحد من الحديثين بالنسبة إلى العموم والخصوص . وروى عن أحمد رحمه الله رواية أنه ليس يتأدى الفرض في الجماعة بإقامتها في البيوت ، أو معنى ذلك . ولعل هذا نظراً إلى ما ذكرناه .

البحث الثانى : هذا الذى ذكرناه : أمر يرجع إلى المفاضلة بين صلاة الجماعة في المساجد والانفراد . وهل يحصل للمصلى في البيوت جماعة هذا المقدار من المضاعفة أم لا ؟ والذى يظهر من إطلاقهم : حصوله . ولست أعنى أنه لا تفضل صلاة الجماعة في البيت على الانفراد فيه . فإن ذلك لا شك فيه . إنما النظر : في أنه هل يتفاضل بهذا القدر الخصوص أم لا ؟ ولا يلزم من عدم هذا القدر الخصوص من الفضيلة : عدم حصول مطلق الفضيلة . وإنما تردد أصحاب الشافعى في أن إقامة الجماعة في غير المساجد : هل يتأدى بها المطالب^(١) ؟ فن بعضهم : أنه لا يكفي إقامة الجماعة في البيوت في إقامة الفرض ، أعنى إذا قلنا : إن صلاة الجماعة فرض على الكفاية . وقال بعضهم : يكفي إذا اشتهر ، كما إذا صلى صلاة الجماعة في السوق مثلاً . والأول عندي : أصح . لأن أصل المشروعية إنما كان في جماعة

(١) وهو سقوط فرض الكفاية

المساجد . هذا وصف معتبر لا يتأتى إلّاؤه . وليست هذه المسألة هي التي صدرنا بها هذا البحث أولاً . لأن هذه نظر في أن إقامة الشعار هل تتأدى بصلاة الجماعة في البيوت أم لا ؟ والذي بحثناه أولاً : هو أن صلاة الجماعة في البيت هل تنضاعف بالقدر المخصوص أم لا ؟

البحث الثالث : قوله صلى الله عليه وآله وسلم « صلاة الرجل في جماعة تضعف على صلاته في بيته وفي سوقه » يتصدى النظر هنا : هل صلاته في جماعة في المسجد تفضل على صلاته في بيته وسوقه جماعة ، أو تفضل عليها منفرداً ؟ . أما الحديث : ففقتضاه أن صلاته في المسجد جماعة تفضل على صلاته في بيته وسوقه جماعة وفرادى بهذا القدر . لأن قوله صلى الله عليه وآله وسلم « صلاة الرجل في جماعة » محمول على الصلاة في المسجد . لأنه قوبل بالصلاة في بيته وسوقه . ولو جربنا على إطلاق اللفظ : لم نحصل المقابلة . لأنه يكون قسم الشيء قسمين . وهو باطل . وإذا حمل على صلاته في المسجد ، فقوله صلى الله عليه وآله وسلم « صلاته في بيته وسوقه » عام يتناول الأفراد والجماعة . وقد أشار بعضهم إلى هذا بالنسبة إلى الأفراد في المسجد والسوق من جهة ماورد أن « الأسواق موضع الشياطين » فتكون الصلاة فيها ناقصة الرتبة ، كالصلاة في المواضع المكروهة لأجل الشياطين ، كالحمام . وهذا الذي قاله . وإن أمكن في السوق - ليس يطرّد في البيت . فلا ينبغي أن تتساوى فضيلة الصلاة في البيت جماعة مع فضيلة الصلاة في السوق ، جماعة في مقدار الفضيلة التي لا توجد إلا بالتوقيف . فإن الأصل : أن لا يتساوى ما وجد فيه مفسدة معينة مع ما لم توجد فيه تلك المفسدة .

هذا ما يتعلق بمقتضى اللفظ . ولكن الظاهر مما يقتضيه السياق : أن المراد تفضيل صلاة الجماعة في المسجد على صلاته في بيته وسوقه منفرداً : فكأنه خرج مخرج الغالب في أن من لم يحضر الجماعة في المسجد صلى منفرداً .

وبهذا يرتفع الإشكال الذي قدمناه من استبعاد تساوى صلاته في البيت مع صلاته في السوق جماعة فيهما، وذلك لأن من اعتبر معنى السوق، مع إقامة الجماعة فيه، وجعله سبباً لنقصان الجماعة فيه عن الجماعة في المسجد. يلزمه تساوى ما وجدت فيه مفسدة معتبرة مع ما لم توجد فيه تلك المفسدة في مقدار التفاضل. أما إذا جملنا التفاضل بين صلاة الجماعة في المسجد وصلاتها في البيت والسوق منفرداً، فوصف «السوق» ههنا مانع، غير معتبر. فلا يلزم تساوى ما فيه مفسدة مع ما لا مفسدة فيه في مقدار التفاضل. والذي يؤيد هذا: أنهم لم يذكروا السوق في الأماكن المكروهة للصلاة. وبهذا فارق الحام المستشهد بها.

البحث الرابع: قد قدمنا أن الأوصاف التي يمكن اعتبارها لا تلغى. فلينظر الأوصاف المذكورة في الحديث، وما يمكن أن يحمل معتبراً منها وما لا. أما وصف الرجولية: في حيث يندب للمرأة الخروج إلى المسجد، ينبغي أن تتساوى مع الرجل، لأن وصف الرجولية بالنسبة إلى ثواب الأعمال غير معتبر شرعاً. وأما الوضوء في البيت: فوصف كونه في البيت غير داخل في التعليل. وأما الوضوء: فمعتبر للنفاضة، لسكن: هل المقصود منه مجرد كونه طاهراً، أو فعل الطهارة؟ فيه نظر. ويترجح الثاني بأن تجديد الوضوء مستحب، لكن الأظهر: أن قوله صلى الله عليه وسلم «إذا توضأ» لا يتقيد بالفعل. وإنما خرج مخرج الغلبة، أو ضرب المثال. وأما إحسان الوضوء: فلا بد من اعتباره. وبه يستدل على أن المراد فعل الطهارة. لسكن يبقى ما قلناه: من خروجه مخرج الغالب، أو ضرب المثال. وأما خروجه إلى الصلاة: فيشعر بأن الخروج لأجلها. وقد ورد مصرحاً به في حديث آخر «لا يَتَمَرُّهُ إِلَّا الصَّلَاةُ» وهذا وصف معتبر. وأما صلاته مع الجماعة: فبالضرورة لا بد من اعتبارها. فإنها محل الحكم.

البحث الخامس: الخطوة - بضم الخاء - ما بين قدمي الماشي، وفتحتها: القعدة. وفي هذا الموضع هي مفتوحة، لأن المراد فعل الماشي.

٥٩ - الحديث الثالث : عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أَثْقَلُ الصَّلَاةِ عَلَى الْمُنَافِقِينَ : صَلَاةُ الْعِشَاءِ ، وَصَلَاةُ الْفَجْرِ . وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِيهِمَا لَأَتَوْهُمَا وَلَوْ حَبَوًّا . وَلَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَمُرَّ بِالصَّلَاةِ فَتُقَامَ ، ثُمَّ أَمُرَّ رَجُلًا فَيُصَلِّيَ بِالنَّاسِ ، ثُمَّ أَنْطَلِقَ مَعِيَ بِرِجَالٍ مَعَهُمْ حُزْمٌ مِنْ حَطَبٍ إِلَى قَوْمٍ لَا يَشْهَدُونَ الصَّلَاةَ ، فَأُحَرِّقَ عَلَيْهِمْ يُوتَنَهُمْ بِالنَّارِ » ^(١) .

السلام عليه من وجوه

أحدها : قوله صلى الله عليه وسلم « أثقل الصلاة » محمول على الصلاة في جماعة ، وإن كان غير مذكور في اللفظ . لدلالة السياق عليه . وقوله عليه السلام « لأتوها ولو حبوا » وقوله « ولقد هممت - إلى قوله - لا يشهدون الصلاة » كل ذلك مشعر بأن المقصود : حضورهم إلى جماعة المسجد .

الثانى : إنما كانت هاتان الصلاتان أثقل على المنافقين : لقوة الداعى إلى ترك حضور الجماعة فيهما ، وقوة الصارف عن الحضور . أما العشاء : فلائها وقت الإيواء إلى البيوت والاجتماع مع الأهل ، واجتماع ظلمة الليل ، وطلب الراحة من متاعب السعى بالتهار . وأما الصبح : فلائها في وقت لذة النوم . فإن كانت في زمن البرد ففي وقت شدته ، لبعده العهد بالشمس ، لطول الليل ، وإن كانت في زمن الحر : فهو وقت البرد والراحة من أثر حر الشمس لبعده العهد بها . فلما قوى الصارف عن الفعل ثقلت على المنافقين . وأما التأؤن الكامل الإيمان : فهو عالم بزيادة الأجر لزيادة المشقة . فتكون هذه الأمور داعية له إلى هذا الفعل ، كما كانت صارفة للمنافقين . ولهذا قال صلى الله عليه وسلم « ولو يعلمون ما فيهما »

(١) أخرجه البخارى في غير موضع بألفاظ مختلفة . ورواه مسلم بهذا اللفظ في باب وجوب صلاة الجماعة ، وأبو داود والنسائى والامام أحمد . وفى الاصل « فى رجال »

أى من الأجر والثواب « لأتوهما ولو حبوا » وهذا كما قلنا : إن هذه المشقات تكون داعية للمؤمن إلى الفعل .

الثالث : اختلاف العلماء في الجماعة في غير الجمعة . فقيل : سنة . وهو قول الأكثرين . وقيل : فرض كفاية . وهو قول في مذهب الشافعي ومالك . وقيل فرض على الأعيان .

ثم اختلفوا بعد ذلك . فقيل : شرط في صحة الصلاة . وهو مروى عن داود . وقيل : إنه رواية عن أحمد . والمعروف عنه : أنها فرض على الأعيان . ولكنها ليست بشرط . فن قال بأنها واجبة على الأعيان : قد يحتاج بهذا الحديث فإنه إن قيل بأنها فرض كفاية ، فقد كان هذا الفرض قائماً بفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن معه . وإن قيل : إنها سنة فلا يقتل تارك السنن . فيتعين أن تكون فرضاً على الأعيان .

وقد اختلف في الجواب عن هذا على وجوه ، فقيل : إن هذا في المنافقين ، ويشهد له ما جاء في الحديث الصحيح « لو يعلم أحدكم أنه يحد عظاماً سمياً ، أو مِرَمَاتين حسنتين ^(١) لشهد المشاء » وهذه ليست صفة للمؤمنين ، لاسيما أكابرهم وهم الصحابة . وإذا كانت في المنافقين : كان التحريق للنفاق ، لا لترك الجماعة . فلا يتم الدليل . قال القاضي عياض رحمه الله : وقد قيل : إن هذا في المؤمنين . وأما المنافقون : فقد كان النبي صلى الله عليه وسلم معرضاً عنهم ؛ عالمًا بطوياتهم . كما أنه لم يعترضهم في التخلف ، ولا عاتبهم معاتبة كعب وأصحابه من المؤمنين . وأقول : هذا إنما يلزم إذا كان ترك معاقبة المنافقين واجباً على رسول الله صلى الله عليه وسلم . فينبغي يتمتع أن يعاقبهم بهذا التحريق ، فيجب أن يكون الكلام في المؤمنين . ولنا أن نقول : إن ترك عقاب المنافقين وعقابهم كان مباحاً للنبي صلى الله عليه وسلم مخيراً فيه . فعلى هذا : لا يتعين أن يحمل هذا الكلام

(١) بفتح اليم وكسرها . قال الازهرى : هي ما بين ظلفي الشاة

على المؤمنين ، إذ يجوز أن يكون في المنافقين ، لجواز معاقبة النبي صلى الله عليه وسلم لهم . وليس في إعراضه عنهم بمجرد ما يدل على وجوب ذلك عليه . ولعل قوله صلى الله عليه وسلم - عندما طلب منه قتل بعضهم - « لا يتحدث الناس أن محمداً يقتل أصحابه » يشعر بما ذكرناه من التخيير ، لأنه لو كان يجب عليه ترك قتلهم لكان الجواب بذكر المانع الشرعي ، وهو أنه لا يحل قتلهم . وما يشهد لمن قال « إن ذلك في المنافقين » عندى : سياق الحديث من أوله . وهو قوله صلى الله عليه وسلم « أثقل الصلاة على المنافقين » .

وجه آخر في تقدير كونه في المنافقين : أن يقول القائل : هم النبي صلى الله عليه وسلم بالتحريق يدل على جوازه . وتركه التحريق يدل على جواز هذا الترك . فإذا اجتمع جواز التحريق وجواز تركه في حق هؤلاء القوم . وهذا المجموع لا يكون في المؤمنين فيما هو حق لله تعالى .

وما أجب به عن حجة أصحاب الوجوب على الأعيان : ما قاله القاضي عياض رحمه الله . والحديث حجة على داود ، لا له . لأن النبي صلى الله عليه وسلم هم ، ولم بفعل . ولأنه لم يخبرهم أن من تخلف عن الجماعة فصلاته غير مجزئة . وهو موضع البيان وأقول : أما الأول : فضعيف جداً ، إن سلم القاضي أن الحديث في المؤمنين . لأن النبي صلى الله عليه وسلم لا يهيم إلا بما يجوز له فعله لو فعله .

وأما الثانى - وهو قوله « ولأنه لم يخبرهم أن من تخلف عن الجماعة فصلاته غير مجزئة » وهو موضع البيان - فلنأخذ أن يقول : البيان قد يكون بالتخصيص وقد يكون بالدلالة ، ولما قال صلى الله عليه وسلم « ولقد هممت » إلى آخره : دل على وجوب الحضور عليهم للجماعة . فإذا دل الدليل على أن ماوجب في العبادة كان شرطاً فيها غالباً . كان ذكره صلى الله عليه وسلم لهذا الممّ دليلاً على لازمه . وهو وجوب الحضور . وهو دليل على الشرطية . فيكون ذكر هذا المم دليلاً على لازمه . وهو وجوب الحضور . ووجوب الحضور دليلاً على لازمه ، وهو

اشتراط الحضور . فذكر هذا الم بيا للاشتراط بهذه الوسيلة ، ولا يشترط في البيان أن يكون نصاً ، كما قلنا . إلا أنه لا يتم هذا إلا ببيان أن ما وجب في العبادة كان شرطاً فيها ، وقد قيل : إنه الغالب . ولما كان الوجوب قد ينفك عن الشرطية قال أحد في أظهر قوايه : إن الجماعة واجبة على الأعيان ، غير شرط . وما أجيب به عن استدلال الموجبين لصلاة الجماعة على الأعيان : أنه اختلف في هذه الصلاة التي هم النبي صلى الله عليه وسلم بالمعاقبة عليها . فقيل : العشاء . وقيل : الجمعة . وقد وردت للمعاقبة على كل واحدة منهما مفسرة في الحديث . وفي بعض الروايات « العشاء ، أو الفجر » فإذا كانت هي الجمعة - والجماعة شرط فيها - لم يتم الدليل على وجوب الجماعة مطلقاً في غير الجمعة . وهذا يحتاج أن ينظر في تلك الأحاديث التي بينت فيها تلك الصلاة : أهى الجمعة ، أو العشاء ، أو الفجر ؟ فإن كانت أحاديث مختلفة ، قيل بكل واحد منها . وإن كان حديثاً واحداً اختلفت فيه الطرق ، فقد يتم هذا الجواب ، إن عدم الترجيح بين بعض تلك الروايات وبعض ، وعدم إمكان أن يكون الجميع مذكوراً . فترك بعض الرواة بعضه ظاهراً بأن يقال : إن النبي صلى الله عليه وسلم أراد إحدى الصلاتين . أعنى الجمعة ، أو العشاء - مثلاً - فعلى تقدير أن تكون هي الجمعة : لا يتم الدليل . وعلى تقدير أن تكون هي العشاء : يتم . وإذا تردد الحال وقف الاستدلال .

وما ينبه عليه هنا : أن هذا الوعيد بالتحريق إذا ورد في صلاة معينة - وهي العشاء ، أو الجمعة ، أو الفجر - فأنما يدل على وجوب الجماعة في هذه الصلوات . فقتضى مذهب الظاهرية : أن لا يدل على وجوبها في غير هذه الصلوات ، علا بالظاهر ، وترك اتباع المعنى . اللهم إلا أن يؤخذ قوله صلى الله عليه وسلم « أن آمر بالصلاة فتقام » على عموم الصلاة . فينتد يحتاج في ذلك إلى اعتبار لفظ ذلك الحديث وسياقه ، وما يدل عليه . فيحمل لفظ « الصلاة » عليه إن أريد التحقيق وطلب الحق . والله أعلم .

الرابع : قوله عليه السلام « ولقد هممت » الخ أخذ منه تقديم الوعيد والتهديد على العقوبة . وسيره : أن للفسدة إذا ارتفعت بالأهون من الزواجر اكتفى به عن الأعلى .

٦٠ - الحديث الرابع : عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إِذَا اسْتَأْذَنْتَ أَحَدَكُمْ أَمْرًا تَهْتِكُ فِيهِ الْمَسْجِدَ فَلَا يَمْنَعُكَ . قَالَ : فَقَالَ بِلَالُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ : وَاللَّهِ لَنَمْنَعَنَّ . قَالَ : فَأَقْبَلَ عَلَيْهِ عَبْدُ اللَّهِ ، فَسَبَّهُ سَبًّا شَيْئًا ، مَا سَمِعْتُهُ سَبَّهُ مِثْلَهُ قَطَّ ، وَقَالَ : أَخْبِرْكَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَتَقُولُ وَاللَّهِ لَنَمْنَعَنَّ ؟ » وفي لفظ : « لَا تَمْنَعُوا إِمَاءَ اللَّهِ مَسَاجِدَ اللَّهِ » ^(١) .

الحديث صريح فى النهى عن المنع للنساء عن المساجد عند الاستئذان . وقوله فى الرواية الأخرى « لَا تَمْنَعُوا إِمَاءَ اللَّهِ » يشعر أيضاً بطلبهن للخروج . فان المانع إنما يكون بعد وجود المقتضى . ويلزم من النهى عن منعهن من الخروج إباحته لهن . لأنه لو كان ممنوعاً لم يَنْهَ الرجال عن منعهن منه . والحديث عام فى النساء ، ولكن الفقهاء قد خصوه بشروط وحالات . منها : أن لا يتطيبين . وهذا الشرط مذكور فى الحديث . ففى بعض الروايات « وَلْيَخْرُجْنَ تَغْلَاتِ »

(١) رواه البخارى فى غير موضع بالفاظ مختلفة ليس هذا أحدها ومسلم وأبو داود والنسائى والترمذى وأحمد بن حنبل . قال الحافظ فى الفتح : ولم أر لهذه القصة - أى قصة بلال بن عبد الله مع أبيه - ذكراً فى شيء من الطرق التى أخرجه البخارى لهذا الحديث . وقد أوهم صنيع صاحب العمدة خلاف ذلك ولم يتعرض لبيان ذلك أحد من شراحه . واهل البخارى اختصروها للاختلاف فى تسمية ابن عبد الله بن عمر . فقد رواه مسلم من وجه آخر عن ابن عمر ، وصمى الابن بلالا ، وذكر القصة ، وبهذا تعلم أن هذا اللفظ ليس عند البخارى .

وفي بعضها « إذا شهدت إحداكن المسجد فلا تمسّ طيباً » وفي بعضها « إذا شهدت إحداكن العشاء فلا تطيب تلك الليلة » فيلحق بالطيب مافى معناه . فان الطيب إنما منع منه لما فيه من تحريك داعية الرجال وشهوتهم . وربما يكون سبباً لتحريك شهوة المرأة أيضاً . فما أوجب هذا المعنى التحقق به . وقد صح أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « أيما امرأة أصابت بخوراً فلا تشهد معنا العشاء الآخرة » ويلحق به أيضاً : حسن الملابس ، ولبس الخلى الذى يظهر أثره فى الزينة . وحمل بعضهم قول عائشة رضى الله عنها فى الصحيح « لو أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى ما أحدث النساء بعده : لمنعن المساجد ، كما مُنعت نساء بنى اسرائيل » على هذا ، تعنى إحداث حسن الملابس والطيب والزينة وبما حَصَّ به بعضهم هذا الحديث : أن منع الخروج إلى المسجد للمرأة الجميلة المشهورة . وبما ذكره بعضهم مما يقتضى التخصيص : أن يكون بالليل . وقد ورد فى كتاب مسلم ما يشعر بهذا المعنى . ففى بعض طرقه « لا تمنعوا النساء من الخروج إلى المساجد بالليل » فالتقييد بالليل قد يشعر بما قال .

وبما قيل أيضاً فى تخصيص هذا الحديث : أن لا يزاحن الرجال . وبالجملة : فدار هذا كله النظر إلى المعنى . فاقتضاه المعنى من المنع جعل خارجاً عن الحديث . وخص العموم به . وفى هذا زيادة . وهو أن النص وقع على بعض ما اقتضاه التخصيص ، وهو عدم الطيب .

وقيل : إن فى الحديث دليلاً على أن للرجل أن يمنع امرأته من الخروج إلا بإذنه . وهذا : إن أخذ من تخصيص النهى بالخروج إلى المساجد ، وأن ذلك يقتضى بطريق المفهوم جواز المنع فى غير المساجد ، فقد يمترض عليه : بأن هذا تخصيص الحكم باللقب . ومفهوم اللقب ضعيف عند أهل الأصول .

ويمكن أن يقال فى هذا : إن منع الرجال للنساء من الخروج مشهور معتاد . وقد قرروا عليه . وإنما علق الحكم بالمساجد لبيان محل الجواز ، وإخراجه عن

المنع المستمر المعلوم . فيبقى ماعده على المنع . وعلى هذا : فلا يكون منع الرجل لخروج امرأته لتغير المسجد مأخوذاً من تقييد الحكم بالمسجد فقط .

ويمكن أن يقال فيه وجه آخر : وهو أن في قوله صلى الله عليه وسلم « لا تمنعوا إماء الله مساجد الله » مناسبة تقتضى الإباحة . أعنى كونهن « إماء الله » بالنسبة إلى خروجهن إلى مساجد الله . ولهذا كان التعبير بإماء الله أوقع في النفس من التعبير بالنساء لوقيل . وإذا كان مناسباً أمكن أن يكون علة للجواز ، وإذا انتفى انتفى الحكم . لأن الحكم يزول بزوال علته . والمراد بالانتفاء ههنا : انتفاء الخروج إلى المساجد ، أى للصلاة .

وأخذ من إنكار عبد الله بن عمر على ولده وسبّه إياه : تأديب المعارض على السنن برأيه . وعلى العامل بهواه ، وتأديب الرجل ولده ، وإن كان كبيراً في تغيير المنكر ، وتأديب العالم من يتعلم عنده إذا تسكلم بما لا ينبغي . وقوله « فقال بلال بن عبد الله » هذه رواية ابن شهاب عن سالم بن عبد الله . وفي رواية ورقاء بن عمر عن مجاهد عن ابن عمر « فقال ابن له يقال له : واقد » ولعبد الله بن عمر أبناء . منهم بلال . ومنهم واقد .

٦١ - الحديث الخامس : عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما قال

« صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَكَعَتَيْنِ قَبْلَ الظُّهْرِ ، وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَهَا ، وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْجُمُعَةِ ، وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ ، وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْمَشَاءِ »^(١) .

وفي لفظ : « فَأَمَّا الْمَغْرِبُ وَالْمَشَاءُ وَالْجُمُعَةُ : فَبَيْنَهُمَا » .

وفي لفظ : أن ابن عمر قال « حَدَّثَنِي حَقِصَةُ : أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ

(١) أخرجه البخارى بهذا اللفظ في باب التطوع مثنى مثنى ، وفي غير موضع بألفاظ مختلفة . وأخرجه مسلم وأبو داود والنسائى والترمذى ، وابن ماجه .

عليه وسلم كان يُصَلِّي سَجْدَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ بَعْدَ مَا يَطْلُعُ الْفَجْرُ . وَكَانَتْ سَاعَةً لَا أَدْخُلُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِيهَا .

هذا الحديث : يتعلق بالسنن الرواتب التي قبل الفرائض وبعدها . وبدل على هذا العدد منها . وفي تقديم السنن على الفرائض وتأخيرها عنها : معنى لطيف مناسب . أما في التقديم : فلأن الإنسان يشتغل بأمور الدنيا وأسبابها . فتتكيف النفس من ذلك بحالة بعيدة عن حضور القلب في العبادة ، والخشوع فيها ، الذي هو روحها . فإذا قدمت السنن على الفريضة تأنسَت النفس بالعبادة ، وتكيفت بحالة تقرب من الخشوع . فيدخل في الفرائض على حالة حسنة لم تكن تحصل له لو لم تُقدِّم السنة . فان النفس مجبولة على التكيف بما هي فيه ، لاسيما إذا كثُر أو طال . وورود الحالة المنافية لما قبلها قد يمحو أثر الحالة السابقة أو يضعفه . وأما السنن المتأخرة : فلما ورد أن النوافل جارية لنقصان الفرائض . فإذا وقع الفرض ناسب أن يكون بعده ما يجبر خلافا فيه إن وقع .

وقد اختلفت الأحاديث في أعداد ركعات الرواتب فعلا وقولا . واختلفت مذاهب الفقهاء في الاختيار لتلك الأعداد والرواتب . والمروى عن مالك : أنه لاتوقيت في ذلك . قال ابن القاسم صاحبه : وإما بوقت في هذا أهل العراق . والحق - والله أعلم - في هذا الباب - أعنى ماورد فيه أحاديث بالنسبة إلى التطوعات والنوافل المرسلة - أن كل حديث صحيح دل على استحباب عدد من هذه الأعداد ، أو هيئة من الهيئات ، أو نافلة من النوافل : يعمل به في استحبابه . ثم تختلف مراتب ذلك المستحب . فما كان الدليل دالا على تأكده - إما بملازمته فعلا ، أو بكثرة فعله ، وإما بقوة دلالة اللفظ على تأكده حكمه ، وإما بمصادرة حديث آخر له ، أو أحاديث فيه - تعلو مرتبته في الاستحباب . وما يقتصر عن ذلك كان بعده في المرتبة ، وما ورد فيه حديث لا ينتهي إلى الصحة ، فإن كان حسنا

عمل به إن لم يعارضه صحيح أقوى منه . وكانت مرتبته ناقصة عن هذه المرتبة الثانية ، أعنى الصحيح الذى لم يَدُم عليه ، أو لم يؤكد اللفظ فى طلبه . وما كان ضعيفاً لا يدخل فى حيز الموضوع ، فإن أحدث شعاراً فى الدين : منع منه . وإن لم يحدث فهو محل نظر . يحتمل أن يقال : إنه مستحب لدخوله تحت العمومات المقتضية لفعل الخير ، واستحباب الصلاة . ويحتمل أن يقال : إن هذه الخصوصيات بالوقت أو بالحال ، والهيئة والفعل المخصوص : يحتاج إلى دليل خاص يقتضى استحبابه بخصوصه . وهذا أقرب . والله أعلم . وههنا تنبيهات .

الأول : أنا حيث قلنا فى الحديث الضعيف : إنه يحتمل أن يعمل به لدخوله تحت العمومات ، فشرطه : أن لا يقوم دليل على المنع منه أخص من تلك العمومات مثاله : الصلاة المذكورة فى أول ليلة جمعة من رجب : لم يصح فيها الحديث ، ولا حسن . فمن أراد فعلها - إدراجاً لها تحت العمومات الدالة على فضل الصلاة والنسيبىحات - لم يستقم . لأنه قد صح أن النبى صلى الله عليه وسلم « نهى أن تخص ليلة الجمعة بقيام » وهذا أخص من العمومات الدالة على فضيلة مطلق الصلاة .
الثانى : أن هذا الاحتمال الذى قلناه - من جواز إدراجها تحت العمومات - نريد به فى الفعل ، لافى الحكم باستحباب ذلك الشيء المخصوص بهيئته الخاصة . لأن الحكم باستحبابه على تلك الهيئة الخاصة : يحتاج دليلاً شرعياً عليه . ولابد ، بخلاف ما إذا فعل بناء على أنه من جملة الخيرات التى لا تختص بذلك الوقت ، ولا بتلك الهيئة . فهذا هو الذى قلنا باحتماله

الثالث : قد منعنا إحداث ما هو شعار فى الدين . ومثاله : ما أحدثته الروافض من عيد ثالث ، سموه عيد الغدير . وكذلك الاجتماع وإقامة شعاره فى وقت مخصوص على شيء مخصوص ، لم يثبت شرعاً . وقريب من ذلك : أن تكون العبادة من جهة الشرع مرتبة على وجه مخصوص . فيريد بعض الناس : أن يحدث فيها أمراً آخر لم يرد به الشرع ، زاعماً أنه يدرجه تحت عموم . فهذا لا يستقيم . لأن

الغالب على العبادات التعبد ، وأخذها التوقيف . وهذه الصورة : حيث لا يدل دليل على كراهة ذلك المحدث أو منعه . فأما إذا دل فهو أقوى في المنع وأظهر من الأول . ولعل مثال ذلك : ماورد في رفع اليدين في القنوت . فإنه قد صح رفع اليد في الدعاء مطلقاً . فقال بعض الفقهاء : يرفع اليد في القنوت لأنه دعاء . فيندرج تحت الدليل المقتضى لاستحباب رفع اليد في الدعاء . وقال غيره : يكره . لأن الغالب على هيئة العبادة التعبد والتوقيف . والصلاة نصان عن زيادة عمل غير مشروع فيها . فإذا لم يثبت الحديث في رفع اليد في القنوت : كان الدليل الدال على صيانة الصلاة عن العمل الذي لم بشرع : أخص من الدليل الدال على رفع اليد في الدعاء .

الرابع : ما ذكرناه من المنع : فتارة يكون منع تحريم ، وتارة منع كراهة . ولعل ذلك يختلف بحسب ما يفهم من نفس الشرع من التشديد في الابتداء بالنسبة إلى ذلك الجنس أو التخفيف . ألا ترى أننا إذا نظرنا إلى البدع المتعلقة بأمور الدنيا : لم تساو البدع المتعلقة بأمور الأحكام الفرعية . ولعلها - أعنى البدع المتعلقة بأمور الدنيا - لا تسكره أصلاً . بل كثير منها يحزم فيه بعدم الكراهة . وإذا نظرنا إلى البدع المتعلقة بالأحكام الفرعية : لم تكن مساوية للبدع المتعلقة بأصول العقائد .

فهذا ما أمكن ذكره في هذا الموضع ، مع كونه من المشكلات القوية ، لعدم الضبط فيه بقوانين تقدم ذكرها للسابقين . وقد تباين الناس في هذا الباب تبايناً شديداً ، حتى بلغنى : أن بعض المالكية^(١) مرَّ في ليلة من إحدى ليلتي الرغائب - أعنى التي في رجب ، أو التي في شعبان - يقوم يصلونها ، وقوم عاكفين على محرم ، أو ما يشبهه ، أو ما يقاربه . فحسن حال الماكفين على المحرم على حال المصلين لتلك الصلاة . وعلل ذلك بأن الماكفين على المحرم

(١) بهامش الأصل : هو أبو القاسم الحسين بن الجباب السعدي

عالمون بارتكاب المعصية ، فيرجى لهم الاستغفار والتوبة ، والمصلون لتلك الصلاة - مع امتناعها عنده - معتقدون أنهم في طاعة . فلا يتوبون ولا يستغفرون .
 والتباين في هذا يرجع إلى الحرف الذي ذكرناه . وهو إدراج الشيء
 الخصوص تحت العمومات ، أو طلب دليل خاص على ذلك الشيء الخاص .
 وميل المالكية إلى هذا الثاني . وقد ورد عن السلف الصالح ما يؤيده في مواضع
 ألا ترى أن ابن عمر رضى الله عنهما قال في صلاة الضحى « إنها بدعة » لانه لم
 يثبت عنده فيها دليل . ولم ير إدراجها تحت عمومات الصلاة ، لتخصيصها بالوقت
 الخصوص . وكذلك قال في القنوت الذي كان يفعله الناس في عصره « إنه بدعة »
 ولم ير إدراجها تحت عمومات الدعاء . وكذلك ما روى الترمذى من قول عبد الله
 ابن مغفل لابنه في الجهر بالبسملة « إياك والحديث » ولم ير إدراجها تحت دليل عام
 وكذلك ما جاء عن ابن مسعود رضى الله عنه فيما أخرجه الطبرانى في مجمعه
 بسنده عن قيس بن أبي حازم قال « ذكر لابن مسعود قاص يجلس بالليل ،
 ويقول للناس : قولوا كذا ، وقولوا كذا . فقال : إذا رأيتموه فأخبرونى . قال :
 فأخبروه . فأتاه ابن مسعود متقنعا . فقال : من عرفنى فقد عرفنى . ومن لم يعرفنى
 فأنا عبد الله بن مسعود . تعلمون أنكم لأهدى من محمد صلى الله عليه وسلم وأصحابه ،
 يعنى أو إنكم لمتعلقون بذنب ضلالة » وفي رواية « لقد جئتم ببعدة ظلماء ،
 أولقد فضلتهم أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم علما » فهذا ابن مسعود أنكر هذا
 الفعل ، مع إمكان إدراجها تحت عموم فضيلة الذكر . على أن ما حكيناه في
 القنوت والجهر بالبسملة من باب الزيادة في العبادات .

الخامس : ذكر المصنف حديث ابن عمر في باب صلاة الجماعة . ولا تظهر له
 مناسبة . فان كان أراد : أن قول ابن عمر « صليت مع رسول الله صلى الله عليه
 وسلم » معناه : أنه اجتمع معه في الصلاة . فليست الدلالة على ذلك قوية . فان
 المعية مطلقا أعم من المعية في الصلاة . وإن كان محتملا .

وما يقتضى أنه لم يرد ذلك : أنه أورد عقيبه حديث عائشة رضى الله عنها :
 أنها قالت « لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم على شيء من النوافل أشدّ تعاهداً
 منه على ركعتي الفجر » وفي لفظ لمسلم : « ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها »
 وهذا لا تعلق له بصلاة الجماعة .

٦٢ - الحديث السادس : وهو حديث عائشة رضى الله عنها ،
 المقدم الذكر ^(١) .

فيه دليل على تأكد ركعتي الفجر ، وعلو مرتبتهما في الفضيلة . وقد اختلف
 أصحاب مالك . أعنى في قوله « لهما سنة أو فضيلة » بعد اصطلاحهم على
 الفرق بين السنة والفضيلة . وذكر بمض متأخيرهم قانوناً في ذلك . وهو أن
 ما واظب صلى الله عليه وسلم عليه ، مظهرراً له في جماعة ، فهو سنة . وما لم يواظب
 عليه ، وعدّه في نوافل الخير . فهو فضيلة . وما واظب عليه ، ولم يظهره - وهذا
 مثل ركعتي الفجر - ففيه قولان . أحدهما : أنه سنة . والثاني : أنه فضيلة

واعلم أن هذا إن كان راجعاً إلى الاصطلاح : فالأمر فيه قريب . فإن لكل
 أحد أن يصطلح في التسميات على وضع يراه . وإن كان راجعاً إلى اختلاف في
 معنى ، فقد ثبت في هذا الحديث تأكد أمر ركعتي الفجر بالمواظبة عليهما .
 ومقتضاه : تأكد استحبابهما . فليقل به . ولا حرج على من يسميهما سنة . وإن
 أريد : أنهما مع تأكدهما أخفض رتبة مما واظب عليه الرسول صلى الله عليه وسلم
 مظهرراً له في الجماعة ، فلا شك أن رُتَب الفضائل تختلف .

فإن قال قائل : إنما أسمى بالسنة أعلاها رتبة : رجع ذلك إلى الاصطلاح .
 والله أعلم

(١) أخرجه البخارى بهذا اللفظ في باب تعاهد ركعتي الفجر ومسلم في الصلاة
 وأبو داود والنسائي .

باب الأذان

٦٣ - الحديث الأول : عن أنس بن مالك رضى الله عنه قال :
« أَمَرَ بِلَالٌ أَنْ يَشْفَعَ الْأَذَانَ ، وَيُوتِرَ الْإِقَامَةَ » ^(١) .

المختار عند أهل الأصول : أن قوله « أمر » راجع إلى أمر النبي صلى الله عليه وسلم . وكذا « أمرنا » و « نهينا » لأن الظاهر : انصرافه إلى من له الأمر والنهى شرعاً . ومن يلزم اتباعه ويحتج بقوله . وهو النبي صلى الله عليه وسلم . وفي هذا الموضع زيادة على هذا . وهو أن العبادات والتفديرات فيها : لا تؤخذ إلا بتوقيف ^(٢)

والحديث دليل على الإتيان في لفظ الإقامة . ويخرج عنه التكبير الأول . فانه مثنى ، والتكبير الأخير أيضاً . وخالف أبو حنيفة ، وقال : بأن ألفاظ الإقامة كالأذان مثناة . واختلف مالك والشافعي في موضع واحد . وهو لفظ « قد قامت الصلاة » فقال مالك : يفرده . وظاهر هذا الحديث يدل له . وقال الشافعي يثنى ، للحديث الآخر في صحيح مسلم . وهو قوله « أمر بلال أن يشفع الأذان ويوتر الإقامة ، إلا الإقامة » أى إلا لفظ « قد قامت الصلاة » . ومذهب مالك - مع ما مر من الحديث - قد أيد بعمل أهل المدينة ونقلهم . وفعلهم في هذا قوى لأن طريقة النقل والعادة في مثله : تقتضى شيوع العمل . فانه لو كان تغير لم يعمل به . وقد اختلف أصحاب مالك في أن إجماع أهل المدينة حجة مطلقاً في مسائل الاجتهاد ، أو يختص ذلك بما طريقه النقل والانتشار ، كالأذان والإقامة ، ^(١) أخرجه البخارى بهذا اللفظ في غير موضع ، ومسلم في الصلاة وأبو داود والنسائي والترمذي وابن ماجه .

^(٢) ويؤيد هذا ما وقع في رواية روح عن عطاء « فأمر بلالا » بالنصب . وفعال « أمر » هو النبي صلى الله عليه وسلم . وأصرح من ذلك : رواية النسائي وغيره عن قتبية عن عبد الوهاب بلفظ « أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بلالا » .

والصاع والمد ، والأوقات ، وعدم أخذ الزكاة من الخضراوات ؟ فقال بعض المتأخرين منهم ^(١) : والصحيح التعميم . وما قاله : غير صحيح عندنا جزماً . ولا فرق في مسائل الاجتهاد بينهم وبين غيرهم من العلماء . إذ لم يقدّم دليل على عصمة بعض الأمة . نعم ما طريقه النقل إذا علم اتصاله ، وعدم تغيره ، واقتضت العادة مشروعيته من صاحب الشرع ، ولو بالتقرير عليه - فلا استدلال به قوى يرجع إلى أمر عادي . والله أعلم

وقد يستدل بهذا الحديث على وجوب الأذان ، من حيث إنه إذا أمر بالوصف لزم أن يكون الأصل مأموراً به . وظاهر الأمر : الوجوب . وهذه مسألة اختلف فيها . والمشهور : أن الأذان والاقامة سنتان . وقيل : هما فرضان على الكفاية . وهو قول الاصطخري من أصحاب الشافعي . وقد يكون له متمسك بهذا الحديث ، كما قلنا

٦٤ - الحديث الثاني : عن أبي جحيفة وهب بن عبد الله السوائي قال : « أَتَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَهُوَ فِي قُبَّةٍ لَهُ حُمْرَاءُ مِنْ أَدِيمٍ - قَالَ : تَخْرَجُ بِلَالٌ بِوَضُوءٍ ، فَمِنْ نَاصِيحٍ وَنَائِلٍ ، قَالَ : تَخْرَجُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَيْهِ حُلَّةٌ حُمْرَاءُ ، كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى بَيَاضِ سَاقِيهِ ، قَالَ : فَتَوَضَّأُ وَأَذِّنُ بِلَالٌ ، قَالَ : فَجَعَلْتُ أَتَّبِعُ فَأُهُنِّئُهُمْ وَهُنِّئَانِي ، يَقُولُ يَمِينًا وَشِمَالًا : حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ ؛ حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ ، ثُمَّ رُكَّزَتْ لَهُ عَنَزَةٌ ، فَتَقَدَّمَ وَصَلَّى الظُّهْرَ رَكْعَتَيْنِ ، ثُمَّ لَمْ يَزَلْ يُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ حَتَّى رَجَعَ إِلَى الْمَدِينَةِ » ^(٢) .

(١) بهامش الأصل : هو ابن الحاجب .

(٢) أخرجه البخاري في غير موضع مطولاً ومختصراً بالقساظ مختلفة ليس هذا أحدها ، ومسلم في الصلاة بهذا اللفظ مع زيادة « يمر بين يديه الحمار والكلب لا يمنع » وأبو داود والترمذي وابن ماجه

قوله « عن أبي جحيفة وهب بن عبد الله » هو المشهور . وقيل : وهب ابن جابر . وقيل : وهب بن وهب . والسوائي في نسبه - مضموم السين ممدود - نسبة إلى سؤادة بن عامر بن صعصعة . مات في إمارة بشر بن مروان بالكوفة . وقيل : سنة أربع وسبعين . والكلام عليه من وجوه

أحدها : قوله « فخرج بلال بوضوء » بفتح الواو بمعنى الماء . وهل هو اسم لمطلق الماء ، أو بقيد الإضافة إلى الوضوء ؟ فيه نظر ، قد مرَّ .

وقوله « فن ناضح ونائل » النضج الرش . قيل : معناه أن بعضهم كان ينال منه مالا يفضل منه شيء . وبعضهم كان ينال منه ما ينضجه على غيره . وتشهد له الرواية الأخرى في الحديث الصحيح « فرأيت بلالا أخرج وضوءا . فرأيت الناس يتدرون ذلك الوضوء . فن أصاب منه شيئا تمسح به : ومن لم يصب منه أخذ من بكل يد صاحبه »

الثاني : يؤخذ من الحديث الخامس البركة بما لا يسه الصالحون بملاسته . فانه ورد في الوضوء الذي توضحه منه النبي صلى الله عليه وسلم . ويُعدى بالمعنى إلى سائر ما يلبسه الصالحون ^(١) .

الثالث : قوله « فجعلت أتبع فاه ههنا وههنا ، يريد ^(٢) يميناً وشمالاً » فيه دليل على استدارة المؤذن للاستماع عند الدعاء إلى الصلاة . وهو وقت التناظر بالحيعتين . وقوله « يقول حتى على الصلاة حتى على الفلاح » يبين وقت الاستدارة . وأنه وقت الهيعتين .

واختلفوا في موضعين . أحدهما : أنه هل تكون قدماء قارئتين مستقبليتي القبلة ، ولا يلتفت إلا بوجهه دون بدنه ، أو يستدير كله ؟ الثاني : هل يستدير

(١) هذا خاص بالرسول صلى الله عليه وسلم . فانه لم ينقل عن أحد من الصحابة أنه فعل ذلك بأبي بكر أو عمر أو غيرها . والتعدي لا دليل عليها . لانه أمر لا يدخله القياس . (٢) كذا في الأصول . وفي الحديث « يقول »

سرتين . إحداهما : عند قوله « حيَّ على الصلاة » والأخرى عند قوله « حيَّ على الفلاح » أو يلتفت يميناً ويقول « حيَّ على الصلاة » مرة ، ثم يلتفت شمالاً فيقول « حيَّ على الصلاة » أخرى . ثم يلتفت يميناً ويقول « حيَّ على الفلاح » مرة ، ثم يلتفت شمالاً فيقول « حيَّ على الفلاح » أخرى ؟ وهذان الوجهان منقولان عن أصحاب الشافعي . وقد رُجِّع هذا الثاني بأنه يكون لكل جهة نصيب من كل كلمة . وقيل : إنه اختيار الثقال . والأقرب عندي إلى لفظ الحديث : هو الأول .

الرابع : قوله « ثم ركزت له عنزة » أى أثبتت في الأرض . يقال : ركزت الشيء أركزه - بضم الكاف في المستقبل - ركزاً : إذا أثبتته و « العنزة » قيل : هى عصا في طرفها زُجٌّ . وقيل : الحربة الصغيرة .

الخامس : فيه دليل على استحباب وضع السترة للمصلى ، حيث يخشى المرور كالصحراء . ودليل على الاكتفاء في السترة بمثل غلط العنزة . ودليل على أن المرور من وراء السترة غير ضار .

السادس : قوله « ثم لم يزل يصلي ركعتين حتى رجع إلى المدينة » هو إخبار عن قصره صلى الله عليه وسلم الصلاة ، ومواظبته على ذلك . وهو دليل على رجحان القصر على الاتمام . وليس دليلاً على وجوبه ، إلا على مذهب من يرى أن أفعاله صلى الله عليه وسلم تدل على الوجوب . وليس بمختار فى علم الأصول . السابع : لم يبين فى هذه الرواية موضع اجتماعه بالنبي صلى الله عليه وسلم . وقد بين ذلك فى رواية أخرى قال فيها « أتيت النبي صلى الله عليه وسلم بمكة . وهو بالأبطح فى قبة له حرام من آدم » وهذه الرواية للميمنة مفيدة لغائدة زائدة . فإنه فى الرواية الأولى البهمة يجوز أن يكون اجتماعه بالنبي صلى الله عليه وسلم فى طريقه إلى مكة قبل وصوله إليها . وعلى هذا يشكك قوله « فلم يزل يصلي ركعتين حتى رجع إلى المدينة » على مذهب بعض الفقهاء ، من حيث إن السفر تكون

له نهاية يوصل إليها قبل الرجوع . وذلك مانع من القصر عند بعضهم . أ. إذا تبين أنه كان الاجتماع بالأبطح . فيجوز أن تكون صلاة الظهر التي أدرکها ابتداء الرجوع . ويكون قوله « حتى رجع إلى المدينة » انتهاء الرجوع .

٦٥ - الحديث الثالث : عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : « إِنَّ بِلَالًا يُؤذِّنُ بِلَيْلٍ ، فَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى تَسْمَعُوا آذَانَ ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ » ^(١) .

فى الحديث دليل على جواز اتخاذ مؤذنين فى المسجد الواحد . وقد استحببه أصحاب الشافعى . وأما الاختصار على مؤذن واحد : فغير مكروه . وفرق بين أن يكون الفعل مستحباً ، وبين أن يكون تركه مكروهاً ، كما تقدم . أما الزيادة على مؤذنين : فليس فى الحديث تعرض له . ونقل عن بعض أصحاب الشافعى أنه تكره الزيادة على أربعة . وهو ضعيف .

وفيه دليل على أنه إذا تعدد المؤذنون فالمستحب أن يترتبوا واحداً بعد واحد . إذا اتسع الوقت لذلك ، كما فى آذان بلال وابن أم مكتوم رضى الله عنهما ، فأنهما وقعا متربين ؛ لكن فى صلاة يتسع وقت أدائها ، كصلاة الفجر . وأما فى صلاة المغرب : فلم ينقل فيها مؤذنان . والفقهاء من أصحاب الشافعى قالوا : يتخيرون بين أن يؤذن كل واحد منهم فى زاوية من زوايا المسجد ، وبين أن يجتمعوا ويؤذنوا دفعة واحدة .

وفى الحديث دليل على جواز الأذان للصبح قبل دخول وقتها . ذهب إليه مالك والشافعى . والمنقول عن أبى حنيفة خلافه ؛ قياساً على سائر الصلوات . والذين قالوا بجواز الأذان للصبح قبل دخول وقتها اختلفوا فى وقته ، وذكر بعض أصحاب الشافعى : أنه يكون فى وقت السحر بين الفجر الصادق والكاذب .

(١) أخرجه البخارى فى باب الأذان ومسلم والنسائى والترمذى والامام أحمد .

قال : ويكره التقديم على ذلك الوقت ، وقد يؤخذ من الحديث ما يُقَرَّب هذا . وهو أن قوله صلى الله عليه وسلم « إن بلالا يؤذن بليل » إخبار يتعاقب به فائدة للسامعين قطعاً . وذلك بأن يكون وقت الأذان مشتبهاً ، محتملاً لأن يكون وقت طلوع الفجر . فبين أن ذلك لا يمنع الأكل والشرب إلا عند طلوع الفجر الصادق . وذلك يدل على تقارب وقت أذان بلال من الفجر .

وفي الحديث دليل على جواز أن يكون المؤذن أعمى . فإن ابن أم مكتوم كان أعمى . وفيه دليل على جواز تقليده الأعمى للبصير في الوقت ، أو جواز اجتهاده فيه . فإن ابن أم مكتوم لا بد له من طريق يرجع إليه في طلوع الفجر ، وذلك إما سماع من بصير ، أو اجتهاد . وقد جاء في الحديث « وكان لا يؤذن حتى يقال له : أصبحت أصبحت » وهذا يدل على رجوعه إلى البصير ، ولو لم يرد ذلك لم يكن في هذا اللفظ دليل على جواز رجوعه إلى الاجتهاد بعينه ، لأن الدال على أحد الأمرين مبهماً لا يدل على واحد منهما معينا .

واسم ابن أم مكتوم فيما قيل : عمرو بن قيس . والله أعلم .

٦٦ - الحديث الرابع : عن أبي سعيد الخدري رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إِذَا سَمِعْتُمُ الْمُؤَذِّنَ فَقُولُوا مِثْلَ مَا يَقُولُ » ^(١) .

الكلام عليه من وجوه .

أحدها : إجابة المؤذن مطلوبة بالاتفاق ، وهذا الحديث دليل على ذلك . ثم اختلف العلماء في كيفية الإجابة ، وظاهر هذا الحديث : أن الإجابة تكون بحكاية لفظ المؤذن في جميع ألفاظ الأذان ، وذهب الشافعي إلى أن سماع المؤذن يبدل الحيلة بالحوالة - ويقال الحوالة - لحديث ورد فيها ^(٢) ، وقدمه على الأول

(١) أخرجه البخاري بهذا اللفظ في باب الأذان مع زيادة في آخره : « للمؤذن » . ومسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه والإمام أحمد والترمذي ، وقال : حسن صحيح .
(٢) أخرجه مسلم وأبو داود من حديث عمر رضى الله عنه .

لخصوصه وعموم هذا . وذكر فيه من المعنى : أن الأذكار الخارجة عن الحيعة يحصل ثوابها بذكرها ، فيشارك السامع والمؤذن في ثوابها إذا حكاها السامع ، وأما الحيعة : فمقصودها الدعاء ، وذلك يحصل من المؤذن وحده ، ولا يحصل مقصوده من السامع ، فقوض عن الثواب الذي يفوته بالحيعة الثواب الذي يحصل له بالحوقة ، ومن العلماء من قال : يحكيه إلى آخر التشهدين فقط .

الثاني : المختار : أن يكون حكاية قول المؤذن في كل لفظة من ألفاظ الأذان عقيب قوله . وعلى هذا فقوله « إذا سمعتم المؤذن » محمول على سماع كل كلمة منه . والفاء تقتضى التعقيب . فإذا حمل على ما ذكرناه : اقتضى تعقيب قول المؤذن بقول الحاكى . وفي اللفظ احتمال لغير ذلك .

الثالث : اختلفوا في أنه إذا سمعه في حال الصلاة : هل يجيبه أم لا ؟ على ثلاثة أقوال للعلماء . أحدها : أنه يجيب ، لعموم هذا الحديث ، والثاني : لا يجيب لأن في الصلاة شغلا . كما ورد من حديث ابن مسعود رضى الله عنه متفق عليه . والثالث : الفرق بين الفريضة والنافلة ، فيجيب في النافلة دون الفريضة . لأن أمر النافلة أخف . وذكر بعض مصنفى أصحاب الشافعى : أنه هل يكره إجابته في الأذكار التي في الأذان إذا كان في الصلاة ؟ وجهان ، مع الجزم بأنها لا تبطل . وهذا ينبغي أن يخص بما إذا كان في غير قراءة الفاتحة . أما الحيعة : فإذا كان يجيب بلفظها أو لا . فإن أجاب بالحوقة لم تبطل ، لأنه ذكر ، كما في غيرها من الذكر الذي في الأذان . وإن أجاب بلفظها بطلت ، إلا أن يكون ناسيا ، أو جاهلا بأنه يبطل الصلاة .

وذكر أصحاب مالك في هذه الصورة قولين - أعنى إذا قال « حتى على الصلاة » في الصلاة - هل تبطل ؟ والذين قالوا بالبطلان علوه بأنه مخاطبة للآدميين . فأبطل ، بخلاف بقية ألفاظ الأذان التي هي ذكر ، والصلاة محل الذكر . ووجه من قال بعدم البطلان : ظاهر هذا الحديث وعمومه ، ومن جهة

المعنى : إنه لا يقصد بقوله « حَيَّ الصَّلَاةَ » دعاء الناس إلى الصلاة ، بل حكاية ألفاظ الأذان .

الرابع : فى الحديث دليل على أن لفظة « المثل » لا تقتضى المساواة من كل وجه ، فإنه قال « فقولوا مثل ما يقول المؤذن » ولا يراد بذلك المائلة فى كل الأوصاف ، حتى رفع الصوت .

الخامس : قيل فى مناسبة جواب الحيلة بالحوقلة : إنه لما دعاهم إلى الحضور أجابوا بقولهم « لا حول لنا ولا قوة إلا بالله » أى بمعوته وتأييده . والحول والقوة غير مترادفين ، فالقوة : القدرة على الشئ ، والحول : الاحتيال فى تحصيله والمحاولة له . والله أعلم بالصواب .

باب استقبال القبلة

٦٧ - الحديث الأول : عن ابن عمر رضى الله عنهما « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كَانَ يُسَبِّحُ عَلَى ظَهْرِ رَاحِلَتِهِ ، حَيْثُ كَانَ وَجْهُهُ ، يُؤْمِي بِرَأْسِهِ ، وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يَفْعَلُهُ » .

وفى رواية : « كَانَ يُؤْتِرُ عَلَى بَعِيرِهِ » . ولمسلم « فَيَرَأَى أَنَّهُ لَا يُصَلِّي عَلَيْهَا الْمَكْتُوبَةَ » وللبخارى « إِلَّا الْفَرَائِضَ »^(١) .

السلام عليه من وجوه . أحدها : « التسبيح » يطلق على صلاة النافلة . وهذا الحديث منه . فقوله « يسبح » أى يصلى النافلة . وربما أطلق على مطلق الصلاة وقد فسر قوله سبحانه (٥٠ : ٣٩) وسبح بحمد ربك قبل طلوع الشمس وقبل الغروب) بصلاة الصبح ، وصلاة العصر . والتسبيح : حقيقة فى قول القائل « سبحان الله » فإذا أطلق على الصلاة فلما من باب إطلاق اسم البعض على

(١) أخرجه البخارى فى غير موضع ، مرفوعاً ، وموقوفاً على ابن عمر ، ومسلم وأبو داود والنسائى والترمذى وابن ماجه والامام أحمد بن حنبل .

الكل ، كما قالوا في « الصلاة » إن أصلها الدعاء ، ثم سميت العبادة كلها بذلك ، لاشتغالها على الدعاء ، وإما لأن المصلي منزله عز وجل بإخلاص العبادة له وحده . و « التسبيح » التنزيه . فيكون ذلك من مجاز الملازمة . لأن التنزيه يلزم من الصلاة المختصة وحده .

الثاني : الحديث دليل على جواز النافلة على الراحلة ، وجواز صلاتها حيث توجهت بالراكب راحلته . وكأن السبب فيه : تيسير تحصيل النوافل على المسافر وتكثيرها . فإن ماضيق طريقه قل ، وما اتسع طريقه سهل . فاقضت رحمة الله تعالى بالعباد أن قلل الفرائض عليهم تسهила للكلفة . وفتح لهم طريقة تكثير النوافل تعظيما للأجر .

الثالث : قوله « حيث كان وجهه » يستنبط منه ما قال بعض الفقهاء : إن جهة الطريق تكون بدلا عن القبلة ، حتى لا ينحرف عنها لغير حاجة المسير

الرابع : الحديث يدل على الإيماء . ومطلقه : يقتضى الإيماء بالركوع والسجود . والفقهاء قالوا : يكون الإيماء للسجود أخفض من الإيماء للركوع ، ليكون البديل على وفق الأصل . وليس في الحديث ما يدل عليه ولا على ما ينفيه . وفي اللفظ ما يدل على أنه لم يأت بحقيقة السجود ، إن حمل قوله « يرمي » على الإيماء في الركوع والسجود معا .

الخامس : استدلل بإيتاره صلى الله عليه وسلم على البعير على أن الوتر ليس بواجب ، بناء على مقدمة أخرى . وهى : أن الفرض لا يقام على الراحلة . وأن الفرض مرادف للواجب .

السادس : قوله « غير أنه لا يصلى عليها المكتوبة » قد يتمسك به في أن صلاة الفرض لا تؤدى على الراحلة . وليس ذلك بقوى في الاستدلال . لأنه ليس فيه إلا ترك الفعل المخصوص . وليس الترك بدليل على الامتناع . وكذا الكلام في قوله « إلا الفرائض » فانه إما يدل على ترك هذا الفعل . وترك الفعل لا يدل على امتناعه ، كما ذكرنا .

وقد يقال : إن دخول وقت الفريضة مما يكثر على المسافرين . فترك الصلاة لما على الرحلة دائماً ، مع فعل النوافل على الرحلة ، يشعر بالفرقان بينهما في الجواز وعدمه ، مع ما يتأيد به من المعنى . وهو أن الصلوات المفروضة : قليلة محصورة ، لا يؤدي النزول لها إلى نقصان المطلوب . بخلاف النوافل المرسلة . فانها لا تحصر لها ، فتكلف النزول لها يؤدي إلى نقصان المطلوب من تكثيرها ، مع اشتغال المسافر . والله أعلم .

٦٨ - الحديث الثاني : عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما قال :
 « يَنْبَغِي النَّاسُ بِقُبَاءٍ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ إِذَا جَاءُوهُمْ آتٍ ، فَقَالَ : إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ أَنْزَلَ عَلَيْهِ اللَّيْلَةَ قُرْآنٌ ، وَقَدْ أُمِرَ أَنْ يَسْتَقْبِلَ الْقَبْلَةَ ، فَاسْتَقْبَلُوهَا . وَكَانَتْ وُجُوهُهُمْ إِلَى الشَّامِ ، فَاسْتَدَارُوا إِلَى السَّكْفَةِ » ^(١) .

يتعلق بهذا الحديث مسائل أصولية وفروعية . نذكر منها ما يحضرنا الآن .
 أما الأصولية : فالمسئلة الأولى منها : قبول خبر الواحد . وعادة الصحابة في ذلك : اعتداد بعضهم بنقل بعض . وليس المقصود في هذا : أن تثبت قبول خبر الواحد بهذا الخبر القبي هو خبر واحد . فإن ذلك من إثبات الشيء بنفسه . وإنما المقصود بذلك : التنبيه على مثال من أمثلة قبولهم لخبر الواحد ، ليضم إليه أمثال لا تحصى . فيثبت بالجموع القطع بقبولهم لخبر الواحد .

المسئلة الثانية : ردوا هذه المسئلة إلى أن نسخ الكتاب والسنة المتواترة : هل يجوز بخبر الواحد أم لا ؟ نعمه الأكثرون . لأن المقطوع لا يزال بالظنون .

(١) أخرجه البخارى بهذا اللفظ في غير موضع ، ومسلم في الصلاة والنسائي : و « قبا » بالمد والصرف وهو الأشهر . ويجوز فيه القصر وعدم الصرف . يذكر ويؤث - موضع معروف ظاهر المدينة . قال الحافظ ابن حجر : والمراد به هنا مسجد أهل قباء .

ونقل عن الظاهرية جوازه . واستدلوا للجواز بهذا الحديث . ووجه الدليل : أنهم عملوا بخبر الواحد . ولم ينكر النبي صلى الله عليه وسلم عليهم .

وفى هذا الاستدلال عندى مناقشة ونظر . فان المسألة مفروضة فى نسخ الكتاب والسنة المتواترة بخبر الواحد . ويمتنع عادة أن يكون أهل قباء - مع قربهم من رسول الله صلى الله عليه وسلم وانثيالهم له ، وتيسر مراجعتهم له - أن يكون مستندهم فى الصلاة إلى بيت المقدس خبرا عنه صلى الله عليه وسلم ، مع طول المدة . وهى ستة عشر شهرا ، من غير مشاهدة لفعله ، أو مشافهة من قوله . ولو سلمت أن ذلك غير ممتنع فى العادة فلا شك أنه يمكن أن يكون المستند مشاهدة فعل ، أو مشافهة قول . والمحتمل لأمرين لا يتعين أحدهما . فلا يتعين حمل استقبالهم لبيت المقدس على خبر عنه صلى الله عليه وسلم . بل يجوز أن يكون عن مشاهدة . وإذا جاز انتفاء أصل الخبر جاز انتفاء خبر التواتر . لأن انتفاء المطلق يلزم منه انتفاء قيوده . فإذا جاز انتفاء خبر التواتر لم يلزم أن يكون الدليل منصوبا فى المسألة المفروضة .

فان قلت : الاعتراض على ما ذكرته من وجهين . أحدهما : أن ما ادعيت من امتناع أن يكون مستند أهل قباء مجرد الخبر من غير مشاهدة - إن صح - إنما يصح فى جميعهم . أما فى بعضهم : فلا يمتنع عادة أن يكون مستنده الخبر المتواتر . الثانى : أن ما أبديته من جواز استنادهم إلى المشاهدة : يقتضى أنهم أزالوا القطوع بالظنون . لأن المشاهدة طريق قطع . وإذا جاز إزالة القطوع به بالمشاهدة جاز زوال القطوع به بخبر التواتر بخبر الواحد . فانهما مشتركان فى زوال القطوع بالظنون

قلت : أما الجواب عن الأول : فإنه إذا سلم امتناع ذلك على جميعهم فقد انقسموا إذن إلى من يجوز أن يكون مستنده التواتر ، ومن يكون مستنده المشاهدة . فهؤلاء المستديرون لا يتعين أن يكونوا ممن استند إلى التواتر . فلا يتعين حمل الخبر عليهم .

فان قال قائل : قوله « أهل قباء » يقتضى الجميع . فيقتضى أن يكون بعض من استدار مستنده التواتر . فيصح الاحتجاج

قلت : لا شك فى إمكان أن يكون الكل مستندهم المشاهدة . ومع هذا التجويز : لا يتمين حل الحديث على ما ادعوه ، إلا أن يتبين أن مستند الكل أو البعض خبر التواتر . ولا سبيل إلى ذلك

وأما الثانى : فالجواب عنه من وجهين . أحدهما : أن المقصود التنبيه والمناقشة فى الاستدلال بالحديث المذكور على المسئلة المعينة . وقد تم الفرض من ذلك . وأما إثباتها بطريق القياس على المنصوص : فليس بمقصود . الثانى : أن يكون إثبات جواز نسخ خبر الواحد للخبر المتواتر مقيسا على جواز نسخ خبر الواحد المقطوع به مشاهدة بخبر الواحد المظنون ، بحسامع اشتراكهما فى زوال المقطوع بالمظنون . لكنهم نصبوا الخلاف مع الظاهرية . وفى كلام بعضهم ما يدل على أن من عدهم لم يقل به . والظاهرية لا يقولون بالقياس . فلا يصح استدلالهم بهذا الخبر على المدعى . وهذا الوجه مختص بالظاهرية . والله أعلم

المسئلة الثالثة : رجعوا إلى الحديث أيضا فى أن نسخ السنة بالكتاب جائز . ووجه التعلق بالحديث فى ذلك : أن الخبر لهم ذكر أنه « أنزل الليلة قرآن » . فأحال فى النسخ على الكتاب . ولو لم يذكر ذلك لعلمنا أن ذلك من الكتاب . وليس التوجه إلى بيت المقدس بالكتاب . إذ لا نص فى القرآن على ذلك . فهو بالسنة . ويلزم من مجموع ذلك نسخ السنة بالكتاب . والمنقول عن الشافعى : خلافه . ويعترض على هذا بوجوه بعيدة . أحدها : أن يقال : المنسوخ كان ثابتا بكتاب نسخ لفظه . والثانى : أن يقال : النسخ كان بالسنة . ونزل الكتاب على وقته . الثالث : أن يجعل بيان الجمل كالمفوض به . وقوله تعالى (أقيموا الصلاة) بجمل ، فسر بأمور . منها : التوجه إلى بيت المقدس . فيكون كالأمر به لفظا فى الكتاب

وأجيب عن الأول والثاني : بأن مساق هذا التجويز : يفضى إلى أن لا يعلم ناسخ من منسوخ بعينه أصلاً . فإن هذين الاحتمالين مطردان في كل ناسخ ومنسوخ . والحق أن هذا التجويز : ينفي القطع اليقيني بالنظر إليه ، إلا أن تحتف القرائن بنفي هذا التجويز ، كما في كون الحكم بالتحويل إلى القبله مستندا إلى الكتاب العزيز

وأجيب عن الثالث : بأنا لا نسلم بأن البيان كالمفوض به في كل أحكامه المسألة الرابعة : اختلفوا في أن حكم الناسخ هل يثبت في حق المكلف قبل بلوغ الخطاب له ؟ وتعلقوا بهذا الحديث في ذلك .

ووجه التعلق : أنه لو ثبت الحكم في أهل قباء قبل بلوغ الخبر إليهم ، لبطل ما فعلوه من التوجه إلى بيت المقدس . فيفقد شرط العبادة في بعضها . فتبطل . المسألة الخامسة : قيل فيه دليل على جواز مطلق النسخ . لأن ما دل على جواز الأخص دل على جواز الأعم

المسألة السادسة : قد يؤخذ منه جواز الاجتهاد في زمن الرسول صلى الله عليه وسلم ، أو بالقرب منه . لأنه كان يمكن أن يقطعوا الصلاة وأن يبنوا . فخرجوا البناء . وهو محل الاجتهاد . تمت المسائل الأصولية

وأما المسائل الفروعية : فالأولى منها : أن الوكيل إذا عزل فتصرف قبل بلوغ الخبر إليه : هل يصح تصرفه ، بناء على مسألة النسخ ؟ وهل يثبت حكمه قبل بلوغ الخبر ؟ وقد نوزع في هذا البناء على ذلك الأصل .

ووجه قول هذا المنازع في هذا البناء على مسألة النسخ : أن النسخ خطاب تكليفي ، إما بالفعل أو بالاعتقاد . ولا تكليف إلا مع الامكان ، ولا إمكان مع الجهل بورود الناسخ . وأما تصرف الوكيل : فعنى ثبوت حكم العزل فيه : أنه باطل ولا استحالة في أن يعلم بعد البلوغ بطلانه قبل بلوغ الخبر . وعلى تقدير صحة هذا البناء : فالحكم هناك في مسألة الوكيل يكون مأخوذاً بالقياس لا بالنسخ .

الثانية : إذا صلت الأمة مكشوفة الرأس ، ثم علمت بالعق في أثناء الصلاة : هل تقطع الصلاة أم لا ؟ فن أثبت الحكم قبل بلوغ العلم إليها قال بفساد ما فعلت فألزمها القطع . ومن لم يثبت ذلك لم يلزمها القطع ، إلا أن يتراخى سترها لرأسها وهذا أيضاً مثل الأول ، وأنه بالقياس .

الثالثة : قيل : فيه دليل على جواز تنبيه من ليس في الصلاة من هو فيها . وأن يفتح عليه . كذا ذكره القاضي عياض رحمه الله . وفي استدلاله على جواز أن يفتح عليه مطلقاً نظر . لأن هذا الخبر عن تحويل القبلة مخبر عن واجب ، أو أمر بترك ممنوع . ومن يفتح على غيره ليس كذلك مطلقاً . فلا يساويه ، ولا يلحق به . هذا إذا كان الفتح في غير الفاتحة .

الرابعة ، قيل : فيه دليل على جواز الاجتهاد في القبلة ، ومراعاة السمات لأنهم استداروا إلى جهة السكينة لأول وهلة في الصلاة قبل قطعهم على موضع عينها الخامسة : قد يؤخذ منه أن من صلى إلى غير القبلة بالاجتهاد ، ثم تبين له الخطأ : أنه لا يلزمه الاعادة . لأنه فعل ماوجب عليه في ظنه ، مع مخالفة الحكم في نفس الأمر ، كما أن أهل قباء فعلوا ماوجب عليهم عند ظنهم بقاء الأمر . ولم يفسد فعلهم ، ولا أمروا بالاعادة .

السادسة : قال الطحاوي : في هذا دليل على أن من لم يعلم بفرض الله تعالى . ولم تبلغه الدعوة ، ولا أمكنه استعمال ذلك من غيره . فالفرض غير لازم له . والحجة غير قائمة عليه . وركب بعض الناس على هذا : مسألة من أسلم في دار الحرب ، أو أطراف بلاد الاسلام ، حيث لا يجد من يستعلمه عن شرائع الاسلام : هل يجب عليه أن يقضى ما من صلاة وصيام ، لم يعلم وجوبهما ؟ وحكى عن مالك والشافعي إلزامه ذلك - أو ما هذا معناه - لقدترته على الاستسلام والبحث ، والخروج لذلك . وهذا أيضاً يرجع إلى القياس . والله أعلم .

وقوله في الحديث « وقد أمر أن يستقبل القبلة فاستقبلوها » يروى بكسر

الباء على الأمر ، ويروى « فاستقبلوها » بفتحها على الخبر .

٦٩ - الحديث الثالث : عن أنس بن سيرين قال : « اسْتَقْبَلَنَا أَنَسًا حِينَ قَدِمَ مِنَ الشَّامِ ، فَلَقَيْنَاهُ بِمَعِينِ التَّمْرِ ، فَرَأَيْنَاهُ يُصَلِّي عَلَى حِمَارٍ ، وَوَجْهُهُ مِنْ ذَا الْجَانِبِ - يَعْنِي عَنْ يَسَارِ الْقِبْلَةِ - فَقُلْتُ : رَأَيْتُكَ تَصَلِّي لِغَيْرِ الْقِبْلَةِ ؟ فَقَالَ : لَوْلَا أَنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَفْعَلُهُ مَا فَعَلْتُهُ » ^(١) .

الحديث يدل على جواز النافلة على الدابة إلى غير القبلة . وهو كما تقدم في حديث ابن عمر . وليس في هذا الحديث إلا زيادة « أنه على حمار » فقد يؤخذ منه طهارته . لأن ملاسته مع التمرز عنه متعذرة ؛ لاسيما إذا طال زمن ركوبه . فاحتمل العرق . وإن كان يحتمل أن يكون على حائل بينه وبينه .

وقوله « من الشام » هو الصواب في هذا الموضع . ووقع في كتاب مسلم « حين قدم الشام » وقالوا : هو وهم ، وإنما خرجوا من البصرة ليلتقوه من الشام . وقوله « رأيتك تصلي إلى غير القبلة » فقال : لولا أني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعله ما فعلته « إنما يعود إلى الصلاة إلى غير القبلة فقط . وهو الذي سئل عنه ، لا إلى غير ذلك من هيئته . والله أعلم .

ورأى هذا الحديث عن أنس بن مالك : أبو حمزة أنس بن سيرين ، أخو محمد بن سيرين ، مولى أنس بن مالك . ويقال : إنه لما وُلِدَ ذهب به إلى أنس بن مالك . فسماه أنسا ، وكناه بأبي حمزة باسمه وكنيته . متفق على الاحتجاج بحديثه . مات بعد أخيه محمد . وكانت وفاة أخيه محمد سنة عشر ومائة .

(١) أخرجه البخاري بهذا اللفظ في باب صلاة التطوع على الحمار ، ومسلم وقوله « بمعين التمر » موضع مذكور في تحديد العراق :

باب الصفوف

٧٠ - الحديث الأول : عن أنس بن مالك رضى الله عنه قال :
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « سَوُّوا صُفُوفَكُمْ » ، فَإِنَّ تَسْوِيَةَ
الصُّفُوفِ مِنْ تَمَامِ الصَّلَاةِ ^(١) .

تسوية الصفوف : اعتدال القائميين بها على سَمْت واحد . وقد تدل تسويتها
أيضاً على سَدِّ الفُرَجِ فيها ، بناء على التسوية المعنوية . والاتفاق على أن تسويتها
بالمعنى الأول والثاني أمر مطلوب . وإن كان الأظهر : أن المراد بالحديث الأول
وقوله صلى الله عليه وسلم « من تمام الصلاة » يدل على أن ذلك مطلوب .
وقد يؤخذ منه أيضاً : أنه مستحب ، غير واجب . لقوله « من تمام الصلاة » ولم
يقُلْ : إنه من أركانها ، ولا واجباتها . وتام الشيء : أمر زائد على وجود
حقيقته التي لا يتحقق إلا بها في مشهور الاصطلاح . وقد ينطلق بحسب الوضع
على بعض ما لا تتم الحقيقة إلا به .

٧١ - الحديث الثاني : عن النعمان بن بشير رضى الله عنهما ،
قال : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يقول « لَتُسَوَّيَنَّ صُفُوفَكُمْ
أَوْ لَيُخَالِفَنَّ اللَّهُ بَيْنَ وُجُوهِكُمْ » .

٧٢ - ولمسلم « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يُسَوِّي صُفُوفَنَا ،
حَتَّى كَأَنَّمَا يُسَوِّي بِهَا الْقِدَاحَ ، حَتَّى إِذَا رَأَى أَنَّ قَدَّ عَقَلْنَا عَنْهُ ، ثُمَّ خَرَجَ
يَوْمًا فَقَامَ ، حَتَّى إِذَا كَادَ أَنْ يُكَبِّرَ ، فَرَأَى رَجُلًا بِأَدْيَا صَدْرُهُ ، فَقَالَ :

(١) أخرجه البخارى في الصلاة بهذا اللفظ مع ابدال لفظ أمام الصلاة بأقامة الصلاة : ومسلم بهذا اللفظ : وأبو داود وابن ماجه .

عِبَادَ اللَّهِ ، لَتَسَوُنَّ صُفُوفَكُمْ أَوْ لِيُخَالِفَنَّ اللَّهُ بَيْنَ وُجُوهِكُمْ» ^(١).

« النعمان بن بشير » - بفتح الباء وكسر الشين المعجمة - ابن سعد بن ثعلبة الأنصاري . ولد قبل وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بثمان - أوست - سنين . قال أبو عمر : والأول أصح إن شاء الله تعالى . قتل سنة أربع وستين بمرج راهط . نسوية الصفوف : قد تقدم الكلام عليها . وقوله « أَوْ لِيُخَالِفَنَّ اللَّهُ بَيْنَ وُجُوهِكُمْ » معناه : إن لم تسووا . لانه قابل بين النسوية وبينه ، أى الواقع أحد الأمرين : إما التسوية ، أو المخالفة .

وكان يظهر لى فى قوله « أَوْ لِيُخَالِفَنَّ اللَّهُ بَيْنَ وُجُوهِكُمْ » أنه راجع إلى اختلاف القلوب ، وتغير بعضهم على بعض فإن تقدم إنسان على الشخص ، أو على الجماعة وتحليفه إياهم ، من غير أن يكون مُقاماً للإمامة بهم : قد يوغر صدورهم . وهو موجب لاختلاف قلوبهم . فمبر عنه بمخالفة وجوههم . لأن المختلفين فى التباعد والتقارب يأخذ كل واحد منهما غير وجه الآخر . فإن شئت بعد ذلك أن تجمل « الوجه » بمعنى « الجهة » وإن شئت أن تجمل « الوجه » معبراً به عن اختلاف المقاصد وتباين النفوس . فإن من تباعد عن غيره وتنافر ، زوى وجهه عنه . فيكون المقصود : التحذير من وقوع التباغض والتنافر . وقال القاضى عياض رحمه الله ، فى قوله « أَوْ لِيُخَالِفَنَّ اللَّهُ بَيْنَ وُجُوهِكُمْ » يحتمل أنه كقوله « أَنْ يُحَوَّلَ اللَّهُ صُورَتَهُ صُورَةَ حِمَارٍ » فيخالف بصفتهم إلى غيرها من المسوخ ، أو يخالف بوجه من لم يَقُمْ صَفَةً ويغير صورته عن وجه من أقامه ، أو يخالف باختلاف صورها بالمسخ والتغيير .

وأقول : أما الأول - وهو قوله « فيخالف بصفتهم إلى غيرها من المسوخ » فليس فيه محافظة ظاهرة على مقتضى لفظة « بين » والأليق بهذا المعنى أن يقال :

(١) رواه أيضاً أبو داود والنسائي والترمذى وابن ماجه والامام أحمد ابن حنبل ولم يخرج البخارى هذه الزيادة كما ذكره المصنف .

يخالف وجوهكم عن كذا ، إلا أن يراد المخالفة بين وجوه من مسخ ومن لم يُمسح ، فهذا الوجه الثانى ، وأما الوجه الأخير : ففيه محافظة على معنى « بين » إلا أنه ليس فيه محافظة ظاهرة على قوله « وجوهكم » فإن تلك المخالفة بعد المسخ ، وليست تلك صفة وجوههم عند المخالفة فى الفعل ، والأمر فى هذا قريب محتمل . وقوله « القداح » هى خشب السهام حين تُنْبَرى وتنفث دُمُها للرُمى . وهى مما يطلب فيها التحريز ، وإلا كان السهم طائشاً ، وهى مخالفة لغرض إصابة الغرض . فغضب به المثل لتحريز التسوية لغيره .

وفى الحديث دليل على أن تسوية الصفوف من وظيفة الإمام . وقد كان بعض أئمة السلف يوكّل بالناس من يسوى صفوفهم ^(١) . وقوله « حتى إذا رأى أن قد عقلنا » يحتمل أن المراد : أنه كان يراقبهم فى التسوية ويراقبهم ، إلى أن علم أنهم عقلوا المقصود منه وامتنلوه . فكان ذلك غاية لمراقبتهم ، وتكلف مراعاة إقامتهم .

وقوله « حتى إذا كاد أن يكبر فرأى رجلاً باديًا صدره . فقال : عباد الله » الخ يستدل به على جواز كلام الإمام فيما بين الإقامة والصلاة لما يعرض من حاجة . وقيل : إن العلماء اختلفوا فى كراهة ذلك ^(٢) .

٧٣ - الحديث الثالث : عن أنس بن مالك رضى الله عنه : « أَنَّ جَدَّتَهُ مُلَيْكَةَ دَعَتْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَطْعَامٍ صَنَعَتْهُ ، فَأَكَلَ مِنْهُ ، ثُمَّ قَالَ : قَوْمُوا فَلِأَصَلَّى لَكُمْ ؟ قَالَ أَنَسٌ : فَعَمْتُ إِلَى

(١) قال الترمذى فى سننه : وروى عن عمر : « أنه كان يوكّل رجلاً بإقامة الصفوف ، فلا يكبر حتى يجبر أن الصفوف قد استوت » وروى عن طى وعثمان : « أنهما كانا يتعاهدان ذلك ويقولان : استوتوا » وكان على يقول « تقدم يا فلان ، تأخر يا فلان » .

(٢) بهامش الاصل : لعل الخلاف فيما لا يتعلق بمصلحة الصلاة . وهذا يتعلق بمصلحة الصلاة .

حَصِيرٍ لَنَا قَدْ اسْوَدَّ مِنْ طُولِ مَا لَيْسَ ، فَنَضَحْتُهُ بِمَاءٍ ، فَقَامَ عَلَيْهِ
رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وَصَفَّقْتُ أَنَا وَالْيَتِيمُ وَرَاءَهُ ، وَالْعَجُوزُ مِنْ
وَرَائِنَا . فَصَلَّى لَنَا رَكْعَتَيْنِ ، ثُمَّ انْصَرَفَ ^(١) .

٧٤ - وَاِسْلَمَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « صَلَّى بِهِ وَبِأُمَّهُ ،
فَأَقَامَنِي عَنْ يَمِينِهِ ، وَأَقَامَ الْمَرْأَةَ خَلْفَنَا »

قال صاحب الكتاب : اليتيم هو : ضُمَيْرَةُ ، جد حسين بن عبد الله
ابن ضُمَيْرَةَ .

« مليكة » بضم الميم وفتح اللام . وبعض الرواة : رواه بفتح الميم وكسر اللام ،
والأصح الأول . قيل : هي أم سليم . وقيل : أم حرام . قال بعضهم : ولا يصح
وهذا الحديث : رواه إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس بن مالك ،
فقيل : الضمير في « جدته » عائد على إسحاق بن عبد الله ، وأنها أم أبيه . قاله
الحافظ أبو عمر . فعلى هذا : كان ينبغي للمصنف أن يذكر إسحاق . فإنه لما أسقط
ذكره تعين أن تكون جدة أنس . وقال غير أبي عمر : إنها جدة أنس ، أم أمه .
فعلى هذا : لا يحتاج إلى ذكر إسحاق . وعلى كل حال : فالأحسن إثباته .

وفي الحديث دليل على ما كان النبي صلى الله عليه وسلم عليه من التواضع ،
وإجابة دعوة الداعي . ويستدل به على إجابة أولى الفضل لمن دعاهم لغير الولية .
وفيه أيضاً : جواز الصلاة للتعليم ، أو لحصول البركة بالاجتماع فيها ، أو بإقامتها
في المكان مخصوص . وهو الذي قد يشمر به قوله « لكم » .

وقوله « إلى حصير قد اسود من طول ما ليس » أخذ منه : أن الافتراش

(١) أخرجه البخاري بهذا اللفظ في غير موضع ، ومسلم وأبو داود والنسائي
والترمذي . وبهامش الأصل على كلمة « فلاصل » : وعند ابن وضاح بفتح اللام
وإثبات الياء وعند غيره : فلنصل ، بالنون وكسر اللام الأولى في الجزم .

يطلق عليه لباس ، ورتب عليه مسألان . إحداهما : لو حلف لا يلبس ثوباً ، ولم يكن له نية ، فافترشه : أنه يحنث . والثانية : أن افتراش الحرير لباس له ، فيحرم ، على أن ذلك - أعنى افتراش الحرير - قد ورد فيه نص يخصه .

وقوله « فنضحته » النضح : يطلق على الغسل ، ويطلق على مادونه . وهو الأشهر . فيحتمل أن يريد الغسل . فيسكون ذلك لأحد أمرين ، إما لمصلحة دينوية . وهى تليينه وتهينته للجلوس عليه ، وإما لمصلحة دينية ، وهى طلب طهارته ، وزوال ما يعرض من الشك فى نجاسته ، لطول لبسه . ويحتمل أن يريد مادون الغسل . وهو النضح الذى تستحبه للمساكية لما يشك فى نجاسته . وقد قرب ذلك بأن أبا عمير كان معهم فى البيت ، واحتراز الصبيان من النجاسة بعيد . وقوله « فصفت أنا واليتيم وراءه » حجة لجمهور الأمة فى أن موقف الاثنين وراء الإمام . وكان بعض المتقدمين يرى أن يكون موقف أحدهما عن يمينه ، والآخر عن يساره . وفيه دليل على أن للصبي موقفاً فى الصف .

وفيه دليل على أن موقف المرأة وراء موقف الصبي .

ولم يُحسن من استدلل به على أن صلاة المنفرد خلف الصف صحيحة . فإن هذه الصورة ليست من صور الخلاف . وأبعد من استدلل به على أنه لا تصح إمامتها للرجال ، لأنه وجب تأخرها فى الصف ، فلا تتقدم إماماً .

وقوله « ثم انصرف » الأقرب : أنه أراد الانصراف عن البيت . ويحتمل أنه أراد الانصراف من الصلاة . أما على رأى أبى حنيفة : فبناء على أن السلام لا يدخل تحت مسمى الركعتين . وأما على رأى غيره : فيكون الانصراف عبارة عن التحلل الذى يستعقب السلام .

وفى الحديث : دليل على جواز الاجتماع فى النوافل خلف إمام .

وفيه دليل على صحة صلاة الصبي والاعتداد بها . والله أعلم

٧٥ - الحديث الرابع : عن عبد الله بن عباس رضى الله عنهما :

قال « بَتُّ عِنْدَ خَالَتِي مَيْمُونَةَ . فَقَامَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي مِنْ اللَّيْلِ . فَقَمَمْتُ عَنْ يَسَارِهِ . فَأَخَذَ بِرَأْسِي فَأَقَامَنِي عَنْ يَمِينِهِ » ^(١) .

خالته « ميمونة بنت الحارث » أخت أمه أم الفضل بنت الحارث . ومبيتها عندها فيه دليل على جواز مثل ذلك ، من المبيت عند المحارم مع الزوج . وقيل : إنه تحَرَّى لذلك وقتاً لا يكون فيه ضرر بالنبي صلى الله عليه وسلم ، وهو وقت الحيض . وقيل : إنه بات عندها لينظر صلاة النبي صلى الله عليه وسلم .

وفيه دليل على أن للصبي موقفاً مع الإمام في الصف . وإذا أخذ بما ورد في غير هذه الرواية من أنه « دخل في صلاة النفل بعد دخول النبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة » ففيه دليل على جواز الشروع في الائتنام بمن لم ينو الإمامة . وفيه دليل على أن موقف المأموم الواحد مع الإمام عن يمين الإمام ^(٢) . وفيه دليل على أن العمل اليسير في الصلاة لا يفسدها .

باب الإمامة

٧٦- الحديث الأول : عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي

صلى الله عليه وسلم قال « أَمَّا يَخْشَى الَّذِي يَرْفَعُ رَأْسَهُ قَبْلَ الْإِمَامِ : أَنْ يَحُولَ اللَّهُ رَأْسَهُ رَأْسَ حِمَارٍ ، أَوْ يَجْعَلَ صُورَتَهُ صُورَةَ حِمَارٍ ؟ » ^(٣) .

الحديث : دليل على منع تقدم المأموم على الإمام في الرفع . هذا منصوصه ، في الرفع من الركوع والسجود . ووجه الدليل : التوعد على الفعل . ولا يكون التوعد

(١) رواه البخارى بهذا اللفظ في غير موضع مطولاً ، ومختصراً ومسلم وأبو داود والنسائي والترمذي وابن ماجه والامام أحمد .

(٢) وفي رواية « قَمَمْتُ إِلَى جَنْبِهِ » وهي ظاهرة في أنه يقوم بجانبه مساوياً له

(٣) أخرجه البخارى في باب الإمامة بهذا اللفظ ، ومسلم وأبو داود والنسائي والترمذي وابن ماجه والامام أحمد بن حنبل .

إلا على ممنوع^(١) ويقاس عليه : السبق في الخفض ، كالمهوى إلى الركوع والسجود .
وفي قوله صلى الله عليه وسلم « أما يخشى الذي يرفع رأسه قبل الإمام » ما يدل
على أن فاعل ذلك متعرض لهذا الوعيد . وليس فيه دليل على وقوعه ولا بد .
وقوله « أن يحول الله رأسه رأس حمار ، أو يجعل صورته صورة حمار »
يقتضى تغيير الصورة الظاهرة . ويحتمل أن يرجع إلى أمر معنوي مجازي . فإن
الحمار موصوف بالبلادة . وبستعار هذا المعنى للجاهل بما يجب عليه من فروض
الصلاة ، ومتابعة الامام . ورجح هذا الجواز بأن التحويل في الصورة الظاهرة
لم يقع مع كثرة رفع المأمومين قبل الامام . ونحن قد بينا أن الحديث لا يدل على
وقوع ذلك . وإنما يدل على كون فاعله متعرض لذلك ، وكون فعله صالحاً لأن يقع
عنه ذلك الوعيد . ولا يلزم من التعرض للشيء وقوع ذلك الشيء .

وأيضاً فالمتوعد به لا يكون موجوداً في الوقت الحاضر . أعنى عند الفعل ،
والجاهل موجود عند الفعل . ولست أعنى بالجاهل ههنا : عدم العلم بالحكم ، بل
إما هذا ، وإما أن يكون عبارة عن فعل مالا يسوغ . وإن كان العلم بالحكم
موجوداً . لأنه قد يقال في هذا : إنه جهل . ويقال لفاعله جاهل . والسبب فيه :
أن الشيء يُنفى لا انتفاء ثمرته والمقصود منه . فيقال : فلان ليس بإنسان ، إذا لم
يفعل الأفعال المناسبة للإنسانية . ولما كان المقصود من العلم العمل به جاز أن يقال
لمن لا يعمل بعلمه : إنه جاهل غير عالم .

٧٧ - الحديث الثاني : عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي
صلى الله عليه وسلم قال : « إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُوتَمَّ بِهِ . فَلَا تَخْتَلَفُوا
عَلَيْهِ . فَإِذَا كَبُرَ فَكَبِّرُوا ، وَإِذَا رَكِعَ فَارْكَعُوا . وَإِذَا قَالَ : سَمِعَ

(١) بل قد ورد النص بالنهي عن التقدم في الموضعين . أخرج البزار من رواية
أبي هريرة « الذي يخفض ويرفع قبل الامام إنما ناصيته بيد الشيطان » ومثله عند
ابن أبي شيبة من رواية أبي هريرة .

اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ ، فَقُولُوا : رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ . وَإِذَا سَجَدَ فَاسْجُدُوا .
وَإِذَا صَلَّى جَالِسًا فَصَلُّوا جُلُوسًا أَتَّجْمُونَ » ^(١) .

٧٨ - وما في معناه من حديث عائشة رضى الله عنها قالت « صَلَّى
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي بَيْتِهِ وَهُوَ شَاكٍ ، فَصَلَّى جَالِسًا ،
وَصَلَّى وَرَاءَهُ قَوْمٌ قِيَامًا ، فَأَشَارَ إِلَيْهِمْ : أَنْ اجْلِسُوا فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ :
لَمَّا جُعِلَ الْإِمَامُ يُؤْتَمُّ بِهِ ، فَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا ، وَإِذَا رَفَعَ فَارْفَعُوا ،
وَإِذَا قَالَ : سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ ، فَقُولُوا : رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ ، وَإِذَا صَلَّى
جَالِسًا فَصَلُّوا جُلُوسًا أَتَّجْمُونَ » ^(٢) وهذا الحديث الثالث .

السلام على حديث أبي هريرة من وجوه .

الأول : اختلفوا في جواز صلاة المفترض خلف المتنفل . فمنعها مالك
وأبو حنيفة وغيرهما . واستدل لهم بهذا الحديث . وجعل اختلاف النيات داخلا
تحت قوله « فلا تحفلوا عليه » وأجاز ذلك الشافعي وغيره . والحديث محمول في
هذا المذهب على الاختلاف في الأفعال الظاهرة .

الثاني : الفاء في قوله « فاذا ركع فاركعوا » الخ تدل على أن أفعال المأموم
تكون بعد أفعال الإمام ، لأن الفاء تقتضى التعقيب . وقد مضى الكلام في
المنع من سبق . وقال الفقهاء : المساواة في هذه الأشياء : مكروهة .

الثالث قوله « وإذا قال : سمع الله لمن حمده ، فقولوا : ربنا ولك الحمد »
يستدل به من يقول : إن التسميع يختص بالإمام . فان قوله « ربنا ولك الحمد »
يختص بالمأموم . وهو اختيار مالك رحمه الله .

(١) أخرجه البخارى بألفاظ متقاربة من هذا . وذكره في غير موضع من عدة
طرق ، ومسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه والامام أحمد .

(٢) أخرجه البخارى بهذا اللفظ في غير موضع ومسلم وأبو داود

الرابع : اختلفوا في إثبات الواو وإسقاطها من قوله « ولك الحمد » بحسب اختلاف الروايات وهذا اختلاف في الاختيار ، لافي الجواز . ويرجع لإثباتها بأنه يدل على زيادة معنى . لأنه يكون التقدير : ربنا استجب لنا - أو ما قارب ذلك - ولك الحمد . فيكون الكلام مشتملاً على معنى الدعاء ، ومعنى الخبر . وإذا قيل بإسقاط الواو : دل على أحد هذين .

الخامس : قوله « وإذا صلى جالساً فصلوا جالساً أجمعون » أخذ به قوم ، فأجازوا الجلوس خلف الإمام القاعد للضرورة ، مع قدرة المأمومين على القيام . وكأنهم جعلوا متابعة الإمام عذراً في إسقاط القيام . ومنه أكثر الفقهاء المشهورين والماتنمون اختلفوا في الجواب عن هذا الحديث على طرق .

الطريق الأول : ادعاء كونه منسوخاً ، وناسخه : صلاة النبي صلى الله عليه وسلم بالناس في مرض موته قاعداً . وهم قيام ، وأبو بكر قائم يُعلمهم بأفصال صلاته . وهذا بناء على أن النبي صلى الله عليه وسلم كان الإمام ، وأن أبا بكر كان مأموماً في تلك الصلاة . وقد وقع في ذلك خلاف . وموضع الترجيح : هو الكلام على ذلك الحديث . قال القاضي عياض ، قالوا : ثم نسخت إمامة القاعد جملة بقوله « لا يؤمن أحد بعدى جالساً » وبفعل الخلفاء بعده ، وأنه لم يؤمن أحد منهم جالساً ، وإن كان النسخ لا يمكن بعد النبي صلى الله عليه وسلم . فنابرتهم على ذلك تشهد بصحة نهيه عن إمامة القاعد بعده ، وتَقَوَّى لِين هذا الحديث . وأقول : هذا ضعيف . أما الحديث في « لا يؤمن أحد بعدى جالساً » فحديث رواه الدارقطني عن جابر بن زيد الجعفي - بضم الجيم وسكون العين - عن الشعبي - بفتح الشين - أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « لا يؤمن أحد بعدى جالساً » وهذا مرسل . وجابر بن زيد قالوا فيه : متروك . ورواه مجاهد عن الشعبي وقد استضعف مجاهد

وأما الاستدلال بترك الخلفاء الامامة عن قعود : فأضعف . فان ترك الشيء

لا يدل على تحريمه . فلعلهم اكتفوا بالاستقابة للقادرين ، وإن كان الاتفاق قد حصل على أن صلاة القاعد بالقائم مرجوحة ، وأن الأولى تركها . فذلك كاف في بيان سبب تركهم الامامة من قعود . وقولهم « إنه يشهد بصحة نهيه عن إمامة القاعد بعده » ليس كذلك ، لما بيناه من أن الترك للفعل لا يدل على تحريمه الطريق الثاني ، في الجواب عن هذا الحديث : للبايعين ادعاء أن ذلك مخصوص بالنبي صلى الله عليه وسلم . وقد عرف أن الأصل عدمه حتى يدل عليه دليل .

الطريق الثالث : التأويل بأن يحمل قوله « وإذا صلى جالساً فصلوا جالوساً » على أنه : إذا كان في حالة الجلوس فاجلسوا ، ولا تخالفوه بالقيام . وكذلك إذا صلى قائماً فصلوا قياماً . أى إذا كان في حال القيام قعودوا ، ولا تخالفوه بالقعود . وكذلك في قوله « إذا ركع فاركعوا وإذا سجد فاسجدوا » وهذا بعيد . وقد ورد في الأحاديث وطرقها : ما ينفيه ، مثل ما جاء في حديث عائشة رضى الله عنها الآتى « أنه أشار إليهم : أن اجلسوا » ومنه تعليل ذلك بموافقة الأعاجم في القيام على ملوكهم . وسياق الحديث في الجلة يمنع من سبق الفهم إلى هذا التأويل والكلام على حديث عائشة مثل الكلام على حديث أبى هريرة ، وما فيه من الزيادة قد حصل التنبيه عليه .

٧٩ - الحديث الرابع : عن عبد الله بن يزيد الخطمى الأنصارى رضى الله عنه قال : حَدَّثَنِي الْبَرَاءُ - وَهُوَ غَيْرُ كَذُوبٍ - قَالَ : « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا قَالَ : سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمَدَهُ : لَمْ يَحْنِ أَحَدٌ مِنَّا ظَهْرَهُ حَتَّى يَقَعَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَاجِدًا ، ثُمَّ قَعَّ مُجُودًا بَعْدَهُ » ^(١) .

(١) أخرجه البخارى بهذا اللفظ في الامامة ، ومسلم وأبو داود والنسائى =

« عبد الله بن يزيد الخطمي » مفتوح الخاء ساكن الطاء - من بنى خَطْمَةً . وخطمة من الأوس . كان أميراً على الكوفة . والذي روى عنه هذا الحديث : أبو إسحاق . وقوله « وهو غير كذوب » حمله بعضهم على أنه كلام أبي إسحاق في وصف عبد الله بن يزيد ، لا كلام عبد الله بن يزيد في وصف البراء بن عازب . والذي ذكره المصنف يقتضى : أنه كلام عبد الله بن يزيد في وصف البراء بن عازب ولو كان ذكر أبا إسحاق لكان أحسن ، أو متعينا ، لاحتمال الكلام الوجهين . ما . وأما على ما ذكره : فلا يحتمل إلا أحدهما . وهو البراء . والذين حلوا الكلام على الوجه الأول : قصدوا تنزيه البراء عن مثل هذه التزكية ، لأنه في مقام الصحبة ، وكذا قل عن يحيى بن معين ، أنه قال - يعنى أبا إسحاق - إن عبد الله بن يزيد غير كذوب . ولا يقال للبراء : إنه غير كذوب . فاذا قصدوا ذلك فعبد الله بن يزيد أيضا قد شهد الحديبية . وهو ابن سبع عشرة سنة . ورد هذا بعضهم برواية شعبة عن أبي إسحاق قال : سمعت عبد الله بن يزيد يطلب يقول : حدثنا البراء ، وكان غير كذوب . وإن كان هذا محتملا أيضا .

والحديث يدل على تأخر الصحابة في الاقتداء عن فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ، حتى يتلبس بالركن الذي ينتقل إليه ، لا حين يشرع في الهوى إليه . وفي ذلك دليل على طول الطمأنينة من النبي صلى الله عليه وسلم ولفظ الحديث الآخر يدل على ذلك ، أغنى قوله « فاذا ركع فاركعوا .

== والترمذى واحمد بن حنبل . وسبب رواية عبد الله بن يزيد هذا الحديث - على ما رواه الطبرانى من طريقه - أنه كان يصلى بالناس بالكوفة . فكان الناس يضعون رؤوسهم قبل أن يرفع رأسه . منكرا عليهم . واذا علمت ذلك تعلم أن قوله غير كذوب لا يوجب تهمة في الراوى . وإنما يوجب إثبات تحرير الصدق له . لأن هذا كان عادتهم . اذا أرادوا تأكيد العلم بصدق الراوى والعمل بما روى . فقد كان ابن مسعود يقول « حدثني الصادق المصدق صلى الله عليه وسلم » وكذلك أبو هريرة يقول « سمعت خليلي الصادق المصدق » والله اعلم .

وإذا سجد فاسجدوا» فانه يقتضى تقدم ما يسمى ركوعا وسجودا

٨٠ - الحديث الخامس : عن أبى هريرة رضى الله عنه : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إِذَا أَمَّنَ الْإِمَامُ فَأَمَّنُوا ، فَإِنَّهُ مَنْ وَافَقَ تَأْمِينُهُ تَأْمِينَ الْمَلَائِكَةِ : غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ » ^(١) .

الحديث يدل على أن الامام يؤمن . وهو اختيار الشافعى وغيره . واختيار مالك : أن التأمين للمؤمنين . ولعله يؤخذ منه جهر الامام بالتأمين . فانه علق

تأمينهم بتأمينه . فلا بد أن يكونوا عالمين به . وذلك بالسمع

والذين قالوا « لا يؤمن الإمام » أولوا قوله صلى الله عليه وسلم « إذا أمن الإمام » على بلوغه موضع التأمين . وهو خاتمة الفاتحة ، كما يقال « أنجد » إذا بلغ نجداً . و « أنهم » إذا بلغ تهامة . و « أحرم » إذا بلغ الحرم . وهذا مجاز . فإن وجد دليل يرجحه على ظاهر هذا الحديث - وهو قوله « إذا أمن » فإنه حقيقة في التأمين - عمل به . وإلا فالأصل عدم المجاز .

ولعل مالكا اعتمد على عمل أهل المدينة ، إن كان لهم في ذلك عمل ، ورجح به مذهبه . وأما دلالة الحديث على الجهر بالتأمين ^(٢) فأضعف من دلالاته على نفس التأمين قليلا . لأنه قد يدل دليل على تأمين الإمام من غير جهر .

وموافقة تأمين الإمام لتأمين الملائكة ظاهره : الموافقة في الزمان . ويقويه الحديث الآخر « إذا قال أحدكم : آمين ، وقالت الملائكة في السماء : آمين .

(١) أخرجه البخارى بهذا اللفظ في باب الجهر بآمين . ومسلم في الصلاة ، وأبو داود والنسائى والترمذى والإمام أحمد بن حنبل وابن ماجه .

(٢) يدل على مشروعية الجهر ما رواه أبو داود وابن ماجه والدارقطنى وحسنه الحاكم وقال على شرطهما عن أبى هريرة « قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا تلا غير المغضوب عليهم ولا الضالين قال : آمين ، حتى يسمع أهل الصف الأول فيرتج بها المسجد » وروى أبو داود والترمذى وأحمد بن حنبل عن وائل بن حجر قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم « قرأ غير المغضوب عليهم ولا الضالين ، فقال =

فوافقت إحداهما الأخرى » وقد يحتمل أن تكون الموافقة راجعة إلى صفة التأمين ، أى يكون تأمين المصلى كصفة تأمين الملائكة فى الإخلاص ، أو غيره من الصفات المدوحة . والأول أظهر .

وقد تقدم لنا كلام فى مثله فى قوله صلى الله عليه وآله وسلم « غفر له ما تقدم من ذنبه » وهل ذلك مخصوص بالصفائر ؟

٨١- الحديث السادس : عن أبى هريرة رضى الله عنه : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ لِلنَّاسِ فَلْيُخَفِّفْ ، فَإِنَّ فِيهِمُ الضَّعِيفَ وَالسَّقِيمَ وَذَا الْحَاجَّةَ ، وَإِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ لِنَفْسِهِ فَلْيُطَوِّلْ مَا شَاءَ » ^(١) .

٨٢- ومافى معناه من حديث أبى مسعود الأنصارى رضى الله عنه وهو الحديث السابع : قال « جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم ، فَقَالَ : إِنِّى لَا تَأْخُرُ عَنْ صَلَاةِ الصُّبْحِ مِنْ أَجْلِ فُلَانٍ ، يَمَّا يُطِيلُ بِنَا ، قَالَ : فَمَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم غَضِبَ فى مَوْعِظَةٍ قَطُّ أَشَدَّ يَمَّا غَضِبَ يَوْمَئِذٍ ، فَقَالَ : يَا أَيُّهَا النَّاسُ ، إِنَّ مِنْكُمْ مُنْفَرِّينَ ، فَأَيُّكُمْ أَمَّ النَّاسَ فَلْيُوجِزْ فَإِنَّ مِنْ وَرَائِهِ الْكَبِيرَ وَالضَّعِيفَ وَذَا الْحَاجَّةَ » ^(٢)

== آمين ، يمد بها صوته » قال الحافظ ابن حجر : وسنده صحيح . قال الترمذى : وبه يقول غير واحد من أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم والتابعين ومن بعدهم يرون أن الرجل يرفع صوته بالتأمين ولا يخفيها وبه يقول الشافعى وأحمد وإسحاق اهـ

(١) أخرجه البخارى بهذا اللفظ فى باب الإمامة ، ماعدا قوله « وَذَا الْحَاجَّةَ » فإنه قال « والسكرير » فى رواية أبى هريرة ، وفى رواية أبى مسعود « وَذَا الْحَاجَّةَ » ومسلم وأبو داود والنسائى والترمذى والإمام أحمد . (٢) أخرجه البخارى فى غير موضع بالفاظ قريبة من هذا ومسلم والنسائى وابن ماجه .

حديث أبي هريرة وأبي مسعود - واسمه عقبة بن عمرو . ويعرف بالبدرى والأكثر على أنه لم يشهد بدراً . ولكنه نزلها ، فنسب إليها - يدلان على التخفيف في صلاة الإمام . والحكم فيها مذكور مع علته ، وهو المشقة اللاحقة للمؤمنين إذا طول . وفيه - بعد ذلك - بحثان .

أحدهما : أنه لما ذكرت العلة وجب أن يتبعها الحكم ، فحيث يشق على المأمومين التطويل ، ويريدون التخفيف : يؤمر بالتخفيف . وحيث لا يشق ، أولاً يريدون التخفيف : لا يكره التطويل . وعن هذا قال الفقهاء : إنه إذا علم من المأمومين : أنهم يؤثرون التطويل طول ، كما إذا اجتمع قوم لقيام الليل . فإن ذلك - وإن شق عليهم - فقد آثروه ودخلوا عليه .

الثاني : التطويل والتخفيف : من الأمور الإضافية . فقد يكون الشيء طويلاً بالنسبة إلى عادة قوم . وقد يكون خفيفاً بالنسبة إلى عادة آخرين . وقد قال بعض الفقهاء : إنه لا يزيد الإمام على ثلاث تسبيحات في الركوع والسجود . والمروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أكثر من ذلك ، مع أمره بالتخفيف ^(١) . فكان ذلك : لأن عادة الصحابة لأجل شدة رغبتهم في الخير يقتضى أن لا يكون ذلك تطويلاً . هذا إذا كان فعل النبي صلى الله عليه وسلم ذلك عاماً في صلواته أو أكثرها . وإن كان خاصاً ببعضها ، فيحتمل أن يكون لأن أولئك المأمومين يؤثرون التطويل . وهو متردد بين أن لا يكون تطويلاً بسبب ما يقتضيه حال الصحابة ، وبين أن يكون تطويلاً لكنه بسبب إثارة المأمومين . وظاهر الحديث المروى : لا يقتضى الخصوص ببعض صلواته صلى الله عليه وسلم .

وحديث أبي مسعود : يدل على الغضب في الموعدة . وذلك يكون : إما لخالفه الموعوظ لما علمه ، أو التقصير في تعلمه . والله أعلم .

باب صفة صلاة النبي ﷺ

٨٣ - الحديث الأول : عن أبي هريرة رضى الله عنه قال « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كَبَّرَ في الصَّلَاةِ : سَكَتَ هُنَيْهَةً قَبْلَ أَنْ يَقْرَأَ ، فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، بِأَيِّ أُنْتَ وَأُمِّي ، أَرَأَيْتَ سُكُوتَكَ بَيْنَ التَّكْبِيرِ وَالْقِرَاءَةِ ؟ مَا تَقُولُ ؟ قَالَ : أَقُولُ : اللَّهُمَّ بَاعِذْ بَيْنِي وَبَيْنَ خَطَايَايَ كَمَا بَاعَدْتَ بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ . اللَّهُمَّ تَقْنِيْ مِنْ خَطَايَايَ كَمَا تُنَقِّي الثَّوْبَ الْأَبْيَضُ مِنَ الدَّنَسِ . اللَّهُمَّ اغْسِلْنِي مِنْ خَطَايَايَ بِالمَاءِ وَالتَّلْجِ وَالْبَرَدِ » ^(١) .

تقدم القول في أن «كان» تشعر بكثرة الفعل، أو المداومة عليه . وقد تستعمل في مجرد وقوعه .

وهذا الحديث يدل لمن قال باستحباب الذكر بين التكبير والقراءة . فإنه دل على استحباب هذا الذكر . والدال على المفيد دال على المطلق، فينافي ذلك كراهية المالكية الذكر فيما بين التكبير والقراءة . ولا يقتضى استحباب ذكر آخر معين . وفيه دليل لمن قال باستحباب هذه السكينة بين التكبير والقراءة . والمراد بالسكينة ههنا : السكوت عن الجهر ، لا عن مطلق القول ، أو عن قراءة القرآن ، لا عن الذكر .

وقوله « مانقول ؟ » يشعر بأنه فهم أن عناك قولاً . فإن السؤال وقع بقوله

(١) أخرجه البخارى في الصلاة بهذا اللفظ : ومسلم وأبو داود والنسائي . وابن ماجه . وله «هنية» بضم الهاء وفتح النون وتشديد الياء بغير همزة . وهى تصغير «هنة» أصله هنوة . فلما صغرت قيل هنية وقلبت الواو ياء لاجتماعهما وسكون السابق ومن همزة فقد أخطأ . ورواية بعضهم «هنية» صحيحة .

« ما تقول ؟ » ولم يقع بقوله « هل تقول ؟ » والسؤال « بهل » مقدم على السؤال « بما » ههنا . ولعله استدل على أصل القول بحركة التميم . كما ورد في استدلالهم على القراءة في السر باضطراب لحيته .

وقوله « اللهم باعد بيني وبين خطاياي كما باعدت بين المشرق والمغرب » . عبارة : إما عن محوها وترك المؤاخذة بها ، وإما عن المنع من وقوعها والعصمة منها . وفيه مجازان . أحدهما : استعمال المباعدة في ترك المؤاخذة ، أو في العصمة منها . والمباعدة في الزمان أو في المكان في الأصل . والثاني : استعمال المباعدة في الإزالة الكلية . فإن أصلها لا يقتضي الزوال . وليس المراد ههنا : البقاء مع البعد ، ولا ما يماثله من المجاز . وإنما المراد : الإزالة بالكلية . وكذلك التشبيه بالمباعدة بين المشرق والمغرب ، للقصود منها : ترك المؤاخذة أو العصمة .

وقوله « اللهم تنقي من خطاياي - إلى قوله - من الدنس » مجاز - كما تقدم - عن زوال الذنوب وأثرها . ولما كان ذلك أظهر في الثوب الأبيض من غيره من الألوان . وقع التشبيه به .

وقوله « اللهم اغسلني » إلى آخره يحتمل أمرين - بعد كونه مجازاً عما ذكرناه - أحدهما : أن يراد بذلك التعبير عن غاية الحو ، أعني بالمجموع . فإن الثوب الذي تكرر عليه التنقية بثلاثة أشياء منقية ، يكون في غاية النقاء .

الوجه الثاني : أن يكون كل واحد من هذه الأشياء مجازاً عن صفة يقع بها التكفير والحو . وأصل ذلك كقوله تعالى (٢ : ٢٨٦) « عاف عنا وافر لنا وارحمنا » فكل واحدة من هذه الصفات - أعني : العفو ، والمغفرة ، والرحمة - لها أثر في محو الذنب . فعلى هذا الوجه : ينظر إلى الأفراد . ويجعل كل فرد من أفراد الحقيقة دالة على معنى فرد مجازي . وفي الوجه الأول : لا ينظر إلى أفراد الألفاظ ، بل تجمل جملة اللفظ دالة على غاية الحو للذنوب .

٨٤ - الحديث الثالث : عن عائشة رضي الله عنها قالت « كان

رسول الله صلى الله عليه وسلم يَسْتَفْتِحُ الصَّلَاةَ بِالتَّكْبِيرِ ، وَالْقِرَاءَةِ بِالْحَمْدِ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ . وَكَانَ إِذَا رَكَعَ : لَمْ يُشْخِصْ رَأْسُهُ ، وَلَمْ يَصُوبْهُ وَلَسَّكَنَ بَيْنَ ذَلِكَ ، وَكَانَ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ : لَمْ يَسْجُدْ ، حَتَّى يَسْتَوِيَ قَائِمًا ، وَكَانَ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ السَّجْدَةِ : لَمْ يَسْجُدْ ، حَتَّى يَسْتَوِيَ قَاعِدًا ، وَكَانَ يَقُولُ فِي كُلِّ رَكْعَتَيْنِ التَّحِيَّةَ ، وَكَانَ يَفْرِشُ رِجْلَهُ الْيُسْرَى ، وَيَنْصِبُ رِجْلَهُ الْيُمْنَى ، وَكَانَ يَنْهَى عَنْ عُقْبَةِ الشَّيْطَانِ وَيَنْهَى أَنْ يَفْتَرِشَ الرَّجُلُ ذِرَاعَيْهِ افْتِرَاشَ السَّبْعِ ، وَكَانَ يَخْتِمُ الصَّلَاةَ بِالتَّسْلِيمِ ^(١) .

هذا الحديث سها المصنف في إرادته في هذا الكتاب . فانه مما انفرد به مسلم عن البخارى . فرواه من حديث حسين العلم عن بُذَيْلِ بْنِ مَيْسَرَةَ عَنْ أَبِي الْجَوْزَاءِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا . وشرط الكتاب : تخرج الشيخين للحديث قولها « كان يستفتح الصلاة بالتكبير » قد تقدم الكلام على لفظة « كان » فانها قد تستعمل في مجرد وقوع الفعل . وهذا الحديث - مع حديث أبي هريرة - قد يدل على ذلك . فانها قد استعملت في أحدهما على غير ما استعملت في الآخر . فان حديث أبي هريرة : إن اقتضى المداومة أو الأكرثية على السكوت وذلك الذكر ، وهذا الحديث يقتضى المداومة - أو الأكرثية - لافتتاح الصلاة بعد التكبير بالحمد لله رب العالمين ، تارضاً . وهذا البحث مبنى على أن يكون لفظ « القراءة » مجزوراً . فإن كانت لفظة « كان » لاتدل إلا على الكثرة . فلا

(١) أخرجه مسلم بهذا اللفظ وأبو داود والإمام أحمد بن حنبل . وهذا الحديث له علة ، وهى أنه من رواية أبي الجوزاء عن عائشة . قال ابن عبد البر : لم يسمع منها ، وحديثه عنها مرسل

تعارض . إذ قد يكثران جميعا . وهذه الأفعال التي تذكر عن النبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة قد استدلت الفقهاء بكثير منها على الوجوب . لا لأن الفعل يدل على الوجوب ، بل لأنهم يرون أن قوله تعالى (أقيموا الصلاة) خطاب مجمل ، مبين بالفعل ، والفعل المبين للمجمل المأمور به : يدخل تحت الأمر . فيدل مجموع ذلك على الوجوب . وإذا سلكت هذه الطريقة وجدت أفعالا غير واجبة ، فلا بد أن يحال ذلك على دليل آخر دل على عدم الوجوب .

وفي هذا الاستدلال بحث . وهو أن يقال : الخطاب المجمل يتبين بأول الأفعال وقوعا . فإذا تبين بذلك الفعل لم يكن ما وقع بعده بيانا ، لوقوع البيان بالأول . فيبقى فعلا مجردا ، لا يدل على الوجوب . اللهم إلا أن يدل دليل على وقوع ذلك الفعل المستدل به بيانا . فيتوقف الاستدلال بهذه الطريقة على وجود ذلك الدليل ، بل قد يقوم الدليل على خلافه ، كرواية من رأى فعلا للنبي صلى الله عليه وسلم . وسبقت له صلى الله عليه وسلم مدة يقيم الصلاة فيها . وكان هذا الراوى الرأى من أصاغر الصحابة ، الذين حصل تمييزهم ورؤيتهم بعد إقامة الصلاة مدة . فهذا مقطوع بتأخره . وكذلك من أسلم بعد مدة إذا أخبر برؤيته للفعل . وهذا ظاهر في التأخير . وهذا تحقيق بالغ .

وقد يجاب عنه بأمر جدلي لا يقوم مقامه . وهو أن يقال : دل الحديث المعين على وقوع هذا الفعل . والأصل عدم غيره وقوعا ، بدلالة الأصل . فينبغي أن يكون وقوعه بيانا^(١) . وهذا قد يقوى إذا وجدنا فعلا ليس فيه شيء مما قام الدليل على عدم وجوبه . فأما إذا وجد فيه شيء من ذلك ، فإذا جعلناه مبينا بدلالة الأصل على عدم غيره ، ودل الدليل على عدم وجوبه : لزم النسخ لذلك الوجوب الذي ثبت أولاً فيه . ولا شك أن مخالفة الأصل أقرب من التزام النسخ .

(١) في الأصل : عدم غيره نوعا . فينبغي أن يكون نوعه

وقولها « وكان يفتتح الصلاة بالتكبير » يدل على أمور :

أحدها : أن الصلاة تفتتح بالتحريم ، أعنى ما هو أعم من التكبير ، بمعنى أنه لا يكتفى بالنية في الدخول فيها . فإن التكبير تحريم مخصوص . والدال على وجود الأخص دال على وجود الأعم . وأعنى بالأعم ههنا : هو المطلق . ونقل عن بعض المتقدمين خلافه . وربما تأوله بعضهم على مالك . والمعروف خلافه عنه . وعن غيره .

الثاني : أن التحريم يكون بالتكبير خصوصا . وأبو حنيفة يخالف فيه ويكتفى بمجرد التعظيم . كقوله « الله أجل ، أو أعظم » والاستدلال على الوجوب بهذا الفعل ، إما على الطريقة السابقة من كونه بيانا للمجمل . وفيه ما تقدم . وإما بأن يضم إلى ذلك قوله صلى الله عليه وسلم « صلوا كما رأيتموني أصلي » وقد فعلوا ذلك في مواضع كثيرة . واستدلوا على الوجوب بالفعل ، مع هذا القول . أعنى قوله صلى الله عليه وسلم « صلوا كما رأيتموني أصلي » وهذا إذا أخذ مفردا عن ذكر سببه وسياقه : أشعر بأنه خطاب للأمة بأن يصلوا كما صلى ، صلى الله عليه وسلم . فيقوى الاستدلال بهذه الطريقة على كل فعل ثبت أنه فعله في الصلاة . وإنما هذا الكلام قطعة من حديث مالك بن الحويرث قال « أتينا رسول الله صلى الله عليه وسلم - ونحن شبيبة متقاربون - فأقننا عنده عشرين ليلة . وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم رحبا رفيقا . فظن أنا قد اشتقنا أهلنا . فسلنا عن تركنا من أهلنا ؟ فأخبرناه . فقال : ارجعوا إلى أهليكم ، فأقيموا فيهم وعلومهم ، وروهم . فاذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم أحدكم . ثم ليؤمكم أكبركم » زاد البخاري « وصلوا كما رأيتموني أصلي » فهذا خطاب لمالك وأصحابه بأن يوقعوا الصلاة على ذلك الوجه الذي رأوا النبي صلى الله عليه وسلم يصلي عليه . ويشاركونهم في هذا الخطاب كل الأمة في أن يوقعوا الصلاة على ذلك الوجه . فما ثبت استمرار فعل النبي صلى الله عليه وسلم عليه دائما : دخل تحت الأمر ، وكان واجبا . وبعض ذلك

مقطوع به ، أى مقطوع باستمرار فعله له . وما لم يدل دليل على وجوده فى تلك الصلوات - التى تعلق الأمر بإيقاع الصلاة على صفتها - لا يُجزم بتناول الأمر له . وهذا أيضاً يقال فيه من الجدل ما أشرنا إليه .

وقولها « والقراءة بالحمد لله رب العالمين » تمسك به مالك وأصحابه فى ترك الذكر بين التكمير والقراءة . فانه لو تخلل ذكر بينهما لم يكن الاستفتاح بالقراءة بالحمد لله رب العالمين . وهذا على أن تكون « القراءة » مجرورة لا منصوبة واستدل به أصحاب مالك أيضاً على ترك التسمية فى ابتداء الفاتحة . وتأوله غيرهم على أن المراد : يفتح بسورة الفاتحة قبل غيرها من السور . وليس بقوى . لأنه إن أُجرى مجرى الحسكاية فذلك يقتضى البداءة بهذا اللفظ بعينه . فلا يكون قبله غيره . لان ذلك الغير يكون هو المفتتح به . وإن جمل اسما فسورة الفاتحة لا نسمى بهذا المجموع . أعنى « الحمد لله رب العالمين » بل تسمى بسورة الحمد فلو كان لفظ الرواية « كان يفتح بالحمد » لقوى هذا المعنى . فانه يدل حينئذ على الافتتاح بالسورة التى البسملة بعضها عند هذا التأويل لهذا الحديث .

وقولها « وكان إذا ركع لم يشخص رأسه » أى لم يرفعه . ومادة اللفظ تدل على الارتفاع . ومنه : أشخص بصره ، إذا رفعه نحو جهة العلو . ومنه : الشخص لارتفاعه للأبصار . ومنه : شَخَصَ المسافر : إذا خرج من منزله إلى غيره . ومنه ما جاء فى بعض الآثار « فشَخَصَ بى » أى أتانى ما يقلقنى . كأنه رُفِعَ من الأرض لقلقه

وقولها « ولم يَصُوبْهُ » أى لم يتكسه . ومنه الصيب : المطر . صاب يصوب إذا نزل . قال الشاعر :

فَلَسْتُ لِلْإِنْسِيِّ ، وَاسْكَنْ لِمَلَأَكُ تَنَزَّلَ مِنْ جَوْ السَّمَاءِ يَصُوبُ
ومن أطلق « الصَّيْبَ » على النيم فهو من باب المجاز . لأنه سبب الصيب الذى هو المطر .

وقولها « ولكن بين ذلك » إشارة إلى السنون في الركوع . وهو الاعتدال واستواء الظهر والعنق

وقولها « وكان إذا رفع رأسه من الركوع لم يسجد حتى يستوى قائماً » دليل على الرفع من الركوع والاعتدال فيه . والفقهاء اختلفوا في وجوب ذلك على ثلاثة أقوال . الثالث : يجب ما هو إلى الاعتدال أقرب . وهذا عندنا من الأفعال التي ثبت استمرار النبي صلى الله عليه وسلم عليها ، أعنى الرفع من الركوع وأما قولها « وكان إذا رفع رأسه من السجود لم يسجد حتى يستوى قاعدا » يدل على الرفع من السجود ، وعلى الاستواء في الجلوس بين السجدين . فأما الرفع : فلا بد منه . لأنه لا يتصور تعدد السجود إلا به ، بخلاف الرفع من الركوع . فإن الركوع غير متعدد . وسها بعض الفضلاء من المتأخرين ، فذكر ما ظاهره الخلاف في الرفع من الركوع والاعتدال فيه . فلما ذكر السجود قال : الرفع من السجود والاعتدال فيه والطمانينة كالركوع . فاقضى ظاهر كلامه : أن الخلاف في الرفع من الركوع جار في الرفع من السجود . وهذا سهو عظيم . لأنه لا يتصور خلاف في الرفع من السجود ، إذ السجود متعدد شرعاً . ولا يتصور تعدده إلا بالرفع الفاصل بين السجدين .

وقولها « وكان يقول في كل ركعتين التحية » أطلقت لفظ « التحية » على التشهد كله ، من باب إطلاق اسم الجزء على الكل . وهذا الموضع مما فارق فيه الاسم المسمى . فإن « التحية » الملك ، أو البقاء ، أو غيرها على ما سيأتي . وذلك لا يتصور قوله . وإنما يقال اسمه الدال عليه . وهذا بخلاف قولنا : أكلت الخبز وشربت الماء . فإن الاسم هناك : أريد به المسمى . وأما لفظة الاسم : فقد قيل فيها : إن الاسم هو المسمى . وفيه نظر دقيق

وقولها « وكان يفرش رجله اليسرى وينصب رجله اليمنى » يستدل به أصحاب أبي حنيفة على اختيار هذه الهيئة للجلوس للرجل . ومالك اختار التورك

وهو أن يفضى بوركه إلى الأرض ، وينصب رجله اليمنى . والشافعى فرق بين التشهد الأول والتشهد الأخير . ففي الأول اختار الافتراش على التورك . وفي الثانى اختار التورك . وقد ورد أيضاً هيئة التورك . فجمع الشافعى بين الحديتين فحمل الافتراش على الأول . وحمل التورك على الثانى . وقد ورد ذلك مفصلاً فى بعض الأحاديث . ورجح من جهة المعنى بأمرين ليسا بالقويين . أحدهما : أن المخالفة فى الهيئة قد تكون سبباً للتذكر عند الشك فى كونه فى التشهد الأول ، أو فى التشهد الأخير . والثانى : أن الافتراش هيئة استيفاز . فناسب أن تكون فى التشهد الأول . لأن المصلى مستوفز للقيام . والتورك هيئة اطمئنان . فناسب الأخير . والاعتماد على النقل أولى

وقولها « وكان ينهى عن عقبة الشيطان » ويرى « عن عقب الشيطان » وفسر بأن يفرش قدميه ويجلس بأليتيه على عقبيه . وقد سمي ذلك أيضاً الإقواء وقولها « وينهى أن يفتش إلى قولها - السبع » وهو أن يضع ذراعيه على الأرض فى السجود . والسنة : أن يرفعهما ، ويكون الموضوع على الأرض كفيه فقط وقولها « وكان يحتم الصلاة بالتسليم » أكثر الفقهاء على تعيين التسليم للخروج من الصلاة ، اتباعاً لفعل المواظب عليه . ولا يدل الحديث على أكثر من معنى السلام . وقد يؤخذ من هذا : أن التسليم : من الصلاة لقولها « وكان يحتم الصلاة بالتسليم » وليس بالشديد الظهور فى ذلك . وأبو حنيفة يخالف فيه

٨٥ - الحديث الرابع : عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ حَذْوَ مَنْكِبَيْهِ إِذَا افْتَتَحَ الصَّلَاةَ ، وَإِذَا كَبَّرَ لِلرُّكُوعِ ، وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ رَفَعَهُمَا كَذَلِكَ ، وَقَالَ : سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ ، رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ . وَكَانَ

لَا يَفْعَلُ ذَلِكَ فِي السُّجُودِ» ^(١).

اختلف الفقهاء في رفع اليدين في الصلاة على مذاهب متعددة . فالشافعي قال بالرفع في هذه الأماكن الثلاثة . أعنى في افتتاح الصلاة والركوع والرفع من الركوع . وحجته : هذا الحديث . وهو من أقوى الأحاديث سنداً ^(٢) . وأبو حنيفة لا يرى الرفع في غير الافتتاح . وهو المشهور عند أصحاب مالك . والمعمول به عند المتأخرين منهم . واقتصر الشافعي على الرفع في هذه الأماكن الثلاثة لهذا الحديث . وقد ثبت الرفع عند القيام من الركعتين . وقياس نظره : أن يسن الرفع في ذلك المكان أيضاً . لأنه لما قال باثبات الرفع في الركوع والرفع منه - لكونه زائداً على من روى الرفع عند التكبير فقط - وجب أيضاً أن يثبت الرفع عند القيام من الركعتين . فانه زائد على من أثبت الرفع في هذه الأماكن الثلاث فقط . والحجة واحدة في الموضعين * وأول راضٍ سيرة من يسيرها *

والصواب - والله أعلم - استحباب الرفع عند القيام من الركعتين ، لثبوت الحديث فيه . وأما كونه مذهباً للشافعي - لأنه قال : إذا صح الحديث فهو مذهبي ، أو ما هذا معناه - ففي ذلك نظر . ولما ظهر لبعض الفضلاء المتأخرين من المالكية قوة الرفع في الأماكن الثلاثة على حديث ابن عمر : اعتذر عن تركه في بلاده . فقال : وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه رفع يديه فيهما ^(٣) - أى في الركوع والرفع منه - ثبوتاً لا مرد له صحة ، فلا وجه للعدول عنه ، إلا أن في بلادنا هذه يستحب

(١) أخرجه البخاري بهذا اللفظ في الصلاة ومسلم والنسائي في الصلاة أيضاً . قال البخاري في جزء رفع اليدين : روى الرفع تسعة عشر نفساً من الصحابة . وسرد البيهقي في السنن وفي الخلافات أسماء من روى الرفع نحوه من ثلاثين صحابياً

(٢) قال ابن حجر في تلخيص الحبير قال ابن للدينى: هذا الحديث عندى حجة على الخاق ، من سمعه فعليه أن يعمل . لأنه ليس في إسناده شيء

(٣) رواه البخاري من حديث ابن عمر ، وزواه أبو داود من حديث أبي

للعالم تركه . لأنه إن فعله نسب إلى البدعة ، وتأذى في عرضه ، وربما تعدت الأذية إلى بدنه . فوقاية المرض والبدن بترك سنة : واجب في الدين ^(١) .

وقوله « حذو منكبيه » هو اختيار الشافعي في منتهى الرفع ، وأبو حنيفة اختار الرفع إلى حذو الأذنين . وفيه حديث آخر يدل عليه ، ورجح مذهب الشافعي بقوة السند ، لحديث ابن عمر ، وبكثرة الرواة لهذا المعنى . فروى عن الشافعي أنه قال : وروى هذا الخبر بضعة عشر نفساً من الصحابة ، وربما سلك طريق الجمع . فحمل خبر ابن عمر على أنه رفع يديه حتى حاذى كفاه منكبيه . والخبر الآخر : على أنه رفع يديه حتى حاذت أطراف أصابعه أذنيه . وقيل : إنه رويت رواية من حديث عبد الجبار بن وائل عن أبيه قال « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا افتتح الصلاة رفع يديه حتى يحاذى بهما منكبيه ، ويحاذى بإبهاميه أذنيه »

واختلف أصحاب الشافعي متى يبتدىء التكبير ؟ ففهم من قال : يبتدىء التكبير مع ابتداء رفع اليدين ، ويتم التكبير مع انتهاء إرسال اليدين . ونسب هذا إلى رواية وائل بن حُجْر . وقد نقل في رواية وائل بن حجر « استقبل النبي صلى الله عليه وسلم ، وكبر فرفع يديه حتى حاذى بهما أذنيه » وهذه الرواية لا تدل على مانسب إلى رواية وائل بن حجر ، وفي رواية لأبي داود فيها بعض مجهولين ، لفظها « أنه رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم يرفع يديه مع التكبير » وهذا أقرب في الدلالة . وفي رواية أخرى لأبي داود - فيها انقطاع - أنه « أبصر رسول الله صلى الله عليه وسلم حين قام إلى الصلاة رفع يديه ، حتى كانتا بحمال منكبيه ، وحاذى بإبهاميه أذنيه . ثم كبر » وفي رواية أخرى أجود من هاتين « وكان إذا كبر رفع يديه » وهذه محتملة . لأننا إذا قلنا : فلان فعل : احتمل أن يراد شرع في الفعل . ويحتمل : أن يراد فرغ منه . ويحتمل أن يراد :

(١) ما أبين بطلان هذا ، وما أدله على الجبن والوهن ، بل على الجهالة وضيف الإيمان بالله وبالرسول . ولقد كان أجدر بهم ألا يسجلوا هذا في الصحف .

جلة الفعل . ومن أصحاب الشافعي من قال : يرفع اليدين غير مكبر ، ثم يبتدىء التكبير مع ابتداء الإرسال ، ثم يتم التكبير مع تمام الإرسال . وينسب هذا إلى رواية أبي حميد الساعدي . ومنهم من قال : يرفع اليدين غير مكبر ، ثم يكبر ثم يرسل اليدين بعد ذلك . وينسب هذا إلى رواية ابن عمر .

وهذه الرواية التي ذكرها المصنف ظاهرها عندي مخالف لما نسب إلى رواية ابن عمر ، فإنه جعل افتتاح الصلاة ظرفاً لرفع اليدين . فلما أن يحمل الافتتاح على أول جزء من التكبير ، فينبغي أن يكون رفع اليدين معه . وصاحب هذا القول يقول : يرفع اليدين غير مكبر . ولما أن يحمل الافتتاح على التكبير كله . فأيضاً لا يقتضي أن يرفع اليدين غير مكبر .

وقوله « وقال سمع الله لمن حمده ، ربنا ولك الحمد » يقتضي جمع الإمام بين الأمرين . فإن الظاهر : أن ابن عمر إنما حكى وروى عن حالة الإمامة . فإنها الحالة الغالبة على النبي صلى الله عليه وسلم ، وغيرها نادر جداً . وإن حل اللفظ على العموم دخل فيه المنفرد والإمام . وقد فسر قوله « سمع الله لمن حمده » أي استجاب الله دعاء من حمده وقد تقدم الكلام في إثبات الواو وحذفها .

وقوله « وكان لا يفعل ذلك في السجود » يعني الرفع . وكأنه يريد بذلك عند ابتداء السجود ، أو عند الرفع منه . وحمله على الابتداء أقرب . وأكثر الفقهاء على القول بهذا الحديث ، وأنه لا يسن رفع اليدين عند السجود . وخالف بعضهم في ذلك ، وقال : يرفع ، لحديث ورد فيه . وهذا مقتضى ما ذكرناه في القاعدة . وهو القول بإثبات الزيادة وتقديمها على من نفاها أو سكت عنها . والذين تركوا الرفع في السجود سلكوا مسلك الترجيح لرواية ابن عمر في ترك الرفع في السجود ، والترجيح إنما يكون عند التعارض ، ولا تعارض بين رواية من أثبت الزيادة وبين من نفاها ، أو سكت عنها ، إلا أن يكون النفي والإثبات منحصرين في جهة واحدة . فإن ادعى ذلك في حديث ابن عمر والحديث الآخر ، وثبت اتحاد الوقتين : فذاك .

٨٦ - الحديث الخامس : عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أُمِرْتُ أَنْ أَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةِ أَعْظُمٍ : عَلَى الْجَبْهَةِ - وَأَشَارَ يَدِهِ إِلَى أَنْفِهِ - وَالْيَدَيْنِ ، وَالرَّكْبَتَيْنِ ، وَأَطْرَافِ الْقَدَمَيْنِ » ^(١) .

الكلام عليه من وجوه .

الأول : أنه صلى الله عليه وسلم سعى كل واحد من هذه الأعضاء عظما باعتبار الجملة ، وإن اشتمل كل واحد منها على عظام . ويحتمل أن يكون ذلك من باب تسمية الجملة باسم بعضها .

الثانى : ظاهر الحديث يدل على وجوب السجود على هذه الأعضاء . لأن الأمر للوجوب . والواجب عند الشافعى منها الجبهة ، لم يتردد قوله فيه . واختلف قوله فى اليدين والركبتين والتقدمين . وهذا الحديث يدل للوجوب . وقد رجح بعض أصحابه عدم الوجوب . ولم أرم عارضوا هذا بدليل قوى أقوى من دلالاته . فإنه استدل لعدم الوجوب بقوله صلى الله عليه وسلم فى حديث رفاعه « ثم يسجد ، فيمكن جبهته » وهذا غايته : أن تكون دلالاته دلالة مفهوم . وهو مفهوم لقب ، أو غاية . والمنطوق الدال على وجوب السجود على هذه الأعضاء : مقدم عليه .

وليس هذا من باب تخصيص العموم بالمفهوم ، كما مر لنا فى قوله صلى الله عليه وسلم « جعلت لى الأرض مسجداً وطهوراً » مع قوله « جعلت لى الأرض مسجداً » وجعلت تربتها لنا طهوراً فإنه ثمة يعمل بذلك العموم من وجه ، إذا قدمنا دلالة المفهوم . وههنا إذا قدمنا دلالة المفهوم : أسقطنا الدليل الدال على وجوب السجود على هذه الأعضاء - أعنى اليدين والركبتين والتقدمين - مع تناول اللفظ لها بخصوصها .

(١) أخرجه البخارى فى الصلاة من عدة طرق ، هذا أحد ألفاظها ، ومسلم وأبو داود والنسائى والترمذى وابن ماجه

وأضعف من هذا : ما استدلل به على عدم الوجوب من قوله صلى الله عليه وسلم « سجد وجهي للذي خلقه » قالوا : فأضاف السجود إلى الوجه . فإنه لا يلزم من إضافة السجود إلى الوجه انحصار السجود فيه .

وأضعف من هذا : الاستدلال على عدم الوجوب بأن مسمى السجود يحصل بوضع الجبهة . فإن هذا الحديث يدل على إثبات زيادة على المسمى ، فلا تترك وأضعف من هذا : المعارضة بقياس شبهي ، ليس بقوى ، مثل أن يقال : أعضاء لا يجب كشفها . فلا يجب وضعها كغيرها من الأعضاء ، سوى الجبهة وقد رجح الحاملي من أصحاب الشافعي القول بالوجوب . وهو أحسن عندنا من قول من رجح عدم الوجوب .

وذهب أبو حنيفة إلى أنه إن سجد على الأنف وحده كفاه . وهو قول في مذهب مالك وأصحابه .

وذهب بعض العلماء إلى أن الواجب السجود على الجبهة والأنف معاً . وهو قول في مذهب مالك أيضاً . ويحتج لهذا المذهب بحديث ابن عباس هذا . فإن في بعض طرقه « الجبهة والأنف معاً » وفي هذه الطريق التي ذكرها المصنف « الجبهة ، وأشار بيده إلى أنفه » فقيل : معنى ذلك : إنهما جعلاً كالمضو الواحد ويكون الأنف كالتبع للجبهة . واستدل على هذا بوجهين . أحدهما : أنه لو كان كمضو منفرد عن الجبهة حكماً ، لكانت الأعضاء المأمور بالسجود عليها ثمانية ، لاسبعة . فلا يطابق العدد المذكور في أول الحديث . الثاني : أنه قد اختلفت العبارة مع الإشارة إلى الأنف . فإذا جعلاً كمضو واحد أمكن أن تكون الإشارة إلى أحدهما إشارة إلى الآخر . فتطابق الإشارة العبارة . وربما استنتج من هذا : أنه إذا سجد على الأنف وحده أجزأه ، لأنهما إذا جعلاً كمضو واحد كان السجود على الأنف كالسجود على بعض الجبهة فيجزئ .

والحق : أن مثل هذا لا يعارض التصريح بذكر الجبهة والأنف ، لكونهما

داخلين تحت الأمر ، وإن أمكن أن يُعتقد أنهما كعضو واحد من حيث العدد المذكور . فذلك في التسمية والعبارة ، لافي الحكم الذي دل عليه الأمر .
وأيضاً فإن الإشارة قد لاتعني المشار إليه . فإنها إنما تتعلق بالجهة . فإذا تقارب مآقي الجهة أمكن أن لاتعني المشار إليه يقيناً . وأما اللفظ : فإنه معين لما وضع له . فتقدمه أولى .

الثالث : المراد باليدين - ههنا - الكفان . وقد اعتقد قوم أن مطلق لفظ « اليدين » يحمل عليهما ، كما في قوله تعالى (فاقطعوا أيديهما) واستنتجوا من ذلك : أن التيمم إلى السكوعين . وعلى كل تقدير : فسواء صح هذا أم لا ، فالمراد ههنا : الكفان . لأننا لو حملناه على بقية الذراع : لدخل تحت المنهى عنه من افتراش الكلب أو السبع . ثم تصرف الفقهاء بعد ذلك . فقال بعض مصنفي الشافعية : إن المراد الراحة ، أو الأصابع . ولا يشترط الجمع بينهما ، بل يكفي أحدهما . ولو سجد على ظهر الكف لم يجزه . هذا معنى ما قال .

الرابع : قد يستدل بهذا على أنه لا يجب كشف شيء من هذه الأعضاء . فإن مسمى السجود يحصل بالوضع . فمن وضعها فقد أتى بما أمر به . فوجب أن يخرج عن العهدة . وهذا يلتفت إلى بحث أصولي . وهو أن الإجزاء في مثل هذا هل هو راجع إلى اللفظ ، أم إلى أن الأصل عدم وجوب الزائد على المفوظ به ، مضموماً إلى فعل المأمور به ؟

وحاصله : أن فعل المأمور به : هل هو علة الإجزاء ، أو جزء علة الإجزاء ؟ ولم يختلف في أن كشف الركبتين غير واجب . وكذلك القدمان . أما الأول : فلما يحذر فيه من كشف العورة . وأما الثاني - وهو عدم كشف القدمين - فعليه داليل لطيفة جداً . لأن الشارع وقَّت المسح على الخلف بمدة تقع فيها الصلاة مع الخلف . فلو وجب كشف القدمين لوجب نزع الخلفين . وانتقضت الطهارة ، وبطلت الصلاة . وهذا باطل . ومن نازع في انتقاض الطهارة بنزع الخلف ، فيدل عليه بحديث صفوان الذي فيه « أمرنا أن لا ننزع خفافنا - إلى آخره » .

فنقول : لو وجب كشف القدمين لنافضه لإباحة عدم النزع في هذه المدة التي دل عليها لفظة « أمرنا » المحمولة على الإباحة . وأما اليدان : فلا شافعي تردد في وجوب كشفهما .

٨٧ - الحديث السادس : عن أبي هريرة رضى الله عنه قال « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قام إلى الصلاة يُكَبِّرُ حِينَ يَقُومُ ، ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَرْكَعُ ، ثُمَّ يَقُولُ : سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمَدَهُ ، حِينَ يَرْفَعُ صُلْبَهُ مِنَ الرَّكْعَةِ ، ثُمَّ يَقُولُ وَهُوَ قَائِمٌ : رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ ، ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَهْوِي ، ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَرْفَعُ رَأْسَهُ ، ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَسْجُدُ ، ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَرْفَعُ رَأْسَهُ ، ثُمَّ يَفْعَلُ ذَلِكَ فِي صَلَاتِهِ كُلِّهَا ، حَتَّى يَقْضِيَهَا ، وَيُكَبِّرُ حِينَ يَقُومُ مِنَ الثَّانِيَةِ بَعْدَ الْجُلُوسِ » ^(١) .

السلام عليه من وجوه .

أحدها : أنه يدل على إتمام التكبير ، بأن يوقع في كل خفض ورفع ، مع التسميع في الرفع من الركوع . وقد اتفق الفقهاء على هذا ، بعد أن كان وقع فيه خلاف لبعض المتقدمين . وفيه حديث رواه النسائي « أنه كان لا يتم التكبير » ^(٢) الثاني قوله « يكبر حين يقوم » يقتضى إيقاع التكبير في حال القيام . ولا شك أن القيام واجب في الفرائض للتكبير ، وقراءة الفاتحة - عند من يوجبها - مع القدرة . فكل انحناء يمنع اسم القيام عند التكبير : يبطل التحريم . وبقتضى عدم انعقاد الصلاة فرضاً .

(١) أخرجه البخارى في الصلاة بهذا اللفظ : ومسلم وأبو داود والنسائي :

(٢) قال صاحب العدة : أخرج أبو داود من حديث عبد الرحمن بن عوف « صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يتم التكبير » إلا أنه نقل البخارى في التاريخ عن أبي داود الطيالسى أنه قال : هو حديث باطل . وأما حديث النسائي الذى أشار إليه الشارح فلم أجده

وقوله « ثم يقول سمع الله لمن حمده حين يرفع صلبه من الركعة » يدل على جمع الامام بين التسميع والتحميد ، لما ذكرنا : أن صلاة النبي صلى الله عليه وسلم الموصوفة بمحولة على حال الإمامة للقلبة . ويدل على أن التسميع يكون حين الرفع ، والتحميد بعد الاعتدال . وقد ذكرنا أن الفعل قد يطلق على ابتدائه وعلى انتهائه وعلى جلسته حال مباشرته . ولا بأس بأن يحمل قوله « يقول حين يرفع صلبه » على حركته حالة المباشرة . ليكون الفعل مستصحياً في جميعه للذكر .

الثالث : قوله « يكبر حين يقوم — إلى آخره » اختلفوا في وقت هذا التكبير . فاختار بعضهم أن يكون عند الشروع في النهوض . وهو مذهب الشافعي . واختار بعضهم أن يكون عند الاستواء قائماً . وهو مذهب مالك فإن حل قوله « حين يرفع » على ابتداء الرفع ، وجعل ظاهراً فيه : دل ذلك لمذهب الشافعي . ويرجح من جهة المعنى بشغل زمن الفعل بالذكر . والله أعلم .

٨٨ - الحديث السابع : عن مطرف بن عبد الله قال : « صَلَّيْتُ أَنَا وَعِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ خَلْفَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ . فَكَانَ إِذَا سَجَدَ كَبَّرَ ، وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ كَبَّرَ ، وَإِذَا نَهَضَ مِنَ الرُّكْعَتَيْنِ كَبَّرَ ، فَلَمَّا قَضَى الصَّلَاةَ أَخَذَ بِيَدِي عِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ ، وَقَالَ : قَدْ ذَكَرَنِي هَذَا صَلَاةَ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَوْ قَالَ : صَلَّى بِنَا صَلَاةَ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ » ^(١) .

« مطرف » بن عبد الله بن الشخير — مكسور الشين المعجمة ، مشدد الغاء المكسورة وآخره راء — أبو عبد الله العامري . يقال : إنه من بنى الحريش — بفتح الحاء المهملة وكسر الراء المهملة وآخره شين معجمة — والحريش من بنى عامر ابن صعصعة . مات سنة خمس وتسعين . متفق على إخراج حديثه في الصحيحين .

(١) أخرجه البخاري في الصلاة بهذا اللفظ . ومسلم

والحديث يدل على التكبير في الحالات المذكورة فيه ، وإتمام التكبير في حالات الانتقالات . وهو الذى استمر عليه عمل الناس وأئمة فقهاء الأصهار . وقد كان فيه من بعض السلف خلاف على ما قدمنا . فمنهم من اقتصر على تكبيرة الاحرام . ومنهم من زاد عليها من غير إتمام . والذى اتفق الناس عليه بعد ذلك : ما ذكرناه . وأما حكم تكبيرات الانتقالات ، وهل هى واجبة أم لا ؟ فذلك مبنى على أن الفعل للوجوب أم لا ؟ وإذا قلنا : إنه ليس للوجوب رجع إلى ما تقدم البحث فيه ، من أنه بيان للجمل أم لا . فنحن هنا مأخذ من يرى الوجوب . والأكثر على الاستحباب . وإذا قلنا بالاستحباب : فهل يسجد للسمو وإذا ترك منها شيئاً ، ولو واحدة ، أو لا يسجد ولو ترك الجميع ، أو لا يسجد حتى يترك متعدياً منها ؟ اختلفوا فيه . وليس له بهذا الحديث تعلق ، إلا أن يجعل مقدمة . فيستدل به على أنه سنة ، ويضم إليه مقدمة أخرى : أن ترك السنة يقتضى السجود ، إن ثبت على ذلك دليل . فيكون المجموع دليلاً على السجود

وأما التفرقة بين أن يكون المتروك مرة أو أكثر : فراجع إلى الاستحسان^(١) وتخفيف أمر المرة الواحدة . ومذهب الشافعى : أن تركها لا يوجب السجود :

٨٩ - الحديث الثامن : عن البراء بن عازب رضى الله عنهما قال : « رَمَقْتُ الصَّلَاةَ مَعَ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَوَجَدْتُ قِيَامَهُ ، فَرَكَمْتُهُ ، فَأَعْتَدَلَهُ بَعْدَ رُكُوعِهِ ، فَسَجَدْتُهُ ، فَجَلَسْتُهُ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ ، فَسَجَدْتُهُ ، فَجَلَسْتُهُ مَا بَيْنَ التَّسْلِيمِ وَالْإِنْصِرَافِ : قَرِيبًا مِنَ السَّوَاءِ »^(٢) وفى رواية البخارى « مَا خَلَا الْقِيَامَ وَالْقُعُودَ : قَرِيبًا مِنَ السَّوَاءِ »

قوله « قَرِيبًا مِنَ السَّوَاءِ » قد يقتضى : إما تطويل ما العادة فيه التخفيف ،

(١) فى س : الاستحباب (٢) أخرجه البخارى فى غير موضع ومسلم واللفظ له . وأبو دود والنسائى والترمذى وابن ماجه .

أو تخفيف ما العادة فيه التطويل ، إذا كان تمّ عادة متقدمة . وقد ورد ما يقتضى التطويل في القيام ، كقراءة ما بين الستين إلى المائة . وكما ورد في التطويل في قراءة الظهر بحيث يذهب الذهاب إلى البقيع فيقضى حاجته ، ثم يتوضأ ثم يأتي ورسول الله صلى الله عليه وسلم في الركعة الأولى مما يطولها^(١) . وقد تكلم الفقهاء في الأركان الطويلة والقصيرة . واختلفوا في الرفع من الركوع : هل هو ركن طويل أو قصير ؟ ورجح أصحاب الشافعي : أنه ركن قصير . وفائدة الخلاف فيه : أن تطويله يقطع الموالاة الواجبة في الصلاة . ومن هذا قال بعض أصحاب الشافعي : إنه إذا طوله بطلت الصلاة^(٢) . وقال بعضهم : لا تبطل حتى ينقل إليه ركناً ، كقراءة الفاتحة أو التشهد .

وهذا الحديث يدل على أن الرفع من الركوع ركن طويل . لأنه لا يتأتى أن تكون القراءة في الصلاة - فرضها ونفلها - بمقدار ما إذا فعل في الرفع من الركوع كان قصيراً . وهذا الذي ذكر في الحديث - من استواء الصلاة - ذهب بعضهم إلى أنه الفعل المتأخر بعد ذلك التطويل . وقد ورد في بعض الأحاديث « وكانت صلواته بعد تخفيفاً »^(٣)

والذي ذكره المصنف عن رواية البخاري ، وهو قوله « ما خلا القيام والقعود - إلى آخره » وذهب بعضهم إلى تصحيح هذه الرواية ، دون الرواية التي ذكر فيها القيام . ونسب رواية ذكر القيام إلى الوم . وهذا بعيد عندنا ، لأن توهيم الراوي الثقة على خلاف الأصل - لاسيما إذا لم يدل دليل قوي - لا يمكن الجمع بينه وبين الزيادة ، على كونها وهمًا . وليس هذا من باب العموم والخصوص ، حتى يحمل العام على الخاص فيما عدا القيام . فإنه قد صرح في حديث البراء في تلك الرواية بذكر القيام .

(١) المعروف أن ذلك في العصر . (٢) مثل هذه الأقوال ساقطة لا ينبغي ذكرها
اختلافاً (٣) معنى « بعد » أى مع هذا نعتها خفيفة ، لا أن معناها بعد ذلك الوقت

ويمكن الجمع بينهما بأن يكون فعل النهي صلى الله عليه وسلم في ذلك كان مختلفا . ففارة يستوى الجمع . وتارة يستوى ماعدا القيام والقعود . وليس في هذا إلا أحد أمرين : إما الخروج عما تقتضيه لفظة « كان » - إن كانت وردت - من المداومة ، أو الأكثرية . وإما أن يقال : الحديث واحد ، اختلفت رواته عن واحد . فيقتضى ذلك التعارض . ولعل هذا هو السبب الذي دعا من ذكرنا عنه أنه نسب تلك الرواية إلى الوهم من قاله . وهذا الوجه الثاني - أعنى اتحاد الرواية - أقوى من الأولى في وقوع التعارض . وإن احتمل غير ذلك على الطريقة الفقهية .

ولا يقال : إذا وقع التعارض فالذي أثبت التطويل في القيام لا يعارضه من نفيه . فإن المثبت مقدم على النافي .

لأننا نقول : الرواية الأخرى تقتضى بنصها عدم التطويل في القيام ، وخروج تلك الحالة - أعنى حالة القيام والقعود - عن بقية حالات أركان الصلاة . فيكون النفي والإثبات محصورين في محل واحد . والنفي والإثبات إذا انحصر في محل واحد تعارضا ، إلا أن يقال باختلاف هذه الأحوال بالنسبة إلى صلاة النبي صلى الله عليه وسلم . فلا يبقى فيها انحصار في محل واحد بالنسبة إلى الصلاة . ولا يعترض على هذا إلا بما قدمناه من مقتضى لفظة « كان » إن وجدت في حديث أو كون الحديث واحدا عن مخرج واحد اختلف فيه . فليفتقر ذلك في الروايات . ويحقق الاتحاد أو الاختلاف في مخرج الحديث . والله أعلم ^(١)

(١) قال الحافظ ابن حجر في الفتح (٢ : ١٩٦) بعد ما أورد كلام ابن دقيق العيد هذا : وقد جمعت طرقه فوجدت مداره على ابن أبي ليلى عن البراء ، لكن الرواية التي فيها زيادة ذكر القيام من طريق هلال بن أبي حميد عنه . ولم يذكره الحكم عنه ، وليس بينهما اختلاف في سوى ذلك ، إلا ما زاده بعض الرواة عن شعبة عن الحكم من قوله « ما خلا القيام والقعود » وإذا جمع بين الروايتين ظهر من الأخذ بالزيادة فيها أن المراد بالقيام المستثنى : القيام للقراءة وكذا القعود : المراد به القعود للشهد .

٩٠- الحديث الثامن : عن ثابت البناني عن أنس بن مالك رضى الله عنه قال : « إِنِّي لَا آلُو أَنْ أَصَلِّي بِكُمْ كَمَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي بِنَا » قال ثابت : « فَكَانَ أَنْسُ يَصْنَعُ شَيْئًا لَا أَرَأَكُمْ تَصْنَعُونَهُ . كَانَ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ : انْتَصَبَ قَائِمًا ، حَتَّى يَقُولَ الْقَائِلُ : قَدْ نَسِيَ ، وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ السَّجْدَةِ : مَكَثَ ، حَتَّى يَقُولَ الْقَائِلُ : قَدْ نَسِيَ » ^(١) .

قوله « لَا آلُو » أى لا أقصر . وقد قيل : إن « الْآلُو » يكون بمعنى التقصير ، وبمعنى الاستطاعة معا . والسياق يرشد إلى المراد ، والآلُو على مثال : الْمُتَوُّ . ويقال : الْآلَى على مثال العَتَى . والماضى « آلا » وقد يقال فى هذا المعنى « آلَا » بالتشديد .

وقوله « أَنْ أَصَلِّي » أى فى أن أصلى . وتقديم أنس رضى الله عنه لهذا السلام أمام روايته : ليدل السامعين على التحفظ لما يأتى به . ويحقق عندهم المراقبة لاتباع أفعال رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وهذا الحديث : أصرح فى الدلالة على أن الرفع من الركوع ركن طويل ، بل هو - والله أعلم - نص فيه . فلا ينبغى العدول عنه لدليل ضيف ذكر فى أنه ركن قصير . وهو ما قيل : إنه لم يسن فيه تكرار التسبيحات على الاسترسال ، كما سنت القراءة فى القيام ، والتسبيحات فى الركوع والسجود مطلقاً ^(٢) .

(١) رواه البخارى مطولاً بهذا اللفظ ومختصراً وخرجه مسلم فى كتاب الصلاة
(٢) قياس فى مقابلة النص وهو فاسد الاعتبار : وقال الحافظ ابن حجر (٢ : ١٩٦) وقد شرع فى الاعتدال ذكر أطول - أى من الذكر للشروع فى الركوع - كما أخرجه مسلم من حديث عبد الله بن أبى أوفى . وأبى معيد الحدرى . وعبد الله بن عباس بعد قوله « حمداً كثيراً طيباً ملء السموات وملء الأرض وملء ما شئت من شئ بعد » زاد فى حديث ابن أبى أوفى « اللهم طهرنى بالثلج » إلخ . وزاد فى حديث الآخرين « أهل الثناء والمجد »

٩١ - الحديث التاسع : عن أنس بن مالك رضى الله عنه قال :
« مَا صَلَّيْتُ خَلْفَ إِمَامٍ قَطُّ أَخَفَّ صَلَاةً ، وَلَا أَتَمَّ صَلَاةً مِنْ رَسُولِ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ » ^(١) .

٩٢ - الحديث العاشر : عن أبي قلابة - عبد الله بن زيد الجرمي
البصري - قال : « جَاءَنَا مَالِكُ بْنُ الْحَوِثِثِ فِي مَسْجِدِنَا هَذَا ، فَقَالَ :
إِنِّي لِأُصَلِّيَ بِكُمْ ، وَمَا أُرِيدُ الصَّلَاةَ ، أُصَلِّي كَيْفَ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي ، فَقُلْتُ لِأَبِي قِلَابَةَ : كَيْفَ كَانَ يُصَلِّي ؟
فَقَالَ : مِثْلَ صَلَاةِ شَيْخِنَا هَذَا ، وَكَانَ يَجْلِسُ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ السُّجُودِ
قَبْلَ أَنْ يَنْهَضَ » ^(٢) .

أراد بشيخهم : أبا بريد - عمرو بن سلمة الجرمي - ويقال أبو يزيد .
حديث أنس بن مالك : يدل على طلب أمرين في الصلاة : التخفيف في حق
الإمام ، مع الإتمام وعدم التقصير . وذلك هو الوسط العدل . والميل إلى أحد الطرفين
خروج عنه . أما التطويل في حق الإمام : فإضرار بالمؤمنين . وقد تقدم ذلك
والتصریح بعلته . وأما التقصير عن الإتمام : فبخس لحق العبادة . ولا يراد بالتقصير
ههنا : ترك الواجبات . فإن ذلك مفسد موجب للنقص الذي يرفع حقيقة الصلاة .
وإنما المراد - والله أعلم - التقصير عن السنونات ، والتمام بفعالها .
والكلام على حديث أبي قلابة من وجوه .

(١) أخرجه البخاري بزيادة في آخره « وإن كان ليسمع بكاء الصبي فيخفف
مخافة أن تفتن أمه » ومسلم في الصلاة بهذا . ورواه الترمذي وابن ماجه والإمام
أحمد بالفاظ متقاربة .

(٢) أخرجه البخاري بهذا اللفظ في الإمامة وفي آخر في الصلاة بلفظ آخر .
وأبو داود والنسائي .

أحدها : أن هذا الحديث مما انفرد به البخارى عن مسلم ، وليس من شرط هذا الكتاب ، وأيضاً فإن البخارى خرج من طرق ، منها رواية وهيب ، وأكثر ألفاظ هذه الرواية التى ذكرها المصنف : هى رواية وهيب . وفى آخرها فى كتاب البخارى « وإذا رفع رأسه من السجدة الثانية جلس ، واعتمد على الأرض ثم قام » وفى رواية خالد عن أبى قلابة عن مالك بن الحويرث الليثى « أنه رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى ، فإذا كان فى وتر من صلاته : لم ينهض حتى يستوى قاعداً » .

الثانى « مالك » بن الحويرث ، ويقال : ابن الحارث ، ويقال : حويرثة . والأول أصح - أحد من سكن البصرة من الصحابة ، مات سنة أربع وتسعين . ويكنى أبا سليمان .

وشيوخهم المذكور فى الحديث هو أبو بريد - بضم الباء الموحدة وفتح الراء - عمرو بن سلمة - بكسر اللام - الجرمى - بفتح الجيم وسكون الراء المهملة .
الثالث قوله « إني لأصلى بكم وما أريد الصلاة » أى أصلى صلاة التعليم ، لا أريد الصلاة لغير ذلك . فقيه دليل على جواز مثل ذلك ، وأنه ليس من باب التشريك فى العمل .

الرابع قوله « أصلى كيف رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى » . يدل على البيان بالفعل . وأنه يجرى مجرى البيان بالقول ، وإن كان البيان بالقول أقوى فى الدلالة على أحاد الأفعال إذا كان القول ناصحاً على كل فرد منها .

الخامس : اختلف الفقهاء فى جلسة الاستراحة عقيب الفراغ من الركعة الأولى والثالثة . فقال بها الشافعى فى قول ، وكذا غيره من أصحاب الحديث . وأباها مالك وأبو حنيفة وغيرهما . وهذا الحديث يستدل به القائلون بها ، وهو ظاهر فى ذلك . وعذر الآخرين عنه : أنه يحمل على أنها بسبب الضعف للكبر ، كما قال المغيرة ابن حكيم « إنه رأى عبد الله بن عمر يرجع من سجدتين من الصلاة على صدور

قديمه . فلما انصرف ذكرت ذلك له ، فقال : إنها ليست من سنة الصلاة . وإنما أفعل ذلك من أجل أنى أشتكى » وفي حديث آخر غير هذا في فعل آخر لابن عمر أنه قال « إن رجلى لا تحملانى » والأفصال إذا كانت للجيلة ، أو ضرورة الخلقة . لا تدخل فى أنواع القرب المطلوبة . فإن تأيد هذا التأويل بقرينة تدل عليه ، مثل أن يتبين أن أفعاله السابقة على حالة الكبر والضعف : لم يكن فيها هذه الجلسة ، أو يقتزن فعلها بحالة الكبر ، من غير أن يدل دليل على قصد القربة . فلا بأس بهذا التأويل .

وقد ترجح فى علم الأصول : أن مالم يكن من الأفعال مخصوصاً بالرسول صلى الله عليه وسلم ، ولا جاريًا مجرى أفعال الجيلة ، ولا ظهر أنه بيان للجمل ، ولا علم صفته من وجوب أو ندب أو غيره ، فلما أن يظهر فيه قصد القربة ، أولاً ، فإن ظهر : فندوب ، وإلا فباح . لكن لقائل أن يقول : ما وقع فى الصلاة ، فالظاهر أنه من هيئتها ، لاسيما الفعل الزائد الذى تقتضى الصلاة منعه . وهذا قوى ، إلا أن تقوم القرينة على أن ذلك الفعل كان بسبب الكبر أو الضعف فحينئذ يظهر بتلك القرينة أن ذلك أمر جيلى . فإن قوى ذلك باستمرار عمل السلف على ترك ذلك الجلوس ، فهو زيادة فى الرجحان .

٩٣ - الحديث الحادى عشر : عن عبد الله بن مالك - بن بحينة -

رضى الله عنه « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا صَلَّى فَرَجَّ بَيْنَ يَدَيْهِ ، حَتَّى يَبْدُوَ بَيَاضُ إِبْطَيْهِ » ^(١) .

السلام عليه من وجهين . أحدهما : عبد الله بن مالك بن بحينة . وبُحْنِيْنَةُ أمه - بضم الباء الموحدة ، وفتح الحاء المهملة ، وبعدها ياء ساكنة ، ونون مفتوحة -

(١) أخرجه البخارى بهذا اللفظ فى غير موضع ومسلم والنسائى .

وأبوه : مالك بن النشِب - بكسر النشِب وسكون الشين المعجمة ، وآخره باء - أزدى
النسب من أزدِشَنَوَة . توفى في آخر خلافة معاوية . وهو أحد من نسب إلى أمه .
فعلى هذا إذا وقع « عبد الله » في موضع رفع ، وجب أن ينون « مالك » أبوه ، ويرفع
« ابن » لأنه ليس صفةً لمالك . فيترك تنوينه ويجر . وإنما هو صفة لعبد الله بن
مالك . وإذا وقع « عبد الله » في موضع جر : نون مالك وجر « ابن » لأنه ليس
« ابن » صفة لمالك . وهذا من المواضع التي يتوقف فيها صفة الاعراب على معرفة
التاريخ ، وذلك مثل « محمد بن حبيب اللغوي » صاحب كتاب « المحبر » في المؤلفات
والختلف في قبائل العرب . فإن « حبيب » أمه لا أبوه ، فعلى هذا يتمتع صرفه ،
ويقال : محمد بن حبيب . وقيل : إنه أبوه . ومن غريب ماوقفت عليه في هذا
« محمد بن شرف » القيرواني الأديب الشاعر المجيد : أنه منسوب إلى أمه « شرف »
ولذلك نظائر لو تُنْبِعت لجمع منها قدر كثير . وقد قيل : إن « بحينة » أم أبيه
مالك . والأول : أصح . وقد اعتنى بجمعها بعض الحفاظ ^(١) .

الثاني : في الحديث دليل على استعجاب التجافي في اليدين عن الجنبيين في
السجود ، وهو الذي يسمى تَخْوِية ^(٢) .

وفيه أيضاً عدم بسط الذراعين على الأرض ، فإنه لا يَرى بياض الإبطين
مع بسطهما . والتَخْوِية مستعجلة للرجال . لأن فيها إعمال اليدين في العبادة ،
وإخراج هينتها عن صفة التكاسل والاستهانة إلى صفة الاجتهاد ، وقد يكون في
ذلك أيضاً - على ما أشار إليه بعضهم - بعض الحمل عن الوجه ، الذي يتأثر بما
يلاقيه من الأرض ، وهذا مشروط بأن لا يكون هذا الحمل عن الوجه مزيلاً
للتحامل على الأرض . فإنه قد اشترط في السجود ، والفقهاء خصوا ذلك

(١) هو الحافظ أبو سعيد السمعاني

(٢) قال في الصحاح : خوى البعير تخوية إذا جافى بطنه عن الأرض في بروكه .

وكذلك الرجل في سجوده .

بالرجال ، وقالوا : المرأة تضم بعضها إلى بعض ، لأن المقصود منها التصون والتجمع والتستر . وتلك الحالة أقرب إلى هذا المقصود .

٩٤ - الحديث الثاني عشر : عن أبي مسleme سعيد بن يزيد قال : « سَأَلْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ : أَكَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي فِي ثَمَلِيهِ ؟ قَالَ : نَعَمْ » ^(١) .

« سعيد بن يزيد » بن مسleme ، أبو سلمة أزدي طاحي - بالطاء المهملة والحاء المهملة أيضاً - منسوب إلى طاحية - بطن من الأزد - من أهل البصرة ، منفق على الاحتجاج بحديثه .

والحديث دليل على جواز الصلاة في الثمال . ولا ينبغي أن يؤخذ منه الاستحباب ، لأن ذلك لا يدخل في المعنى المطلوب من الصلاة .

فإن قلت : لعله من باب الزينة ، وكال الهيئة ، فيجربى مجرى الأردية والثياب التي يستحب التجميل بها في الصلاة ؟

قلت : هو - وإن كان كذلك - إلا أن ملاسته للأرض التي تكثر فيها النجاسات مما يقصر به عن هذا المقصود ، ولكن البناء على الأصل ، إن اتهم دليل على الجواز ، فيعمل به في ذلك . والقصور الذي ذكرناه عن الثياب المتجمل بها يمنع من إلحاقه بالمستحبات ، إلا أن يرد دليل شرعي بإلحاقه بما يتجمل به فيرجع إليه ، ويترك هذا النظر ^(٢) .

(١) أخرجه البخاري بهذا اللفظ في غير موضع : ومسلم والنسائي والترمذي

(٢) أخرج أبو داود في باب الصلاة في الثمال عن يعلى بن شداد بن أوس عن أبيه قال . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « خالفوا اليهود . فإنهم لا يصلون في نعالهم ، ولا خفافهم » ورواه الحاكم وابن حبان في صحيحه . ولا مطعن في إسناده . وأدنى أحوال الأمر : الاستحباب ، وبالأخص أنه معلل بغلة تقوى هذا الاستحباب وهي القصد إلى مخالفة اليهود . هذا وقد زعم الجاهليون : أن هذا خاص بأرض =

وبما يقوى هذا النظر - إن لم يرد دليل على خلافه - أن التزين فى الصلاة من الرتبة الثالثة من المصالح ، وهى رتبة التزيينات والتحسينات . ومراعاة أمر النجاسة : من الرتبة الأولى وهى الضروريات ، أو من الثانية . وهى الحاجيات ، على حسب اختلاف العلماء فى حكم إزالة النجاسة . فيكون رعاية الأولى بدفع ما قد يكون مزيلا لها أرجح بالنظر إليها . ويعمل بذلك فى عدم الاستحباب . وبالحديث فى الجواز ، وترتب كل حكم على ما يناسبه ، ما لم يمنع من ذلك مانع . والله أعلم .

وقد يكون فى الحديث دليل على جواز البناء على الأصل فى حكم النجاسات والطهارات . واختلف الفقهاء فيما إذا عارضه الغالب : أيهما يقدم ؟ وقد جاء فى الحديث الأمر بالنظر إلى النملين ، ودلّسهما إن رأى فيهما أذى ، أو كما قال ^(١) . فإذا كان الغالب إصابة النجاسة : فالظاهر رؤيتها لأمره بالنظر ، فإذا رآها فالظاهر دلّسهما لأمره بذلك عند الرؤية . فإذا فعله النبي صلى الله عليه وسلم - وكان طهوراً لهما ، على ما جاء فى الحديث - لم يكن ذلك من باب تعارض الأصل والغالب ، بل يكون من ذلك الباب : ما لو صلى فيهما من غير ذلك . فإن قلت : الأصل عدم دلّسك . قلت : لكن النبي صلى الله عليه وسلم إذا أمر بشيء من هذا لم يتركه ،

= أو زمن ، وهو زعم يدل على فساد الفطرة ، وتدنس النفس فى مزايل التقليد الأعمى وانتكاس العقول ، وغلبة الهوى فى محاربة النصوص .

(١) أخرج أبو داود عن أبي سعيد الخدرى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إذا جاء أحدكم للمسجد فليتنظر ، فإن رأى فى نعليه قدراً أو أذى فليمسحه وليصل فيهما » وفى أحد ألفاظه زيادة « فإن التراب لهما طهور » وفى لفظ عند أحمد وأبى داود « فإن رأى خبثاً فليمسحه بالأرض ثم ليصل فيهما » وهذا يدل على أن النعل - أى نمل - يطهر بالمسح فى أى بلد ومن أى لباس يدين بهذا ، ولا يكون فى صدره منه حرج . وهو الذى أنعم الله عليه بركاء الفطرة وتركية نفسه ، وأعانه الله على تعظيم أغلال التقليد الأعمى ، والعصية للآباء والأجداد عن قلبه . وهذا هو الاحتياط فى الدين الذى تطمئن إليه النفس المؤمنة الزاكية ، ويرضى عنه الرب . فإن خير الهدى هدى محمد صلى الله عليه وسلم . وشر الأمور محدثاتها .

كما بيناه . والظن المستفاد بهذا راجح على الأصل الذى ذكرته ، وهو أنه لم يدلّكه .

٩٥ - الحديث الثالث عشر : عن أبي قتادة الأنصارى رضى الله

عنه « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم كَانَ يُصَلِّي وَهُوَ حَامِلٌ أُمَامَةً

بِنْتِ زَيْنَبَ بِنْتِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم ، ولأبي العاص بن

الربيع بن عبد شمس ، فإذا سَجَدَ وَصَتَمَهَا ، وَإِذَا قَامَ حَمَلَهَا » ^(١) .

« أبو قتادة » اسمه الحارث بن ربى - بكسر الراء المهملة وسكون الباء الموحدة

وكسر العين المهملة وتشديد الباء - ابن بليمة - بضم الباء والذال وفتحهما - مات

بالمدينة سنة أربع وخمسين . وقيل : مات فى خلافة على بالكوفة . وهو ابن

سبعين سنة ، ويقال : سنة أربعين . وقيل : إنه كان بدرياً . ولا خلاف أنه

شهد أحداً وما بعدها . والكلام على هذا الحديث من وجهين :

أحدهما : النظر فى هذا الجمل ووجه إباحته .

الثانى : النظر فيما يتعلق بطهارة ثوب الصبية .

فأما الأول : فقد تكلموا فى تحريمه على وجوه . أحدها : أن ذلك فى النافلة

وهو مروى عن مالك . وكأنه لما رأى المساحة فى النافلة قد تقع فى بعض الأركان

والشرائط ، كان ذلك تأنيساً بالمساحة فى مثل هذا . ورُدَّ هذا القول بما وقع فى

بعض الروايات الصحيحة « بينما نحن ننتظر رسول الله صلى الله عليه وسلم فى

الظهر - أو العصر - خرج علينا حاملاً أُمَامَةً - وذكر الحديث » ^(٢) وظاهره

(١) أخرجه البخارى بهذا اللفظ فى غير موضع : ومسلم فى الصلاة وأبو داود

والنسائى والإمام أحمد وابن حبان .

(٢) رواه مسلم وأبو داود ولفظه « بينما نحن ننتظر رسول الله صلى الله

وسلم فى الظهر أو العصر - وقد دعاه بلال إلى الصلاة - إذ خرج علينا وأُمَامَةً بنت

أبي العاص بنت بنته طى عاتقه . فقام صلى الله عليه وسلم فى مصلاه وقتنا خلفه ، وهى

فى مكانها الذى فيه ، فكبر وكبرنا ، حتى إذا أراد صلى الله عليه وسلم أن يركع أخذها =

يقتضى : أن ذلك كان في الفريضة ، وإن كان يحتمل أنه في نافلة سابقة على الفريضة . ومما يبعد هذا التأويل : أن الغالب في إمامة النبي صلى الله عليه وسلم أنها كانت في الفرائض دون النوافل . وهذا يتوقف على أن يكون الدليل قائماً على كون النبي صلى الله عليه وسلم كان إماماً . وقد ورد ذلك مصرحاً به في رواية سفيان بن عيينة بسنده إلى أبي قتادة الأنصاري . قال « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يؤم الناس ، وأمامه بنت أبي العاص - وهي بنت زينب بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم - على عاتقه - الحديث »

الوجه الثاني : أن هذا الفعل كان للضرورة . وهو مروي أيضاً عن مالك وفرق بعض أتباعه بين أن تكون الحاجة شديدة ، بحيث لا يجرد من يكفيه أمر الصبي ، ويخشى عليه . فهذا يجوز في النافلة والفريضة . وإن كان حمل الصبي في الصلاة على معنى الكفاية لأمه ، لشغلها بغير ذلك : لم يصلح إلا في النافلة . وهذا أيضاً عليه من الاشكال : أن الأصل استواء الفرض والنفل في الشرائط والأركان إلا ما خصه الدليل .

الوجه الثالث : أن هذا منسوخ . وهو مروي أيضاً عن مالك . قال أبو عمر : ولعل هذا نسخ بتحريم العمل والاشتغال في الصلاة بغيرها . وقد رد هذا بأن قوله صلى الله عليه وسلم « إن في الصلاة لشغلاً » كان قبل بدو قدمه عند قدوم عبدالله بن مسعود من الحبشة . فان قدوم زينب وابنتها إلى المدينة كان بعد ذلك ، ولولم يكن الأمر كذلك لكان فيه إثبات النسخ بمجرد الاحتمال .

الوجه الرابع : أن ذلك مخصوص بالنبي صلى الله عليه وسلم . ذكره القاضي

= فوضعتها ثم ركب وسجد ، حتى إذا فرغ من سجوده وقام أخذها فردها في مكانها . فما زال صلى الله عليه وسلم يصنع بها ذلك في كل ركعة حتى فرغ من صلاته » قال النووي في شرح مسلم : الحديث يدل على جواز حمل الصبي والصبية وغيرها في صلاة الفرض وصلاة النفل . ويجوز ذلك للأمام والمأموم والمنفرد .

عياض قتال . وقد قيل : هذا مخصوص بالنبي صلى الله عليه وسلم ، إذ لا يؤمن من الطفل البول وغير ذلك على حامله . وقد يعصم منه النبي صلى الله عليه وسلم وتعلم سلامته من ذلك مدة حمله .

وهذا الذى ذكره إن كان دليلاً على الاختصاص فبالنسبة إلى ملابسة الصبية ، مع احتمال خروج الانجاسة منها . وليس فى ذلك تعرض لأمر الحمل بخصوصه الذى الكلام فيه . وأعل قائل هذا لما أثبت الاختصاصية فى الحمل بما ذكره - من اختصاص الرسول صلى الله عليه وسلم بجواز علمه بعصمة الصبية من البول حالة الحمل - تأنس بذلك . فجعله مخصوصاً بالعمل الكثير أيضاً . فقد يفعلون ذلك فى الأبواب التى ظهرت خصوصيات النبي صلى الله عليه وسلم فيها ، ويقولون : خص بكذا فى هذا الباب . فيكون هذا مخصوصاً . إلا أن هذا ضيف من وجهين .

أحدهما : أنه لا يلزم من الاختصاص فى أمر : الاختصاص فى غيره بلا دليل . فلا يدخل القياس فى مثل هذا . والأصل عدم التخصيص .

الثانى : أن الذى قرب دعواه الاختصاص لجواز الحمل : هو ما ذكره من جواز اختصاص الرسول صلى الله عليه وسلم بالعلم بالعصمة من البول . وهذا معنى مناسب لاختصاصه بجواز ملاسته للصبية فى الصلاة . وهو معدوم فيما تتكلم فيه . من أمر الحمل بخصوصه . فالقول بالاختصاص فيه قول بلا علة تناسب الاختصاص الوجه الخامس : حمل هذا الفعل على أن تكون أمانة فى تعلقتها بالرسول صلى الله عليه وسلم وتأنسها به ، كانت تتعلق به بنفسها فيتركها . فإذا أراد السجود وضعها . فإذا الفعل الصادر منه : إنما هو الوضع لا الرفع ، فيقل العمل الذى توم من الحديث . ولقد وقع لى أن هذا حسن . فإن لفظة « وضع » لا تساوى « حمل » فى اقتضاء فعل الفاعل . فإننا نقول لبعض الحوامل « حمل كذا » وإن لم يكن هو فعل الحمل . ولا يقال « وضع » إلا بفعل . حتى نظرت فى بعض طرق الحديث الصحيحة . فوجدت فيه « فإذا قام أعادها » وهذا يقتضى الفعل ظاهراً .

الوجه السادس - وهو معتمد بعض مصنفى أصحاب الشافعى ، وهو أن العمل الكثير إنما يفسد إذا وقع متواليًا ، وهذه الأفعال قد لا تكون متوالية . فلا تكون مفسدة . والطمأنينة فى الأركان - لا سيما فى صلاة النبى صلى الله عليه وسلم - تكون فاصلة . ولا شك أن مدة القيام طويلة فاصلة .

وهذا الوجه إنما يخرج به إشكال كونه عملاً كثيراً ، ولا يتعرض لمطلق الحمل . وأما الوجه الثانى - وهو النظر إلى الإشكال من حيث الطهارة - فهو يتعلق بمسألة تعارض الأصل والغالب فى النجاسات . ورجح هذا الحديث العمل بالأصل وصح فى كلام الشافعى إشارة إلى هذا . قال رحمه الله : وثوب أمانة ثوب صبي . ويرد على هذا أن هذه حالة فردة . والناس يعتادون تنظيف الصبيان فى بعض الأوقات ، وتنظيف ثيابهم عن الأتذار . وحكايات الأحوال لاعوم لها . فيحتمل أن يكون هذا وقع فى تلك الحالة التى وقع فيها التنظيف . والله أعلم .

وقوله « ولأبى العاص بن الربيع » هذا هو الصحيح فى نسبه عند أهل النسب . ووقع فى رواية مالك « لأبى العاص بن ربيعة » فقال بعضهم : هو جد له . وهو أبو العاص بن الربيع بن ربيعة . فنسب فى رواية مالك إلى جده . وهذا ليس بمعروف .

ومنهم من استدلل بالحديث على أن لمس المحارم أو من لا يشتهى : غير ناقض للطهارة وأجيب عنه بأنه يحتمل أن يكون من وراء حائل . وهذا يستمد بما ذكرناه من أن حكايات الحال لاعوم لها .

٩٦ - الحديث الرابع عشر : عن أنس بن مالك رضى الله عنه عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « اعْتَدِلُوا فِي السُّجُودِ ، وَلَا يَنْسُطْ أَحَدُكُمْ ذِرَاعَيْهِ انْبِساطَ الْكَلْبِ » ^(١) .

(١) أخرجه البخارى فى غير موضع بالفاظ مختلفة ، هذا أحدها ، ومسلم فى الصلاة وأبو داود والنسائى والترمذى وابن ماجه والأمام أحمد .

لعل « الاعتدال » ههنا محمول على أمر معنوى . وهو وضع هيئة السجود موضع الشرع . وعلى وفق الأمر . فإن الاعتدال الخلقى الذى طلبناه فى الركوع لا يتأدى فى السجود . فإنه تمّ : استواء الظهر والعنق ، والمطلوب هنا : ارتفاع الأسافل على الأعالي ، حتى لو تساوا فى بطلان الصلاة وجهان لأصحاب الشافعى ومما يقوى هذا الاحتمال : أنه قد يفهم من قوله عقيب ذلك « ولا يبسط أحدكم ذراعيه انبساط الكلب » أنه كالتتمة للأول . وأن الأول كالعلة له . فيكون الاعتدال الذى هو فعل الشئ على وفق الشرع علة لتترك الانبساط انبساط الكلب . فانه مناف لوضع الشرع . وقد تقدم الكلام فى كراهة هذه الصفة . وقد ذكر فى هذا الحديث الحكم مقروناً بعلمته . فإن التشبيه بالأشياء المنسية مما يناسب تركه فى الصلاة . ومثل هذا التشبيه : أن النبى صلى الله عليه وسلم لما قصد التنفير عن الرجوع فى الهبة قال « مثل الراجع فى هبته : كالكلب يعود فى قيئه » أو كما قال .

باب وجوب الطمأنينة

فى الركوع والسجود

٩٧ - الحديث الأول : عن أبى هريرة رضى الله عنه « أن النبى صلى الله عليه وسلم دَخَلَ الْمَسْجِدَ ، فَدَخَلَ رَجُلٌ فَصَلَّى ، ثُمَّ جَاءَ فَسَلَّمَ عَلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم ، فقال : اَرْجِعْ فَصَلِّ ، فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ . فَرَجَعَ فَصَلَّى كَمَا صَلَّى ، ثُمَّ جَاءَ فَسَلَّمَ عَلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم ، فقال : اَرْجِعْ فَصَلِّ ، فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ - ثَلَاثًا - فَقَالَ : وَالَّذِى بَعَثَكَ بِالْحَقِّ لَا أَحْسِنُ غَيْرَهُ ، فَعَلَّمَنِي ، فَقَالَ : إِذَا قُنْتَ إِلَى الصَّلَاةِ فَكَبِّرْ ، ثُمَّ اقْرَأْ مَا تيسَّرَ مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ ، ثُمَّ اَرْكَعْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ رَأْسَكَ ،

ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَمْتَدِلَ قَائِمًا ، ثُمَّ اسْجُدْ حَتَّى تَطْمِئَنَ سَاجِدًا ، ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَطْمِئَنَ جَالِسًا . وَافْعَلْ ذَلِكَ فِي صَلَاتِكَ كُلِّهَا ^(١) .

الكلام عليه من وجوه .

الأول : فيه الرفق بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر . فإن النبي صلى الله عليه وآله وسلم عامله بالرفق فيما أمره به ، كما قال معاوية بن الحكم السلمي « فإكهرني » ووصف رفق رسول الله صلى الله عليه وسلم به . وكذلك قال في الأعرابي « لا تُزْرِمُوهُ » ولم يعنفه . وفيه حسن خاتم النبي صلى الله عليه وسلم . وفيه تكرار رد السلام مراراً ، إذا كرره المسلم ، كما ورد في بعض طرقه ، مع الفصل القريب .

الثاني : تسكر من الفقهاء الاستدلال على وجوب ما ذكر في هذا الحديث ، وعدم وجوب ما لم يذكر فيه . فأما وجوب ما ذكر فيه : فلتعلق الأمر به . وأما عدم وجوب غيره : فليس ذلك لمجرد كون الأصل عدم الوجوب ، بل لأمر زائد على ذلك . وهو أن الموضع موضع تعليم ، وبيان للجاهل ، وتعريف لواجبات الصلاة . وذلك يقتضي انحصار الواجبات فيما ذكر .

ويقوى مرتبة الحصر : أنه صلى الله عليه وسلم ذكر ما تعلقت به الإساءة من هذا المصلي ، وما لم يتعلق به إساءته من واجبات الصلاة . وهذا يدل على أنه لم يقصر المقصود على ما وقعت فيه الإساءة فقط .

فاذا تقرر هذا : فكل موضع اختلف الفقهاء في وجوبه - وكان مذكوراً في هذا الحديث - فلنا أن نتمسك به في وجوبه . وكل موضع اختلفوا في وجوبه ، ولم يكن مذكوراً في هذا الحديث . فلنا أن نتمسك به في عدم وجوبه ، لكونه غير مذكور في هذا الحديث على ما تقدم ، من كونه موضع تعليم . وقد

(١) أخرجه البخاري بهذا اللفظ في غير موضع . وأبو داود والنسائي والترمذي . والسيوطي : هو خلاد بن رافع . كما بينه ابن أبي شيبة .

ظهرت قرينة مع ذلك على قصد ذكر الواجبات . وكل موضع اختلف في تحريمه فلنا أن تستدل بهذا الحديث على عدم تحريمه . لأنه لو حرم لوجب التلبس بضده . فان النهى عن الشيء أمر بأحد أضداده . ولو كان التلبس بالضد واجبا لذكر ذلك ، على ما قررناه . فصار من لوازم النهى : الأمر بالضد . ومن الأمر بالضد : ذكره في الحديث ، على ما قررناه . فاذا اتفنى ذكره - أعنى الأمر بالتلبس بالضد - اتفنى ما زومه . وهو الأمر بالضد . وإذا اتفنى الأمر بالضد : اتفنى ما زومه . وهو النهى عن ذلك الشيء .

فهذه الثلاث الطرق يمكن الاستدلال بها على شيء كثير من المسائل المتعلقة بالصلاة ، إلا أن على طالب التحقيق في هذا ثلاث وظائف .

أحدها : أن يجمع طرق هذا الحديث ، ويخصى الأمور المذكورة فيه . ويأخذ بالزائد فالزائد . فان الأخذ بالزائد واجب .

وثانيها : إذا قام دليل على أحد أمرين : إما عدم الوجوب ، أو الوجوب . فالواجب العمل به ، ما لم يعارضه ما هو أقوى منه . وهذا في باب التنى يجب التحرز فيه أكثر . فلينظر عند التعارض أقوى الدليلين فيعمل به .

وعندنا : أنه إذا استدل على عدم وجوب شيء بعدم ذكره في الحديث ، وجاءت صيغة الأمر به في حديث آخر : فالمتقدم صيغة الأمر ، وإن كان يمكن أن يقال : الحديث داليل على عدم الوجوب . وتحمل صفة الأمر على النذب لكن عندنا أن ذلك أقوى ، لأن عدم الوجوب متوقف على مقدمة أخرى . وهو أن عدم الذكر في الرواية : يدل على عدم الذكر في نفس الأمر ، وهذه غير المقدمة التي قررناها ، وهو أن عدم الذكر يدل على عدم الوجوب ، لأن المراد ثمة أن عدم الذكر في نفس الأمر ، من الرسول صلى الله عليه وسلم ، يدل على عدم الوجوب ، فإنه موضع بيان . وعدم الذكر في نفس الأمر غير عدم الذكر في الرواية ، وعدم الذكر في الرواية إنما يدل على عدم الذكر في نفس الأمر ، بطريق

أن يقال : لو كان لذكر ، أو بأن الأصل عدمه ، وهذه المقدمة أضعف من دلالة الأمر على الوجوب .

وأيضاً فالحديث الذى فيه الأمر إثبات لزيادة ، فيعمل بها .

وهذا البحث كله بناء على إعمال صيغة الأمر فى الوجوب الذى هو ظاهر فيها . والمخالف يخرجها عن حقيقتها ، بدليل عدم الذكر ، فيحتاج الناظر المحقق إلى الموازنة بين الظن المستفاد من عدم الذكر فى الرواية ، وبين الظن المستفاد من كون الصيغة للوجوب . والثانى عندنا أرجح .

وثالثها : أن يستمر على طريقة واحدة ، ولا يستعمل فى مكان ما يتركه فى آخر ، فيتعلب نظره ، وأن يستعمل القوانين المعتبرة فى ذلك استعمالاً واحداً . فإنه قد يقع هذا الاختلاف فى النظر فى كلام كثير من المتناظرين .

الوجه الثالث من الكلام على الحديث : قد تقدم أنه قد يستدل - حيث يراد نفي الوجوب - بعدم الذكر فى الحديث ، وقد فعلوا هذا فى مسائل .

منها : أن الإقامة غير واجبة ، خلافاً لمن قال بوجوبها من حيث إنها لم تذكر فى الحديث . وهذا - على ما قرناه - يحتاج إلى عدم رجحان الدليل الدال على وجوبها عند الخصم ، وعلى أنها غير مذكورة فى جميع طرق هذا الحديث . وقد ورد فى بعض طرقه : الأمر بالإقامة ^(١) . فإن صح فقد عدم أحد الشرطين اللذين قرناهما .

ومنها : الاستدلال على عدم وجوب دعاء الاستفتاح ، حيث لم يذكر ، وقد نقل عن بعض المتأخرين ^(٢) - ممن لم يرسخ قدمه فى الفقه ، ممن ينسب إلى غير الشافعى - أن الشافعى يقول بوجوبه ، وهذا غلط قطعاً . فإن لم ينقله غيره فالوهم منه . وإن نقله غيره - كالقاضى عياض رحمه الله ، ومن هو فى مرتبته من الفضلاء - فالوهم منهم لا منه .

(١) أخرجه الترمذى وأبو داود من حديث رفاعة بن رافع ولفظه « وتوضاً كما أمرك الله ثم تشهد فأقم » (٢) هو ابن رشد الفيلسوف .

ومنها : استدلال بعض المالكية به على عدم وجوب التشهد بما ذكرناه من عدم الذكر ، ولم يتعرض هذا المستدل بالسلام . لأن للحنفية أن يستدلوا به على عدم وجوب السلام بعينه ، مع أن المادة واحدة ، إلا أن يريد أن الدليل المعارض لوجوب السلام أقوى من الدليل على عدم وجوبه ^(١) . فلذلك تركه ، بخلاف التشهد ، فهذا يقال فيه أمران .

أحدهما : أن دليل إيجاب التشهد هو الأمر ، وهو أرجح مما ذكرناه . وبالجملة : فله أن يناظر على الفرق بين الرجعانيين ، ويمهد عذره ، ويبقى النظر ثمة فيما يقال .

الثاني : أن دلالة اللفظ على الشيء لا تنفي معارضة المانع الراجح ، فإن الدلالة أمر يرجع إلى اللفظ ، أو إلى أمر لو جرد النظر إليه لثبت الحكم ، وذلك لا ينفي وجود المعارض .

نعم لو استدل بلفظ يحتمل أمرين على السواء ، لكانت الدلالة متنفية . وقد يطلق الدليل على الدليل التام الذى يجب العمل به . وذلك يقتضى عدم وجود المعارض الراجح . والأولى : أن يستعمل فى دلالة ألفاظ الكتاب والسنة الطريق الأول . ومن ادعى المعارض الراجح فعليه البيان .

الوجه الرابع من الكلام على الحديث : استدل بقوله « فكبر » على وجوب التكبير بعينه . وأبو حنيفة يخالف فيه ، ويقول : إذا أتى بما يقتضى التعظيم ، كقوله « الله أجل » أو « أعظم » كفى . وهذا نظر منه إلى المعنى ، وأن المقصود التعظيم ، فيحصل بكل ما دل عليه . وغيره اتبع اللفظ . وظاهره تعيين التكبير . ويتأيد ذلك بأن العبادات محل التعبدات . ويكثر ذلك فيها . فالاحتياط فيها : الاتباع . وأيضاً : فالخصوص قد يكون مطلوباً ، أعنى خصوص التعظيم بلفظ « الله أكبر » وهذا لأن رتب هذه الأذكار مختلفة ، كما تدل عليه الأحاديث ،

(١) فى ط وس وخ : للمستدل للدال على عدم الوجوب .

فقد لا يتأدى برتبة ما يقصد من أخرى ، ولا يعارض هذا : أن يكون أصل المعنى مفهوماً . فقد يكون التعبد واقعاً في التفصيل ، كما أنا نفهم أن المقصود من الركوع التعظيم بالخضوع ، ولو أقام مقامه خضوعاً آخر لم يكتف به . ويتأيد هذا باستمرار العمل من الأمة على الدخول في الصلاة بهذه اللفظة ، أعني « الله أكبر » .

وأيضاً : فقد اشتهر بين أهل الأصول أن كل علة مستنبطة تعود على النص بالإبطال أو التخصيص فهي باطلة . ويخرج على هذا حكم هذه المسألة . فإنه إذا استنبط من النص أن المقصود مطلق التعظيم بطل خصوص التكبير . وهذه القاعدة الأصولية قد ذكر بعضهم فيها نظراً وتفصيلاً . وعلى تقدير تقريرها مطلقاً يخرج ماذكرناه .

الوجه الخامس : قوله « ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن » يدل على وجوب القراءة في الصلاة . ويستدل به من يرى أن الفاتحة غير معينة . ووجه ظاهر . فإنه إذا تيسر غير الفاتحة ، فقارنه يكون ممثلاً ، فيخرج عن العهدة . والذين عينوا الفاتحة للوجوب : وهم الفقهاء الأربعة ، إلا أن أبا حنيفة منهم — على ما نقل عنه — جعلها واجبة ، وليست بفرض ، على أصله في الفرق بين الواجب والفرض .
اختلف من نصر مذهبه في الجواب عن الحديث . وذُكر فيه طرق .

الطريق الأول : أن يكون الدليل الدال على تعيين الفاتحة ، كقوله صلى الله عليه وسلم « لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب » ^(١) مثلاً ، مفسراً للجمل الذي في قوله « اقرأ ما تيسر معك من القرآن » وهذا — إن أريد بالجمل ما يريده الأصوليون به — فليس كذلك . لأن الجمل : مالا يتضح المراد منه ، وقوله « اقرأ ما تيسر معك من القرآن » متضح أن المراد يقع امتثاله بفعل كل ما تيسر ، حتى لو لم يرد قوله صلى الله عليه وسلم « لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب » لا كصفيها في الامتثال بكل ما تيسر ، وإن أريد بكونه محملاً : أنه لا يتعين

فرد من الأفراد ، فهذا لا يمنع من الاكتفاء بكل فرد ينطلق عليه ذلك الاسم ، كما في سائر المطلقات .

الطريق الثاني : أن يحمل قوله « اقرأ ماتيسر مملك » مطلقاً بقيد ، أو عاماً . ينحصر بقوله « لاصلاة إلا بفاتحة الكتاب » وهذا يرد عليه أن يقال : لانسلم أنه مطلق من كل وجه ، بل هو مقيد بقيد التيسير الذى يقتضى التخيير فى قراءة كل فرد من أفراد المتيسرات . وهذا القيد الخصوص يقابل التعمين . وإنما نظير المطلق الذى لا ينافى التعمين ، أن يقول : اقرأ قرآنك . ثم يقول : اقرأ فاتحة الكتاب . فإنه يحمل المطلق على القيد حينئذ . والمثال الذى يوضح ذلك : أنه لو قال لنملاه : اشترى لحماً . ولا تشتري إلا لحم الضأن ، لم يتعارض . ولو قال : اشترى أى لحم شئت . ولا تشتري إلا لحم الضأن ، فى وقت واحد لتعارض ، إلا أن يكون أراد بهذه العبارة ما يراد بصيغة الاستثناء .

وأما دعوى التخصيص : فأبعد . لأن سياق الكلام يقتضى تيسير الأمر عليه . وإنما يقرب هذا إذا جعلت « ما » بمعنى الذى . وأريد بها شيء معين . وهو الفاتحة ، لكثرة حفظ المسلمين لها . فهى المتيسرة

الطريق الثالث : أن يحمل قوله « ماتيسر » على ما زاد على فاتحة الكتاب . ويدل على ذلك بوجهين . أحدهما : الجمع بينه وبين دلائل إيجاب الفاتحة . والثانى : ماورد فى بعض رواية أبى داود « ثم اقرأ بأمر القرآن وما شاء الله أن تقرأ » وهذه الرواية - إذا صحت - تزيل الإشكال بالسكينة ، لما قرناه من أنه يؤخذ بالزائد إذا جمعت طرق الحديث . ويلزم من هذه الطريقة : إخراج صيغة الأمر عن ظاهرها ، عند من لا يرى وجوب زائد عن الفاتحة . وهم الأكثرون .

الوجه السادس : قوله صلى الله عليه وسلم « ثم اركع حتى تطمئن راكعاً » يدل على وجوب الركوع . واستدلوا به على وجوب الطمأنينة . وهو كذلك دال عليها . ولا يتخيل ههنا ما تكلم الناس فيه ، من أن الغاية : هل تدخل فى التمهي أم

لا ؟ أو ما قيل من الفرق بين أن تكون من جنس المقيي أولاً . فإن الغاية ههنا . وهي الطمأنينة . وصف للركوع ، لتقييده بقوله « راكعاً » ووصف الشيء معه حتى لو فرضنا أنه ركع ولم يطمئن ، بل رفع عقيب مسمى الركوع . لم يصدق عليه أنه جعل مطلق الركوع مُقيياً بالطمأنينة .

وجاء بعض المتأخرين فأغرب جداً . وقال ما تقريره : إن الحديث يدل على عدم وجوب الطمأنينة من حيث إن الأعرابي صلى غير مطمئن ثلاث مرات . والعبادة بدون شرطها فاسدة حرام . فلو كانت الطمأنينة واجبة لكان فعل الأعرابي فاسداً . ولو كان ذلك لم يقره النبي صلى الله عليه وسلم عليه في حال فعله . وإذا تقرر بهذا التقرير عدم الوجوب : حمل الأمر في الطمأنينة على التنبه . ويحمل قوله صلى الله عليه وسلم « فانك لم تصل » على تقدير : لم تصل صلاة كاملة .

ويمكن أن يقال : إن فعل الأعرابي بمجرد لا يوصف بالحرمة عليه . لأن شرطه علمه بالحكم . فلا يكون التقرير تقريراً على محرم ، إلا أنه لا يكفي ذلك في الجواب . فانه فعل فاسد . والتقرير يدل على عدم فساده . وإلا لما كان التقرير في موضع ما يدل على الصحة .

وقد يقال : إن التقرير ليس بدليل على الجواز مطلقاً . بل لابد من انتفاء الموانع . وزيادة قبول المتعلم لما يليق إليه ، بعد تكرار فعله ، واستجماع نفسه ، وتوجه سؤاله . - مصلحة مانعة من وجوب المبادرة إلى التعليم . لاسيما مع عدم خوف الفحوات ، إما بناء على ظاهر الحال ، أو بوحى خاص .

الوجه السابع : قوله صلى الله عليه وسلم « ثم ارفع حتى تعتدل قائماً » يدل على وجوب الرفع . خلافاً لمن نقاه . ويدل على وجوب الاعتدال في الرفع . وهو مذهب الشافعي في الوضعين . وللمالكية خلاف فيهما . وقد قيل في توجيه عدم وجوب الاعتدال : أن المقصود من الرفع الفصل . وهو يحصل بدون الاعتدال . وهذا ضئيف . لانا نسلم أن الفصل مقصود . ولا نسلم أنه كل المقصود . وصيغة

«الأمر دلت على أن الاعتدال مقصود مع الفصل . فلا يجوز تركها .
وقريب من هذا في الضعف : استدلال بعض من قال بعدم وجوب
الطأئينة بقوله تعالى (٧٨: ٢٢) اركعوا واسجدوا) فلم يأمرنا بما زاد على ما يسمى
ركوعاً وسجوداً . وهذا واه جداً . فإن الأمر بالركوع والسجود يخرج عنه المكلف
بسمي الركوع والسجود كما ذكر . وليس الكلام فيه . وإنما الكلام في خروجه
عن عهدة الأمر الآخر . وهو الأمر بالطأئينة . فإنه يجب امتثاله ، كما يجب
امتثال الأول .

الوجه الثامن : قوله « ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً » والكلام فيه
كالكلام في الركوع .

وكذلك قوله « ثم ارفع حتى تطمئن جالساً » فيما يستنبط منه .
الوجه التاسع : قوله صلى الله عليه وسلم « ثم اقل ذلك في صلاتك كلما »
يقضى وجوب القراءة في جميع الركعات . وإذا ثبت أن الذي أمر به الأعراي :
هو قراءة الفاتحة : دل على وجوب قراءتها في جميع الركعات . وهو مذهب
الشافعي . وفي مذهب مالك ثلاثة أقوال . أحدها : الوجوب في كل ركعة .
والثاني : الوجوب في الأكثر . والثالث : الوجوب في ركعة واحدة .

باب القراءة في الصلاة

٩٨ - الحديث الأول : عن عبادة بن الصامت رضى الله عنه
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِفَاتِحَةِ
الْكِتَابِ » ^(١) .

« عبادة بن الصامت » بن قيس بن أصرم أنصاري ، سالي عقي بدرى .

(١) أخرجه البخارى بهذا اللفظ في الصلاة ومسلم وأبو داود والترمذى وابن
ماجه والإمام أحمد وللنسائى من طريق معمر عن الزهري : بزيادة « فصاعداً »

يكفى أبا الواليد . توفي بالشام . وقبره معروف به على ما ذكر . يقال : توفي سنة أربع وثلاثين بالرملة . وقيل : ببيت المقدس .

والحديث دليل على وجوب قراءة الفاتحة في الصلاة . ووجه الاستدلال منه ظاهر ، إلا أن بعض علماء الأصول^(١) اعتقد في مثل هذا اللفظ . الإجمال ، من حيث إنه يدل على نفي الحقيقة . وهي غير منتفية . فيحتاج إلى إضمار . ولا سبيل إلى إضمار كل محتمل لوجهين . أحدهما : أن الإضمار إنما احتيج إليه للضرورة . والضرورة تندفع بإضمار فرد . ولا حاجة لإضمار أكثر منه . وثانيهما : أن إضمار الكل قد يتناقض . فإن إضمار الكل يقتضي إثبات أصل الصحة . ونفي الصحة يعارضه . وإذا تعين إضمار فرد فليس البعض أولى من البعض . فتعين الإجمال . وجواب هذا : أنا لانسلم أن الحقيقة غير منتفية . وإنما تكون غير منتفية لو حمل لفظ « الصلاة » على غير عرف الشرع . وكذلك لفظ « الصيام » وغيره . أما إذا حمل على عرف الشرع ، فيكون منتفياً حقيقة . ولا يحتاج إلى الإضمار المؤدى إلى الإجمال ، ولكن ألفاظ الشارع محمولة على عرفه . لأنه الغالب . ولأنه المحتاج إليه فيه . فانه بحث لبيان الشرعيات ، لالبيان موضوعات اللغة .

وقوله « لاصلاة إلا بفاتحة الكتاب » قد يستدل به من يرى وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة ، بناء على أن كل ركعة تسمى صلاة . وقد يستدل به من يرى وجوبها في ركعة واحدة ، بناء على أنه يقتضي حصول اسم « الصلاة » عند قراءة الفاتحة . فإذا حصل مسمى قراءة الفاتحة في ركعة وجب أن تحصل الصلاة . والمسمى يحصل بقراءة الفاتحة مرة واحدة ، فوجب القول بمحصل مسمى الصلاة . ويدل على أن الأمر كما يدعيه : أن إطلاق اسم الكل على الجزء مجاز . ويؤيده قوله صلى الله عليه وسلم : « خمس صلوات كتبهن الله على العباد » فإنه يقتضي أن اسم « الصلاة » حقيقة في مجموع الأعمال ، لا في كل ركعة . لأنه لو كان حقيقة في كل ركعة لكان المكتوب على العباد : سبع عشرة صلاة .

وجواب هذا : أن غاية ما فيه دلالة مفهوم على صحة الصلاة بقراءة الفاتحة في ركعة . فإذا دل دليل خارج منطوق على وجوبها في كل ركعة كان مقدما عليه . وقد استدل بالحديث على وجوب قراءة الفاتحة على المأموم . لأن صلاة المأموم صلاة . فتنتفى عند انتفاء قراءة الفاتحة . فإن وجد دليل يقتضى تخصيص صلاة المأموم من هذا العموم قُدِّم على هذا . وإلا فالأصل العمل به .

٩٩ - الحديث الثانى : عن أبى قتادة الأنصارى رضى الله عنه قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في الركعتين الأولىين من صلاة الظهر بفاتحة الكتاب وسورتين ، يطوّل في الأولى ، ويقصر في الثانية ، يُسمع الآية أخيانا وكان يقرأ في المصير بفاتحة الكتاب وسورتين ، يطوّل في الأولى ، ويقصر في الثانية وفي الركعتين الأخريين بأُم الكتاب . وكان يطوّل في الركعة الأولى من صلاة الصبح ، ويقصر في الثانية »^(١)

« الأوليان » ثنية الأولى . وكذلك « الآخرين » وأما ما يسمع على الألسنة من « الأول » وثنيتهما بالأولتين فرجوح فى اللغة . ويتعاقب بالحديث أمور . أحدها : يدل على قراءة السورة فى الجملة مع الفاتحة . وهو متفق عليه . والعمل متصل به من الأمة . وإنما اختلفوا فى وجوب ذلك ، أو عدم وجوبه . وليس فى مجرد الفعل - كما قلنا - ما يدل على الوجوب ، إلا أن يتبين أنه وقع بيانا للجهل واجب ، ولم يرد دليل راجح على إسقاط الوجوب . وقد ادعى فى كثير من الأفعال التى قصد إثبات وجوبها : أنها بيان للجهل . وقد تقدم لنا

(١) أخرجه البخارى بهذا اللفظ فى غير موضع ، ومسلم والنسائى وابن ماجه وأبو داود ، وزاد « قال : فظننا أنه يريد بذلك أن يدرك الناس الركعة الأولى » .

فى هذا بحث . وهذا الموضع مما يحتاج من سلك تلك الطريقة إلى إخراجہ عن كونه بياناً ، أو إلى أن يفرق بينه وبين ما ادعى فيه : كونه بياناً من الأفعال . فانه ليس معه فى تلك المواضع إلا مجرد الفعل ، وهو موجود ههنا .

الثانى : اختلف العلماء فى استحباب قراءة السورة فى الركعتين الأخيرين . وللشافعى قولان . وقد يستدل بهذا الحديث على اختصاص القراءة بالأولين فإنه ظاهر الحديث ، حيث فرق بين الأولين والأخيرين فيما ذكره من قراءة السورة وعدم قراءتها ، وقد يحتمل غير ذلك ، لاحتمال اللفظ . لأن يكون أراد تخصيص الأولين بالقراءة للموصوفة بهذه الصفة ، أعنى التطويل فى الأولى والتقصير فى الثانية

الثالث : يدل على أن الجهر بالشئ اليسير من الآيات فى الصلاة السرية جائز مفتقر ، لا يوجب سهواً يقتضى السجود .

الرابع : يدل على استحباب تطويل الركعة الأولى بالنسبة إلى الثانية ، فيما ذكر فيه . وأما تطويل القراءة فى الأولى بالنسبة إلى القراءة فى الثانية : فقيه نظر . وسؤال على من رأى ذلك ، لـسكن اللفظ إنما دل على تطويل الركعة ، وهو متردد بين تطويلها بمحض القراءة ، وبمجموع ، منه القراءة . فمن لم ير أن يكون مع القراءة غيرها ، وحكم باستحباب تطويل الأولى ، مستدلاً بهذا الحديث : لم يتم له إلا بدليل من خارج ، على أنه لم يكن مع القراءة غيرها .

ويمكن أن يجاب عنه بأن المذكور هو القراءة . والظاهر : أن التطويل والتقصير راجعان إلى ما ذكر قبلهما وهو القراءة .

الخامس : فيه دليل على جواز الاكتفاء بظاهر الحال فى الأخبار ، دون التوقف على اليقين . لأن الطريق إلى العلم بقراءة السورة فى السرية لا يكون إلا بسمع كلها . وإنما يفيد اليقين ذلك لو كان فى الجهرية . وكأنه أخذ من سماع بمضها ، مع قيام القرينة على قراءة باقيا .

فإن قلت : قد يكون أخذ ذلك بإخبار الرسول صلى الله عليه وسلم .
قلت : لفظه « كان » ظاهرة في الدوام والأكثرية ، ومن ادعى أن الرسول صلى الله عليه وسلم كان يخبرهم عقيب الصلاة دائما ، أو أكثرها بقراءة السورتين .
فقد أبعد جدا .

١٠٠ - الحديث الثالث : عن جُبَيْر بن مُطْعِم رضى الله عنه قال :
« سَمِعْتُ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم يَقْرَأُ فِي الْمَغْرِبِ بِالطُّورِ » ^(١) .

١٠١ - الحديث الرابع : عن البراء بن عازب رضى الله عنهما « أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم كَانَ فِي سَفَرٍ ، فَصَلَّى الْعِشَاءَ الْآخِرَةَ ، فَقَرَأَ فِي إِحْدَى الرَّكْعَتَيْنِ بِالَّتَيْنِ وَالزَّيْتُونِ ، فَسَمِعْتُ أَحَدًا أَحْسَنَ صَوْتًا أَوْ قِرَاءَةً مِنْهُ » ^(٢) .

« جُبَيْر بن مطعم » بن عدى بن نوفل بن عبد مناف ، قرشي نوفلي . يكنى أبا محمد . ويقال : أبو عدى . كان من حكماء قريش وساداتهم ، وكان يؤخذ عنه النسب . أسلم فيما قبل : يوم الفتح ، وقيل : عام خيبر . ومات بالمدينة سنة سبع وخمسين ، وقيل : سنة تسع وخمسين . وحديثه وحديث البراء الذي بعده يتعلقان بكيفية القراءة في الصلاة . وقد ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك أفعال مختلفة في الطول والقصر ، وصنف فيها بعض الحفاظ ^(٣) كتاباً مفرداً . والذي اختاره الشافعية : التطويل في قراءة الصبح والظهر ، والتقصير في المغرب ، والتوسط في العصر والعشاء ، وغيرهم يوافق في الصبح والمغرب ، ويخالف في الظهر والعصر

(١) أخرجه البخارى بهذا اللفظ في غير موضع ، ومسلم في الصلاة ، وأبو داود والنسائي وابن ماجه ، والإمام أحمد بن حنبل .

(٢) أخرجه البخارى في صحيحه في غير موضع ، ومسلم في الصلاة وأبو داود والنسائي والترمذى وابن ماجه (٣) هو أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق ابن منده .

والعشاء . واستمر العمل من الناس على التطـويل في الصبح ، والقصر في المغرب ، وما ورد على خلاف ذلك من الأحاديث ، فإن ظهرت له علة في المخالفة فقد يحمل على تلك العلة ، كما في حديث البراء بن عازب المذكور ، فإنه ذكر « أنه في السفر » فن يختار أوساط المفصل لصلاة العشاء الآخرة : يحمل ذلك على أن السفر مناسب للتخفيف ، لاشتغال المسافر وتعبه . والصحيح عندنا : أن ما صح في ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم مما لم يكثر مواظبته عليه ، فهو جائز من غير كراهة ، كحديث جبير بن مطعم في « قراءة الطور في المغرب » وكحديث قراءة « الأعراف » فيها . وما صحت المواظبة عليه ، فهو في درجة الرجحان في الاستحباب إلا أن غيره مما قرأه النبي صلى الله عليه وسلم غير مكروه . وقد تقدم الفرق بين كون الشيء مستحباً وبين كون تركه مكروهاً . وحديث جبير بن مطعم المتقدم مما سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم قبل إسلامه ، لما قدم في فداء الأسارى . وهذا النوع من الأحاديث قليل . أعنى التحمل قبل الإسلام والأداء بعده .

١٠٢- الحديث الخامس: عن عائشة رضي الله عنها « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث رجلاً على سرية^(١) . فكان يقرأ لأصحابه في صلاتهم ، فيختم بقل هو الله أحد . فلما رجعوا ذكروا ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : سئله لاي شئ صنع ذلك ؟ فسأله . فقال : لأنها صفة الرحمن عز وجل ، فأنا أحب أن أقرأ بها . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أخبروه : أن الله تعالى يحبها^(٢) .

قولها « فيختم بقل هو الله أحد » يدل على أنه كان يقرأ بغيرها . والظاهر : أنه كان يقرأ « قل هو الله أحد » مع غيرها في ركعة واحدة . ويختم بها في تلك

(١) هو كلثوم بن زهدم . وقيل : كرز بن زهدم

(٢) أخرجه البخاري بهذا اللفظ في التوحيد ، ومسلم في الصلاة والنسائي

الركمة ، وإن كان اللفظ يحتمل أن يكون يحتم بها في آخر ركمة يقرأ فيها السورة .
وعلى الأول : يكون ذلك دليلاً على جواز الجمع بين السورتين في ركمة واحدة ،
إلا أن يزيد الفاتحة معها

وقوله « إنها صفة الرحمن » يحتمل أن يراد به : أن فيها ذكر صفة الرحمن ،
كما إذا ذكر وصف فمير عن ذلك الذكر بأنه الوصف ، وإن لم يكن ذلك الذكر
نفس الوصف . ويحتمل أن يراد به غير ذلك ، إلا أنه لا يختص ذلك بقل هو
الله أحد . ولعلها خصت بذلك لاختصاصها بصفات الرب تعالى دون غيرها
وقوله صلى الله عليه وسلم « أخبروه أن الله تعالى يحبهُ » يحتمل أن يريد
بمحبه : قراءة هذه السورة . ويحتمل أن يكون لما شهد به كلامه من محبه لذكر
صفات الرب عز وجل ، وصحة اعتقاده

١٠٣ - الحديث السادس : عن جابر رضى الله عنه : أَنَّ النَّبِيَّ
صلى الله عليه وسلم قال لمعاذ « فَلَوْلَا صَلَّيْتُ بِسَبِّحِ اِسْمَ رَبِّكَ الْاَعْلَى ،
وَالشَّمْسِ وَخُصَّاهَا ، وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى ؟ فَإِنَّهُ يُصَلِّي وَرَاءَكَ الْكَبِيرُ
وَالضَّعِيفُ وَذُو الْحَاجَةِ ^(١) » .

فلم يتعين في هذه الرواية في أى صلاة قيل له ذلك ، وقد عرف أن صلاة
العشاء الآخرة : طول فيها معاذ بقومه . فيدل ذلك على استحباب قراءة هذا التقدير
في العشاء الآخرة . ومن الحسن أيضاً : قراءة هذه السور بعينها فيها ، وكذلك
كل ماورد عن النبي صلى الله عليه وسلم من هذه القراءة المختلفة . فينبى أن تفعل .
ولقد أحسن من قال من العلماء : « اعمل » بالحديث ولو مرة تكن من أهله »

(١) أخرجه البخارى مطولاً في غير موضع بألفاظ مختلفة ومسلم والنسائي

باب ترك الجهر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١٠٤ - الحديث الأول : عن أنس بن مالك رضى الله عنه « أن النبي صلى الله عليه وسلم ، وأبا بكر ، وعمر رضى الله عنهما : كانوا يَسْتَفْتِحُونَ الصَّلَاةَ بِالتَّحْمِيدِ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ » .

وفى رواية « صَلَّيْتُ مَعَ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ وَعُثْمَانَ ، فَلَمْ أَسْمَعْ أَحَدًا مِنْهُمْ يَقْرَأُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ » .

ولسلم « صَلَّيْتُ خَلْفَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ وَعُثْمَانَ . فَكَانُوا يَسْتَفْتِحُونَ بِالتَّحْمِيدِ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ، لَا يَذْكُرُونَ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ فِي أَوَّلِ قِرَاءَةٍ وَلَا فِي آخِرِهَا » ^(١) .

أما قوله « كانوا يستفتحون الصلاة بالحمد لله رب العالمين » فقد تقدم الكلام فى مثله . وتأويل من تأول ذلك بأنه كان يبتدىء بالفاتحة قبل السورة .

وأما بقية الحديث : فيستدل به من يرى عدم الجهر بالبسملة فى الصلاة . والعلماء فى ذلك على ثلاثة مذاهب . أحدها : تركها سرّاً وجهرّاً ، وهو مذهب مالك . الثانى : قراءتها سرّاً لاجراً . وهو مذهب أبى حنيفة وأحمد . الثالث : الجهر بها فى الجهرية . وهو مذهب الشافعى .

والتيقن من هذا الحديث : عدم الجهر . وأما الترك أصلاً : فمحتمل ، مع ظهور ذلك فى بعض الألفاظ . وهو قوله « لا يذكرون » وقد جمع جماعة من الحفاظ باب الجهر . وهو أحد الأبواب التى يجمعها أهل الحديث ، وكثير منها - أو الأكثر -

(١) أخرجه البخارى بهذا اللفظ فى الصلاة ومسلم ورواه النسائى .

معتل، وبعضها جيد الاسناد، إلا أنه غير مصرح فيه بالقراءة في الغرض، أو في الصلاة. وبعضها فيه ما يدل على القراءة في الصلاة، إلا أنه ليس بمصرح بالدلالة على خصوص التسمية. ومن صحيحها: حديث نعيم بن عبد الله الجهم قال «كنت وراء أبي هريرة. فقرأ بسم الله الرحمن الرحيم. ثم قرأ بأم القرآن، حتى بلغ (ولا الضالين) قال: آمين. وقال الناس: آمين. ويقول كلما سجد: الله أكبر. وإذا قام من الجلوس قال: الله أكبر. ويقول إذا سلم: والذي نفسي بيده، إني لأشبهكم صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم»

وقريب من هذا في الدلالة والصحة: حديث المعتمر بن سليمان «وكان يجهر ببسم الله الرحمن الرحيم، قبل فاتحة الكتاب وبعدها، ويقول: ما آلو أن أقتدى بصلاة أبي. وقال أبي: ما آلو أن أقتدى بصلاة أنس. وقال أنس: ما آلو أن أقتدى بصلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم» وذكر الحاكم أبو عبد الله: أن رواية هذا الحديث عن آخرهم ثقات.

وإذا ثبت شيء من ذلك فطريق أصحاب الجهم: أنهم يقدمون الإثبات على النفي. ويحملون حديث أنس على عدم السماع. وفي ذلك بعد، مع طول مدة صحبته. وأيد المالكية ترك التسمية بالعمل المتصل من أهل المدينة. والمتيقن من ذلك - كما ذكرناه في الحديث الأول - ترك الجهم، إلا أن يدل دليل صريح على الترك مطلقاً.

باب سجود السهو

١٠٥ - الحديث الأول: عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة قال: «صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم لإحدى صلاتي العشي - قال ابن سيرين: وسماها أبو هريرة. ولكن نسيت أنا - قال: فصلى بنا ركعتين، ثم سلم. فقام إلى خشبة معروضة في المسجد، فأتى عليها، كأنه غضبان. ووضع يده اليمنى على اليسرى، وشبك بين أصابعه.

وَحَرَجَتِ السَّرْعَانِ مِنْ أَبْوَابِ الْمَسْجِدِ . فَقَالُوا : قَصُرَتِ الصَّلَاةُ . وَفِي الْقَوْمِ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ . فَهَابَا أَنْ يُكَلِّمَاهُ . وَفِي الْقَوْمِ رَجُلٌ فِي يَدَيْهِ طَوْلٌ ، يُقَالُ لَهُ : ذُو الْيَدَيْنِ . فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَلَسَيْتَ ، أَمْ قَصُرَتِ الصَّلَاةُ ؟ قَالَ : لَمْ أَنْسَ وَلَمْ تُقْصِرْ . فَقَالَ : أَكَمَا يَقُولُ ذُو الْيَدَيْنِ ؟ فَقَالُوا : نَعَمْ . فَتَقَدَّمَ . فَصَلَّى مَا تَرَكَ . ثُمَّ سَلَّمَ . ثُمَّ كَبَّرَ وَسَجَدَ مِثْلَ سُجُودِهِ أَوْ أَطْوَلَ . ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ فَكَبَّرَ ، ثُمَّ كَبَّرَ وَسَجَدَ مِثْلَ سُجُودِهِ أَوْ أَطْوَلَ . ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ وَكَبَّرَ . فَرُبَّمَا سَأَلُوهُ : ثُمَّ سَلَّمَ ؟ قَالَ : فَنَبِئْتُ أَنَّ عِمْرَانَ بْنَ حُصَيْنٍ قَالَ : ثُمَّ سَلَّمَ ^(١) .

الكلام على هذا الحديث يتعلق بمباحث : بحث يتعلق بأصول الدين . وبحث يتعلق بأصول الفقه . وبحث يتعلق بالفقه . فأما البحث الأول : ففي موضعين .

أحدهما : أنه يدل على جواز السهو في الأفعال على الأنبياء عليهم السلام . وهو مذهب عامة العلماء والنظار . وهذا الحديث مما يدل عليه . وقد صرح صلى الله عليه وسلم في حديث ابن مسعود بأنه « ينسى كما تنسون » . وشذت طائفة من المتوغلين ، فقالت : لا يجوز السهو عليه . وإنما ينسى عدداً . ويتعمد صورة النسيان ، ليسن . وهذا قطعاً باطل ، لإخباره صلى الله عليه وسلم بأنه ينسى . ولأن الأفعال المعدية تبطل الصلاة . ولأن صورة الفعل النسياني : كصورة الفعل العمدي . وإنما يتميزان للغير بالإخبار .

والذين أجازوا السهو قالوا : لا يقرُّ عليه فيما طريقه البلاغ الفعلي . واختلفوا : هل من شرط التنبيه الانصال بالحادثة ، أو ليس من شرطه ذلك ؟ بل يجوز (١) أخرجه البخاري بهذا اللفظ في باب تشبيك الأصابع في السجدة ومسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه ، والطحاوي .

التراخي إلى أن تنقطع مدة التبليغ . وهو العمر . وهذه الواقعة قد وقع البيان فيها على الاتصال .

وقد قسم القاضي عياض الأفعال إلى ماهو على طريقة البلاغ ، وإلى ما ليس على طريقة البلاغ ، ولا بيان للأحكام من أفعاله البشرية وما يختص به من عاداته وأذكار قلبه . وأبى ذلك بعض من تأخر عن زمنه . وقال : إن أقوال الرسول صلى الله عليه وسلم وأفعاله وإقراره : كله بلاغ . واستنتج بذلك العصمة في السكل ، بناء على أن المعجزة تدل على العصمة فيما طريقه البلاغ . وهذه كلها بلاغ . فهذه كلها تتعلق بها العصمة - أعنى القول ، والفعل ، والتقرير - ولم يصرح في ذلك بالفرق بين عمد وسهو . وأخذ البلاغ في الأفعال : من حيث التأسي به صلى الله عليه وسلم . فان كان يقول بأن السهو والعمد سواء في الأفعال فهذا الحديث يرد عليه .

الموضع الثاني : الأقوال . وهي تنقسم إلى ما طريقه البلاغ . والسهو فيه ممتنع . ونقل فيه الاجماع ، كما يمتنع التعمد قطعاً وإجماعاً . وأما طرق السهو في الأقوال الدنيوية ، وفيما ليس سبيله البلاغ ، من الأخبار التي لا تستند الأحكام إليها ، ولا أخبار المعاد ، ولا ما يضاف إلى وحى . فقد حكى القاضي عياض عن قوم : أنهم جوزوا السهو والغفلة في هذا الباب عليه . إذ ليس من باب التبليغ الذي يتطرق به إلى القدح في الشريعة . قال : والحق الذي لاسربة فيه : ترجيح قول من لم يميز ذلك على الأنبياء في خبر من الأخبار ، كما لم يميزوا عليهم فيها العمد . فانه لا يميز عليهم خلف في خبر ، لا عن قصد ولا سهو ، ولا في حجة ولا مرض ، ولا رضى ولا غضب .

والذى يتعلق بهذا من هذا الحديث : قوله صلى الله عليه وسلم « لم أنس ولم تنقصر » وفي رواية أخرى « كل ذلك لم يكن » واعتذر عن ذلك بوجوه : أحدها : أن المراد : لم يكن القصر والنسيان معاً . وكان الأمر كذلك .

وثانيهما : أن المراد الإخبار عن اعتقاد قلبه وظنه . وكأنه مقدر النطق به ، وإن كان محذوفا . لأنه لو صرح به - وقيل : لم يكن في ظني ، ثم تبين أنه كان خلافه في نفس الأمر - لم يقتض ذلك أن يكون خلافه في ظنه . فإذا كان لو صرح به - كما ذكرناه - فكذلك إذا كان مقدرأ مرادأ .

وهذان الوجهان يختص أولهما برواية من روى « كل ذلك لم يكن » . وأما من روى « لم أنس ولم تقصر » فلا يصح فيه هذا التأويل .

وأما الوجه الثاني : فهو مستمر على مذهب من يرى أن مدلول اللفظ الخبرى هو الأمور الذهنية . فانه - وإن لم يذكر ذلك - فهو الثابت في نفس الأمر عند هؤلاء . فيصير كالمفوض به .

وثالثها : أن قوله صلى الله عليه وسلم « لم أنس » يحمل على السلام ، أى إنه كان مقصودأ ، لأنه بناء على ظن التمام . ولم يقع سهواً في نفسه . وإنما وقع السهو في عدد الركعات . وهذا بعيد .

ورابعها : الفرق بين السهو والنسيان . فان النبي صلى الله عليه وسلم كان يسهو ولا ينسى . ولذلك نفي عن نفسه النسيان . لأنه غفلة . ولم يغفل عنها . وكان شغله عن حركات الصلاة ومافى الصلاة : شغلا بها ، لا غفلة عنها . ذكره القاضى عياض .

وليس في هذا تخلص للعبارة عن حقيقة السهو والنسيان ، مع بعد الفرق بينهما في استعمال اللغة . وكأنه متلوح من اللفظ : أن النسيان عدم الذكر لأمر لا يتعلق بالصلاة . والسهو عدم الذكر لأمر يتعلق بها . ويكون النسيان الإعراض عن تفقد أمورها ، حتى يحصل عدم الذكر . والسهو : عدم الذكر ، لا لأجل الاعراض . وليس في هذا - بعد ما ذكرناه - تفريق كلى بين السهو والنسيان . وخامسها : ما ذكره القاضى عياض : أنه ظهر له ما هو أقرب وجهاً ، وأحسن تأويلاً . وهو أنه إنما أنكر صلى الله عليه وسلم نسبة النسيان المضاف إليه .

وهو الذي نهى عنه بقوله « بئسما لأحدكم أن يقول : نسيت كذا . ولكننه نسى » وقد روى « إني لا أنسى » على النفي « ولكنني أنسى » على النفي^(١) وقد شك الراوى - على رأى بعضهم - فى الرواية الأخرى : هل قال « أنسى » أو « أنسى » وأن « أو » هنا للشك . وقيل : بل للتقسيم . وأن هذا يكون منه مرة من قبيل شغله وسموه ، ومرة يُعَلَّب على ذلك ويجبر عليه ، ليسن . فلما سأل السائل بذلك اللفظ أنكره ، وقال له « كل ذلك لم يكن » وفى الرواية الأخرى « لم أنس ولم تقصر » أما القصر : فبين . وكذلك « لم أنس » حقيقة من قبل نفسى وغفلتى عن الصلاة . ولكن الله نَسَانِي لَأَسُنَّ .

واعلم أنه قد ورد فى الصحيح من حديث ابن مسعود : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « إنه لو حدث فى الصلاة شئ أنبأتكم به ، ولكن إنما أنا بشر أنسى كما تنسون ، فإذا نسيت فذكرونى » وهذا يعترض ما ذكره القاضى ، من أنه صلى الله عليه وسلم أنكر نسبة النسيان إليه . فإنه صلى الله عليه وسلم قد نسب النسيان إليه فى حديث ابن مسعود مرتين . وما ذكره القاضى عياض ، من أنه صلى الله عليه وسلم « نهى أن يقال : نسيت كذا » الذى أعرفه فيه « بئسما لأحدكم أن يقول : نسيت آية كذا » وهذا نهى عن إضافة « نسيت » إلى « الآية » . وليس يلزم من النهى عن إضافة النسيان إلى الآية : النهى عن إضافته إلى كل شئ . فإن الآية من كلام الله تعالى المعظم . ويقبح بالمرء المسلم أن يضيف إلى نفسه نسيان كلام الله تعالى ، وليس هذا المعنى موجوداً فى كل ما ينسب إليه النسيان . فلا يلزم مساواة غير الآية لها .

وعلى كل تقدير : لو لم يظهر مناسبة لم يلزم من النهى عن الخصاص النهى عن

(١) الحديث رواه مالك فى الموطأ وضعف . قال الحافظ ابن حجر فى الفتح (٣ : ٦٥) تمقبوا هذا أيضاً بأن حديث « إني لا أنسى » لا أصل له . فإنه من بلاغات مالك التى لم توجد موصولة بعد البحث الشديده

العام . وإذا لم يلزم ذلك لم يلزم أن يكون قول القائل « نسيت » - الذى أضافه إلى عدد الركعات - داخلا تحت النهى . فينكر . والله أعلم
ولما تكلم بعض التأخرين^(١) على هذا الموضع ذكر : أن التحقيق فى الجواب عن ذلك : أن العصمة إنما تثبت فى الإخبار عن الله تعالى فى الأحكام وغيرها . لأنه الذى قامت عليه المعجزة . وأما إخباره عن الأمور الوجودية : فيجوز عليه فيه النسيان . هذا أو معناه

وأما البحث المتعلق بأصول الفقه : فإن بعض من صنف فى ذلك احتج به على جواز الترجيح بكثرة الرواة ، من حيث إن النبى صلى الله عليه وسلم طلب إخبار القوم ، بعد إخبار ذى اليمين . وفى هذا بحث .
وأما البحث المتعلق بالفقه : فن وجوه .

أحدها : أن نية الخروج من الصلاة وقطعها ، إذا كانت بناء على ظن النام لا يوجب بطلانها .

الثانى : أن السلام سهواً لا يبطل الصلاة .

الثالث : استدل به بعضهم على أن كلام الناس لا يبطل الصلاة . وأبو حنيفة يخالف فيه .

الرابع : الكلام العبد لإصلاح الصلاة لا يبطل . وجمهور الفقهاء على أنه يبطل . وروى ابن القاسم عن مالك : أن الامام لو تكلم بما تكلم به النبى صلى الله عليه وسلم ، من الاستفسار والسؤال عند الشك ، وإجابة المأموم : أن صلاتهم تامة على مقتضى الحديث . والذين منعوا من هذا اختلفوا فى الاعتذار عن هذا الحديث . والذى يذكر فيه وجوه .

منها : أنه منسوخ ، لجواز أن يكون فى الزمن الذى كان يجوز فيه الكلام فى الصلاة . وهذا لا يصح . لأن هذا الحديث رواه أبو هريرة ، وذكر أنه شاهد

(١) هو عبد الكريم بن عطاء الكندى

القصة . وإسلامه عام خير ، وتحريم الكلام في الصلاة كان قبل ذلك بسنين .
ولا ينسخ المتأخر بالمتقدم

ومنها : التأويل لكلام الصحابة بأن المراد بمجوابهم : جوابهم بالإشارة
والإيماء ، لا بالنطق . وفيه بعد . لأنه خلاف الظاهر من حكاية الراوى لقولهم .
وإن كان قد ورد من حديث حماد بن زيد « فأودوا إليه » فيمكن الجمع ، بأن
يكون بعضهم فصل ذلك إيماء ، وبعضهم كلاماً . أو اجتمع الأمران في
حق بعضهم .

ومنها : أن كلامهم كان إجابة لرسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ وإجابته واجبة .
واعترض عليه بعض المالكية بأن قال : إن الإجابة لا تتمين بالقول . فيكفى
فيها الإيماء . وعلى تقدير أن يجيب القوم ، لا يلزم منه الحكم بصحة الصلاة ،
لجواز أن تجب الإجابة ، ويلزمهم الاستئناف .

ومنها : أن الرسول صلى الله عليه وسلم تكلم معتقداً تمام الصلاة ، والصحابة
تكلموا مجوزين للنسخ ، فلم يكن كلام واحد منهم مبطلا . وهذا يضعفه ما في
كتاب مسلم : أن ذا اليمين قال « أَصْرَتِ الصلاة يا رسول الله ، أم نسيت ؟ فقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم : كل ذلك لم يكن ، فقال : قد كان بعض ذلك
يا رسول الله . فأقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم على الناس ، فقال : أصدق
ذو اليمين ؟ فقالوا : نعم يا رسول الله » بعد قوله صلى الله عليه وسلم « كل ذلك
لم يكن » وقوله صلى الله عليه وسلم « كل ذلك لم يكن » يدل على عدم النسخ .
فقد تكلموا بعد العلم بعدم النسخ .

وَلْيَتَنَبَّهْ ههنا لنكتة لطيفة في قول ذي اليمين « قد كان بعض ذلك » بعد
قوله صلى الله عليه وسلم « كل ذلك لم يكن » فإن قوله « كل ذلك لم يكن »
تضمن أمرين . أحدهما : الإخبار عن حكم شرعى . وهو عدم القصر
والثانى : الإخبار عن أمر وجودى . وهو النسيان ، وأحد هذين الأمرين .

لا يجوز فيه النسخ^(١) ، وهو الاخبار عن الأمر الشرعى . والآخر متحقق عند
ذى اليدى . فلزم أن يكون الواقع بعض ذلك ، كما ذكرنا

الخامس : الأفعال التى ليست من جنس أفعال الصلاة إذا وقعت سهواً .
فإذا أن تكون قليلة أو كثيرة . فإن كانت قليلة : لم تبطل الصلاة ، وإن كانت
كثيرة ففيها خلاف فى مذهب الشافعى . واستدل لعدم البطلان بهذا الحديث
فإن الواقع فيه أفعال كثيرة ، ألا ترى إلى قوله « خرج مَرَعَانِ النَّاسِ » وفى بعض
الروايات : أنه صلى الله عليه وسلم « خرج إلى منزله ومشي » قال فى كتاب مسلم
« ثم أتى جذعاً فى قبلة المسجد فاستند إليه » ثم قد حصل البناء بعد ذلك .
فدل على عدم بطلان الصلاة بالأفعال الكثيرة سهواً

السادس : فيه دلائل على جواز البناء على الصلاة ، بعد السلام سهواً . والجمهور
عليه . وذهب سُحَنُونُ - من المالكية - إلى أن ذلك إنما يكون إذا سلم من
ركعتين ، على ما ورد فى الحديث ، ولعله رأى أن البناء بعد قطع الصلاة ونية
الخروج منها على خلاف القياس ، وإنما ورد النص على خلاف القياس فى هذه
الصورة المعينة ، وهو السلام من اثنتين ، فيقتصر على مورد النص [ويبقى فيما
عداه على القياس]^(٢)

والجواب عنه : أنه إذا كان الفرع مساوياً للأصل الحق به ، وإن خالف القياس
عند بعض أهل الأصول . وقد علمنا أن المانع لصحة الصلاة إنما كان هو الخروج
منها بالنية والسلام . وهذا المعنى قد ألتى عند ظن التمام بالنص . ولا فرق بالنسبة
إلى هذا المعنى بين كونه بعد ركعتين ، أو كونه بعد ثلاث ، أو بعد واحدة .

السابع : إذا قلنا بجواز البناء ، فقد خصصوه بالقرب فى الزمن . وأبى ذلك
بعض المتقدمين . فقال يجوز البناء وإن طال ، ما لم ينتقض وضوءه . روى ذلك
عن ربيعة . وقيل : إن نحوه عن مالك . وليس ذلك بمشهور عنه . واستدل لهذا

المذهب بهذا الحديث . ورأوا أن هذا الزمن طويل ، لا سيما على رواية من روى « أن النبي صلى الله عليه وسلم خرج إلى منزله » .

الثامن : إذا قلنا إنه لا يبنى إلا في القرب . فقد اختلفوا في حده على أقوال . منهم : من اعتبره بمقدار فعل النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث . فما زاد عليه من الزمن فهو طويل . وما كان بمقداره أو دونه فقريب . ولم يذكروا على هذا القول الخروج إلى المنزل . ومنهم من اعتبر في القرب العرف . ومنهم من اعتبر مقدار ركعة . ومنهم من اعتبر مقدار الصلاة . وهذه الوجوه كلها في مذهب الشافعي وأصحابه .

التاسع : فيه دليل على مشرعية سجود السهو .

العاشر : فيه دليل على أنه سجدتان .

الحادى عشر : فيه دليل على أنه في آخر الصلاة ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يفعله إلا كذلك . وقيل : في حكمته : إنه أخر لاحتمال وجود سهو آخر . فيكون جابراً للكل . وفرع الفقهاء على هذا : أنه لو سجد ، ثم تبين أنه لم يكن آخر الصلاة ، لزمه إعادته في آخرها . وصوروا ذلك في صورتين . إحداهما : أن يسجد للسهو في الجمعة ، ثم يخرج الوقت ، وهو في السجود الأخير ، فيلزمه إتمام الظهر ، ويبعد السجود . والثانية : أن يكون مسافراً فيسجد للسهو ، وتصل به السفينة إلى الوطن ، أو ينوى الإقامة ، فيتم ويبعد السجود .

الثانى عشر : فيه دليل على أن سجود السهو يتداخل ، ولا يتعدد بتعدد أسبابه . فإن النبي صلى الله عليه وسلم : سلم ، وتسكلم ، ومشى . وهذه موجبات متعددة . واكتفى فيها بسجدتين ، وهذا مذهب الجمهور من الفقهاء . ومنهم من قال : يتعدد السجود بتعدد السهو ، على ما نقله بعضهم . ومنهم من فرق بين أن يتجدد الجنس أو يتعدد . وهذا الحديث دليل على خلاف هذا المذهب . فإنه قد تعدد الجنس في القول والفعل ، ولم يتعدد السجود .

الثالث عشر : الحديث يدل على السجود بعد السلام في هذا السهو .
واختلف الفقهاء في محل السجود . قليل : كله قبل السلام . وهو مذهب الشافعي .
وقيل : كله بعد السلام . وهو مذهب أبي حنيفة . و قيل : ما كان من نقص
فحله قبل السلام . وما كان من زيادة فحله بعد السلام . وهو مذهب مالك .
وأوماً إليه الشافعي في القديم . وقد ثبت في الأحاديث السجود بعد السلام في
الزيادة ، وقبله في النقص . واختلف الفقهاء . فذهب مالك إلى الجمع ، بأن استعمل
كل حديث قبل السلام في النقص ، وبعده في الزيادة . والذين قالوا : بأن السجل
قبل السلام ، اعتذروا عن الأحاديث التي جاءت بعد السلام بوجوه .

أحدها : دعوى النسخ لوجهين . أحدهما : أن الزهري قال « إن آخر
الأمرين من فعل النبي صلى الله عليه وسلم : السجود قبل السلام » الثاني : أن الذين
رووا السجود قبل السلام : متأخرو الإسلام ، وأصاغر الصحابة .

والاعتراض على الأول : أن رواية الزهري مرسله . ولو كانت مسندة فشرط
النسخ : التعارض باتحاد المحل . ولم يقع ذلك مصرحاً به في رواية الزهري . فيحتمل
أن يكون الأخير : هو السجود قبل السلام ، لسكن في محل النقص ، وإنما يقع
التعارض المحجوج إلى النسخ لو تَبَيَّنَ أن المحل واحد ولم يتبين ذلك .

والاعتراض على الثاني : أن تقدم الإسلام والكبر لا يلزم منه تقدم الرواية
حالة التحمل .

الوجه الثاني في الاعتذار عن الأحاديث التي جاءت بالسجود بعد السلام :
التأويل . إما على أن يكون المراد بالسلام : هو السلام الذي على النبي صلى الله
عليه وسلم ، الذي في التشهد . وإما أن يكون على تأخره بعد السلام على سبيل
السهو . وهما بعيدان . أما الأول : فلأن السابق إلى الفهم عند إطلاق « السلام » في
سياق ذكر الصلاة هو الذي به التحلل . وأما الثاني : فلأن الأصل عدم السهو
وتطرقة إلى الأفعال الشرعية من غير دليل غير سائغ . وأيضاً فإنه مقابل بعكسه .

وهو أن يقول الحنفى : محله بعد السلام . وتقدمه قبل السلام على سبيل السهو .
الوجه الثالث فى الاعتذار : الترجيح بكثرة الرواة . وهذا - إن صح -
فلا اعتراض عليه : أن طريقة الجمع أولى من طريقة الترجيح . فإنه إنما يصار إليه
عند عدم إمكان الجمع . وأيضاً فلا بد من النظر فى محل التعارض واتحاد موضع
الخلافا من الزيادة والنقصان .

والقائلون بأن محل السجود بعد السلام اعتذروا عن الأحاديث المخالفة لذلك
بالتأويل : إما على أن يكون المراد بقوله « قبل السلام » السلام الثانى ، أو يكون
المراد بقوله « وسجد سجدتين » سجود الصلاة .

وما ذكره الأولون من احتمال السهو : عائد ههنا . والسكل ضعيف .
والأول يبطله : أن سجود السهو لا يكون إلا بعد التسليمين اتفاقاً .

وزهب أحمد بن حنبل إلى الجمع بين الأحاديث بطريق أخرى ، غير ماذهب
إليه مالك . وهو أن يستعمل كل حديث فيما ورد فيه . ومالم يرد فيه حديث
فحل السجود فيه : قبل السلام . وكأن هذا نظر إلى أن الأصل فى الجابر : أن يقع
فى الجبور ، فلا يخرج عن هذا الأصل إلا فى مورد النص . ويبقى فيما عداه على
الأصل . وهذا المذهب مع مذهب مالك متفقان فى طلب الجمع ، وعدم سلوك
طريق الترجيح ، لسكنهما اختلافهما فى وجه الجمع . ويترجح قول مالك بأن تذكر
المناسبة فى كون سجود السهو قبل السلام عند النقص . وبعده عند الزيادة . وإذا
ظهرت المناسبة - وكان الحكم على وفقها - كانت علة ، وإذا كانت علة : عم
الحكم جميع محالها . فلا يتخصص ذلك بمورد النص .

الوجه الرابع عشر : إذا سها الإمام : تعلق حكم سهوه بالأمومين ، وسجدوا معه
وإن لم يسهوا . واستدل عليه بهذا الحديث . فإن النبي صلى الله عليه وسلم سها
وسجد القوم معه لما سجد ، وهذا إنما يتم فى حق من لم يتكلم من الصحابة ، ولم
يمش ولم يسلم ، إن كان ذلك .

الوجه الخامس عشر : فيه دليل على التكثير لسجود السهو . كما في
سجود الصلاة .

الوجه السادس عشر : القائل « فُبْنْتُ أَنْ عَمْرَانُ بْنُ حَصِينٍ قَالَ : ثُمَّ سَلِمَ »
هو محمد بن سيرين ، الراوى عن أبي هريرة ، وكان الصواب المصنف : أَنْ يَذْكُرَهُ
فإنه لما لم يذكر إلا بأهريرة ، اقتضى ذلك أن يكون هو القائل « فُبْنْتُ » وليس
كذلك ^(١) وهذا يدل على السلام من سجود السهو .

الوجه السابع عشر : لم يذكر التشهد بعد سجود السهو . وفيه خلاف عند
أصحاب مالك في السجود الذى بعد السلام . وقد يستدل بتركه فى الحديث على
عدمه فى الحكم ، كما فعلوا فى مثله كثيرا ، من حيث إنه لو كان لذكر ظاهره .

١٠٦ - الحديث الثانى : عن عبد الله بن بحنة - وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ
النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى بِهِمُ الظُّهْرَ
فَقَامَ فِي الرَّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ ، وَلَمْ يَجْلِسْ . فَقَامَ النَّاسُ مَعَهُ ، حَتَّى إِذَا
قَضَى الصَّلَاةَ ، وَانْتَظَرَ النَّاسُ تَسْلِيمَهُ : كَبَّرَ وَهُوَ جَالِسٌ . فَسَجَدَ
سَجْدَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يُسَلَّمَ ثُمَّ سَلَّمَ » ^(٢) .

السلام عليه من وجوه .

الأول : فيه دليل على السجود قبل السلام عند النقص فإنه نقص من هذه
الصلاة : الجلوس الأوسط وشهده .

الثانى : فيه دليل على أن هذا الجلوس غير واجب - أعنى الأول - من

(١) هذا بناء على ما فى بعض النسخ من عدم ذكر محمد بن سيرين . والذى فى
أكثر النسخ إثباته كما هنا .

(٢) أخرجه البخارى بهذا اللفظ فى باب من لم ير التشهد الأول واجبا ،
ومسلم وأبو داود والنسائى والترمذى وابن ماجه .

حيث إنه جُبر بالسجود ، ولا يجبر الواجب إلا بتداركه وفعله . وكذلك فيه دليل على عدم وجوب التشهد الأول .

الثالث : فيه دليل على عدم تكرار السجود عند تكرار السهو . لأنه قد ترك الجلوس الأول والتشهد معاً . واكتفى لهما بسجدةتين . هذا إذا ثبت أن ترك التشهد الأول بمفرده موجب .

الرابع : فيه دليل على متابعة الإمام عند القيام . عن هذا الجلوس . وهذا لا إشكال فيه ، على قول من يقول : إن الجلوس الأول سنة ، فإن ترك السنة للأتيان بالواجب واجب ، ومتابعة الإمام واجبة .

الخامس : إن استدلل به على أن ترك التشهد الأول بمفرده موجب لسجود السهو فيه . ففيه نظر ، من حيث إن المتيقن السجود عند هذا القيام عن الجلوس . وجاء من ضرورة ذلك : ترك التشهد فيه ، فلا يتيقن أن الحكم يترتب على ترك التشهد الأول فقط . لاحتمال أن يكون مرتباً على ترك الجلوس ، وجاء هذا من الضرورة الوجودية .

باب المرور بين يدي المصلي

١٠٧ - الحديث الأول : عن أبي جهم بن الحارث بن الصمة الأنصاري رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «لَوْ يَعْلَمُ الْمَارَّةُ بَيْنَ يَدَيِ الْمُصَلِّيِّ مَاذَا عَلَيْهِ مِنَ الْإِنْتِهَاءِ لَكَانَ أَنْ يَقِفَ أَرْبَعِينَ خَيْرًا لَهُ مِنْ أَنْ يَمُرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ» . قال أبو النضر^(١) : لا أدري : قال أربعين يوماً أو شهراً ، أو سنة^(٢) ؟

(١) رواه البخارى بهذا اللفظ ومسلم وأبو داود والنسائي والترمذى وابن ماجة والإمام أحمد بن حنبل . قال الحافظ « قال أبو النضر » هو من كلام مالك . وليس من تعليق البخارى . لأنه ثابت فى اللوطاً من جميع الطرق .

« أبو جهيم » عبد الله بن الحرث بن جهيم الأنصارى . سماه ابن عيينة في روايته ، والثورى .

فيه دليل على منع المرور بين يدي المصلى إذا كان دون سترة ، أو كانت له سترة فر بينه وبينها ، وقد صرح في الحديث « بالإثم » ^(١) .

وبعض الفقهاء قسم ذلك على أربع صور .

الأولى : أن يكون للمار مندوحة عن المرور بين يدي المصلى ، ولم يتعرض المصلى لذلك ، فيختص المار بالإثم ، إن مر .

الصورة الثانية : مقابلتها . وهو أن يكون المصلى تعرض للمرور ، والمار ليس له مندوحة عن المرور ، فيختص المصلى بالإثم دون المار .

الصورة الثالثة : أن يتعرض المصلى للمرور ، ويكون للمار مندوحة ، فيأثمان أما المصلى : فلتعرضه . وأما المار : فلمروره ، مع إمكان أن لا يفعل .

الصورة الرابعة : أن لا يتعرض المصلى ، ولا يكون للمار مندوحة ، فلا يأثم واحد منهما .

١٠٨ - الحديث الثاني : عن أبي سعيد الخدرى رضى الله عنه قال :

سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ « إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ إِلَى شَيْءٍ يَسْتُرُهُ مِنَ النَّاسِ ، فَأَرَادَ أَحَدٌ أَنْ يَجْتَازَ بَيْنَ يَدَيْهِ فَلْيَدْفَعْهُ . فَإِنْ أَبَى فَلْيُمْقَاتِلْهُ . فَإِنَّمَا هُوَ شَيْطَانٌ » ^(٢) .

(١) كما في رواية للبخارى تفرد بها الكشمينى . قال الحافظ : ولم أرها في شيء من الروايات مطلقاً . فظنها الكشمينى أصلاً . وقد أنكر ابن الصلاح في مشكل الوسيط على من أثبتها .

(٢) أخرجه البخارى بهذا اللفظ في غير موضع ومسلم في الصلاة وأبو داود والنسائى والإمام أحمد بن حنبل

« أبو سعيد الخدرى » سعد بن مالك بن سنان . خُدْرَى . وقد تقدم الكلام فيه .

والحديث يتعرض لمنع المار بين يدى المصلى وبين سترته ، وهو ظاهر . وفيه دليل على جواز العدل القليل فى الصلاة لمصلحتها .

ولفظه « المقالة » محمولة على قوة المنع ، من غير أن تنتهى إلى الأعمال المنافية للصلاة^(١) . وأطلق بعض المصنفين من أصحاب الشافعى القول بالقتال . وقال « فليقاتله » على لفظ الحديث . ونقل القاضى عياض : الاتفاق على أنه لا يجوز المشى من مقامه إلى رده ، والعمل الكثير فى مدافعته . لأن ذلك فى صلاته أشد من مروره عليه .

وقد يستدل بالحديث على أنه إذا لم يكن ستره لم يثبت هذا الحكم من حيث المفهوم ، وبعض المصنفين من أصحاب الشافعى نص على أنه إذا لم يستقبل شيئاً أو تباعد عن السترة ، فإن أراد أن يمر وراء موضع السجود : لم يكره . وإن أراد أن يمر فى موضع السجود : كره ، ولكن ليس للمصلى أن يقاتله ، وعلى ذلك بتقصيره ، حيث لم يقرب من السترة ، أو ما هذا معناه .

ولو أخذ من قوله « إذا صلى أحدكم إلى شيء يستره » جواز التستر بالأمشياء عموماً : لكان فيه ضعف . لأن مقتضى العموم جواز المقالة عند وجود كل شيء سائر ، لا جواز الستر بكل شيء ، إلا أن يحمل الستر على الأمر الحسى ، لا الأمر الشرعى . وبعض الفقهاء كره التستر بأدى أو حيوان غيره ، لأنه يصير فى صورة المصلّى إليه ، وكرهه مالك فى المرأة .

وفى الحديث دليل على جواز إطلاق لفظ « الشيطان » فى مثل هذا . والله أعلم .

(١) المقالة : لا تحتاج إلى هذا التأويل غير اللقول . فإن العنف ملازم لها ، وقد فسرهما أبو سعيد عملياً ، بصفحة لقريب مروان

١٠٩ - الحديث الثالث : عن عبد الله بن عباس رضى الله عنهما
 قَالَ « أَقْبَلْتُ رَأْيَكَ عَلَى حِمَارِ أَتَانٍ ، وَأَنَا يَوْمَئِذٍ قَدْ نَاهَزْتُ الْإِحْتِلَامَ ،
 وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَالِي بِالنَّاسِ بِمَنْىَ إِلَى غَيْرِ جِدَارٍ .
 فَرَزْتُ بَيْنَ يَدَيَّ بَعْضَ الصَّفِّ . فَتَزَلْتُ ، فَأَرْسَلْتُ الْأَتَانَ تَرْتَعًا .
 وَدَخَلْتُ فِي الصَّفِّ ، فَلَمْ يُنْكَرْ ذَلِكَ عَلَى أَحَدٍ » (١) .

قوله « حمار أتان » فيه استعمال للفظ « الحمار » في الذكر والأنثى ، كلفظ
 « الشاة » وكلفظ « الإنسان » وفي رواية مسلم « على أتان » ولم يذكر لفظة
 « حمار » .

وقوله « ناهزت الاحتلام » أى قاربته . وهو يؤنس لقول من قال : إن
 ابن عباس ولد قبل الهجرة بثلاث سنين ، وقول من قال : إن النهي صلى الله
 عليه وسلم مات وابن عباس ابن ثلاث عشرة سنة ، خلافا لمن قال غير ذلك مما
 لا يقارب البلوغ . ولعل قوله « قد ناهزت الاحتلام » ههنا تأكيد لهذا الحكم .
 وهو عدم بطلان الصلاة بمرور الحمار . لأنه استدل على ذلك بعدم الإنكار . وعدم
 الإنكار على من هو فى مثل هذا السن أدل على هذا الحكم . لأنه لو كان فى سن
 الصغر وعدم التمييز - مثلا - لاحتمل أن يكون عدم الإنكار عليه لعدم مؤاخذته
 بسبب صغر سنه وعدم تمييزه . وقد استدل ابن عباس بعدم الإنكار عليه ، ولم
 يستدل بعدم استثنائهم للصلاة . لأنه أكثر قاندة . فإنه إذا دل عدم إنكارهم
 على أن هذا الفعل غير ممنوع من فاعله ، دل ذلك على عدم إفساد الصلاة ، إذ
 لو أفسدها لامتنع إفساد صلاة الناس على المار . ولا ينعكس هذا . وهو أن يقال :
 ولو لم يفسد لم يمتنع على المار ، لجواز أن لا تفسد الصلاة ويمتنع المرور ، كما تقول .
 (١) أخرجه البخارى بهذا اللفظ فى غير موضع . ومسلم وأبو داود والنسائى
 والنزمذى وابن ماجة والإمام أحمد بن حنبل .

في مرور الرجل بين يدي المصلي، حيث يكون له مندوحة : إنه ممتنع عليه المرور ، وإن لم يفسد الصلاة على المصلي . فثبت بهذا أن عدم الإنكار دليل على الجواز . والجواز دليل على عدم الإفساد ، وأنه لا ينعكس . فمكان الاستدلال بعدم الإنكار أكثر فائدة من الاستدلال بعدم استئنائهم الصلاة .

ويستدل بالحديث على أن مرور الحمار بين يدي المصلي لا يفسد الصلاة . وقد قال في الحديث « بغير جدار » ولا يلزم من عدم الجدار عدم السترة . فإن لم يكن ثمة سترة غير الجدار فلا استدلال ظاهر . وإن كان : وقف الاستدلال على أحد أمرين . إما أن يكون هذا المرور وقع دون السترة - أعني بين السترة والإمام - وإما أن يكون الاستدلال وقع بالمرور بين يدي للمؤمنين أو بعضهم ، لكن قد قالوا : إن سترة الإمام سترة لمن خلفه . فلا يتم الاستدلال إلا بتحقيق إحدى هذه المقدمات ، التي منها : أن سترة الإمام ليست سترة لمن خلفه ، إن لم يكن مجعاً عليها وعلى الجملة : فالأكثر من الفقهاء على أنه لا يفسد الصلاة بمرور شيء بين يدي المصلي . ووردت أحاديث معارضة لذلك .

فنها : مادل على انقطاع الصلاة بمرور الكلب والمرأة والحمار . ومنها : مادل على انقطاعها بمرور الكلب الأسود والمرأة والحمار . وهذان صحيحان . ومنها : مادل على انقطاعها بمرور الكلب الأسود والمرأة والحمار واليهودي والنصراني والمجوسي والخنزير . وهذا ضعيف . فذهب أحمد بن حنبل إلى أن مرور الكلب الأسود يقطعها . ولم نجد لذلك معارضاً . قال : وفي قلبي من المرأة والحمار شيء .

وإنما ذهب إلى هذا - والله أعلم - لأنه ترك الحديث الضعيف بمرة . ونظر إلى الصحيح . فحمل مطلق « الكلب » في بعض الروايات على تقييده بالأسود ، في بعضها . ولم نجد لذلك معارضاً ، فقال به . ونظر إلى المرأة والحمار . فوجد حديث عائشة - الآتي - يعارض أمر المرأة . وحديث ابن عباس - هذا - يعارض أمر الحمار . فتوقف في ذلك . وهذه العبارة - التي حكيناها عنه - أجود مما دل عليه .

كلام الأئمة ، من جزم القول عن أحد بأنه لا يقطع المرأة والحار . وإنما كان كذلك : لأن جزم القول به يتوقف على أمرين . أحدهما : أن يتبين تأخر المقتضى لعدم الفساد على المقتضى للفساد . وفي ذلك عسر عند المبالغة في التحقيق . والثاني : أن يتبين أن مرور المرأة مساو لما حكته عائشة رضى الله عنها ، من الصلاة إليها وهي راقدة . وليست هذه المقدمة بالبينة عندنا لوجهين . أحدهما : أنها رضى الله عنها ذكرت أن البيوت يومئذ ليس فيها مصابيح فعمل سبب هذا الحكم : عدم المشاهدة لها . والثاني : أن قائلها لو قال : إن مرور المرأة ومشيتها لا يساويه في التشويش على المصلي اعتراضها بين يديه . فلا يساويه في الحكم : لم يكن ذلك جالمتنع . وليس يبعد من تصرف الظاهرية مثل هذا .

وقوله « فأرسلت الأنان ترتع » أى ترى . وفي الحديث دليل على أن عدم الإنكار حجة على الجواز . وذلك مشروط بأن تتنفي الموانع من الانكار . ويعلم الاطلاع على الفعل . وهذا ظاهر . ولعل السبب في قول ابن عباس « ولم ينكر ذلك على أحد » ولم يقل : ولم ينكر النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك : أنه ذكر أن هذا الفعل كان بين يدي بعض الصف . وليس يلزم من ذلك اطلاع النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك ، لجواز أن يكون الصف ممتد . فلا يطلع عليه . لفقد شرط الاستدلال بعدم الانكار على الجواز . وهو الاطلاع مع عدم المانع . أما عدم الانكار ممن رأى هذا الفعل : فهو متيقن ، فترك للشكوك فيه ، وهو الاستدلال بعدم الإنكار من النبي صلى الله عليه وسلم ، وأخذ المتيقن . وهو الاستدلال بعدم إنكار الرائيين للواقعة ، وإن كان يحتمل أن يقال : إن قوله « ولم ينكر ذلك على أحد » يشمل النبي صلى الله عليه وسلم وغيره ، لمعوم لفظة « أحد » إلا أن فيه ضعفاً . لأنه لا معنى للاستدلال بعدم إنكار غير الرسول صلى الله عليه وسلم بحضرته ، وعدم إنكاره إلا على بعد .

١١٠ - الحديث الرابع : عن عائشة رضى الله عنها قالت : « كُنْتُ

أَنَامَ يَنِينَ يَدَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَرَجَلَايَ فِي قِبْلَتِهِ -
فَإِذَا سَجَدَ غَمَزَنِي ، فَقَبَضْتُ رَجُلِي . فَإِذَا قَامَ بَسَطْتُهَا . وَالْبَيُوتُ
يَوْمَئِذٍ لَيْسَ فِيهَا مَصَابِيحُ ^(١) .

وحديث عائشة - هذا - استدل به على ما قدمناه من عدم إفساد مرور
المرأة صلاة المصلي . وقد مر فافيه وما يعارضه .
وفيه دليل على جواز الصلاة إلى النائم ، وإن كان قد كرهه بعضهم . وورد
فيه حديث ^(٢) .

وفيه دليل على أن اللبس - إما بغير لذة أو من وراء حائل - لا ينقض
الطهارة . أعنى أنه يدل على أحد الحسنيين . ولا بأس بالاستدلال به على أن
اللبس من غير لذة لا ينقض ، من حيث إنها ذكرت « أن البيوت ليس فيها
مصابيح » وربما زال السائر . فيكون وضع اليد - مع عدم العلم بوجود الحائل -
تعرضاً للصلاة للبطلان . ولم يكن النبي صلى الله عليه وسلم يعرضها لذلك .
وفيه دليل على أن العمل اليسير لا يفسد الصلاة .

وقولها « والبيوت يومئذ ليس فيها مصابيح » إما لتأكيد الاستدلال على
حكم من الأحكام الشرعية ، كما أشرنا إليه ، وإما لإقامة العذر لنفسها حيث
أحوجته إلى أن يغمز رجلها . إذ لو كان ثمة مصابيح لعلت بوقت سجوده بالرؤية
فلم تكن لتحتججه إلى الغمز . وقد قدمنا كراهية أن تكون المرأة سترة المصلي
عند مالك ، وكراهية أن تكون السترة آدمياً أو حيواناً عند بعض مصنفى الشافعية ،
مع تجويزه للصلاة إلى المضطجع . والله أعلم .

(١) أخرجه البخارى بهذا اللفظ في غير موضع وأبو داود - وعنده « فإذا
أراد أن يسجد ضرب برجلى قبضتها » - والنسائى .
(٢) رواه أبو داود وابن ماجه عن ابن عباس بلفظ « لاتصلوا خلف النائم
والتحدث » وقد ضعف هذا الحديث . قال أبو داود : طرقة كلها واهية . وقال النووى :
هو ضعيف باتفاق الحفاظ .

باب جامع

١١١ - الحديث الأول : عن أبي قتادة بن ربعي الأنصاري

رضي الله عنه قال : قال « رسول الله صلى الله عليه وسلم : » إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ الْمَسْجِدَ فَلَا يَجْلِسْ حَتَّى يُصَلِّيَ رَكَعَتَيْنِ «^(١).

السلام عليه من وجوه . أحدها : في حكم الركعتين عند دخول المسجد . وجهور العلماء على عدم الوجوب لها . ثم اختلفوا . فظاهر مذهب مالك : أنهما من النوافل . وقيل : إنهما من السنن . وهذا على اصطلاح المالكية في الفرق بين النوافل والسنن والفضائل . ونقل عن بعض الناس : أنهما واجبتان^(٢) تمسكا بالنهي عن الجلوس قبل الركوع . وعلى الرواية الأخرى - التي وردت بصيغة الأمر - يكون التمسك بصيغة الأمر . ولا شك أن ظاهر الأمر : الوجوب . وظاهر النهي : التحريم . ومن أزالهما عن الظاهر فهو محتاج إلى الدلائل . ولعلمهم يفعلون في هذا ما فعلوا في مسألة الوتر ، حيث استدلوا على عدم الوجوب فيه بقوله صلى الله عليه وسلم « خمس صلوات كتبهن الله على العباد » وقول السائل « هل عليّ » غيرهن ؟ قال : لا . إلا أن تطوع « فعملوا لذلك صيغة الأمر على الندب ، لدلالة هذا الحديث على عدم وجوب غير الخمس ، إلا أن هذا يشكل عليهم بل يوجبهم الصلاة على الميت ، تمسكا بصيغة الأمر .

الوجه الثاني : إذا دخل المسجد في الأوقات المكروهة ، فهل يركع أم لا ؟ اختلفوا فيه . فذهب مالك : أنه لا يركع . والمعروف من مذهب الشافعي وأصحابه أنه يركع . لأنها صلاة لها سبب . ولا يكره في هذه الأوقات من النوافل إلا

(١) أخرجه البخاري في غير موضع . وأورده بلفظ النهي ، كما ذكره المصنف ، ولفظ الأمر ، ومسلم في الصلاة وأبو داود والنسائي والترمذي وابن ماجة وأحمد (٢) وقد حكى القاضي عياض القول بالوجوب عن داود وأصحابه . قال الحافظ: والذي صرح به ابن حزم عدمه .

ملا سبب له . وحكى وجه آخر : أنه يكره . وطريقة أخرى : أن محل الخلاف إذا قصد الدخول في هذه الأوقات لأجل أن يصلى فيها . أما غير هذا الوجه : فلا . وأما ما حكاه القاضى عياض عن الشافعى في جواز صلاتها بعد العصر ، ما لم تصغر الشمس ، وبعد الصبح ما لم يُسفر ، إذ هي عنده من النوافل التى لها سبب . وإنما يمنع في هذه الأوقات مالا سبب له ، ويُقصد ابتداء ، لقوله صلى الله عليه وسلم « لا تَحْرُوا بصلانكم طلوع الشمس ولا غروبها » انتهى كلامه . هذا لا نعرفه من نقل أصحاب الشافعى على هذه الصورة . وأقرب الأشياء إليه : ما حكيناه من هذه الطريقة ، إلا أنه ليس هو إياه بعينه .

وهذا الخلاف في هذه المسألة ينبئ على مسألة أصولية مشكلة . وهو ما إذا تعارض نصان ، كل واحد منهما بالنسبة إلى الآخر عام من وجه ، خاص من وجه . ولست أعنى بالنصين ههنا ما لا يحتمل التأويل . وتحقيق ذلك أولاً يتوقف على تصوير المسألة . فنقول : مدلول أحد النصين : إن لم يتناول مدلول الآخر ولا شيئاً منه ، فهما متباينان ، كلفظة « المشركين » و « المؤمنين » مثلاً ، وإن كان مدلول أحدهما يتناول كل مدلول الآخر . فهما متساويان ، كلفظة « الإنسان » و « البشر » مثلاً ، وإن كان مدلول أحدهما يتناول كل مدلول الآخر ، ويتناول غيره . فالمتناول له ولغيره : عام من كل وجه بالنسبة إلى الآخر ، والآخر خاص من كل وجه . وإن كان مدلولهما يجتمع في صورة ، وينفرد كل واحد منهما بصورة أو صور . فشكل واحد منهما عام من وجه خاص من وجه .

فإذا تقرر هذا ، فقوله صلى الله عليه وسلم « إذا دخل أحدكم المسجد » الخ مع قوله « لاصلاة بعد الصبح » من هذا القبيل . فإنهما يجتمعان في صورة . وهو ما إذا دخل المسجد بعد الصبح ، أو العصر . وينفردان أيضاً ، بأن توجد الصلاة في هذا الوقت من غير دخول المسجد ، ودخول المسجد في غير ذلك الوقت . فإذا وقع مثل هذا فلا إشكال قائم ، لأن أحد الخصمين لو قال : لا تكره الصلاة عند دخول

المسجد في هذه الأوقات . لأن هذا الحديث دل على جوازها عند دخول المسجد - وهو خاص بالنسبة إلى الحديث الأول المانع من الصلاة بعد الصبح - فأخصه قوله « لاصلاة بعد الصبح » بقوله « إذا دخل أحدكم المسجد » فلخصه أن يقول قوله « إذا دخل أحدكم المسجد » عام بالنسبة إلى الأوقات . فأخصه بقوله : « لاصلاة بعد الصبح » فإن هذا الوقت أخص من عموم الأوقات . فالخاص : أن قوله عليه السلام « إذا دخل أحدكم المسجد » خاص بالنسبة إلى هذه الصلاة . أعنى الصلاة عند دخول المسجد - عام بالنسبة إلى هذه الأوقات . وقوله « لاصلاة بعد الصبح » خاص بالنسبة إلى هذا الوقت ، عام بالنسبة إلى الصلوات . فوقع الإشكال من ههنا . وذهب بعض المحققين في هذا إلى الوقف ، حتى يأتي ترجيح خارج بقرينة أو غيرها . فمن ادعى أحد هذين الحسنيين - أعنى الجواز أو المنع - فعليه إبداء أمر زائد على مجرد الحديث

الوجه الثالث : إذا دخل المسجد ، بعد أن صلى ركعتي الفجر في بيته ، فهل يركعهما في المسجد ؟ اختلف قول مالك فيه ، وظاهر الحديث : يقتضى الركوع . وقيل : إن الخلاف في هذا من جهة معارضة هذا الحديث للحديث الذي رواه من قوله عليه السلام « لاصلاة بعد الفجر إلا ركعتي الفجر » وهذا أضعف من المسألة السابقة . لأنه يحتاج في هذا إلى إثبات صحة هذا الحديث حتى يقع التعارض فإن الحديثين الأولين في المسألة الأولى صحيحان ، وبعد التجاوز عن هذه المطالبة وتقدير تسليم صحته : يعود الأمر إلى ما ذكرناه من تعارض أمرين ، يصير كل واحد منهما عاماً من وجه خاصاً من وجه . وقد ذكرناه .

الوجه الرابع : إذا دخل مجتازاً ، فهل يؤمر بالركوع ؟ خفف ذلك مالك . وعندى : أن دلالة هذا الحديث لا تتناول هذه المسألة . فإنا إن نظرنا إلى صيغة النهي ، فالنهي يتناول جلوساً قبل الركوع . فإذا لم يحصل الجلوس أصلاً لم يفعل للنهي . وإن نظرنا إلى صيغة الأمر ، فالأمر توجه بركوع قبل جلوس . فإذا انتقيا معاً : لم يخالف الأمر .

الوجه الخامس : لفظه « المسجد » تتناول كل مسجد . وقد أخرجوا عنه المسجد الحرام . وجعلوا تحيته الطواف . فإن كان في ذلك خلاف ، فلخالفهم أن يستدل بهذا الحديث ، وإن لم يكن : فالسبب في ذلك النظر إلى المعنى . وهو أن المقصود : افتتاح الدخول في محل العبادة بعبادة ، وعبادة الطواف : تحصل هذا المقصود ، مع أن غير هذا المسجد لا يشاركه فيها . فاجتمع في ذلك تحصيل المقصود مع الاختصاص . وأيضاً فقد يؤخذ ذلك من فعل النبي صلى الله عليه وسلم في حجته ، حين دخل المسجد ، فابتدأ بالطواف على ما يقتضيه ظاهر الحديث . واستمر عليه العمل . وذلك أخص من هذا العموم . وأيضاً فإذا اتفق أن طاف ومشى على السنة في تعقيب الطواف بركتيه ، وجربنا على ظاهر اللفظ في الحديث ، فقد وفينا بمقتضاه .

الوجه السادس : إذا صلى العيد في المسجد . فهل يصلى التحية عند الدخول فيه ؟ اختلف فيه . والظاهر من لفظ هذا الحديث : أنه يصلى . لكن جاء في الحديث « أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يصل قبلها ولا بعدها » أغنى صلاة العيد . والنبي صلى الله عليه وسلم لم يصل العيد في المسجد . ولا نقل ذلك فلا معارضة بين الحديثين ، إلا أن يقول قائل ، ويفهم فاهم : أن ترك الصلاة قبل العيد وبعدها من سنة صلاة العيد ، من حيث هي هي . وليس لكونها واقعة في الصحراء أثر في ذلك الحكم . فينثذ يقع التعارض ، غير أن ذلك يتوقف على أمر زائد ، وقرائن تشير بذلك . فإن لم يوجد فالاتباع أولى استحباباً ، أغنى في ترك الركوع في الصحراء ، وفعله في المسجد للمسجد ، لا للعيد

الوجه السابع : من كثر تردده إلى المسجد ، وتكرره : هل يتكرر له الركوع مأموراً به ؟ قال بعضهم : لا . وقاسه على الخطابين والفكاهين المترددين إلى مكة في سقوط الاحرام عنهم إذا تكرر ترددهم . والحديث يقتضى تكرر الركوع بتكرر الدخول . وقول هذا القائل يتعلق بمسألة أصولية . وهو تخصيص العموم بالقياس . وللأصوليين في ذلك أقوال متعددة .

١١٢ - الحديث الثانى : عن زيد بن أرقم قال « كُنَّا تَتَكَلَّمُ فِي الصَّلَاةِ ، يُكَلِّمُ الرَّجُلُ صَاحِبَهُ ، وَهُوَ إِلَى جَنْبِهِ فِي الصَّلَاةِ ، حَتَّى نَزَلَتْ : (وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ) فَأَمْرٌ نَا بِالشُّكُوتِ وَنَهْيٌ نَا عَنِ الْكَلَامِ »^(١).
الكلام عليه من وجوه

الأول : هذا اللفظ أحد ما يستدل به على الناسخ والمنسوخ . وهو ذكر الراوى .
لنقدم أحد الحكمين على الآخر . وهذا لا شك فيه . وليس كقوليه : هذا منسوخ من غير بيان التاريخ . فإن ذلك قد ذكروا فيه : أنه لا يكون دليلا ، لاحتمال أن يكون الحكم بالنسخ عن طريق اجتهادى منه .

الثانى « القنوت » يستعمل فى معنى الطاعة ، وفى معنى الإقرار بالعبودية ، والخضوع والدعاء ، وطول القيام والسكوت . وفى كلام بعضهم ما يفهم منه : أنه موضوع للمشترك . قال القاضى عياض : وقيل : أصله الدوام على الشيء . فإذا كان هذا أصله ، فديم الطاعة قانت ، وكذلك الداعى والقائم فى الصلاة ، والمخلص فيها ، والساکت فيها . كلهم فاعلون للقنوت . وهذا إشارة إلى ما ذكرناه من استعماله فى معنى مشترك . وهذه طريقة طائفة من المتأخرين من أهل العصر وما قاربه ، يقصدون بها دفع الاشتراك اللفظى والمجاز عن موضوع اللفظ . ولا بأس بها إن لم يقم دليل على أن اللفظ حقيقة فى معنى معين أو معانى . ويستعمل حيث لا يقوم دليل على ذلك .

الثالث : لفظ الراوى يشعر بان المراد بالقنوت فى الآية : السكوت ، لما دل عليه لفظ « حتى » التى للناية . والفاء التى تشعر بتعليل ماسبق عليها لما يأتى بعدها . وقد قيل : إن « القنوت » فى الآية الطاعة . وفى كلام بعضهم : ما يشعر بمجمعه على الدعاء المرفوع ، حتى جعل ذلك دليلا على أن الصلاة الوسطى هى الصبح ، من
(١) أخرجه البخارى ومسلم فى الصلاة وأبو داود والنسائى والترمذى .

حيث قرأناها بالفنوت . والأرجح في هذا كله : حمله على ما أشعر به كلام الراوى .
فإن المشاهدين للوحى والتزيل يعلمون ، بسبب النزول والقرائن المختصة به ما يرشد
إلى تعيين المحتملات ، وبيان الجملات . فهم فى ذلك كله كالناقلين للفظ يدل
على التعليل والتسبيب . وقد قالوا : إن قول الصحابى فى الآية « نزلت فى كذا »
يتنزل منزلة المسند .

الرابع : قوله « فأمرنا بالسكوت ، ونهينا عن الكلام » يقتضى أن كل ما يسمى
كلاماً فهو منهى عنه ، ومالا يسمى كلاماً فلدلالة الحديث قاصرة فى النهى عنه
وقد اختلف الفقهاء فى أشياء : هل تبطل الصلاة أم لا ؟ كالنفخ ، والتنحنع بغير
علة وحاجة ، وكالبكاء . والذى يقتضيه القياس : أن ماسمى كلاماً فهو داخل
تحت اللفظ . ومالا يسمى كلاماً ، فن أراد إلحاقه به كان ذلك بطريق القياس
فليراع شرطه فى مساواة الفرع للأصل ، أو زيادته عليه . واعتبر أصحاب الشافعى
ظهور حرفين ، وإن لم يكونا مفهمين . فإن أقل الكلام : حرفان .

ولقائل أن يقول : ليس يلزم من كون الحرفين يتألف منهما الكلام : أن
يكون كل حرفين كلاماً . وإذا لم يكن كلاماً فالإبطال به لا يكون بالنص ، بل
بالقياس على ما ذكرنا ، فليراع شرطه . اللهم إلا أن يريد بالكلام كل مركب ،
مفهماً كان أو غير مفهوم . فحينئذ يندرج المتنازع فيه تحت اللفظ ، إلا أن فيه بحثاً .

والأقرب : أن ينظر إلى مواقع الإجماع والخلاف ، حيث لا يسمى الملفوظ
به كلاماً . فما أجمع على إلحاقه بالكلام إلحاقاً به ، وما لم يجمع عليه - مع كونه
لا يسمى كلاماً - فيقوى فيه عدم الإبطال . ومن هذا استبعد القول بإلحاق النفخ
بالكلام . ومن ضعيف التعليل فيه : قول من علل البطلان به بأنه يشبه الكلام .
وهذا ركيك ، مع ثبوت السنة الصحيحة « أن النبى صلى الله عليه وسلم نفخ فى
صلاة الكسوف فى سجوده » . وهذا البحث كله : فى الاستدلال بتحريم الكلام

١١٣ - الحديث الثالث : عن عبد الله بن عمر وأبي هريرة رضى الله عنهم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : « إِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ فَأَبْرِدُوا بِالصَّلَاةِ . فَإِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ قَيْحِ جَهَنَّمَ » ^(١) .

الكلام عليه من وجوه

أحدها « الإبراد » أن تؤخر الصلاة عن أول الوقت مقدار ما يظهر للحيطان ظل ، ولا يحتاج إلى المشى في الشمس . هذا ما ذكره بعض مصنفى الشافعية وعند المالكية : يؤخر الظهر إلى أن يصير النوى أكثر من ذراع .

الثانى : اختلف الفقهاء فى الإبراد بالظهر فى شدة الحر : هل هو سنة ، أو رخصة ؟ وعبر بعضهم بأن قال : هل الأفضل التقديم ، أو الإبراد ؟ وبنوا على ذلك : أن من صلى فى بيته ، أو مشى فى كِنِّ إلى المسجد : هل يسن له الإبراد ؟ . فإن قلنا : إنه رخصة لم يسن ، إذ لا مشقة عليه فى التعجيل ، وإن قلنا إنه سنة أبرد . والأقرب : أنه سنة ، لورود الأمر به ، مع ما اقترن به من العلة . وهو أن « شدة الحر من فيح جهنم » وذلك مناسب للتأخير ، والأحاديث الدالة على فضيلة التعجيل عامة أو مطلقة . وهذا خاص . ولا مبالاة - مع ما ذكرناه من صيغة الأمر ومناسبة العلة - بقول من قال : إن التعجيل أفضل ، لأنه أكثر مشقة . فإن مراتب الثواب إنما يرجع فيها إلى النصوص . وقد يرجح بعض العبادة الخفيفة على ما هو أشق منها بحسب المصالح المتعلقة بها .

الثالث : اختلف أصحاب الشافعى فى الإبراد بالجمعة ، على وجهين . وقد يؤخذ من الحديث الإبراد بهما من وجهين . أحدهما : لفظة « الصلاة » فإنها تطلق على الظهر والجمعة . والثانى : التعليل . فإنه مستمر فيها . وقد وجه القول بأنه لا يبرد

(١) أخرجه البخارى بهذا اللفظ فى مواقيت الصلاة ومسلم وأبو داود والنسائى والترمذى وابن ماجة والإمام أحمد بن حنبل .

بها . لأن التبكير سنة فيها . وجواب هذا ما تقدم ، وبأنه قد يحصل التأذى بحر المسجد عند انتظار الإمام .

١١٤ - الحديث الرابع : عن أنس بن مالك قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « مَنْ نَسِيَ صَلَاةً فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا ، لَا كَفَّارَةَ لَهَا إِلَّا ذَلِكَ (٢٠ : ١٤) أَقِمِ الصَّلَاةَ لَدِّكَرِي) » . وَلْيُسَلِّمْ « مَنْ نَسِيَ صَلَاةً ، أَوْ نَامَ عَنْهَا . فَكَفَّارَتُهَا : أَنْ يُصَلِّيَهَا إِذَا ذَكَرَهَا » ^(١) .
السلام عليه من وجوه .

أحدها : أنه يجب قضاء الصلاة إذا فاتت بالنوم أو النسيان . وهو منطوقه . ولا خلاف فيه .

الثاني : اللفظ يقتضى توجه الأمر بقضائها عند ذكرها . لأنه جعل الذكر ظرفاً للأمر به . فيتعلق الأمر بالفعل فيه . وقد قسم الأمر فيه عند بعض الفقهاء بين مترك عمداً . فيجب القضاء فيه على الفور . وقطع به بعض مصنفى الشافعية ، وبين مترك بنوم أو نسيان . فيستحب قضاؤه على الفور . ولا يجب . واستدل على عدم وجوبه على الفور فى هذه الحالة بأن النبى صلى الله عليه وسلم لما استيقظ - بعد فوات الصلاة بالنوم - أخر قضاها . واقتادوا رواحهم ، حتى خرجوا من الوادى . وذلك دليل على جواز التأخير . وهذا يتوقف على أن لا يكون ثم مانع من المبادرة . وقد قيل : إن المانع أن الشمس كانت طالعة . فأخر القضاء حتى ترتفع ، بناء على مذهب من يمنع القضاء فى هذا الوقت . ورد ذلك [بأنها كانت صبح اليوم ، وأبو حنيفة يميزها فى هذا الوقت ، و] ^(٢) بأنه جاء فى الحديث « فإا يقطههم إلا حر الشمس » وذلك يكون بالارتفاع . وقد يعتقد مانع آخر ، وهو ما دل عليه الحديث ، من أن الوادى به شيطان ، وأخر ذلك للخروج عنه .

(١) أخرجه البخارى فى كتاب المواقيت . ومسلم فى الصلاة وأبو داود .

(٢) زيادة فى سوط وخ

ولا شك أن هذا علة للتأخير والخروج، كما دل عليه الحديث، ولكن هل يكون ذلك مانعاً، على تقدير أن يكون الواجب المبادرة؟ في هذا نظر، ولا يمتنع أن يكون مانعاً على تقدير جواز التأخير

الثالث: قد يستدل به من يقول بأن من ذكر صلاة منسية - وهو في صلاة - أن يقطعها إذا كانت واجبة الترتيب مع التي شرع فيها. ولم يقل بذلك المالكية مطلقاً. بل لم في ذلك تفصيل مذهبي بين الفذ والإمام والمأموم، وبين أن يكون الذكر بعد ركعة أولاً. فلا يستمر الاستدلال به مطلقاً لهم. وحيث يقال بالقطع، فوجه الدليل منه: أنه يقتضي الأمر بالفضاء عند الذكر، ومن ضرورة ذلك: قطع ما هو فيه، ومن أراد إخراج شيء من ذلك فعليه أن يبين مانعاً من إعمال اللفظ في الصورة التي يخرجها، ولا يخلو هذا التصرف من نوع جدل. والله أعلم

الرابع: قوله عليه السلام « لا كفارة لها إلا ذلك » يحتمل أن يراد به: نفي الكفارة المالية، كما وقع في أمور آخر. فإنه لا يكفي فيها إلا بالاتيان بها. ويحتمل أن يراد به: أنه لا بدل لفضائها، كما تقع الأبدال في بعض الكفارات، ويحتمل أن يراد به: أنه لا يكفي فيها مجرد التوبة والاستغفار، ولا بد من الاتيان بها

الخامس: وجوب القضاء على العامد بالتارك من طريق الأولى. فإنه إذا لم تقع المسامحة - مع قيام العذر بالنوم والنسيان - فلأن لا تقع مع عدم العذر أولى^(١).

وحكى القاضي عياض عن بعض المشايخ: أن قضاء العامد مستفاد من قوله

(١) من تدبر قول الله وقول رسوله صلى الله عليه وسلم، وعرف حقيقة الصلاة وما ينال المؤمن فيها من شرف الإنصال التالي بالرب سبحانه ومناجاته والثول في حضرته أيقن يقيناً لا يخالجه ذرة من الشك: أن تاركها كافر مشرك، مضيع لنفسه خاسر دنياه وآخرته، وأنه لن يقدر على قضائها في غير وقتها مضيع. لأن الله حدد مواعيد ومواقيت لهذه النجاة ولهذا الشرف. فهي قرة عين المؤمنين، وهي أثقل شيء وأهونه على الناقضين والكافرين، الذين لم تدق قلوبهم حلاوة الإيمان

عليه السلام « فليصلها إذا ذكرها » لأنه بغفلته عنها وعسده كالتأسي . ومضى ذكر تركه لما لزمه قضاؤها . وهذا ضعيف . لأن قوله عليه السلام « فليصلها إذا ذكرها » كلام مبني على ما قبله . وهو قوله « من نام عن صلاة أو نسيها » والضمير في قوله « فليصلها إذا ذكرها » عائد إلى الصلاة المنسية ، أو التي يقع النوم عنها . فكيف يحمل ذلك على ضد النوم والنسيان ، وهو الذكر واليقظة ؟ نعم لو كان كلاماً مبتدأ ؛ مثل أن يقال : من ذكر صلاة فليصلها إذا ذكرها . لسكان ما قيل محتملاً ، على تحمل مجاز . وأما قوله « كالتأسي » إن أراد به : أنه مثله في الحكم ، فهو دعوى . ولو سححت لم يكن ذلك مستفاداً من اللفظ ، بل من القياس ، أو من مفهوم الخطاب الذي أشرنا إليه . وكذلك ما ذكر في ذلك من الاستناد إلى قوله « لا كفارة لها إلا ذلك » والكفارة إنما تكون من الذنب . والتأثم والناسي لا ذنب لهما . وإنما الذنب للعائد . لا يصح أيضاً لأن الكلام كله مسوق على قوله « من نام عن صلاة أو نسيها » والصنائع عائدة إليها ، فلا يجوز أن يخرج عن الإرادة . ولا أن يحمل اللفظ ما لا يحتمله . وتأويل لفظ « الكفارة » هنا أقرب وأيسر من أن يقال : إن الكلام الدال على الشيء مدلول به على ضده . فإن ذلك ممنوع . وليس ظهور لفظ « الكفارة » في الأشعار بالذنب بالظهور القوي الذي يصادم به النص الجلي ، في أن المراد : الصلاة المنسية ، أو التي وقع النوم عنها ، وقد وردت كفارة القتل خطأ مع عدم الذنب ، وكفارة اليمين بالله مع استحباب الحنث في بعض المواضع ، وجواز اليمين ابتداء ولا ذنب .

١١٥ - الحديث الخامس : عن جابر بن عبد الله « أَنَّ مُعَاذَ بْنَ جَبَلٍ : كَانَ يُصَلِّي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عِشَاءَ الْآخِرَةِ . ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَى قَوْمِهِ ، فَيُصَلِّي بِهِمْ تِلْكَ الصَّلَاةَ » ^(١) .

(١) قد مر بيان من أخرجه . ورواه الشافعي والدارقطني ، وزاد « هي له تطوع ، ولهم مكتوبة العشاء » و « قومه » هم بنو سلمة ، بكسر اللام

اختلف الفقهاء في جواز اختلاف نية الامام والمأموم على مذاهب . أوسعها :
الجواز مطلقاً . فيجوز أن يقتدى المفترض بالمتنفل وعكسه ، والقاضى بالمؤدى
وعكسه ، سواء اتفقت الصلاتان أم لا ، إلا أن تختلف الأفعال الظاهرة . وهذا
مذهب الشافعى .

الثانى : مقابله ، وهو أضيقتها . وهو أنه لا يجوز اختلاف النيات ، حتى لا يصل
المتنفل خلف المفترض .

والثالث : أوسطها ، أنه يجوز اقتداء المتنفل بالمفترض ، لا عكسه . وهذا
مذهب أبى حنيفة ومالك . ومن نقل عن مذهب مالك مثل المذهب الثانى
فليس بجيد . فليعلم ذلك

وحديث معاذ : استدل به على جواز اقتداء المفترض بالمتنفل .

وحاصل ما يعتذر به عن هذا الحديث ، لمن منع ذلك من وجوه :

أحدها : أن الاحتجاج به من باب ترك الإنكار من النبي صلى الله
عليه وسلم . وشرطه : علمه بالواقعة . وجاز أن لا يكون علم بها ، وأنه لو علم لأنكر .
وأجيبوا عن ذلك بأنه يبعد - أو يمتنع - في العادة : أن لا يعلم النبي صلى الله
عليه وسلم بذلك من عادة معاذ . واستدل بعضهم - أعنى المانعين - برواية
عمرو بن يحيى المازنى عن معاذ بن رفاعة الزرقى « أن رجلاً من بنى سلمة يقال
له : سليم ، أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : إنا نظل في أعمالنا .
فنأتى حين نمسى ، فنصلى ، فيأتى معاذ بن جبل ، فينادى بالصلاة . فنأتىه ،
فيطوّل علينا . فقال النبي صلى الله عليه وسلم : يا معاذ ، لاتكن - أو لاتكونن -
فتناً ، إما أن تصلى معى ، وإما أن تخفف عن قومك ^(١) » قال : فقول النبي
صلى الله عليه وسلم لمعاذ : يدل على أنه عند رسول الله كان يفعل أحد الأمرين ،
(١) أخرجه أحمد ورجاله ثقات ، إلا أن معاذ بن رفاعة لم يدرك سليماً الذى من
بنى سلمة ، لأن معاذ بن رفاعة تابعى . وسليم قتل في أحد .

إما الصلاة معه ، أو بقومه ، وأنه لم يكن يجمعهما . لأنه قال : « إما أن تصلى معي » أى ولا تصل بقومك « وإما أن تخفف بقومك » أى ولا تصل معي ^(١) الوجه الثانى ، فى الاعتذار : أن النية أمر باطن لا يُطْلَع عليه إلا بالإخبار من الناوى . فإز أن تكون نيته مع النبي صلى الله عليه وسلم الغرض . وجاز أن تكون النفل . ولم يرد عن معاذ ما يدل على أحدهما . وإنما يعرف ذلك بأخباره . وأجيب عن هذا بوجوه . أحدها : أنه قد جاء فى الحديث رواية ذكرها الدارقطنى فيها « فمضى لم فريضة ، وله تطوع » ^(٢)

الثانى : أنه لا يظن بمعاذ أنه يترك فضيلة فرضه خلف النبي صلى الله عليه وسلم ، ويأتى بها مع قومه

الثالث : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة » فكيف يظن بمعاذ - بعد سماع هذا - أن يصلى النافلة مع قيام المكتوبة ؟

واعترض بعض المالكية على الوجه الأول بوجهين . أحدهما : لا يساوى أن يذكر ، لشدة ضعفه . والثانى : أن هذا الكلام - أعنى قوله « فمضى لم فريضة وله تطوع » - ليس من كلام النبي صلى الله عليه وسلم . فيحتمل أن يكون من كلام الراوى ، بناء على ظن أو اجتihad ، ولا يجوز به . وذكر معنى هذا أيضا بعض الحنفية ^(٣) بمن له شرب فى الحديث ، وقال ما حاصله : إن ابن عيينة روى هذا الحديث أيضا ، ولم يذكر هذه اللفظة . والذي ذكرها : هو ابن جريج . فيحتمل أن تكون من قوله ، أو قول من روى عنه ، أو قول جابر .

(١) لم يجب الشارح عنه . وأجاب عنه الحافظ فى النتج : أن للمخالف أن يقول : إما أن تصلى معى فقط ، إذا لم تخفف . وإما أن تخفف بقومك فتصلى معى . قال : وهذا أقوى مما قبله ، لما فيه من مقابلة التخفيف بعدم التخفيف . لانه المشوول عنه التنازع فيه . (٢) أخرجه عبد الرزاق عن جابر . وقال الحافظ : رجاله ثقات . وقد صرح ابن جريج بسماعه . (٣) هو الطحاوى

وأما الجواب الثانى : ففيه نوع ترجيح ، ولعل خصومهم يقولون فيه : إن هذا إنما يكون عند اعتقاده الجواز لذلك . فلم قلت بأنّه كان يمتدّده ؟

وأما الجواب الثالث : فيمكن أن يقال فيه : إن المفهوم أن لا يصلى نافلة غير الصلاة التى تقام ، لأن المحذور : وقوع الخلاف على الأئمة ، وهذا المحذور منتف مع الاتفاق فى الصلاة المقامة . ويؤيد هذا : الاتفاق من الجمهور على جواز صلاة المتنفل خلف المفترض ، ولو تناوله النهى المستفاد من النفى : لما جاز جوازاً مطلقاً . الوجه الثالث من الاعتذار : ادعاء النسخ . وذلك من وجهين :

أحدهما : أنه يحتمل أن يكون ذلك حين كانت الفرائض تقام فى اليوم مرتين ، حتى نهى عنه . وهذا الوجه منقول المعنى عن الطحاوى . وعليه اعتراض من وجهين . أحدهما : طلب الدليل على كون ذلك كان واقعاً - أعنى صلاة الفريضة فى اليوم مرتين - فلا بد من نقل فيه ^(١) . والثانى : أنه إثبات للنسخ بالاحتمال . الوجه الثانى ، مما يدل على النسخ : ما أشار إليه بعضهم ، دون تقرير حسن له . ووجه تقريره : أن إسلام معاذ متقدم ، وقد صلى النبي صلى الله عليه وسلم بعده سنتين من الهجرة صلاة الخوف غير مرة ، على وجه وقع فيه مخالفة ظاهرة بالأفعال المنافية للصلاة فى غير حالة الخوف .

فيقال : لو جاز صلاة المفترض خلف المتنفل لأمكن إيقاع الصلاة مرتين ^(٢)

على وجه لا يقع فيه المنافاة والمفسدات فى غير هذه الحالة . وحيث صليت على هذا

(١) كأن الشارح لم يقف على كتاب الطحاوى . فإنه ساق فى حديث ابن عمر «تصلوا الصلاة فى اليوم مرتين ؟» ومن وجه آخر مرسل « أن أهل العالية كانوا يصلون مع النبي صلى الله عليه وسلم . فبلغه ذلك فنهاهم » وفى الاستدلال بهذا - على تقدير الصحة - نظر ، لاحتمال أنها فريضة . وبهذا جزم البيهقى ، جمعاً بين الحديثين وقال : حديث ابن عمر لا يثبت ثبوت حديث معاذ ، للاختلاف فى الاحتجاج به

(٢) فى صحيح مسلم : أنه صلى الله عليه وسلم «صلى بمجموعة صلاة الخوف ركعتين ثم صلى بآخرين ركعتين»

الوجه ، مع إمكان دفع المفسدات - على تقدير جواز صلاة المفترض خلف المتفعل -
دل على أنه لا يجوز ذلك . وبعد ثبوت هذه الملازمة : يبقى النظر في التاريخ .
وقد أشير بتقدم إسلام معاذ إلى ذلك ، وفيه ما تقدمت الإشارة إليه .

الوجه الرابع ، من الاعتذار عن الحديث : ما أشار إليه بعضهم ، من أن
الضرورة دعت إلى ذلك ، لقلة القراء في ذلك الوقت ، ولم يكن لهم غنى عن معاذ ،
ولم يكن لمعاذ غنى عن صلاته مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهذا يحتمل أن
يريد به قائله معنى النسخ ، فيكون كما تقدم . ويحتمل أن يريد : أنه مما أبيض
بحالة مخصوصة ، فيرتفع الحكم بزوالها ، ولا يكون نسخا . وعلى كل حال : فهو
ضعيف ، لعدم قيام الدليل على تعين ما ذكره هذا القائل علة لهذا الفعل ، ولأن القدر
المجزئ من القراءة في الصلاة ليس حَقَقَاتِهِ بقليل ، وما زاد على الحاجة من زيادة
القراءة : فلا يصلح أن يكون سببا لارتكاب ممنوع شرعا ، كما يقوله هذا المانع .
فهذا مجامع محاضر من كلام الفريقين ، مع تقرير بعضه فيما يتعلق بهذا
الحديث ، وما زاد على ذلك من الكلام على أحاديث أخرى ، والنظر في الأقيسة :
فليس من شرط هذا الكتاب .

١١٦ - الحديث السادس : عن أنس بن مالك قال « كُنَّا نُصَلِّي
مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي شِدَّةِ الْحَرِّ . فَإِذَا لَمْ يَسْتَطِعْ أَحَدُنَا
أَنْ يُمَكِّنَ جَنَبَتَهُ مِنَ الْأَرْضِ : بَسَطَ ثَوْبَهُ فَسَجَدَ عَلَيْهِ ^(١) »
الكلام عليه من وجوه :

أحدها : أنه يقتضى تقديم الظهر في أول الوقت مع الحر ، ويطارعه ما قدمناه .
في أمر الإبراد على ما قيل . فن قال : إن الإبراد رخصة ^(٢) فلا إشكال عليه .
(١) أخرجه البخارى في غير موضع ، ومسلم في الصلاة وأبو داود والنسائى .
والترمذى وابن ماجه والامام أحمد بن حنبل (٢) في خ « سنة »

لأن التقديم حينئذ يكون سنة . والإبراد جائز . ومن قال : إن الإبراد سنة ، فقد ردده بعضهم القول في أن يكون منسوخا . أعنى التقديم في شدة الحر ، أو يكون على الرخصة . ويحتمل عندى : أن لا يكون ثمة تعارض . لانا إما جعلنا الإبراد إلى حيث يبقى ظل يُمشى فيه إلى المسجد ، أو إلى ما زاد على النزاع . فلا يبعد أن يبقى مع ذلك حرٌّ يحتاج معه إلى بسط الثوب . فلا تعارض .

الثانى : فيه دليل على جواز استعمال الثياب وغيرها في الحيلولة بين المصلى وبين الأرض لانتائه بذلك حر الأرض وبردها

الثالث : فيه دليل على أن مباشرة ما باشر الأرض بالجبهة واليدين : هو الأصل . فانه علقَ بسط الثوب بعدم الاستطاعة . وذلك يفهم منه أن الأصل والمعتاد عدم بسطه .

الرابع : استدلل به بعض من أجاز السجود على الثوب المتصل بالمصلى . وهو يحتاج إلى أمرين . أحدهما : أن تكون لفظة « ثوبه » دالة على المتصل به ، إما من حيث اللفظ ، أو من أمر خارج عنه [ونفى بالأمر الخارج : قوله الثياب عندهم . وما يدل عليه من جهة اللفظ : قوله « بسط ثوبه . فسجد عليه » يدل على أن البسط معتق بالسجود ، لدلالة الفاء على ذلك ظاهرا]^(١)

والثانى : أن يدل دليل على تناوله محل النزاع . إذ من منع السجود على الثوب المتصل به : يشترط في المنع أن يكون متحركاً بحركة المصلى . وهذا الأمر الثانى سهل الإثبات . لأن طول ثيابهم إلى حيث لا تتحرك بالحركة بعيد

١١٧ - الحديث السابع : عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لَا يُصَلِّي أَحَدُكُمْ فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ ، لَيْسَ عَلَى عَاتِقِهِ مِنْهُ شَيْءٌ »^(٢) .

(١) زيادة من س وط (٢) أخرجه البخارى بهذا اللفظ ، ما عدا « منه » . ومسلم بهذا اللفظ وأبو داود والنسائى والأمام أحمد بن حنبل .

هذا النهي مملّل بأمرين . أحدهما : أن في ذلك تمرى أعلى البدن ، ومخالفة الزينة المسنونة في الصلاة . والثاني : أن الذى يفعل ذلك إما أن يشغل يده بامساك الثوب أولا . فإن لم يشغل خيف سقوط الثوب ، وانكشاف العورة . وإن شغل كان فيه مفسدتان . إحداها : أنه يمنعه من الاقبال على صلاته ، والاشتغال بها . الثانية : أنه إذا شغل يده في الركوع والسجود لا يؤمن من سقوط الثوب ، وانكشاف العورة

وتقل عن بعض العلماء القول بظاهر هذا الحديث . ومنع الصلاة في السراويل والإزار وحده . لأنها صلاة في ثوب واحد ، ليس على عاتقه منه شيء . وهذا مخصوص بتغيير حالة الضرورة والأشهر عند الفقهاء : خلاف هذا المذهب . وجواز الصلاة بما يستر العورة . وعارضوا هذا بقوله صلى الله عليه وسلم لجابر في الثوب « وإن كان ضيقا : فأتزر به » ويحمل هذا النهى على الكراهة . والله أعلم

١١٨ - الحديث الثامن : عن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « مَنْ أَكَلَ ثُوبًا أَوْ بَصَلًا . فَلَيْمَ تَزِلْنَا أَوْ لَيْمَ تَزِلْ مَسْجِدَنَا . وَلَيْمَ تَعُدْ فِي يَدَيْهِ . وَأَنْتَ بِقَدْرِ فِيهِ خُضِرَاتٌ مِنْ مَبْقُولٍ . فَوَجَدَ لَهَا رِيحًا ، فَسَأَلَ ؟ فَأُخْبِرَ بِمَا فِيهَا مِنَ الْبُقُولِ . فَقَالَ : قَرُبُوهَا إِلَى بَعْضِ أَصْحَابِي . فَلَمَّا رَأَاهُ كَرِهَ أَكْلَهَا . قَالَ : كُلْ . فَإِنِّي أَنَا جِي مِنْ لَا تُنَاجِي » ^(١)

الكلام عليه من وجوه

أحدها : هذا الحديث صريح في التخلف عن الجماعة في المساجد بسبب أكل هذه الأمور . واللازم عن ذلك أحد أمرين : إما أن يكون أكل هذه

(١) أخرجه البخاري في غير موضع ومسلم وأبو داود والنسائي ، وبعض

أصحابه : هو أبو أيوب

الأمر مباحا ، وصلاة الجماعة غير واجبة على الأعيان ، أو تكون الجماعة واجبة على الأعيان ، ويمتنع أكل هذه الأشياء إذا آذت ، إن حملنا النهي عن القربان على التحريم . وجمهور الأمة : على إباحتها . لقوله عليه السلام « ليس لي تحريم ما أحل الله ، ولكني أكرهه » ولأنه علل بشيء يختص به . وهو قوله عليه السلام « فاني أناجى من لا تناجى » ويلزم من هذا : أن لا تكون الجماعة في المسجد واجبة على الأعيان

وتقريره : أن يقال : أكل هذه الأمور جائز بما ذكرناه . ومن لوازمه : ترك صلاة الجماعة في حق آكلها للحديث . ولازم الجائز جائز . فترك الجماعة في حق آكلها جائز . وذلك ينافي الوجوب عليه^(١)

ونقل عن أهل الظاهر - أو بعضهم - تحريم أكل النوم ، بناء على وجوب صلاة الجماعة على الأعيان

وتقرير هذا ، أن يقال : صلاة الجماعة واجبة على الأعيان . ولا تتم إلا بترك أكل النوم ، لهذا الحديث . وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب . فترك أكل النوم واجب

الثاني : قوله « مسجدا » تعاق به بعضهم في أن هذا النهي مخصوص بمسجد الرسول . وربما يتأكد ذلك بأنه كان مهبط الملك بالوحى . والصحيح المشهور خلاف ذلك ، وأنه عام ، لما جاء في بعض الروايات « مساجدنا » ويكون « مسجدا » للجنس ، أو لضرب المثال . فان هذا النهي معلل : إما بتأذى الآدميين ، أو بتأذى الملائكة الحاضرين . وذلك يوجد في المساجد كلها

الثالث : قوله « وأتى بقدر فيه خضرات » قيل : إن لفظة « القدر » تصحيف . وأن الصواب « ببذر » بالباء . والبذر الطابق . وقد ورد ذلك مفسرا

(١) ولم لا تكون صلاة الجماعة واجبة على الأعيان ، ويكون أكل هذه الباحات عنرا مسقطا للوجوب كالسفر الباح ؟ فانه مسقط لصلاة الجمعة .

في موضع آخر ، ومما استبعد به لفظه « القدر » أنها تشعر بالطبخ ، وقد ورد الإذن بأكلها مطبوخة . وأما « البذر » الذي هو الطبق : فلا يشعر كونها فيه بالطبخ . فإذن تكون نيئة . فلا يعارض ذلك الإذن في أكلها مطبوخة . بل ربما يدعى . أن ظاهر كونها في الطبق : أن تكون نيئة .

الرابع : قوله « قربوها إلى بعض أصحابه » يقتضى ما ذكرناه من إباحة أكلها ، وترجيح مذهب الجمهور .

الخامس : قد يستدل به على أن كل هذه الأمور من الأعذار المرخصة في ترك حضور الجماعة ، وقد يقال : إن هذا الكلام خرج مخرج الزجر عنها ، فلا يقتضى ذلك : أن يكون عذرا في ترك الجماعة ، إلا أن تدعو إلى أكلها ضرورة ، ويعمد هذا من وجه تقريبه إلى بعض أصحابه . فإن ذلك ينافي الزجر ، وأما حديث جابر الأخير وهو :

١١٩ - الحديث التاسع : عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « مَنْ أَكَلَ الثَّوْمَ وَالْبَصَلَ وَالْكَرَاثَ فَلَا يَقْرَبَنَّ مَسْجِدَنَا . فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ تَتَأَذَى مِمَّا تَأَذَى مِنْهُ الْإِنْسَانُ » .

وفي رواية « بنو آدم »

ففيه زيادة « الكراث » وهو في معنى الأول . إذ العلة تشمل .

وقد توسع القاسون في هذا ، حتى ذهب بعضهم إلى أن من به بخر ، أو جرح منه ريح : يجرى هذا الجرى ، كما أنهم توسعوا ، وأجروا حكم المجامع التي ليست بمساجد - كصلى العيد ، ومجمع الولائم - يجرى المساجد لمشاركتها في تأذى الناس بها . وقوله عليه السلام « فإن الملائكة تتأذى » إشارة إلى التعليل بهذا . وقوله في حديث آخر « يؤذينا ريح الثوم » يقتضى ظاهره : التعليل بتأذى بنى آدم . ولا تنافي بينهما ، والظاهر : أن كل واحد منهما علة مستقلة .

باب التشهد

١٢٠ - الحديث الأول : عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه

قال : « عَلَّمَنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ التَّشَهُدَ - كَفَيْتُ بَيْنَ كَفَيْهِ - كَمَا يُعَلَّمُنِي السُّورَةَ مِنَ الْقُرْآنِ : التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ ، وَالصَّلَوَاتُ وَالطَّيِّبَاتُ ، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ . السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ . أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ . وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ » .

وفي لفظ « إِذَا قَعَدَ أَحَدُكُمْ فِي الصَّلَاةِ فَلْيَقُلْ : التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ - وَذِكْرُهُ - وَفِيهِ : فَإِنَّا كُفُّ إِذَا قَعَدْتُمْ ذَلِكَ فَقَدْ سَلَّمْتُمْ عَلَى كُلِّ عَبْدٍ صَالِحٍ فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ - وَفِيهِ - فَلْيَخَيِّرْ مِنَ الْمَسْئَلَةِ مَا شَاءَ » ^(١) .

اختلف العلماء في حكم التشهد . فقيل : إن الأخير واجب . وهو مذهب الشافعي . وظاهر مذهب مالك : أنه سنة . واستدل للوجوب بقوله « فليقل » والأمر للوجوب ، إلا أن مذهب الشافعي : أن مجموع ما توجه إليه ظاهر الأمر ليس بواجب ، بل الواجب بعضه . وهو « التحيات لله . سلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته » من غير إيجاب ما بين ذلك من « المباركات والصلوات والطيبات » وكذلك أيضاً لا يوجب كل ما بعد السلام على النبي صلى الله عليه وسلم على اللفظ الذي توجه إليه الأمر . بل الواجب بعضه . واختلفوا فيه . وعلى هذا الاقتصار على بعض ما في الحديث بأنه المتكرر في جميع الروايات . وعليه إشكال .

(١) أخرجه البخاري بهذا اللفظ ، ومسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه والامام احمد بن حنبل والترمذي ، وقال : حديث ابن مسعود أصح حديث في التشهد والعمل عليه عند أكثر أهل العلم من الصحابة والتابعين

لأن الزائد في بعض الروايات زيادة من عدل . فيجب قبولها إذا توجه الأمر إليها .
واختلف الفقهاء في المختار من ألفاظ التشهد . فإن الروايات اختلفت فيه .
فقال أبو حنيفة وأحمد : باختيار تشهد ابن مسعود هذا . وقيل : إنه أصح ما روى
في التشهد . وقال الشافعي باختيار تشهد ابن عباس . وهو في كتاب مسلم ، لم
يذكره المصنف^(١) .

ورجح من اختار تشهد ابن مسعود - بعد كونه متفقاً عليه في الصحيحين -
بأن واو العطف تقتضي النافية بين المظروف والمطوف عليه . فـ «كون كل جملة
ثناء مستقلاً . وإذا أقطعت واو العطف : كان ما عدا اللفظ الأول صفة له . فيكون
جملة واحدة في الثناء . والأول أبلغ . فكان أولى .

وزاد بعض الحنفية في تقرير هذا بأن قال : لو قال «والله ، والرحمن ، والرحيم»
لكانت أيماناً متعددة تعدد بها الكفارة . ولو قال «والله الرحمن الرحيم»
لكانت يميناً واحدة . فيها كفارة واحدة . هذا أو معناه

ورأيت بعض من رجع مذهب الشافعي - في اختيار تشهد ابن عباس -
أجاب عن هذا بأن قال : واو العطف قد تسقط . وأنشد في ذلك * كيف أصبحت
كيف أمسيت *^(٢) والمراد بذلك : كيف أصبحت وكيف أمسيت . وهذا
أولاً إسقاط للواو العاطفة في حذف الجمل . ومساءلتنا في إسقاطها في عطف
المفردات . وهو أضعف من إسقاطها في عطف الجمل . ولو كان غير ضعيف لم
يتمتع الترجيح بوقوع التصريح بما يقتضي تعدد الثناء ، بخلاف ما لم يصرح به فيه
وترجيح آخر لتشهد ابن مسعود : وهو أن «السلام» معرف في تشهد ابن
مسعود ، منكر في تشهد ابن عباس . والتعريف أعم .

(١) وهو «التحيات لله للبركات الصلوات الطيبات لله . سلام عليك أيها النبي
ورحمة الله وبركاته ، سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين . أشهد أن لا إله إلا الله ،
وأشهد أن محمداً رسول الله» (٢) تمامه * نبئت الود في قلوب الرجال *

واختار مالك تشهد عمر بن الخطاب رضى الله عنه الذى علمه الناس على المنبر .
ورجحه أصحابه بشهرة هذا التعليم ، ووقوعه على رؤوس الصحابة ، من غير
نكير . فيكون كالاجماع

ويترجح عليه تشهد ابن مسعود وابن عباس بأن رفعه إلى النبي صلى الله
عليه وسلم مصرح به . ورفع تشهد عمر بطريق استدلالى
وقد رجح اختيار الشافعى لتشهد ابن عباس : بأن اللفظ الذى وقع فيه بما
يدل على العناية بتعلمه وتعليمه . وهو قوله « كان يعلمنا التشهد كما يعلمنا السورة
من القرآن » وهذا ترجيح مشترك . لأن هذا أيضاً ورد فى تشهد ابن مسعود ، كما
ذكره المصنف .

ورجح اختيار الشافعى بأن فيه زيادة « المباركات » وبأنه أقرب إلى لفظ
« القرآن . قال الله تعالى (٢٤ : ٦١) تحية من عند الله مباركة طيبة)

و « التحيات » جمع التحية . وهى الملك . وقيل : السلام . وقيل : العظمة .
وقيل : البقاء . فإذا حمل على « السلام » فيكون التقدير : التحيات التى تعظم
بها الملوك - مثلاً - مستحقة لله تعالى . وإذا حمل على « البقاء » فلا شك فى
اختصاص الله تعالى به . وإذا حمل على « الملك والعظمة » فيكون معناه : الملك
الحقيقى التام لله . والعظمة السكاملة لله . لأن ماسوى ملكه وعظمته تعالى فهو ناقص
و « الصلوات » يحتمل أن يراد بها الصلوات المصهودة . ويكون التقدير : إنها
واجبة لله تعالى . لا يجوز أن يقصد بها غيره ، أو يكون ذلك إخباراً عن إخلاصنا
الصلوات له ، أى إن صلواتنا مخصصة له لا لغيره . ويحتمل أن يراد بالصلوات :
الرحمة . ويكون معنى قوله « لله » أى المتفضل بها والمعطى : هو الله . لأن
الرحمة النامة لله تعالى ، لا لغيره . وقرر بعض المتكلمين فى هذا فصلاً . بأن قال
ما معناه : إن كل من رحم أحداً فرحمته له بسبب ما حصل له عليه من الرقة .
فهو برحمته دافع لأم الرقة عن نفسه ، بخلاف رحمة الله تعالى . فانها مجرد إيصال
النعم إلى العبد .

وأما « الطيبات » فقد فسرت بالأقوال الطيبات . ولعل تفسيرها بما هو أعم
أولى . أعنى : الطيبات من الأفعال ، والأقوال ، والأوصاف . وطيب الأوصاف :
بكونها بصفة الكمال ، وخلوصها عن شوائب النقص .

وقوله « السلام عليك أيها النبي » قيل : معناه التعمد باسم الله ، الذى هو
« السلام » كما تقول : الله معك ، أى الله متوليك ، وكفيل بك . وقيل : معناه
السلامة والنجاة لكم ، كما فى قوله تعالى (٩١ : ٥٦) فسلام لك من أصحاب اليمين)
وقيل الانقياد لك ، كما فى قوله تعالى (٤ : ٦٥) فلا وربك ، لا يؤمنون حتى
يحكوك فيما شجر بينهم ، ثم لا يجدوا فى أنفسهم حرجا مما قضيت ، ويسلموا تسليما)
وليس يخلو بعض هذا من ضعف . لأنه لا يعتمد « السلام » ببعض هذه المعانى
بكلمة « على » .

وقوله « السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين » لفظ عموم . وقد دل عليه
قوله عليه السلام « فإنه إذا قال ذلك : أصابت كل عبد صالح فى السماء والأرض »
وقد كانوا يقولون « السلام على الله . السلام على فلان » حتى علموا هذه اللفظة
من قبله عليه السلام .

وفى قوله عليه السلام « فإنه إذا قال ذلك : أصابت كل عبد صالح » دليل
على أن للعموم صيغة . وأن هذه الصيغة للعموم . كما هو مذهب الفقهاء ، خلافا
لمن توقف فى ذلك من الأصوليين . وهو مقطوع به من لسان العرب ، وتصرفات
ألفاظ الكتاب والسنة عندنا . ومن تتبع ذلك وجده . واستدلنا بهذا الحديث
ذكر لفرد من أفراد لا يمحى الجمع لأمثالها ، لا للاقتصار عليه . وإنما خص
« العباد الصالحون » لأنه كلام ثناء وتعظيم

وقوله عليه السلام « ثم ليتخير من المسألة ما شاء » دليل على جواز كل
سؤال يتملق بالدين والآخره ، إلا أن بعض الفقهاء من أصحاب الشافعى : استثنى
بعض صور من الدعاء تنجس ، كما لو قال : اللهم أعطى امرأة صفتها كذا وكذا .

وأخذ يذكر أوصاف أعضائها . ويستدل بهذا الحديث على عدم كون الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ركناً في التشهد ، من حيث إن النبي صلى الله عليه وسلم قد علم التشهد ، وأمر عقبيه : أن يتخير من المسألة ما شاء . ولم يعلم ذلك . وموضع التعليم لا يؤخر وقت بيان الواجب عنه . والله أعلم .

١٢١ - الحديث الثاني : عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قَالَ : لَقِيتُ كَعْبَ بْنَ مُجْرَةَ فَقَالَ « أَلَا أُهْدِي لَكَ هَدِيَّةً ؟ » أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَرَجَ عَلَيْنَا ، فَقُلْنَا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، قَدْ عَلَّمَنَا اللَّهُ كَيْفَ نُسَلِّمُ عَلَيْكَ . فَكَيْفَ نُصَلِّي عَلَيْكَ ؟ فَقَالَ : قُولُوا : اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ ، كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ إِنَّكَ حَمِيدٌ مُجِيدٌ ، وَبَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ ، كَمَا بَارَكْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ إِنَّكَ حَمِيدٌ مُجِيدٌ » ^(١) .

الكلام عليه من وجوه

الأول « كعب بن مجرة » من بني سالم بن عوف . وقيل : من بني الحارث من قضاعة . شهد بيعة الرضوان . ومات سنة اثنتين وخمسين بالمدينة فيما قيل . روى له الجماعة كلهم

الثاني : صيغة الأمر في قوله « قولوا » ظاهرة في الوجوب . وقد انفقوا على وجوب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم . فقيل : تجب في العمر مرة . وهو الأكثر . وقيل : تجب في كل صلاة في التشهد الأخير . وهو مذهب الشافعي وقيل : إنه لم يقله أحد قبله ^(٢) . وتابعه اسحاق . وقيل : تجب كلما ذكر .

(١) أخرجه البخاري في غير موضع بالفاظ مختلفة ومسلم وأبو داود والنسائي والترمذي وابن ماجه

(٢) قال الشوكاني في شرح للفتاوى قوله : « قولوا » استدلل بذلك على وجوب الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم بعد التشهد . وإلى ذلك ذهب عمر وابنه عبد الله وابن مسعود وجابر بن زيد والشعبي ومحمد بن كعب القرظي وأبو جعفر الباقر والهادي =

واختاره الطحاوى من الحنفية ، والحليى من الشافعية . وليس فى هذا الحديث تنصيص على أن هذا الأمر مخصوص بالصلاة . وقد كثر الاستدلال على وجوبها فى الصلاة بين المتنبهين بأن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم واجبة بالاجماع . ولا تجب فى غير الصلاة بالاجماع . فتعين أن تجب فى الصلاة . وهو ضعيف جداً . لأن قوله « لا تجب فى غير الصلاة بالاجماع » إن أراد به : لا تجب فى غير الصلاة عينا ، فهو صحيح . لكنه لا يلزم منه : أن تجب فى الصلاة عينا ، لجواز أن يكون الواجب مطلق الصلاة . فلا يجب واحد من المعينين - أعنى خارج الصلاة وداخل الصلاة - وإن أراد ما هو أعم من ذلك - وهو الوجوب المطلق - فممنوع .

الثالث : فى وجوب الصلاة على الآل وجهان عند أصحاب الشافعى . وقد يتمسك من قال بالوجوب بلفظ الأمر

الرابع : اختلفوا فى « الآل » فاختر الشافعى : أنهم بنو هاشم وبنو المطلب . وقال غيره : أهل دينه عليه السلام . قال الله تعالى (٤٠ : ٤٦) أدخلوا آل فرعون أشد العذاب)

الخامس : اشتهر بين المتأخرين سؤال . وهو : أن المشبه دون المشبه به . فكيف يطلب صلاة على النبي صلى الله عليه وسلم تُشبهه بالصلاة على إبراهيم ؟ والذى يقال فيه وجوه . أحدها : أنه تشبيه لأصل الصلاة بأصل الصلاة ، لا التقدير بالقدر . وهذا كما اختاروا فى قوله تعالى (كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم) أن المراد : أصل الصيام ، لا عينه ووقته . وليس هذا بالقوى .

الثانى : أن التشبيه وقع فى الصلاة على الآل ، لا على النبي صلى الله عليه وسلم

== والقاسم والشافعى وأحمد بن حنبل وإسحاق وابن اللواز . واختاره القاضى أبو بكر ابن العربى . وللامام ابن القيم فى كتاب جلاء الأفهام : بحث قيم جدا فى وجوبها فى كل صلاة

فكان قوله « اللهم صل على محمد » مقطوعاً عن التشبيه . وقوله « وعلى آل محمد » متصل بقوله « كما صليت على إبراهيم وآل إبراهيم » وفي هذا من السؤال : أن غير الأنبياء لا يمكن أن يساويهم . فكيف يطلب وقوع ما لا يمكن وقوعه ؟ وههنا يمكن أن يرد إلى أصل الصلاة ، ولا يرد عليه ما يرد على تقدير أن يكون المشبه الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وآله .

الثالث : أن المشبه : الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وآله بالصلاة على إبراهيم وآله ، أى المجموع بالمجموع . ومعظم الأنبياء عليهم السلام هم آل إبراهيم فإذا تقابلت الجملة بالجملة ، وتعدر أن يكون لآل الرسول عليه السلام مثل ما لآل إبراهيم - الذين هم الأنبياء - كان ما توفر من ذلك حاصلًا للرسول صلى الله عليه وسلم . فيكون زائداً على الحاصل لإبراهيم صلى الله عليه وسلم . والذي يحصل من ذلك : هو آثار الرحمة والرضوان . فمن كانت في حقه أكثر كان أفضل .

الرابع : أن هذه الصلاة الأمر بها للتكرار بالنسبة إلى كل صلاة في حق كل مصل . فإذا اقتضت في حق كل مصل حصول صلاة مساوية للصلاة على إبراهيم عليه السلام كان الحاصل للنبي صلى الله عليه وسلم بالنسبة إلى مجموع الصلاة أضعافاً مضاعفة ، لا ينتهى إليها العد والاحصاء .

فان قلت : التشبيه حاصل بالنسبة إلى أصل هذه الصلاة ، والفرد منها . فالاشكال وارد .

قلت : متى يرد الاشكال : إذا كان الأمر للتكرار ، أو إذا لم يكن ؟ الأول : ممنوع . والثاني : مسلم . ولكن هذا الأمر للتكرار بالاتفاق . وإذا كان للتكرار ، فالمطلوب من المجموع : حصول مقدار لا يخص من الصلاة بالنسبة إلى المقدار الحاصل لإبراهيم عليه السلام

الخامس : لا يلزم من مجرد السؤال لصلاة مساوية للصلاة على إبراهيم عليه السلام للمساواة ، أو عدم الرجحان عند السؤال . وإنما يلزم ذلك لو لم يكن الثابت

لِلرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَاةٌ مَسَاوِيَةٌ لِصَلَاةِ إِبْرَاهِيمَ ، أَوْ زَائِدَةٌ عَلَيْهَا . أَمَّا إِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَالْمُسْتَوِلُ مِنَ الصَّلَاةِ إِذَا انْضَمَّ إِلَى الثَّابِتِ الْمُنْقَرِرِ لِلرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، كَانَ الْمَجْمُوعُ زَائِدًا فِي الْمَقْدَارِ عَلَى الْقَدْرِ الْمُسْتَوِلِ . وَصَارَ هَذَا فِي الْمَثَالِ : كَمَا إِذَا مَلَكَ إِنْسَانٌ أَرْبَعَةَ آلَافٍ دِرْهَمٍ ، وَمَلَكَ آخَرُ أَلْفَيْنِ . فَسَأَلْنَا أَنْ نَعْطِيَ صَاحِبَ الْأَرْبَعَةِ آلَافٍ مِثْلَ مَا لِلذَّكَاءِ الْآخَرِ ، وَهُوَ الْأَلْفَانِ . فَإِذَا حَصَلَ ذَلِكَ انْضَمَّتِ الْأَلْفَانِ إِلَى أَرْبَعَةِ آلَافٍ . فَالْمَجْمُوعُ سِتَّةَ آلَافٍ . وَهِيَ زَائِدَةٌ عَلَى الْمُسْتَوِلِ الَّذِي هُوَ الْأَلْفَانِ

السَّادِسُ مِنَ السِّكَلَامِ عَلَى الْحَدِيثِ : قَوْلُهُ « إِنَّكَ حَمِيدٌ » بِمَعْنَى مَحْمُودٌ ، وَرَدَّ بِصِغَةِ الْمُبَالَغَةِ ، أَيْ مُسْتَحَقٌّ لِأَنْوَاعِ الْحَمْدِ . وَ« مُجِيدٌ » مُبَالَغَةٌ مِنْ مَاجِدٌ . وَالْمَجْدُ الشَّرَفُ . فَيَسْكُونُ ذَلِكَ كَالْتَعْلِيلِ لِاسْتِحْقَاقِ الْحَمْدِ بِمَجْمِيعِ الْحَمْدِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ « حَمِيدٌ » مُبَالَغَةً مِنْ حَامِدٌ . وَيَكُونُ ذَلِكَ كَالْتَعْلِيلِ لِلصَّلَاةِ الْمَطْلُوبَةِ . فَإِنَّ الْحَمْدَ وَالشُّكْرَ مُتَقَارِبَانِ . فَحَمِيدٌ قَرِيبٌ مِنْ مَعْنَى شَكُورٌ . وَذَلِكَ مُنَاسِبٌ لَزِيَادَةِ الْإِفْضَالِ وَالْإِعْطَاءِ لِمَا يَرَادُ مِنَ الْأُمُورِ الْعِظَامِ . وَكَذَلِكَ الْمَجْدُ وَالشَّرَفُ مُنَاسِبَتُهُ لِهَذَا الْمَعْنَى ظَاهِرَةٌ . وَ« الْبَرَكَةُ » الزِّيَادَةُ وَالنَّهْاءُ مِنَ الْخَيْرِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

١٢٢ - الْحَدِيثُ الثَّلَاثُ : عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَدْعُو : اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ ، وَعَذَابِ النَّارِ ، وَمِنْ فِتْنَةِ الْمَحْيَا وَالْمَمَاتِ ، وَمِنْ فِتْنَةِ الْمَسِيحِ الدَّجَالِ » .

وَفِي لَفْظِ مُسْلِمٍ « إِذَا تَشَهَّدَ أَحَدُكُمْ فَلْيَسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنْ أَرْبَعٍ ، يَقُولُ : اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ جَهَنَّمَ - ثُمَّ ذَكَرَ نَحْوَهُ » ^(١) .

(١) رَوَاهُ أَيْضًا أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ . قَالَ

في الحديث لإثبات عذاب القبر . وهو متكرر مستفيض في الروايات عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . والإيمان به واجب . و « فتنة الحيا » ما يتعرض له الانسان مدة حياته ، من الافتتان بالدنيا والشهوات والجهالات ، وأشدها وأعظمها - والعياذ بالله تعالى - : أمر الخاتمة عند الموت ، و « فتنة الممات » يجوز أن يراد بها الفتنة عند الموت . أضيف إلى الموت لقربها منه . وتكون فتنة الحيا - على هذا - مايقع قبل ذلك في مدة حياة الإنسان وتصرفه في الدنيا . فإن ما قارب شيئاً يعطى حكمه . فحالة الموت تشبه بالموت ، ولا تعد من الدنيا . ويجوز أن يكون المراد بفتنة المات : فتنة القبر ، كما صح عن النبي صلى الله عليه وسلم في فتنة القبر « كمثل - أو أعظم - من فتنة الدجال » ولا يكون على هذا متكرراً مع قوله « من عذاب القبر » لأن العذاب مرتب على الفتنة . والسبب غير المسبب ، ولا يقال : إن المقصود زوال عذاب القبر . لأن الفتنة نفسها أمر عظيم . وهو شديد يستعاذ بالله من شره .

والحديث الذى ذكره عن مسلم فيه زيادة كون الدعوات مأموراً بها بعد التشهد ، وقد ظهرت العناية بالدعاء بهذه الأمور ، حيث أمرنا بها في كل صلاة . وهى حقيقة بذلك ، لعظم الأمر فيها ، وشدة البلاء في وقوعها ، ولأن أكثرها - أو كلها - أمور إيمانية غيبية . ففكرها على الأنفس يجعلها ملكة لها . وفى لفظ مسلم أيضاً فائدة أخرى ، وهى : تعليم الاستعاذة ، وصيقتها . فانه قد كان يمكن التعبير عنها بغير هذا اللفظ ، ولو عبر بغيره لحصل المقصود وامتثل الأمر . ولكن الأولى قول ما أسره به الرسول صلى الله عليه وسلم . وقد ذهب الظاهرية إلى وجوب هذا الدعاء فى هذا المحل .

وليعلم أن قوله عليه السلام « إذا تشهد أحدكم فليستعذ » عام فى التشهد الأول والأخير معا . وقد اشتهر بين الفقهاء استحباب التخفيف فى التشهد الأول . وعدم استحباب الدعاء بعده ، حتى تسامح بعضهم فى الصلاة على الآل فيه .

[ومن يكون إذا ورد تخصيصه بالأخير متمسكا لهم ، من باب حل المطلق على المقيد ، أو من باب حل العام على الخاص . وفيه بحث أشرنا إليه فيما تقدم ^(١) .
والعموم الذي ذكرنا يقتضى الطلب بهذا الدعاء . فمن خصه فلا بد له من دليل راجح . وإن كان نسا فلا بد من محته . والله أعلم .

١٢٣ - الحديث الرابع : عن عبد الله بن عمرو بن العاص عن أبي بكر الصديق رضى الله عنهم : أَنَّهُ قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « عَلَّمَنِي دُعَاءَ أَذْعُو بِهِ فِي صَلَاتِي . قَالَ : قُلْ : اللَّهُمَّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي ظُلْمًا كَثِيرًا ، وَلَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ . فَاعْفِرْ لِي مَغْفِرَةً مِنْ عِنْدِكَ . وَارْحَمْنِي ، إِنَّكَ أَنْتَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ » ^(٢) .

هذا الحديث يقتضى الأمر بهذا الدعاء فى الصلاة من غير تعيين لمحلّه . ولو فعل فيها - حيث لا يكره الدعاء فى أى الأماكن كان - لجاز : ولعل الأولى : أن يكون فى أحد موطنين : إما السجود ، وإما بعد التشهد . فانهما الموضعان اللذان أمرنا بهما بالدعاء . قال عليه الصلاة والسلام « وأما السجود : فاجتهدوا فيه فى الدعاء » وقال فى التشهد « وليتخير بعد ذلك من المسئلة ماشاء » ولعله يترجح كونه فيما بعد التشهد : لظهور العناية بتعليم دعاء مخصوص فى هذا المحل .

وقوله « إني ظلمت نفسي ظلما كثيرا » دليل على أن الإنسان لا يفرى من ذنب وتقصير ، كما قال عليه الصلاة والسلام « استقيموا ، ولن تحصوا » وفى الحديث « كل ابن آدم خطاء . وخير الخطائين التوابون » وربما أخذوا ذلك من حيث الأمر بهذا القول مطلقا من غير تقييد وتخصيص بحالة ، فلو كان ثمة حالة

(١) زيادة من خ و ط

(٢) أخرجه البخارى ، بهذا اللفظ فى غير موضع ، ومسلم والنسائى والترمذى

وابن ماجه .

لا يكون فيها ظلم ولا نقصير ، لما كان هذا الإخبار مطابقا للواقع . فلا يؤسر به .
وقوله صلى الله عليه وسلم « ولا يغفر الذنوب إلا أنت » إقرار بوحداية
البارى تعالى ، واستجلاب لمغفرته بهذا الإقرار ، كما قال تعالى « علم أن له ربا
يغفر الذنوب » ، ويأخذ بالذنب « وقد وقع في هذا الحديث امتثال لما أثنى الله
تعالى عليه في قوله (٣ : ١٣٥) والذين إذا فعلوا فاحشة أو ظلموا أنفسهم ذكروا
الله فاستغفروا لذنوبهم ، ومن يغفر الذنوب إلا الله ؟) .

وقوله صلى الله عليه وسلم « ولا يغفر الذنوب إلا أنت » كقوله تعالى (ومن
يغفر الذنوب إلا الله) وقوله « فاغفرلى مغفرة من عندك » فيه وجهان . أحدهما :
أن يكون إشارة إلى التوحيد المذكور ، كأنه قال : لا يفعل هذا إلا أنت ، فافعله
أنت . والثانى - وهو الأحسن - : أن يكون إشارة إلى طلب مغفرة متفضل بها
من عند الله تعالى ، لا يقتضيها سبب من العبد ، من عمل حسن ولا غيره . فهى
رحمة من عنده بهذا التفسير ، ليس للعبد فيها سبب . وهذا تبرؤ من الأسباب
والإدلال بالأعمال والاعتقاد في كونها موجبة للثواب وجوبا عقليا . و « المغفرة »
الستر فى لسان العرب . و « الرحمة » من الله تعالى - عند المتزهين من الأصوليين
عن التشبيه - إما نفس الأفعال التى يوصلها الله تعالى من الإنعام والإفضال إلى
العبد . وإما إرادة إيصال تلك الأفعال إلى العبد . فعلى الأول : هى من صفات
الفعل . وعلى الثانى : هى من صفات الذات .

وقوله « إنك أنت الغفور الرحيم » صفتان ذكرتا ختما للكلام على جهة
المقابلة لما قبله . فالغفور مقابل لقوله « اغفرلى » والرحيم مقابل لقوله « ارحمنى »
وقد وقعت المقابلة ههنا للأول بالأول ، والثانى بالثانى . وقد يقع على خلاف
ذلك ، بأن يراعى القرب ، فيجعل الأول للأخير . وذلك على حسب اختلاف
المقاصد ، وطلب التنفيع فى الكلام . وما يحتاج إليه فى علم التفسير : مناسبة
مقاطع الآى لما قبلها . والله أعلم .

١٢٤ - الحديث الخامس : عن عائشة رضى الله عنها قالت « ماصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة - بعد أن نزلت عليه (إذا جاء نصر الله والفتح) - إلا يقول فيها : سُبْحَانَكَ رَبَّنَا وَبِحَمْدِكَ ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي » وفي لفظ « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُكثِرُ أَنْ يَقُولَ فِي رُكُوعِهِ وَسُجُودِهِ : سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَبِحَمْدِكَ ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي »^(١) حديث عائشة فيه مبادرة الرسول صلى الله عليه وسلم إلى امتثال ما أمره الله تعالى به ، وملازمته لذلك .

وقوله (فسبح بحمد ربك) فيه وجهان . أحدهما : أن يكون المراد أن يسبح بنفس الحمد لما يتضمنه الحمد من معنى التسبيح ، الذى هو التنزيه ، لاقتضاء الحمد نسبة الأفعال المحمود عليها إلى الله تعالى وحده . وفى ذلك نفي الشراكة . الوجه الثانى : أن يكون المراد : فسبح متابسا بالحمد . فتكون الباء دالة على الحال . وهذا يترجح . لأن النبي صلى الله عليه وسلم قد سبح وحده بقوله « سُبْحَانَكَ وَبِحَمْدِكَ » وعلى مقتضى الوجه الأول : يكتفى بالحمد فقط . وكأن تسبيح الرسول على هذا الوجه دليلا على ترجيح المعنى الثانى .

وقوله « وبحمدك » قيل معناه : وبحمدك سبحت . وهذا يحتمل أن يكون فيه حذف ، أى بسبب حمد الله سبحت . ويكون المراد بالسبب ههنا : التوفيق والإعانة على التسبيح ، واعتقاد معناه . وهذا كما روى عن عائشة فى الصحيح « بحمد الله لا بحمدك » أى وقع هذا بسبب حمد الله ، أى بفضل وإحسانه وعطائه . فإن الفضل والإحسان سبب للحمد ، فيعبر عنهما بالحمد .

وقوله « اللهم اغفر لى » امتثال لقوله تعالى (واستغفره) بعد امتثال قوله

(١) أخرجه البخارى بهذا اللفظ فى باب التفسير وبلغ فى غير موضع .

(فسبح بحمد ربك) وأما اللفظ الآخر : فإنه يقتضى الدعاء فى الركوع وإباحته . ولا يعارضه قوله عليه السلام « أما الركوع » : فعظموا فيه الرب ، وأما السجود : فاجتهدوا فيه بالدعاء « فإنه يؤخذ من هذا الحديث الجواز . ومن ذلك الأولوية بتخصيص الركوع بالتعظيم . ويحتمل أن يكون السجود قد أمر فيه بتكثير الدعاء لاشارة قوله « فاجتهدوا » واحتمالها للكثرة . والذى وقع فى الركوع من قوله « اغفرلى » ليس كثيراً . فليس فيه معارضة ما أمر به فى السجود .

وفى حديث عائشة الأول : سؤال . وهو أن لفظة « إذا » تقتضى الاستقبال وعدم حصول الشرط حينئذ . وقول عائشة « ماصلى صلاة . بعد أن نزلت عليه : إذا جاء نصر الله » يقتضى تعجيل هذا القول ، لقرب الصلاة الأولى التى هى عقيب نزول الآية من النزول . و « الفتح » أى فتح مكة . و « دخول الناس فى دين الله أفواجا » يحتاج إلى مدة أوسع من الوقت الذى يمد نزول الآية والصلاة الأولى بعده .

وقول عائشة فى بعض الروايات « يتأول القرآن » ^(١) قد يشعر بأنه يفعل ماأمر به فيه . فإن كان الفتح ودخول الناس فى دين الله أفواجا حاصلًا عند نزول الآية . فكيف يقال فيها « إذا جاء » وإن لم يكن حاصلًا ، فكيف يكون القول امتثالًا للأمر الوارد بذلك ، ولم يوجد شرط الأمر به ؟ .

وجوابه : أن نختار أنه لم يكن حاصلًا على مقتضى اللفظ . ويكون صلى الله عليه وسلم قد بادر إلى فعل المأمور به قبل وقوع الزمن الذى تعلق به الأمر فيه . إذ ذلك عبادة وطاعة لا تحتص بوقت معين . فإذا وقع الشرط كان الواقع من هذا القول - بعد وقوعه - واقعا على حسب الامتثال ، وقبل وقوع الشرط ، واقعا على حسب التبرع . وليس فى قول عائشة « يتأول القرآن » ما يقتضى - ولا بد - أن يكون جميع قوله صلى الله عليه وسلم واقعا على جهة الامتثال للمأمور ، حتى يكون دالا

(١) رواها الشيخان وأبو داود والنسائى وابن ماجه والإمام أحمد بن حنبل

على وقوع الشرط ، بل مقتضاه : أنه يفعل تأويل القرآن وما دل عليه لفظه فقط .
وجاز أن يكون بعض هذا القول فعلاً لطاعة مبتدأة ، وبعضه امتثالاً للأمر .
والله أعلم .

باب القتر

١٢٥ - الحديث الأول : عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما قال
« سَأَلَ رَجُلٌ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَهُوَ عَلَى الْمِنْبَرِ - مَا تَرَى فِي
صَلَاةِ اللَّيْلِ ؟ قَالَ : مَثْنَى ، مَثْنَى . فَإِذَا خَشِيَ أَحَدُكُمْ الصُّبْحَ صَلَّى
وَاحِدَةً . فَأَوْتَرَتْ لَهُ مَا صَلَّى . وَإِنَّهُ كَانَ يَقُولُ : اجْعَلُوا آخِرَ صَلَاتِكُمْ
بِاللَّيْلِ وَتَرَاءُ » ^(١) .

الكلام على هذا الحديث من وجوه

أحدها : قوله صلى الله عليه وسلم « صلاة الليل مثنى مثنى » أخذ به مالك
رحمه الله في أنه لا يزداد في صلاة النفل على ركعتين . وهو ظاهر هذا اللفظ في
صلاة الليل . وقد ورد حديث آخر « صلاة الليل والنهار مثنى مثنى » وإنما قلنا :
إنه ظاهر اللفظ . لأن المبتدأ محصور في الخبر . فيقتضى ذلك حصر صلاة الليل
فيما هو مثنى . وذلك هو المقصود ، إذ هو ينافي الزيادة . فلو جازت الزيادة لما
انحصرت صلاة الليل في المثنى . وهذا يعارضه ظاهر حديث عائشة الآتى ، وقد
أخذ به الشافعى ، وأجاز الزيادة على ركعتين من غير حصر في العدد ، وذكر

(١) أخرجه البخارى في غير موضع ومسلم وأبو داود والنسائى والترمذى وابن
ماجه والإمام أحمد بن حنبل . وزاد الحمسة « صلاة الليل والنهار مثنى مثنى » وقد
ضعفها جماعة من أئمة الحديث بأن الحفاظ من أصحاب ابن عمر لم يذكروها عنه
والذى ذكرها هو على البارقي الأزدي عن ابن عمر . وهو ضعيف . وحكم النسائى
على راويها بأنه أخطأ فيها

بعض مصنفى أصحابه شرطين فى ذلك ، وحاصل قوله : أنه متى تنفل بأزيد من ركعتين ، شفعا أو وترأ ، فلا يزيد على تشهدين . ثم إن كان المتنفل به شفعا ، فلا يزيد بين التشهدين على ركعتين . وإن كان وترأ ، فلا يزيد بين التشهدين على ركعة . فعلى هذا : إذا تنفل بمشر ، جلس بعد الثامنة . ولا يجلس بعد السابعة ، ولا بعد ما قبلها من الركعات . لأنه حينئذ يكون قد زاد على ركعتين بين التشهدين . فإذا تنفل بخمس - مثلا - جلس بعد الرابعة ، وبعد الخامسة إن شاء ، أو بسبع ، فبعد السادسة والسابعة . وإن اقتصر على جلوس واحد فى كل ذلك جاز . وإنما ألبأه إلى ذلك : تشبيهه النوافل بالفرائض . والفريضة الوتر : هى صلاة المغرب . وليس بين التشهدين فيها أكثر من ركعة . والفرائض الشفع : ليس بين التشهدين فيها أكثر من ركعتين . ولم يفتق أصحاب الشافى على هذا الذى ذكره

الوجه الثانى من الكلام على الحديث : أنه كما يقتضى ظاهره عدم الزيادة على ركعتين ، فكذلك يقتضى عدم نقصان منهما . وقد اختلفوا فى التنفل بركعة فردة . والمذكور فى مذهب الشافى : جوازه : وعن أبى حنيفة : منعه ، والاستدلال به لهذا القول كما تقدم ، وهو أولى من استدلال من استدل على ذلك بأنه لو كانت الركعة الفردة صلاة لما امتنع قصر صلاة الصبح والمغرب . فإن ذلك ضعيف جداً .

الوجه الثالث : يقتضى الحديث تقديم الشفع على الوتر من قوله « صلاة الليل مثنى مثنى » وقوله « توتر له ماضى » فلو أوتر بعد صلاة العشاء من غير شفع : لم يكن آتياً بالسنة ، وظاهر مذهب مالك : أنه لا يوتر بركعة فردة هكذا من غير حاجة .

الوجه الرابع : يفهم منه انتهاء وقت الوتر بطلوع الفجر من قوله « فإذا خشي أحدكم الصبح » وفى مذهب الشافى وجهان . أحدهما : أنه ينتهى بطلوع الفجر . والثانى : ينتهى بصلاة الصبح

الوجه الخامس : قد يستدل بصيغة الأمر من يرى وجوب الوتر . فإن كان يرى بوجوب كونه آخر صلاة الليل : فاستدلال قريب ، ولا أعلم أحداً قال ذلك . وإن كان لا يرى بذلك ، فيحتاج أن يحمل الصيغة على الندب . ولا يستقيم الاستدلال بها على وجوب أصل الوتر عند من يمنع من استعمال اللفظ الواحد في الحقيقة والمجاز ، وإلا كان جمعاً بين الحقيقة والمجاز في لفظة واحدة . وهي صيغة الأمر الوجه السادس : يقتضى الحديث أن يكون الوتر آخر صلاة الليل . فلو أوتر ثم أراد التنفل ، فهل يشفع وتره بركة أخرى ، ثم يصلى ؟ فيه وجهان للشافعية وإن لم يشفعه بركة ثم تنفل ، فهل يعيد الوتر أخيراً ؟ فيه قولان للمالكية . فيمكن كل واحد من الفريقين أن يستدل بالحديث ، بعد تقديم مقدمة لكل واحد منهما يحتاج إلى إثباتها . أما من قال : إنه يشفع وتره ، فيقول : الحديث يقتضى أن يكون آخر صلاة الليل وترأ . وذلك يتوقف على أن لا يكون قبله وتر ، لما جاء في الحديث « لا وتران في ليلة »^(١) فلزم عن ذلك : أن يشفع الوتر الأول . فانه إن لم يشفعه وأعاد الوتر ، لزم وتران في ليلة ، وإن لم يعد الوتر ، لم يكن آخر صلاة الليل وترأ ، وأما من قال : لا يشفع ولا يعيد الوتر : فلائنه منع أن ينعطف حكم صلاة على أخرى بعد السلام والحديث ، وطول الفصل ، إن وقع ذلك . فإذا لم يجتمعا للحقيقة أنهما وتران ، ولا وتران في ليلة ، فامتنع الشفع . وامتنع إعادة الوتر أخيراً ، ولم يبق إلا مخالفة ظاهر قوله عليه السلام « اجعلوا آخر صلاتكم بالليل وترأ » ولا يحتاج إلى الاعتذار . وهو محمول على الاستحباب ، كما أن الأمر بأصل الوتر كذلك ، وترك المستحب أولى من ارتكاب المنكروه ، وأما من قال بالإعادة : فهو أيضاً مانع من شفع الوتر للأول ، محافظة على قوله عليه السلام « اجعلوا آخر صلاتكم بالليل وترأ » ويحتاج إلى الاعتذار عن قوله « لا وتران في ليلة » .

(١) حديث حسن أخرجه النسائي وابن خزيمة وغيرهما من حديث طلق ابن طلحة

واعلم أنه ربما يحتاج في هذه المسألة إلى مقدمة أخرى . وهو أن التنفل بركة فردة : هل بشرع ؟ فعليك بتأمله

١٢٦ - الحديث الثاني : عن عائشة رضى الله عنها قالت : « مِنْ أَوَّلِ اللَّيْلِ ، كُلِّ اللَّيْلِ أَوْتَرَتْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : مِنْ أَوَّلِ اللَّيْلِ ، وَأَوْسَطِهِ ، وَآخِرِهِ . وَانْتَهَى وَتَرُّهُ إِلَى السَّحَرِ » ^(١) .

اختلفوا في أن الأفضل تقديم الوتر في أول الليل ، أو تأخيره إلى آخره ؟ على وجهين لأصحاب الشافعى ، مع الاتفاق على جواز ذلك . وحديث عائشة يدل على الجواز في الأول والوسط والآخر ، وأعل ذلك كان بحسب اختلاف الحالات وطُروء الحاجات . وقيل : بالفرق بين من يرجو أن يقوم في آخر الليل ، وبين من يخاف أن لا يقوم ، والأول : تأخيرهُ أفضل ، والثانى : تقديمهُ أفضل ، ولاشك أنا إذا نظرنا إلى آخر الليل ، من حيث هو كذلك ، كانت الصلاة فيه أفضل من أوله ، لكن إذا عارض ذلك احتمال تفويت الأصل قدمناه على فوات الفضيلة . وهذه قاعدة قد وقع فيها خلاف ، ومن جملة مصورها : ما إذا كان عادم الماء يرجو وجوده في آخر الوقت . فهل يقدم التيمم في أول الوقت إحرازاً للفضيلة المحققة أم يؤخره إحرازاً للوضوء ؟ فيه خلاف . واختار في مذهب الشافعى : أن التقديم أفضل . فعليك بالنظر في التنظير بين المسألتين ، والموازنة بين صورتين .

١٢٧ - الحديث الثالث : عن عائشة رضى الله عنها قالت : « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي مِنْ اللَّيْلِ ثَلَاثَ عَشْرَةَ رَكْعَةً . يُؤْتِرُ مِنْ ذَلِكَ بِخَمْسٍ ، لَا يَجْلِسُ فِي شَيْءٍ إِلَّا فِي آخِرِهَا » .

هذا - كما قدمناه - يتمسك به في جواز الزيادة على ركعتين في النوافل .

(١) أخرجه البخارى في باب الوتر ولم يذكر لفظ من أول الليل وأوسطه وآخره ورواه مسلم بهذا اللفظ وأبو داود والنسائى والترمذى وابن ماجه والامام أحمد

وتأوله بعض المالكية بتأويل لا يتبادر إلى الذهن ، وهو أن حمل ذلك على أن الجلوس في محل القيام لم يكن إلا في آخر ركعة ، كأن الأربع كانت الصلاة فيها قياماً ، والأخيرة كانت جلوساً في محل القيام ، وربما دل لفظه على تأويل أحاديث قدمها - هذا منها - بأن السلام وقع بين كل ركعتين ، وهذا مخالفة للفظ ، فإنه لا يقع السلام بين كل ركعتين إلا بعد الجلوس ، وذلك ينافية قولها « لا يجلس في شيء إلا في آخرها » وفي هذا نظر

واعلم أن محط النظر : هو الموازنة بين الظاهر ، من قوله عليه السلام « صلاة الليل مثنى مثنى » في دلالاته على الحصر . وبين دلالة هذا الفعل على الجواز ، والفعل يتطرق إليه الخصوص ، إلا أنه بعيد لبصار إليه إلا بدليل . فتبقى دلالة الفعل على الجواز معارضة بدلالة اللفظ على الحصر ، ودلالة الفعل على الجواز عندنا أقوى . نعم يبقى نظر آخر ، وهو أن الأحاديث دلت على جواز أعداد مخصوصة . فإذا جمعناها ونظرنا أكثرها ، فما زاد عليه - إذا قلنا بمجوازه - كان قولاً بالجواز مع اقتضاء الدليل منعه من غير معارضة الفعل له .

فلنأفل أن يقول : يعمل بدليل المنع حيث لامعارض له من الفعل ، إلا أن يصد عن ذلك إجماع ، أو يقوم دليل على أن الأعداد الخصوصية ملغاة عن الاعتبار . ويكون الحكم الذي دل عليه الحديث مطلق الزيادة . فهنا يمكن أسران أحدهما : أن نقول : مقادير العبادات ينقلب عليها التعبد ، فلا يجوز بأن المقصود مطلق الزيادة .

والثاني : أن يقول المانع : المحل : هو الزيادة على مقدار الركعتين . وقد أُلغى بهذه الأحاديث . ولا يقوى كثيراً . والله عز وجل أعلم .

باب الذكر عقيب الصلاة

١٢٨ - الحديث الأول : عن عبد الله بن عباس رضى الله عنهما :

« أَنْ رَفَعَ الصَّوْتِ بِالذِّكْرِ ، حِينَ يَنْصَرِفُ النَّاسُ مِنَ الْمَكْتُوبَةِ . »

كَانَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : كُنْتُ أَعْلَمُ إِذَا انْصَرَفُوا بِذَلِكَ ، إِذَا سَمِعْتُهُ .

وفى لفظ « ما كنّا نعرفُ انْقِضَاءَ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَّا بِالتَّكْبِيرِ » ^(١) .

فيه دليل على جواز الجهر بالتكبير عقيب الصلاة ، والتكبير بخصوصه من جملة الذكركر . قال الطبري : فيه الإبانة عن صحة فعل من كان يفعل ذلك من الأمراء ، يكبر بعد صلاته ، ويكبر من خلفه . قال غيره : ولم أجد من الفقهاء من قال هذا إلا ما ذكره ابن حبيب في الواضحة : كانوا يستحبون التكبير في العساكر والبعوث إثر صلاة الصبح والعشاء : تكبيراً عالياً ، ثلاث مرات . وهو قديم من شأن الناس ، وعن مالك : أنه محدث .

وقد يؤخذ منه تأخير الصبيان في الموقف ، لقول ابن عباس « ما كنّا نعرف انْقِضَاءَ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَّا بِالتَّكْبِيرِ » فلو كان متقدماً في الصف الأول لم انْقِضَاءَ الصَّلَاةِ بسماع التسليم .

وقد يؤخذ منه : أنه لم يكن نعمة مسمع جهر الصوت يُبلغ التسليم بجمهارة صوته .

١٢٩ - الحديث الثاني : عن وَرَّادٍ مَوْلَى الْمَغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ قَالَ : أَمَّلِي عَلَى الْمَغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ مِنْ كِتَابٍ إِلَى مُعَاوِيَةَ : أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَقُولُ فِي دُبُرِ كُلِّ صَلَاةٍ مَكْتُوبَةٍ « لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ . لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ . اللَّهُمَّ لَا مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ وَلَا مُعْطِيَ لِمَا مَنَنْتَ ، وَلَا يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ مِنْكَ الْجَدُّ » . ثُمَّ وَقَدَّتْ بَعْدَ ذَلِكَ عَلَى مُعَاوِيَةَ فَسَمِعْتُهُ يَأْمُرُ النَّاسَ بِذَلِكَ .

(١) أخرجه البخاري بهذا اللفظ في الصلاة ومسلم وأبو داود .

وفي لفظ : « كَانَ يَنْهَى عَنْ قِيلَ وَقَالَ ، وَإِضَاعَةِ الْمَالِ ، وَكَثْرَةِ السُّؤَالِ وَكَانَ يَنْهَى عَنْ عُقُوقِ الْأُمَّهَاتِ ، وَوَادِ اللَّبَنَاتِ ، وَمَنْعِ وَهَاتِ »^(١) فيه دليل على استحباب هذا الذكر الخصوص عقيب الصلاة ، وذلك لما اشتمل عليه من معاني التوحيد ، ونسبة الأفعال إلى الله تعالى ، والمنع والإعطاء ، وتتمام القدرة . والثواب المرتب على الأذكار : يرد كثيراً مع خفة الأذكار على اللسان وقلتها . وإنما كان ذلك باعتبار مدلولاتها ، وأن كلها راجعة إلى الإيمان ، الذي هو أشرف الأشياء . و « الجلد » الحظ .

ومعنى « لا ينفع ذا الجلد منك الجلد » لا ينفع ذا الحظ حظه . وإنما ينفعه العمل الصالح . و « الجلد » ههنا - وإن كان مطلقاً - فهو محمول على حظ الدنيا . و قوله « منك » متعلق بـ « ينفع » . و ينبغي أن يكون « ينفع » مضمناً معنى « يمنع » أو ما يقاربه . ولا يعود « منك » إلى الجلد على الوجه الذي يقال فيه : حظي منك قليل أو كثير ، بمعنى عنايتك بي ، أو رعايتك لي . فإن ذلك نافع .

وفي أمر معاوية بذلك : المبادرة إلى امتثال السنن وإشاعتها ، وفيه جواز العمل بالمسكانية بالأحاديث ، وإجرائها مجرى المسموع ، والعمل بالخط في مثل ذلك إذا أمن تغييره . وفيه قبول خبر الواحد . وهو فرد من أفراد لا تحصى ، كما قررناه فيما تقدم .

وقوله « عن قيل وقال » الأشهر فيه : بفتح اللام على سبيل الحكاية . وهذا النهي لا بد من تقييده بالكثرة التي لا يؤمن معها وقوع الخطأ والخطأ ، والتسبب إلى وقوع المفسد من غير تعيين ، والإخبار بالأمور الباطلة ، وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « كفى بالمرء إثماً : أن يحدث بكل ما سمع »^(٢) وقال بعض السلف : لا يكون إماماً من حَدَّثَ بكل ما سمع .

(١) أخرجه البخاري بهذا اللفظ في غير موضع ومسلم في الصلاة وأبو داود والنسائي . (٢) أخرجه مسلم من حديث أبي هريرة .

وأما «إضاعة المال» لحقيقته المتفق عليها : بذله في غير مصلحة دينية أو دنيوية . وذلك ممنوع ، لأن الله تعالى جعل الأموال قياماً لمصالح العباد . وفي تبذيرها تنفويت لتلك المصالح ، إما في حق مضيئها ، أو في حق غيره . وأما بذله وكثرة إنفاقه في تحصيل مصالح الأخرى : فلا يمتنع من حيث هو . وقد قالوا : لا سرف في الخير . وأما إنفاقه في مصالح الدنيا ، وملاذ النفس على وجه لا يليق بحال المنفق ، وقدر ماله : ففي كونه سفهاً خلاف ، والمشهور : أنه سفه . وقال بعض الشافعية : ليس بسفه . لأنه يقوم به مصالح البدن وملاذه ، وهو غرض صحيح . وظاهر القرآن يمنع من ذلك . والأشهر في مثل هذا : أنه مباح ، أعنى إذا كان الإنفاق في غير معصية . وقد نوزع فيه .

وأما «كثرة السؤال» ففيه وجهان . أحدهما : أن يكون ذلك راجعاً إلى الأمور العلمية . وقد كانوا يكرهون تكلف المسائل التي لا تدعو الحاجة إليها . وقال النبي صلى الله عليه وسلم «أعظم الناس جرماً عند الله : من سأل عن شيء لم يحرم على المسلمين ، فخرم عليهم من أجل مسأله» وفي حديث اللعان : لما سئل عن الرجل يجد مع امرأته رجلاً . فسكره رسول الله صلى الله عليه وسلم المسائل وعابها ، وفي حديث معاوية «نهى عن الأغلوطات»^(١) وهي شدة المسائل وصعابها . وإنما كان ذلك مكروهاً : لما يتضمن كثير منه من التكلف في الدين والتقطع . والرجم بالظن من غير ضرورة تدعو إليه ، مع عدم الأمن من العثار ، وخطأ الظن ، والأصل المنع من الحكم بالظن ، إلا حيث تدعو الضرورة إليه .

الوجه الثاني : أن يكون ذلك راجعاً إلى سؤال المال . وقد وردت أحاديث في تعظيم مسألة الناس ، ولا شك أن بعض سؤال الناس أموالهم ممنوع . وذلك حيث يكون الإعطاء بناء على ظاهر الحال ، ويكون الباطن خلافه ، أو يكون

(١) رواه أحمد . وورد أيضاً «سيكون أقوام من أمي يفلطون فقهاءهم بمضل المسائل ، أولئك شرار أمي»

السائل مخبراً عن أمر هو كاذب فيه . وقد جاء في السنة ما يدل على اعتبار ظاهر الحال في هذا ، وهو ما روى « أنه مات رجل من أهل الصفة وترك دينارين . فقال النبي صلى الله عليه وسلم : كَيْتَانِ » وإنما كان ذلك - والله أعلم - لأنهم كانوا فقراء مجردين ، يأخذون ويتصدق عليهم ، بناء على الفقر والعُدم . وظهر أن معه هذين الدينارين ، على خلاف ظاهر حاله . والمنقول عن مذهب الشافعي : جواز السؤال . فإذا قيل بذلك : فينبغي النظر في تخصيص النع بالكثرة . فإنه إن كانت الصورة تقتضي النع ، فالسؤال ممنوع كثيره وقليله . وإن لم تقتضِ النع فينبغي حل هذا النهي على الكراهة للكثير من السؤال ، مع أنه لا يخلو السؤال من غير حاجة عن كراهة . فتكون الكراهة في الكثرة أشد . وتسكون هي المحصورة بالنهي .

وتبين من هذا : أن من يكره السؤال مطلقاً - حيث لا يحرم - ينبغي أن لا يحمل قوله « كثرة السؤال » على الوجه الأول المتعلق بالمسائل الدينية ، أو يجعل النهي دالاً على المرتبة الأشد من الكراهة .

وتخصيص العقوق بالأهميات ، مع امتناعه في الآباء أيضاً ، لأجل شدة حقوقهم ، ورجحان الأمر ببرهن بالنسبة إلى الآباء . وهذا من باب تخصيص الشيء بالذكر لإظهار عظمه في المنع ، إن كان ممنوعاً ، وشرفه إن كان مأموراً به . وقد يراعى في موضع آخر التنبيه بذكر الأدنى على الأعلى . فيخص الأدنى بالذكر ، وذلك بحسب اختلاف المقصود .

و« وأد البنات » عبارة عن دفنهن مع الحياة . وهذا التخصيص بالذكر : لأنه كان هو الواقع في الجاهلية . فتوجه النهي إليه . لا لأن الحكم مخصوص بالبنات . « ومنع وهات » راجع إلى السؤال مع ضمية النهي عن المنع ، وهذا يحتمل وجبهين . أحدهما : أن يكون المنع حيث يؤمر بالإعطاء ، وعن السؤال حيث يمنع منه . فيكون كل واحد مخصوصاً بصورة غير صورة الآخر .

والثاني : أن يجتمعا في صورة واحدة . ولا تعارض بينهما . فيكون وظيفة الطالب : أن لا يسأل ، ووظيفة المعطى : أن لا يمنع ، إن وقع السؤال . وهذا لا بد أن يستثنى منه ما إذا كان المطلوب محرما على الطالب . فإنه يتمتع على المعطى إعطاؤه لكونه معينا على الإنم . ويحتمل أن يكون الحديث محمولا على الكثرة من السؤال . والله أعلم .

١٣٠ - الحديث الثالث : عن سمي - مولى أبي بكر بن عبد الرحمن

ابن الحارث بن هشام - عن أبي صالح السمان عن أبي هريرة رضي الله عنه « أَنَّ فُقَرَاءَ الْمُسْلِمِينَ أَتَوْا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، قَدْ ذَهَبَ أَهْلُ الذُّثُورِ بِالدرَجَاتِ الْعَالِيَةِ وَالنِّعَمِ الْمُقِيمِ . قَالَ : وَمَا ذَٰلِكَ ؟ قَالُوا : يُصَلُّونَ كَمَا نُصَلِّي ، وَيَصُومُونَ كَمَا نَصُومُ ، وَيَتَصَدَّقُونَ وَلَا يَتَصَدَّقُ وَيُتَّقُونَ وَلَا يُتَّقِي . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَفَلَا أَعَلَّيْتُكُمْ شَيْئًا تُذَكِّرُونَ بِهِ مَنْ سَبَقَكُمْ ، وَتَسْبِقُونَ مَنْ بَعْدَكُمْ . وَلَا يَكُونُ أَحَدٌ أَفْضَلَ مِنْكُمْ ، إِلَّا مَنْ صَنَعَ مِثْلَ مَا صَنَعْتُمْ ؟ قَالُوا : بَلَى ، يَا رَسُولَ اللَّهِ . قَالَ : تُسَبِّحُونَ وَتُكَبِّرُونَ وَتُحَمِّدُونَ ذُبُرَ كُلِّ صَلَاةٍ : ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ مَرَّةً . قَالَ أَبُو صَالِحٍ : فَرَجَعَ فُقَرَاءُ الْمُهَاجِرِينَ ، فَقَالُوا : سَمِعَ إِخْوَانُنَا أَهْلُ الْأَمْوَالِ بِمَا فَعَلْنَا ، فَعَمَلُوا مِثْلَهُ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : ذَٰلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ »

قَالَ سَمِعٌ : فَخَذَّتُ بَعْضَ أَهْلِي بِهَٰذَا الْحَدِيثِ . فَقَالَ : وَهَيْتَ ، إِنَّمَا قَالَ لَكَ : تُسَبِّحُ اللَّهَ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ ، وَتُحَمِّدُ اللَّهَ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ ، وَتُكَبِّرُ اللَّهَ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ . فَرَجَعْتُ إِلَى أَبِي صَالِحٍ ، فَقُلْتُ لَهُ ذَٰلِكَ .

فَقَالَ : قُلِ : اللَّهُ أَكْبَرُ وَسُبْحَانَ اللَّهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ ، حَتَّى تَبْلُغَ مِنْ حَمِيمٍ
مَلَأَمَّا وَثَلَاثِينَ ^(١)

الحديث يتعلق بالمسألة المشهورة بالتفضيل بين النفي الشاكر والفقير الصابر .
وقد اشتهر فيها الخلاف . والفقراء ذكروا للرسول صلى الله عليه وسلم ما يقتضى
تفضيل الأغنياء بسبب القربات المتعلقة بالمال . وأقرم النبي صلى الله عليه وسلم
على ذلك . ولكن علمهم ما يقوم مقام تلك الزيادة . فلما قلما الأغنياء ساوهم
فيها . وبقى معهم رجحان قربات الأموال . فقال عليه السلام : « ذلك فضل الله
يؤتيه من يشاء » فظاهره القريب من النص : أنه فَضَّلَ الأغنياء بزيادة القربات
المالية . وبعض الناس تأوّل قوله « ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء » بتأويل
مستكره ، يخرج به عما ذكرناه من الظاهر . والذي يقتضيه الأصل : أنها إن تساوى
وحصل الرجحان بالعبادات المالية : أن يكون النفي أفضل . ولا شك في ذلك .
وإنما النظر إذا تساوى في أداء الواجب فقط . وانفرد كل واحد بمصلحة ما هو فيه
وإذا كانت المصالح متعاقبة ففي ذلك نظر ، يرجع إلى تفسير الأفضل . فإن فسر
بزيادة الثواب ، فالقيام يقتضى أن المصالح المتعدية أفضل من القاصرة . وإن كان
الأفضل بمعنى الأشرف بالنسبة إلى صفات النفس ، فالذى يحصل للنفس من التطهير
للأخلاق ، والرياضة لسوء الطبع بسبب الفقر : أشرف . فيترجح الفقراء .
ولهذا المعنى ذهب الجمهور من الصوفية إلى ترجيح الفقير الصابر ، لأن مدار الطريق
على تهذيب النفس ورياضتها . وذلك مع الفقر أكثر منه مع الغنا ، فكان أفضل
بمعنى الأشرف ^(٢) .

(١) أخرجه البخارى بنحو هذا اللفظ . وسلم بهذا اللفظ والنسائي . وذكر مسلم
بعد هذا الحديث من غير طريق أبى صالح ما ظاهره : أنه يسبح ثلاثا وثلاثين مستقلة
ويكبر ويحمد مثل ذلك . وهذا ظاهر الأحاديث . قال القاضى عياض : وهو أولى
من تأويل أبى صالح

(٢) الواقع المحسوس ، والذى كان عليه أفضل الخلق صلى الله عليه وسلم وأصحابه :
أن النفي الشاكر أعظم جهادا ، وأقوى صبرا ، وأشرف نفسا ومكانة .

وقوله « ذهب أهل الثور » الدُّثْرُ : هو المال الكثير .

وقوله « تدركون به من سبقكم » يحتمل أن يراد به السبق المعنوي . وهو السبق في الفضيلة . وقوله « من بعدكم » أى من بعدكم في الفضيلة بمن لا يعمل هذا العمل . ويحتمل أن يراد القبلية الزمانية ، والبعدية الزمانية . ولعل الأول أقرب إلى السياق . فإن سؤالهم كان عن أمر الفضيلة ، وتقدم الأغنياء فيها . وقوله « لا يكون أحد أفضل منكم » يدل على ترجيح هذه الأذكار على فضيلة المال ، وعلى أن تلك الفضيلة للأغنياء مشروطة بأن لا يفعلوا هذا الفعل الذى أمر به الفقراء . وفي تلك الرواية تعليم كيفية هذا الذكر . وقد كان يمكن أن يكون فرادى - أى كل كلمة على حدة - ولو فعل ذلك جاز ، وحصل به المقصود . ولكن بين في هذه الرواية أنه يكون مجموعاً ، ويكون العدد للجمل . وإذا كان كذلك يحصل في كل فرد هذا العدد . والله أعلم .

١٣١ - الحديث الرابع : عن عائشة رضى الله عنها : « أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في خميصه لها أعلام . فنظر إلى أعلامها نظرة . فلما انصرف قال : اذهبوا بخميصتي هذه إلى أبي جهنم ، وانتوني بأنبجانية أبي جهنم . فإنها ألهتني آنفاً عن صلاتي » ^(١) .

« الخميصه » كساء مربع له أعلام . و « الأنبجانية » كساء غليظ . فيه دليل على جواز لباس الثوب ذى العلم . ودليل على أن اشتغال الفكر بسيراً غير قاصح في الصلاة .

وفيه دليل على طلب الخشوع في الصلاة ، والاقبال عليها ، ونفى مايتضى شغل الخاطر بغيرها .

(١) أخرجه البخارى بهذا اللفظ في غير موضع . ومسلم في الصلاة وأبو داود والنسائى وابن ماجه .

وفيه دليل على مبادرة الرسول صلى الله عليه وسلم إلى مصالح الصلاة ،
ونفى ما يחדش فيها ، حيث أخرج الخليفة ، واستبدل بها غيرها مما لا يشغل .
فهذا مأخوذ من قوله « فنظر إليها نظرة »

وبعثه إلى أبي جهم بالخليفة : لا يلزم منه أن يستعملها في الصلاة ، كما جاء
في « حلة عطار » وقوله عليه السلام لعمر « إني لم أكسها لتلبسها » . وقد
استنبط الفقهاء من هذا : كراهة كل ما يشغل عن الصلاة من الأصباغ والنقوش ،
والصنائع المستطرفة ، فإن الحكم يعم بعموم علته ، والعلة : الاشتغال عن الصلاة .
وزاد بعض المالكية في هذا : كراهة غرس الأشجار في المساجد .

و « الانبجانية » يقال : بفتح الهمزة وكسرها ، وكذلك في الباء ، وكذلك
الياء تخفف وتشدد . وقيل : إنها الكساء من غير علم ، فإن كان فيه علم فهو خبيصة
وفيه دليل على قبول الهدية من الأصحاب ، والإرسال إليهم والطلب لها ممن
يظن به السرور بذلك أو المسامحة .

باب الجمع بين الصلاتين في السفر

١٣٢ - الحديث الأول : عن عبد الله بن عباس رضى الله عنهما
قال « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَجْمَعُ فِي السَّفَرِ بَيْنَ صَلَاةِ
الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ ، إِذَا كَانَ عَلَى ظَهْرِ سَيْرٍ ، وَيَجْمَعُ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ »
هذا اللفظ في هذا الحديث ليس في كتاب مسلم . وإنما هو في كتاب البخارى .
وأما رواية ابن عباس في الجمع بين الصلاتين في الجملة من غير اعتبار لفظ بعينه :
فمتفق عليه . ولم يختلف الفقهاء في جواز الجمع في الجملة ، لكن أبا حنيفة يخصه
بالجمع بعرفة ومزدلفة ، وتكون العلة فيه : النسك ، لا السفر . ولهذا يقال :
لا يجوز الجمع عنده بعذر السفر ، وأهل هذا المذهب : يؤولون الأحاديث التي وردت
بالجمع على أن المراد تأخير الصلاة الأولى إلى آخر وقتها ، وتقديم الثانية في أول

وقتها . وقد قسم بعض الفقهاء الجمع إلى جمع مقارنة وجمع مواصلة . وأراد بجمع المقارنة : أن يكون الشيطان في وقت واحد ، كالأكل والقيام مثلا ، فإنهما يقعان في وقت واحد . وأراد بجمع المواصلة : أن يقع أحدهما عقيب الآخر ، وقصد إبطال تأويل أصحاب أبي حنيفة بما ذكرناه ، لأن جمع المقارنة لا يمكن في الصلاتين ، إذ لا يقعان في حالة واحدة ، وأبطل جمع المواصلة أيضا . وقصد بذلك إبطال التأويل المذكور ، إذ لم يتنزل على شيء من القسمين .

وعندي : أنه لا يبعد أن ينزل على الثاني ، إذا وقع التحري في الوقت . أو وقعت المساحة بالزمن اليسير بين الصلاتين إذا وقع فاصلا . لكن بعض الروايات في الأحاديث ^(١) لا يحتمل لفظها هذا التأويل ، إلا على بعد كبير ، أو لا يحتمل أصلا . فأما ما لا يحتمل : فإذا كان صحيحا في سنده ، فيقطع العذر . وأما ما يبعد تأويله : فيحتاج إلى أن يكون الدليل المعارض له أقوى من العمل بظاهره .

وهذا الحديث الذي في الكتاب ليس يبعد تأويله كل البعد بما ذكر من التأويل . وأما ظاهره : فإن ثبت أن الجمع حقيقة لا يتناول صورة التأويل ، فالحجة قائمة به ، حتى يكون الدليل المعارض له أقوى مع ذلك التأويل من هذا الظاهر . والحديث يدل على الجمع إذا كان على ظهر سير . ولولا ورود غيره من الأحاديث بالجمع في غير هذه الحالة لكان الدليل يقتضي امتناع الجمع في غيرها . لأن الأصل : عدم جواز الجمع ، وجوب إيقاع الصلاة في وقتها المحدود لها ، وجواز الجمع بهذا الحديث : قد علق بصفة مناسبة للاعتبار . فلم يكن ليحوز إلغاؤها . لكن إذا صح الجمع في حالة النزول فالعمل به أولى ، لقيام دليل آخر على الجواز في غير هذه

(١) وهي رواية أنس « كان إذا ارتحل قبل زوال الشمس : أخر الظهر إلى وقت العصر ، ثم نزل فجمع بينهما » وهو صريح في الجمع بينها في وقت الثانية : والرواية الأخرى أوضح دلالة وهي قوله « إذا أراد أن يجمع بين الصلاتين في السفر : أخر الظهر حتى يدخل وقت العصر ، ثم يجمع بينهما » وفي الرواية الأخرى عن ابن عمر « كان إذا جد به السير جمع بين المغرب والعشاء بعد مغيب الشفق »

الصورة ، أعنى السير ، وقيام ذلك الدليل يدل على إلغاء اعتبار هذا الوصف ..
ولا يمكن أن يعارض ذلك الدليل بالمفهوم من هذا الحديث . لأن دلالة ذلك
المنطوق على الجواز في تلك الصورة بخصوصها أرجح .

وقوله « وكذلك المغرب والعشاء » يريد في طريق الجمع ، وظاهره : اعتبار
الوصف الذى ذكره فيهما . وهو كونه على ظهر سير . وقد دل الحديث على
الجمع بين الظهر والعصر ، وبين المغرب والعشاء . ولا خلاف أن الجمع ممتنع بين
الصبح وغيرها ، وبين العصر والمغرب ، كما لا خلاف في جواز الجمع بين الظهر
والعصر بعرفة ، وبين المغرب والعشاء بمزدلفة .

ومن ههنا ينشأ نظر القائسين في مسألة الجمع . فأصحاب أبى حنيفة : يقيسون
الجمع المختلف فيه على الجمع الممتنع اتفاقا ، ويحتاجون إلى إلغاء الوصف الفارق
بين محل النزاع ومحل الاجماع . وهو الاشتراك الواقع بين الظهر والعصر ، وبين
المغرب والعشاء ، إما مطلقا أو في حالة العذر . وغيرهم يقيس الجواز في محل النزاع
على الجواز في محل الاجماع . ويحتاج إلى إلغاء الوصف الفارق ، وهو إقامة النسك ..

باب قصر الصلاة في السفر

١٣٣ - الحديث الأول : عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما قال
« صَحِبْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . فَكَانَ لَا يَزِيدُ فِي السَّفَرِ عَلَى
رَكْعَتَيْنِ ، وَأَبَا بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ كَذَلِكَ » .

هذا هو لفظ رواية البخارى في الحديث . ولفظ رواية مسلم . أكثر وأزيد
قليل ذلك .

وفي الحديث دليل على المواظبة على القصر . وهو دليل على رجحان ذلك .
وبعض الفقهاء قد أوجب القصر . والفعل بمجرد لا يدل على الوجوب ، أسكن
المتحقق من هذه الرواية : الرجحان . فيؤخذ منه . وما زاد مشكوك فيه ، فيترك .

وقد خرج قول للشافعي : إن الاتمام أفضل ، قياساً على قوله : إن الصيام أفضل .
والصحيح : أن القصر أفضل ، أما أولاً : فلمواظبة الرسول صلى الله عليه وسلم .
وأما ثانياً : فلقيام الفارق بين القصر والصوم . فإن الأول يبرئ الذمة من
الواجب ، بخلاف الثاني . وكان ابن عمر رضى الله عنهما لا يرى التنفل في السفر .
وقال « لو كنت متنفلاً لأتممت » .

فقوله « لا يزيد » يحتمل أن يريد : لا يزيد في عدد ركعات الفرض .
ويحتمل أن يريد لا يزيد نقلاً . وحمله على الثاني أولى . لأنه وردت أحاديث
عن ابن عمر يقتضى سياقها : أنه أراد ذلك . ويمكن أن يراد العموم . فيدخل فيه
هذا - أعنى النافذة في السفر - تبعاً لا قصداً .

وذكره أنى بكر وعمر وعثمان ، مع أن الحجة قائمة بفعل الرسول صلى الله
عليه وسلم ، ليبين - والله أعلم - أن ذلك كان معمولاً به عند الأئمة ، لم يتطرق
إليه نسخ ، ولا معارض راجح . وقد فعل ذلك مالك رحمه الله في موطنه
لتقويته بالعمل .

باب الجمعة

١٣٤ - الحديث الأول : عن سهل بن سعد الساعدي قال « رَأَيْتُ
رسول الله صلى الله عليه وسلم قام ، فَكَبَّرَ وَكَبَّرَ النَّاسُ وَرَأَوْهُ ، وَهُوَ
عَلَى الْمَنْبَرِ . ثُمَّ رَفَعَ فَتَرَلَّ الْقَهْقَرَى ، حَتَّى سَجَدَ فِي أَصْلِ الْمَنْبَرِ ، ثُمَّ عَادَ
حَتَّى فَرَعَ مِنْ آخِرِ صَلَاتِهِ . ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ ، فَقَالَ : أَيُّهَا النَّاسُ ،
إِنَّمَا صَنَعْتُ هَذَا لِتَأْتُوا بِي ، وَلِتَعْلَمُوا صَلَاتِي » .

وفي لفظ « صَلَّى عَلَيْنَا . ثُمَّ كَبَّرَ عَلَيْنَا . ثُمَّ رَكَعَ وَهُوَ عَلَيْنَا ،
فَتَرَلَّ الْقَهْقَرَى » ^(١) .

(١) أخرجه البخاري في غير موضع ومسلم وأبو داود والنسائي

« أبو العباس » سهل بن سعد بن مالك الساعدي الأنصاري . وبنو ساعدة من الأنصار . متفق على إخراج حديثه . مات سنة إحدى وتسعين ، وهو ابن مائة سنة . وهو آخر من مات بالمدينة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم . فيه دليل على جواز صلاة الإمام على أرفع مما عليه المأموم لقصد التعليم . وقد بين ذلك في لفظ الحديث . فأما من غير هذا القصد : فقد قيل بكراهته . وزاد أصحاب مالك - أو من قال منهم - فقالوا : إن قصد التكبر بطلت صلاته . ومن أراد أن يميز هذا الارتفاع من غير قصد التعليم : فاللفظ لا يتناوله . والقياس لا يستقيم لانفراد الأصل بوصف معتبر تقتضى المناسبة اعتباره .

وفيه دليل على جواز العمل اليسير في الصلاة ، لكن فيه إشكال على من حدد الكثير من العمل بثلاث خطوات . فان منبر النبي صلى الله عليه وسلم كان ثلاث درجات . والصلاة كانت على العليا . ومن ضرورة ذلك : أن يقع مأوقمه من الفعل على الأرض ، بعد ثلاث خطوات فأكثر ، وأقله ثلاث خطوات والذي يعتذر به عن هذا ^(١) : أن يدعى عدم التوالى بين الخطوات . فان التوالى شرط في الإبطال ، أو ينافى في كون قيام هذه الصلاة فوق الدرجة العليا .

وفيه دليل على جواز إقامة الصلاة أو الجماعة لفرض التعليم ، كما صرح به في لفظ الحديث . والرواية الأخيرة : قد توهم أنه نزل في الركوع . وربما يقوى هذا باقتضاء الفاء للتعقيب ظاهراً ، لكن الرواية الأولى تبين أن النزول كان بعد القيام من الركوع . والمصير إلى الأولى أوجب . لأنها نص . ودلالة الفاء على التعقيب ظاهرة . والله أعلم .

١٣٥ - الحديث الثاني : عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما : أن

(١) وما الذي يدعى إلى هذا ؟ حتى يعتذر عن عمل وقول الرسول الذي لا ينطق عن الهوى ، ثم هو يعمل هذا ليعلم الناس .

رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « مَنْ جَاءَ مِنْكُمْ الْجُمُعَةُ فَلْيَغْتَسِلْ »^(١).
 الحديث صريح في الأمر بالنسل للجمعة . وظاهر الأمر : الوجوب . وقد
 جاء مصرحاً به بلفظ الوجوب في حديث آخر . فقال بعض الناس بالوجوب «
 بناء على الظاهر . وخالف الأكثرون . فقالوا بالاستحباب . وهم محتاجون إلى
 الاعتذار عن مخالفة هذا الظاهر . فأولوا صيغة الأمر على الندب . وصيغة الوجوب
 على التأكيد ، كما يقال : حَقَّ واجب على . وهذا التأويل الثاني : أضعف من
 الأول . وإنما يصار إليه إذا كان المعارض راجعاً في الدلالة على هذا الظاهر .
 وأقوى معارضوا به حديث « من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت . ومن اغتسل
 فأنسل أفضل » ولا يقاوم سنده سند هذه الأحاديث ، وإن كان المشهور من
 سنده صحيحاً على مذهب بعض أصحاب الحديث . وربما احتمل أيضاً تأويلاً
 مستكبرها بعيداً ، كبعد تأويل لفظ « الوجوب » على التأكيد . وأما غير هذا الحديث
 من المعارضات المذكورة لما ذكرناه من دلائل الوجوب : فلا تقوى دلالة على عدم
 الوجوب ، لقوة دلائل الوجوب عليه . وقد نص مالك على الوجوب . فحمله
 المخالفون - ممن لم يمارس مذهبه - على ظاهره . وحكى عنه أنه يرى الوجوب ،
 ولم يرد ذلك أصحابه على ظاهره .

وفي الحديث دليل على تعليق الأمر بالنسل بالمجيء إلى الجمعة . والمراد إرادة
 المجيء ، وقصد الشروع فيه . وقال مالك به . واشترط الاتصال بين النسل
 والروح ، وغيره لا يشترط ذلك .

وقد أبعد الظاهرى إبعاداً يكاد يكون مجزوماً بطلانه ، حيث لم يشترط
 تقدم النسل على إقامة صلاة الجمعة ، حتى لو اغتسل قبل الغروب كفى عنده ،
 تعلقاً بإضافة النسل إلى اليوم في بعض الروايات . وقد تبين من بعض الأحاديث :
 أن النسل لازالة الروائح الكريهة . ويفهم منه : أن المقصود عدم تأذى

(١) أخرجه البخارى بهذا اللفظ ومسلم والنسائى والترمذى وابن ماجه

الحاضرين . وذلك لا يتأنى بعد إقامة الجمعة . وكذلك أقول : لو قدمه بحيث لا يحصل هذا التقصود لم يعتد به . والمعنى إذا كان معلوما كالنص قطعاً ، أو ظناً مقار بالقطع : فاتباعه وتعليق الحكم به أولى من اتباع مجرد اللفظ . وقد كنا قررنا في مثل هذا قاعدة ، وهي انقسام الأحكام إلى أقسام ، منها : أن يكون أصل المعنى معقولا ، وتفصيله يحتمل التعبد . فإذا وقع مثل هذا . فهو محل نظر .

وما يبطل مذهب الظاهري : أن الأحاديث التي عُلق فيها الأمر بالإتيان أو المجيء قد دلت على توجيه الأمر إلى هذه الحالة . والأحاديث التي تدل على تعليق الأمر باليوم لا يتناول تعليقه بهذه الحالة . فهو إذا تمسك بتلك أبطل دلالة هذه الأحاديث على تعليق الأمر بهذه الحالة . وليس له ذلك . ونحن إذا قلنا بتعليقه بهذه الحالة فقد عملنا بهذه الأحاديث من غير إبطال لما استدل به .

١٣٦ - الحديث الثالث : عن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما قال : « جَاءَ رَجُلٌ وَالنَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَخْطُبُ النَّاسَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ . فَقَالَ : حَلَيْتَ يَا فُلَانُ ؟ قَالَ : لَا . قَالَ : فَمَازَكَمَ رَكْعَتَيْنِ » .
وفي رواية « فَصَلَّ رَكْعَتَيْنِ »^(١) .

اختلف الفقهاء فيمن دخل المسجد والامام يخطب : هل يركع ركعتي التحية حينئذ أم لا ؟ فذهب الشافعي وأحمد وأكثر أصحاب الحديث إلى أنه يركع ، لهذا الحديث وغيره ، مما هو أصرح منه . وهو قوله صلى الله عليه وسلم « إذا جاء أحدكم يوم الجمعة والامام يخطب فليركع ركعتين ، وليتجاوز فيهما »^(٢)

(١) أخرجه البخارى بهذا اللفظ ومسلم وأبو داود والنسائي والترمذى وابن ماجه والإمام أحمد بن حنبل

(٢) رواه مسلم وأبو داود والإمام أحمد بن حنبل

وذهب مالك وأبو حنيفة إلى أنه لا يركعها ، لوجوب الاشتغال بالاستماع .
واستدل على ذلك بقوله صلى الله عليه وسلم « إذا قلت لصاحبك والامام يخطب
يوم الجمعة : أنصت فقد لغوت » قالوا : فإذا منع من هذه الكلمة - مع كونها
أمرأً بمعروف ونهيأً عن منكر في زمن يسير - فلأن يمنع من الركعتين - مع كونهما
مسنوتين في زمن طويل - أولى . ومن قال بهذا القول يحتاج إلى الاعتذار عن
هذا الحديث الذي ذكره المصنف ، والحديث الذي ذكرناه .

وقد ذكروا فيه اعتذارات ، في بعضها ضعف . ومن مشهورها : أن هذا
مخصوص بهذا الرجل المعين ، وهو سُلَيْك النطفاني - على ما ورد مصرحاً به في
رواية أخرى . وإنما خُصَّ بذلك - على ما أشاروا إليه - لانه كان فقيراً . فأريد
قيامه لتستشفه العيون ويُتصدق عليه . وربما يتأيد هذا بأنه صلى الله عليه وسلم
أمره بأن يقوم للركعتين بعد جلوسه . وقد قالوا : إن ركعتي التحية نفوت بالجلوس
وقد عرف أن التخصيص على خلاف الأصل . ثم يبعد الحمل عليه مع صيغة
العموم . وهو قوله صلى الله عليه وسلم « إذا جاء أحدكم يوم الجمعة والامام يخطب »
فهذا تعميم يزيل توهم الخصوص بهذا الرجل . وقد تأولوا هذا العموم أيضاً
بتأويل مستكره .

وأقوى من هذا العذر : ما ورد « أن النبي صلى الله عليه وسلم سكت حتى
فرغ من الركعتين » فحينئذ يكون المانع من عدم الركوع منتفياً . فثبت الركوع .
وعلى هذا أيضاً ترد الصيغة التي فيها العموم .

١٣٧ - الحديث الرابع : عن جابر رضي الله عنه قال : « كان
رسول الله صلى الله عليه وسلم يَخْطُبُ خُطْبَتَيْنِ وَهُوَ قَائِمٌ ، يَفْصِلُ
بَيْنَهُمَا بِجُلُوسٍ »^(١) .

(١) لم يروه الشيخان بهذا اللفظ ، كما قال الشارح . وفي مسلم وغيره من =

الخطبتان واجبتان عند الجمهور من الفقهاء . فان استدل بفعل الرسول لهما مع قوله « صلوا كما رأيتموني أصلي » ففي ذلك نظر ، يتوقف على أن يكون إقامة الخطبتين داخلا تحت كيفية الصلاة . فانه إن لم يكن كذلك كان استدلاله بمجرد الفعل .

وفي الحديث : دليل على الجلوس بين الخطبتين . ولا خلاف فيه . وقد قيل بركنيته . وهو منقول عن أصحاب الشافعي وهذا اللفظ - الذي ذكره المصنف - لم أقف عليه بهذه الصيغة في الصحيحين . فن أراد تصحيحه فمليه إبرازه . والله أعلم .

١٣٨ - الحديث الخامس : عن أبي هريرة رضى الله عنه : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إِذَا قُلْتَ لِصَاحِبِكَ : أَنْصِتْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ - وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ - فَقَدْ لَمَوْتَ » ^(١) .

يقال : لنا ، يلغو ، وأنغى ، واللغو واللغى . قيل : هو ردى الكلام ومالا خير فيه . وقد يطاق على الخلية أيضا .

والحديث دليل على طلب الإنصات في الخطبة . والشافعي يرى وجوبه في حق الأربعين . وفيمن عداهم قولان . هذه الطريقة المختارة عندنا

واختلاف الفقهاء أيضا في إنصات من لا يسمع الخطبة . وقد يستدل بهذا

== حديث جابر « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يخطب قائما ثم يجلس ، ثم يقوم فيخطب قائما . فمن نباك أنه كان يخطب جالسا فقد كذب . فقد والله صليت معه أكثر من ألقى صلاة » وهو عام يشمل الجمعة وغيرها . والذي في الصحيحين وغيرهما رواية عبد الله بن عمر قال « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب خطبتين ، يقعد بينهما » وفي رواية له أيضا عند الشيخين وأصحاب السنن « قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يخطب يوم الجمعة قائما ، ثم يجلس ثم يقوم ، كما تفعلون الآن » ^(١) أخرجه البخاري بهذا اللفظ ومسلم وأبو داود والنسائي والترمذي

وابن ماجه .

الحديث على إنصاته ، لكونه علقه بكون الامام يخطب . وهذا عام بالنسبة إلى سماعه وعدم سماعه .

واستدل به المالكية - كما قدمنا - على عدم تحية المسجد ، من حيث إن الأمر بالإنصات أمر بمعروف . وأصله الوجوب . فإذا منع منه - مع قلة زمانه ، وقلة إشغاله - فلأن يمنع الركعتين - مع كونهما سنة ، وطول الاشتغال ، وطول الزمان بهما - أولى . وهذا قد تقدم . والله أعلم .

١٣٩ - الحديث السادس : عن أبي هريرة رضى الله عنه : أن

رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « مَنْ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، ثُمَّ رَاحَ فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَدَنَةً . وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الثَّانِيَةِ فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَقَرَةً . وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الثَّالِثَةِ فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ كَبْشًا أَقْرَنَ . وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الرَّابِعَةِ فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ دَجَاجَةً . وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الْخَامِسَةِ فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَيْضَةً . فَإِذَا خَرَجَ الْإِمَامُ حَضَرَتِ الْمَلَائِكَةُ يَسْتَمِعُونَ الذِّكْرَ » ^(١) .

الكلام عليه من وجوه

الأول : اختلف الفقهاء في أن الأفضل التكبير إلى الجمعة أو التهجير . واختار الشافعي التكبير . واختار مالك التهجير . واستدل للتكبير بهذا الحديث ، وحمل الساعات فيه على الأجزاء الزمانية ، التي ينقسم النهار فيها إلى اثني عشر جزءاً . والذين اختاروا التهجير يحتاجون إلى الاعتذار عنه . وذلك من وجوه

(١) أخرجه البخاري ، وزاد « من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة » ومسلم وأبو داود والنسائي والترمذي والإمام أحمد بن حنبل : وقد جاء في رواية النسائي بعد الكبش « ثم دجاجة ثم بيضة » وفي رواية بعد الكبش « دجاجة ، ثم عصفوراً ، ثم بيضة » وإسناد الروایتين صحيح . ففي رواية النسائي ست ساعات

أحدها : قد يُنازع في أن الساعة حقيقة في هذه الأجزاء في وضع العرب ، واستعمال الشرع ، بناء على أنها تتعلق بحساب ومراجعة آلات تدل عليه ، لم تجر عادة العرب بذلك ، ولا أحال الشرع على اعتبار مثله حوالة لاشك فيها . وإن ثبت ذلك بدليل تجوزوا في لفظ « الساعة » وحلوا على الأجزاء التي تقع فيها المراتب . ولا بد لهم من دليل مؤيد للتأويل على هذا التقدير . وسنذكر منه شيئاً الوجه الثاني : ما يؤخذ من قوله « من اغتسل ، ثم راح » والروح لا يكون إلا بعد الزوال . فحافظوا على حقيقة « راح » وتجوزوا في لفظ « الساعة » إن ثبت أنها حقيقة في الجزء من اثني عشر . واعترض عليهم في هذا بأن لفظة « راح » يحتمل أن يراد بها مجرد السير في أى وقت كان ، كما أول مالك قوله تعالى (٩:٦٢) فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ) على مجرد السير ، لاعلى الشد والسرعة هذا معنى قوله . وليس هذا التأويل بيبعد في الاستعمال ^(١) .

الوجه الثالث : قوله صلى الله عليه وسلم في بعض الروايات « فالمجرك كالمهدي بدنة » والتهجير : إنما يكون في الهجرة . ومن خرج عند طلوع الشمس مثلاً ، أو بعد طلوع الفجر ، لا يقال له مهجر .

(١) قال الحفاظ في الفتح (٢ : ٢٥٢) لم أر التعبير بالروح في شيء من طرق هذا الحديث إلا في رواية مالك هذه عن سمى . وقد رواه ابن جريج عن سمى بلفظ « غدا » ورواه أبو سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة بلفظ « المتعجل إلى الجمعة كالمهدي بدنة » الحديث . وصححه ابن خزيمة . ولأبي داود من حديث طي مرفوعاً « إذا كان يوم الجمعة غدت الشياطين برأياتها إلى الأسواق ، وتعدو للملائكة فتجلس على باب المسجد فتكتب الرجل من ساعة ، والرجل من ساعتين » الحديث . فدل مجموع هذه الأحاديث على أن المراد بالروح الذهاب . وقد اشدت إنكار أحمد وابن حبيب من المالكية ما نقل عن مالك من كراهية التكبير إلى الجمعة . وقال أحمد : هذا خلاف حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم .

واعترض على هذا بأن يكون المهجر من هجر المنزل وتركه في أى وقت كان وهذا بعيد^(١).

الوجه الرابع : يقتضى الحديث : أنه بعد الساعة الخامسة يخرج الإمام، وتطوى الملائكة الصحف لاستماع الذكر . وخروج الإمام إنما يكون بعد السادسة . وهذا الإشكال إنما ينشأ إذا جعلنا الساعة هي الزمانية . أما إذا جعلنا ذلك عبارة عن ترتيب منازل السابقين فلا يلزم هذا الإشكال .

الوجه الخامس : يقتضى أن تتساوى مراتب الناس في كل ساعة . فكل من أتى في الأولى كان كالتقرب بدنة . وكل من أتى في الثانية كان كمن قرب بقرة ، مع أن الدليل يقتضى أن السابق لا يساويه اللاحق . وقد جاء في الحديث « ثم الذى يليه ، ثم الذى يليه » ويمكن أن يقال في هذا : إن التفاوت يرجع إلى الصفات .

واعلم أن بعض هذه الوجوه لا بأس به ، إلا أنه يرذ على المذهب الآخر : أنها إذا خرجنا على الساعات الزمانية لم يبق لنا مرد ينقسم فيه الحال إلى خمس مراتب بل يقتضى أن يتفاوت الفضل بحسب تفاوت سبق في الإتيان إلى الجمعة . وذلك يأتى منه مراتب كثيرة جداً . فإن تبين بدليل أن يكون لنا مرد لا يكون فيه هذا التفاوت الشديد والكثرة في العدد ، فقد اندفع هذا الإشكال .

فإن قلت : نجمل الوقت من التهجير مقسماً على خمسة أجزاء . ويكون ذلك مرداً قلت : بشكل ذلك لوجهين . أحدهما : أن الرجوع إلى ما تقرر من تقسيم الساعات إلى اثني عشر أولى ، إذا كان ولا بد من الحوالة على أمر خفي على الجمهور . فإن هذه القسمة لم تعرف لأصحاب هذا العلم ، ولا استعملت على ما استعمله الجمهور . وإنما يندفع بها لو ثبت ذلك الإشكال الذى مضى ، من أن

(١) وجه بعده : أن مصدر هجر المنزل : الهجر ، لا التهجير . والمراد بالتهجير هنا في الحديث : التكبير كما قاله الخليل .

خروج الإمام ليس عقيب الخامسة ، ولا حضور الملائكة لاستماع الذكر .
 الثانى : أن القائلين بأن التمجيد أفضل لا يقولون بذلك على هذه القصة .
 فإن القائل قائلان ، قائل يقول : بترتيب منازل السابقين على غير تقسيم هذه الأجزاء
 الخمسة . وقائل يقول : تنقسم الأجزاء ستة إلى الزوال . فالقول بتقسيم هذا الوقت
 إلى خمسة إلى الزوال : يكون مخالفاً للكل . وإن كان قد قال به قائل فليكتف
 بالوجه الأول .

الوجه الثانى من الكلام على الحديث : أنه يقتضى أن البيضة تقرب . وقد
 ورد فى حديث آخر « كلمدى بدنة ، وكلمدى بقرة - إلى آخره » فيدل أن
 هذا التقريب هو الهدى ، وينشأ من هذا : أن اسم « الهدى » هل ينطلق على
 مثل هذا ؟ وأن من التزم هدباً هل يكفيه مثل هذا ، أم لا ؟ وقد قال به بعض
 أصحاب الشافعى . وهذا أقرب إلى أن يؤخذ من لفظ ذلك الحديث الذى فيه
 لفظ « الهدى » من أن يؤخذ من هذا الحديث . ولكن لما كان ذلك تفسيراً
 لهذا ، ويبين المراد منه ذكرناه ههنا .

الوجه الثالث : لفظ « البدنة » فى هذا الحديث ظاهرها أنها منطوقة على الإبل
 مخصوصة بها ، لأنها قولت بالبقرة وبالسكش عند الاطلاق ، وقدم الشيء
 لا يكون قسيماً ومقابلاً له . وقيل : إن اسم « البدنة » ينطق على الإبل والبقرة والغنم
 لكن الاستعمال فى الإبل أغلب . نقله بعض الفقهاء . وينبنى على هذا : ما إذا قال :
 لله على أن أضحي ببدنة ، ولم يقيد بالإبل لفظاً ولا نية ، وكانت الإبل موجودة
 فهل تعين ؟ فيه وجهان للشافعية . أحدهما : التعين . لأن لفظ « البدنة » مخصوصة
 بالإبل ، أو غالبية فيه . فلا يعدل عنه . والثانى : أنه يقوم مقامها بقرة ، أو سبع
 من الغنم ، حملاً على ما علم من الشرع من إقامتها مقامها . والأول : أقرب . وإن
 لم توجد الإبل ، فقيل : يصير إلى أن توجد ، وقيل : يقوم مقامها البقرة .

١٤٠ - الحديث السابع : عن سلمة بن الأكوع - وكان من
 أصحاب الشجرة - رضى الله عنه قال : « كنّا نصلّى مع رسول الله

صلى الله عليه وسلم الجمعة، ثم تنصرف. وليس للحيطان ظلٌ نستظل به. وفي لفظ «كُنَّا نُجْمَعُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ، ثُمَّ نَرْجِعُ فَتَتَّبِعُ النَّبِيَّ».

وقت الجمعة عند جمهور العلماء : وقت الظهر ، فلا تجوز قبل الزوال ، وعن أحمد وإسحاق : جوازها قبله ، وربما يتمسك بهذا الحديث في ذلك ، من حيث إنه يقع بعد الزوال الخطبتان والصلاة ، مع ما روى : أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان يقرأ فيها بالجمعة والمنافقين » وذلك يقتضى زماناً يمتد فيه الظل ، بحيث كانوا ينصرفون منها ، وليس للحيطان فيـه يُستظل به ، فربما اقتضى ذلك : أن تكون واقعة قبل الزوال ، أو خطبتها ، أو بعضهما ، واللفظ الثانى من هذا : يبين أنها بعد الزوال .

واعلم أن قوله « وليس للحيطان ظل نستظل به » لا ينفى أصل الظل ، بل ينفى ظلاً يستظلون به ، ولا يلزم من نفي الأخص نفي الأعم ، ولم يُجزم بأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ بالجمعة والمنافقين دائماً . وإنما كان يقتضى ذلك ما تؤمّم لو كان نفي أصل الظل ، على أن أهل الحساب يقولون : إن عرض المدينة خمس وعشرون درجة ، أو ما يقارب ذلك . فإذا غاية الارتفاع : تكون تسعة وثمانين . فلا تسامت الشمس الرؤوس . فإذا لم تسامت الرؤوس لم يكن ظل القائم تحته حقيقة ، بل لا بدله من ظل ، فامتنع أن يكون المراد : نفي أصل الظل . والمراد : ظل يكفى أبدانهم للاستظلال ، ولا يلزم من ذلك وقوع الصلاة ولا شىء من خطبتها قبل الزوال

وقوله « نجتمع » بفتح الجيم وتشديد الميم المكسورة ، أى نقيم الجمعة . واسم « النى » قيل هو مخصوص بالظل الذى بعد الزوال ، فان أطلق على مطلق الظل فجاز . لأنه من فاء يفى . إذا رجع ، وذلك فيما بعد الزوال

١٤١ - الحديث الثامن : عن أبي هريرة رضي الله عنه قال « كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْرَأُ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ (أَلَمْ تَنْزِيلِ السَّجْدَةِ) وَ (هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ) ^(١) » .

فيه دليل على استحباب قراءة هاتين السورتين في هذا الحفل . وكره مالك للإمام قراءة السجدة في صلاة الفرض ، خشية التخليط على المأمومين . وخص بعض أصحابه الكراهة بصلاة السر . فعلى هذا لا يكون مخالفاً لمقتضى هذا الحديث . وفي المواظبة على ذلك دائماً أمر آخر ، وهو أنه ربما أدى الجهال إلى اعتقاد أن ذلك فرض في هذه الصلاة . ومن مذهب مالك : حسم مادة هذه الذريعة فالذي ينبغي أن يقال : إما القول بالكراهة مطلقاً ، فيأباه الحديث . وإذا انتهى الحال إلى أن تقع هذه المفسدة فينبغي أن تترك في بعض الاوقات ، دفعاً لهذه المفسدة وليس في هذا الحديث ما يقتضي فعل ذلك دائماً اقتضاء قوياً . وعلى كل حال فهو مستحب ، فقد يترك المستحب لدفع المفسدة المتوقعة . وهذا المقصود يحصل بالترك في بعض الاوقات ، لا سيما إذا كان بحضرة الجهال ، ومن يخاف منه وقوع هذا الاعتقاد الفاسد ^(٢) .

باب العيدين

١٤٢ - الحديث الأول : عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال « كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَبُو بَكْرٍ وَثُمَّ يُصَلُّونَ الْعِيدَيْنِ قَبْلَ الْخُطْبَةِ » ^(٣) .

(١) أخرجه البخاري بهذا اللفظ في باب الجمعة . ومسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه والإمام أحمد بن حنبل .

(٢) لا تترك السنة لأجل الجهال ، بل ينبغي تعليم الجاهل .

(٣) أخرجه البخاري بهذا اللفظ . ومسلم والنسائي والترمذي وابن ماجه وأحمد

لا خلاف في أن صلاة العيدين من الشعائر المطلوبة شرعاً . وقد تواتر بها النقل الذي يقطع العذر . ويغنى عن أخبار الآحاد ، وإن كان هذا الحديث من آحاد ما يدل عليها . وقد كان للجاهلية يومان مُعَدَّان للعب . فأبدل الله المسلمين منهما هذين اليومين اللذين يظهر فيهما تكبير الله وتحميده ، وتمجيده وتوحيده ، ظهوراً شائعاً يفيظ للمشركين . وقيل : إنهما يقعان شكراً لله تعالى على ما أنعم الله به من أداء العبادات المتعلقة بهما . فعيد الفطر : شكرًا لله تعالى على إتمام صوم شهر رمضان . وعيد الأضحي : شكرًا على العبادات الواقعة في العشر . وأعظمها : إقامة وظيفة الحج .

وقد ثبت أيضاً : أن الصلاة مقدمة على الخطبة في صلاة العيد . وهذا الحديث يدل عليه . وقد قيل : إن بني أمية غيروا ذلك . وجميع ماله خطب من الصلوات فالصلاة مقدمة فيه ، إلا الجمعة وخطبة يوم عرفة .

وقد فرق بين صلاة العيد والجمعة بوجهين . أحدهما : أن صلاة الجمعة فرض عين ، ينتابها الناس من خارج المصر ، ويدخل وقتها بعد انتشارهم في أشغالهم ، وتصرفاتهم في أمور الدنيا . فقدمت الخطبة عليها حتى يتلاحق الناس ، ولا يفوتهم الفرض ، لا سيما فرض لا يُقَصَّى على وجهه . وهذا معدوم في صلاة العيد .

الثاني : أن صلاة الجمعة هي صلاة الظهر حقيقة . وإنما قصرت بشرائط ، منها الخطبتان^(١) . والشرائط لا تتأخر ، وتمتدز مقارنة هذا الشرط للشرط الذي هو الصلاة ، فلزم تقديمه . وليس هذا المعنى في صلاة العيد ، إذ ليست مقصورة عن شيء آخر بشرط ، حتى يلزم تقديم ذلك الشرط .

١٤٣ - الحديث الثاني : عن البراء بن عازب رضى الله عنه قال :

« خَطَبَنَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ الْأَضْحَى بَعْدَ الصَّلَاةِ ، فَقَالَ : مَنْ صَلَّى صَلَاتَنَا ، وَنَسَكَ نُسُكَنَا فَقَدْ أَصَابَ النُّسُكَ ، وَمَنْ نَسَكَ

(١) إذن فحضور الخطبتان لازم . وقد بطل الفرق الأول .

قَبْلَ الصَّلَاةِ فَلَا تُسْكَلُ لَهُ . فَقَالَ أَبُو بُرْدَةَ بْنُ نِيَارٍ - خَالُ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ - يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنِّي نَسَكْتُ شَاتِي قَبْلَ الصَّلَاةِ . وَعَرَفْتُ أَنَّ الْيَوْمَ يَوْمُ أَكْلٍ وَشُرْبٍ . وَأَخْبَيْتُ أَنْ تَكُونَ شَاتِي أَوَّلَ مَا يُذَبِّحُ فِي يَتْنِي . فَذَبَحْتُ شَاتِي ، وَتَعَدَّيْتُ قَبْلَ أَنْ آتِيَ الصَّلَاةَ . فَقَالَ : شَاتُكَ شَاةٌ لَحِيمٌ . قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، فَإِنَّ عِنْدَنَا عِنَاقًا هِيَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ شَاتَيْنِ . أَفَتَجْزِي عَنِّي ؟ قَالَ : نَعَمْ ، وَلَنْ تَجْزِيَ عَنْ أَحَدٍ بِمِثْلِكَ ^(١) .

« البراء » بن عازب بن الحرث بن عدى ، أبو عمارة - ويقال : أبو عمر - أنصاري . أوسى . نزل السكوفة . ومات بها في زمن مُصْعَبِ بْنِ الزَّيْرِ . متفق على إخراج حديثه .

وأبو بردة بن نيار : اسمه هانيء بن نيار ، وقيل هانيء بن عمرو . وقيل : الحرث بن عمرو . وقيل : مالك بن زهير . ولم يختلفوا أنه من بلي . وينسبونه هانيء بن عمرو بن نيار . كان عَقَبِيًّا بَدْرِيًّا ، شهد العقبة الثانية مع السبعين ، في قحول جماعة من أهل السير . وقال الواقدي : إنه توفي في أول خلافة معاوية . والحديث : دليل على الخطبة لعبد الأضحى . ولا خلاف فيه . وكذلك هو دليل على تقديم الصلاة عليها ، كما قدمناه .

« والنسك » هنا يراد به : الذبيحة . وقد يستعمل فيها كثيراً . واستعمله بعض الفقهاء في نوع خاص ، هو الدماء المراقبة في الحج . وقد يستعمل فيها هوأم من ذلك من نوع العبادات . ومنه يقال : فلان ناسك ، أى متعبد . وقوله « من صلى صلاتنا ونسك نسكنا » أى مثل صلاتنا ، ومثل نسكنا . وقوله « فقد أصاب النسك » معناه - والله أعلم - فقد أصاب مشروعية النسك ، أو ما قارب ذلك .

(١) أخرجه البخارى في غير موضع بقريب من هذا ومسلم والنسائي وابن ماجه

وقوله « من نسك قبل الصلاة فلا نسك له » يقتضى أن ما ذبح قبل الصلاة لا يقع مجزأ عن الأضحية . ولا شك أن الظاهر من اللفظ : أن المراد قبل فعل الصلاة . فإن إطلاق لفظ « الصلاة » وإرادة وقتها : خلاف الظاهر . ومذهب الشافعى : اعتبار وقت الصلاة ووقت الخطبتين . فإذا مضى ذلك دخل وقت الأضحية . ومذهب غيره : اعتبار فعل الصلاة والخطبتين . وقد ذكرنا أنه الظاهر . [ولعل منشأ النظر فى هذا : أن الألف واللام هل يراد بها تعريف الحقيقة ؟ فإذا أريد بها تعريف الحقيقة جاز ما قاله غير الشافعى . وإذا أريد بها تعريف العهد : انصرف إلى صلاة الرسول صلى الله عليه وسلم ، ولا يمكن اعتبار حقيقة ذلك الفعل فى حق من ذبح بعد تلك الصلاة فى غير ذلك الوقت . فمعين اعتبار مقدار وقتها]^(١) . والحديث نص على اعتبار الصلاة . ولم يتعرض لاعتبار الخطبتين ، لكنه لما كانت الخطبتان مقصودتين فى هذه العبادة اعتبرهما الشافعى . وفى قول النبى صلى الله عليه وسلم « شاتك شاة لحم » دلالة على إبطال كونها نسكاً . وفيه دليل على أن للأمورات إذا وقعت على خلاف مقتضى الأمر : لم يعذر فيها بالجهل . وقد فرقوا فى ذلك بين للأمورات والمنهيات . فمعدروا فى المنهيات بالنسيان والجهل ، كما جاء فى حديث معاوية بن الحكم حين تكلم فى الصلاة . وفرق بينهما بأن المقصود من للأمورات : إقامة مصالحها . وذلك لا يحصل إلا بفعلها . والمنهيات : زجور عنها بسبب مفاسدها ، امتحاناً للمكلف بالانكشاف عنها . وذلك إنما يكون بالاعتماد لارتكابها ، ومع النسيان والجهل لم يقصد المكلف ارتكاب المنهى ، فمعدر بالجهل فيه .

وقوله « ولن تجزى عن أحد بعدك » الذى اختير فيه فتح التاء ، بمعنى تقضى . يقال : جزى عنى كذا : أى قضى . وذلك أن الذى فعله لم يقع نسكاً ، قالذى يأتى بعده لا يكون قضاء عنه .

وقد صرح في الحديث بتخصيص أبي بردة بإجازتها في هذا الحكم عما سبق ذبحه ، فامتنع قياس غيره عليه .

١٤٤ - الحديث الثالث : عن جُنْدَب بن عبد الله البجلي رضى الله عنه قال « صَلَّى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ النَّخْرِ . ثُمَّ خَطَبَ . ثُمَّ ذَبَحَ وَقَالَ : مَنْ ذَبَحَ قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَ فَلْيَذْبَحْ أُخْرَى مَكَانَهَا ، وَمَنْ لَمْ يَذْبَحْ فَلْيَذْبَحْ بِاسْمِ اللَّهِ » ^(١) .

« جندب بن عبد الله » بن سفيان الجملي ، من بجيلة ، علقى . وهو حى من بجيلة . يقال فيه : جندب بن سفيان . متفق على إخراج حديثه . يقال : مات سنة أربع وستين .

والحديث الذى رواه : فى معنى الحديث الذى قبله ، وهو أدخل فى الظهور فى اعتبار فعل الصلاة من الأول ، من حيث إن الأول اقتضى تمليق الحكم بلفظ « الصلاة » [وقد قلنا : إنه يحتمل أن تكون الألف واللام للعهد ، فينصرف إلى صلاة النهى صلى الله عليه وسلم ، فيتعين وقتها . وهذا المعنى معدوم فى هذا الحديث وهذا لم يعلق فيه الحكم بلفظ فيه الألف واللام ، حتى يتأنى فيه ذلك البحث] ^(٢) إلا أنه إن جربنا على ظاهره : اقتضى أنه لا تجزئ الأضحية فى حق من لم يصل صلاة العيد أصلا ، فإن ذهب إليه أحد فهو أسعد الناس بظاهر هذا الحديث . وإلا فالواجب الخروج عن الظاهر فى هذه الصورة ، ويبقى ما عداها بعد الخروج عن الظاهر فى محل البحث .

وقد يستدل بصيغة الأمر فى قوله عليه السلام « فليذبح أخرى » إحدى

(١) أخرجه البخارى بهذا اللفظ فى غير موضع . ومسلم فى الأضاحى والنسائى وابن ماجه . وفى رواية لمسلم « قبل أن يصل ، أو نصلى » وهو شك من الراوى .
(٢) زيادة من ط فقط

طائفتين : إما من يرى أن الأضحية واجبة ، وإما من يرى أنها تتمين بالشراء بنية الأضحية ، أو بغير ذلك ، من غير اعتبار لفظ في التعيين . وإنما قلت ذلك لأن اللفظ المعين للأضحية من صيغة النذر أو غيرها : قليل نادر . وصيغة « من » في قوله « من ذبح » صيغة عموم واستغراق في حق كل من ذبح قبل أن يصل . فقد ذكرت لتأسيس قاعدة وتعميد أصل ، ونزول صيغ العموم التي ترد لتأسيس القواعد على الصورة النادرة أمر مستكره ، على ما قرر من قواعد التأويل في أصول الفقه . فإذا تقرر هذا - وهو استبعاد حمله على الأضحية للمعينة بالنذر أو غيره من الألفاظ - يبقى التردد في أن الأولى حمله على من سبق له أضحية معينة بغير اللفظ ، أو حمله على ابتداء الأضحية من غير سبق تعيين .

١٤٥ - الحديث الرابع : عن جابر رضى الله عنه قال : « شَهِدْتُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ الْعِيدِ . فَبَدَأَ بِالصَّلَاةِ قَبْلَ الْخُطْبَةِ ، بِلَا أَذَانٍ وَلَا إِقَامَةٍ . ثُمَّ قَامَ مُتَوَكِّئًا عَلَى بِلَالٍ . فَأَمَرَ بِتَقْوَى اللَّهِ تَعَالَى ، وَحَثَّ عَلَى طَاعَتِهِ ، وَوَعَّظَ النَّاسَ وَذَكَرَهُمْ ، ثُمَّ مَضَى حَتَّى أَتَى النِّسَاءَ فَوَعَّظَهُنَّ وَذَكَرَهُنَّ ، وَقَالَ : يَا مَعْشَرَ النِّسَاءِ ، تَصَدَّقْنَ . فَإِنْ كُنَّ أَكْثَرُ حَطَبٍ جَهَنَّمَ ، فَقَامَتِ امْرَأَةٌ مِنْ سِطَةِ النِّسَاءِ ، سَفَعَاءُ الْخَلْدَيْنِ فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ فَقَالَ : لَأَنْ كُنَّ تُكْثِرْنَ الشَّكَاةَ ، وَتَكْفُرْنَ الْمَشِيرَ . قَالَ : لَجَعَلَنَ يَتَصَدَّقْنَ مِنْ حُلِيِّهِنَّ ، يُلْقَيْنَ فِي ثَوْبِ بِلَالٍ مِنْ أَقْرَاطِهِنَّ وَخَوَائِيِهِنَّ » ^(١) .

أما البداءة بالصلاة قبل الخطبة : فقد ذكرناه . وأما عدم الأذان والإقامة لصلاة العيد : فتفق عليه . وكان سببه : تخصيص الفرائض بالأذان تمييزاً لها بذلك

(١) أخرجه البخارى بالفاظ مختلفة ليس هذا أحدها . ومسلم وأبو داود والنسائي

عن النوافل ، وإظهاراً لشرفها . وأشار بعضهم إلى معنى آخر ، وهو أنه لو دعا
النبي صلى الله عليه وسلم إليها لوجب الإجابة . وذلك مناف لعدم وجوبها .
وهذا حسن بالنسبة إلى من يرى أن صلاة الجماعة فرض على الأعيان .
وهذه المقاصد التي ذكرها الراوى - من الأمر بتقوى الله ، والحث على طاعته
والموعظة والتذكير - : هي مقاصد الخطبة . وقد عد بعض الفقهاء من أركان الخطبة
الواجبة : الأمر بتقوى الله . وبعضهم : جعل الواجب : ما يسمى خطبة عند
العرب . وما يتأدى به الواجب في الخطبة الواجبة تتأدى به السنة في الخطبة السنونة
وقوله عليه السلام « تصدقن . فإنكن أكره حطب جهنم » فيه إشارة إلى
أن الصدقة من الدوافع للعذاب . وفيه إشارة إلى الإغلاظ في النصيح بما لعله
يبعث على إزالة العيب ، أو الذنب اللذين يتصف بهما الإنسان .
وفيه أيضاً العناية بذكر ما تشتد الحاجة إليه من المحاطين . وفيه بذل

النصيحة لمن يحتاج إليها

وقوله « قامت امرأة من سطة النساء » فيه لهم وجهان .
أحدهما : ما ذهب إليه بعض الفضلاء الأدياء من الأندلسيين : إنه تغيير ، أى
تصحيف من الراوى كأن الأصل : من سَفَلَة النساء ، فاختلطت الفاء باللام .
فصارت طاء . ويؤيد هذا : أنه ورد في كتاب ابن أبي شيبة والنسائي « من سفلة
النساء » وفي رواية أخرى « قامت امرأة من غير عليّة النساء » .
الوجه الثانى : تقرير اللفظ على الصحة . وهو أن تكون اللفظة أصلاً من
الوسط الذى هو الخيار . وبهذا فسرهم بعضهم من عليّة النساء وخيارهن . وعن
بعض الرواة « من واسطة النساء » وقوله « سقاء الخدين » الأسقع والسقاء :
من أصاب خدّه لون يخالف لونه الأصلي ، من سواد أو خضرة أو غيرها .

وتعليله صلى الله عليه وسلم بالشكاة وكفران العشير : دليل على تحريم كفران
النعمة . لأنه جعله سبباً لدخول النار . وهذا السبب في الشكاية يجوز أن يكون

راجعا إلى ما يتعلق بالزوج وجحد حقه . ويجوز أن يكون راجعا إلى ما يتعلق بحق الله تعالى ، من عدم شكره ، والاستكانة لقضائه . وإذا كان النبي صلى الله عليه وسلم قد ذكر ذلك في حق من هذا ذنبه ، فكيف بمن له منهن ذنوب أكثر من ذلك ، كترك الصلاة والتذوق ؟

وأخذ الصوفية من هذا الحديث : الطلب للفقراء عند الحاجة من الأغنياء .. وهذا حسن بهذا الشرط الذي ذكرناه

وفي مبادرة النساء لذلك ، والبذل لما لهن يحتجن إليه - مع ضيق الحال في ذلك الزمان - ما يدل على رفيع مقامهن في الدين ، وامتنال أمر الرسول صلى الله عليه وسلم .

وقد يؤخذ منه : جواز تصدق المرأة من مالها في الجلة ، ومن أجاز التصدق مطلقاً ، من غير تقييد بمقدار معين ، فلا بد له من أمر زائد على هذا يقرر به العموم في جواز الصدقة . وكذا من خصص بمقدار معين .

١٤٦ - الحديث الخامس : عن أم عطية - نسيبة الأنصارية -

قالت : « أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ نُخْرِجَ فِي الْعِيدَيْنِ الْعَوَاتِقَ وَذَوَاتِ الْخُدُورِ ، وَأَمَرَ الْخَيْضَ أَنْ يَتَزَلْنَ مُصَلَّى الْمُسْلِمِينَ »
وفي لفظ « كُنَّا نَوْمَرُ أَنْ نُخْرِجَ يَوْمَ الْعِيدِ ، حَتَّى نُخْرِجَ الْبِكْرَ مِنْ خَدْرِهَا ، حَتَّى نُخْرِجَ الْخَيْضَ ، فَيَكْبَرْنَ بِتَكْبِيرِهِمْ وَيَدْعُونَ بِدُعَائِهِمْ ، يَرْجُونَ بَرَكَةَ ذَلِكَ الْيَوْمِ وَطَهْرَتَهُ »^(١) .

« نسيبة » بضم النون وفتح السين المهملة بعدها ياء ساكنة آخر الحروف ،

(١) خرجه البخاري في غير موضع بالفاظ مختلفة ، ومسلم وأبو داود والنسائي والترمذي وابن ماجه .

ثم باء ثانی الحروف . وقيل : نيشة - بنون وباء وشين معجبة - واختلف في اسم أيها . فقيل : نسبة بنت الحرث . وقيل : نسبة بنت كعب ، قاله أحمد ويحيى ، قال أبو عمر : وفي هذا نظر ، يعنى في كون اسمها : نسبة بنت كعب . و « العواتق » جمع عاتق . قيل : هى الجارية حين تدرك .

والقصود بذلك : بيان المبالغة في الاجتماع ، وإظهار الشعاع . وقد كان ذلك الوقت أهل الإسلام في حيز القلة . فاحتيج إلى المبالغة بإخراج العواتق وذوات الخدور وفيه إشارة إلى أن البروز إلى المصلى هو سنة العيد ، واعتزال الحيض ليس لتحريم حضورهن فيه ، إذا لم يكن مسجداً . بل إما مبالغة في التفضية لحل العبادة في وقتها ، على سبيل الاستحسان ، أو لسكراته جلوس من لا يصلى مع المصلين في محل واحد في حال إقامة الصلاة ، كما جاء « ما منعك أن تصلى مع الناس ، أنت برجل مسلم ؟ » .

وقولها في الرواية الأخرى « يرجون بركة ذلك اليوم وطهرته » يشعر بتعليل خروجهن لهذه العلة ، والفقهاء - أو بعضهم - يستثنى خروج الشابة التي يخاف من خروجها الفتنة .

باب صلاة الكسوف .

١٤٧ - الحديث الأول : عن عائشة رضى الله عنها : « أن الشمس خَسَفَتْ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَبَعَثَ مُنَادٍ يُنَادِي : الصَّلَاةُ جَامِعَةٌ . فَاجْتَمَعُوا . وَقَدَّمَ ، فَكَبَّرَ وَصَلَّى أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ فِي رَكَعَتَيْنِ ، وَأَرْبَعَ سَجَدَاتٍ » ^(١) .
الكلام عليه من وجوه .

(١) أخرجه البخارى بألفاظ مختلفة ، هذا أحدها ، ومسلم وأبو داود والترمذى مع اختلاف في الألفاظ .

أحدها : قولها « خسفت الشمس » يقال : بفتح الخاء والسين . ويقال : خُسِفَتْ ، على صيغة ما لم يسم فاعله . واختلف الناس في الخسوف والكسوف بالنسبة إلى الشمس والقمر . فقيل : الخسوف للشمس . والكسوف للقمر . وهذا لا يصح . لأن الله تعالى أطلق الخسوف على القمر ، وقيل : بالعكس . وقيل : هما بمعنى واحد . ويشهد لهذا : اختلاف الألفاظ في الأحاديث . فأطلق فيهما الخسوف والكسوف معاً في محل واحد . وقيل : الكسوف ذهاب النور بالكلية . والخسوف : التغير ، أعني تغير اللون .

الثاني : صلاة الكسوف سنة مؤكدة بالاتفاق . أعني كسوف الشمس . دليله : فعل الرسول صلى الله عليه وسلم لما . وجمعه الناس ، مظهراً لذلك . وهذه أمارات الاعتناء والتأكيد . وأما كسوف القمر : فتردد فيها مذهب مالك وأصحابه ، ولم يلحقها بكسوف الشمس في قول .

الثالث : لا يؤذن صلاة الكسوف اتفاقاً . والحديث : يدل على أنه يتنادى لما « الصلاة جامعة » وهي حجة لمن استحب ذلك .

الرابع : سنتها الاجتماع ، للحديث المذكور .

وقد اختلفت الأحاديث في كيفيةها : واختلف العلماء في ذلك . فالنبي اختاره مالك والشافعي رحمهما الله : ما دل عليه حديث عائشة وابن عباس ، من أنها ركعتان . في كل ركعة قيامان ، وركوعان وسجودان . وقد صح غير ذلك أيضاً . وهو ثلاث ركعات ، وأربع ركعات في كل ركعة . وقيل ، في ترجيح مذهب مالك والشافعي : إن ذلك أصح الروايات .

والحديث صريح في الرد على من قال : بأنها ركعتان ، كسائر النوافل . واعتدروا عن الحديث بأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يرفع رأسه ليختبر حال الشمس : هل انجلت ، أم لا ؟ فلما لم يرها انجلت ركع .

وفي هذا التأويل ضعف ، إذا قلنا : إن سنتها ركعتان ، كسائر النوافل .

لكن قال بعض العلماء : إنه يرفع رأسه بعد الركوع . فإن رأى الشمس لم تنجل ركع . ثم يرفع رأسه ويختبر أمر الشمس . فإن لم تنجل ركع . ويزيد الركوع هكذا ، ما لم تنجل . فإذا انجلت سجد . ولعله قصد بذلك العمل بالأحاديث التي فيها أكثر من ركوعين في ركعة ، كثلاث ، وأربع ، وخمس . وهذا على هذا المذهب : أقرب من تأويل المتقدمين . لأنه يجعل سنة صلاة الكسوف ذلك . ويكون الفعل مبينا لسنة هذه الصلاة

وعلى مذهب الأولين : يريدون أن يخرجوا فعل الرسول صلى الله عليه وسلم في العبادات عن المشروعية ، مع مخالفتهم للقياس في زيادة ما ليس من الأفعال المشروعة في الصلاة . وقد أطلق في الحديث لفظ « الركعات » على الركوع .

١٤٨ - الحديث الثاني : عن أبي مسعود - عقبه بن عمرو الأنصاري البدرى - رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله ، يخوف الله بهما عباده ، وإنيهما لا ينخسفان موت أحد من الناس . فإذا رأيتم منهما شيئا فصلوا ، وادعوا حتى ينكشف ما بكم » ^(١) .

في الحديث رد على اعتقاد أهل الجاهلية في أن الشمس والقمر تنكسفان لموت العظماء . وفي قوله عليه السلام « يخوف الله بهما عباده » إشارة إلى أنه ينبغى الخوف عند وقوع التغيرات العلوية . وقد ذكر أصحاب الحساب لكسوف الشمس والقمر أسبابا عادية . وربما يعتقد معتقد أن ذلك ينافي قوله عليه السلام « يخوف الله بهما عباده » وهذا الاعتقاد فاسد . لأن الله تعالى أفعالا على حسب

(١) أخرجه البخارى في غير موضع ومسلم والنسائى وابن ماجه . وقد وقع هذا الكسوف يوم موت ابراهيم بن النبي صلى الله عليه وسلم . فاتهن اليهود هذا وأشاعوا : أن ذلك لموت ابراهيم ، يريدون أن يفتنوا الناس . فتدارك الله الناس . ولذلك خطب النبي صلى الله عليه وسلم خطبة غضب فيها غضبا شديدا . والله أعلم

الأسباب العادية ، وأفعالا خارجة عن تلك الأسباب . فإن قدرته تعالى حكمة على كل سبب ومسبب . فيقطع ماشاء من الأسباب والمسببات بعضها عن بعض . فإذا كان ذلك كذلك فأصحاب المراقبة لله تعالى ولأفعاله ، الذين عقدوا أبصار قلوبهم بوحدا نيته ، وعموم قدرته على خرق العادة ، واقتطاع المسببات عن أسبابها إذا وقع شيء غريب : حدث عندهم الخوف ، لقوة اعتقادهم في فعل الله تعالى ماشاء . وذلك لا يمنع أن يكون ثمة أسباب تجري عليها العادة إلى أن يشاء الله تعالى خرقها . ولهذا كان النبي صلى الله عليه وسلم عند اشتداد هبوب الريح « يتغير ، ويدخل ، ويخرج » خشية أن تكون كريح عاد ، وإن كان هبوب الريح موجودا في العادة .

والمقصود بهذا الكلام : أن يعلم أن ما ذكره أهل الحساب من سبب الكسوف : لا ينافي كون ذلك مخوفا لعباد الله تعالى . وإنما قال النبي صلى الله عليه وسلم هذا الكلام ، لأن الكسوف كان عند موت ابنه إبراهيم . فقيل : إنما إنما كسفت لموت إبراهيم . فرد النبي صلى الله عليه وسلم ذلك . وقد ذكروا : أنها إذا صليت صلاة الكسوف على الوجه المذكور ، ولم تنجبل الشمس : إنما لاتعاد على تلك الصفة . وليس في قوله « فصلوا وادعوا حتى ينكشف ما بكم » ما يدل على خلاف هذا ، لوجهين .

أحدهما : أنه أمر بمطلق الصلاة ، لا بالصلاة على هذا الوجه الخصوص . ومطلق الصلاة سائغ إلى حين الانجلاء .

الثاني : لو سلمنا أن المراد الصلاة الموصوفة بالوصف المذكور : لكان لنا أن نجعل هذه الغاية لمجموع الأمرين - أعنى الصلاة والدعاء - ولا يلزم من كونهما غاية لمجموع الأمرين : أن تكون غاية لكل واحد منهما على انفراده . فجاز أن يكون الدعاء ممتدا إلى غاية الانجلاء بعد الصلاة على الوجه الخصوص مرة واحدة . ويكون غاية للمجموع .

١٤٩ - الحديث الثالث : عن عائشة رضى الله عنها : أنها قالت

« خَسَفَتِ الشَّمْسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالنَّاسِ . فَأَطَالَ الْقِيَامَ ، ثُمَّ رَكَعَ ، فَأَطَالَ الرُّكُوعَ ، ثُمَّ قَامَ ، فَأَطَالَ الْقِيَامَ - وَهُوَ دُونَ الْقِيَامِ الْأَوَّلِ - ثُمَّ رَكَعَ ، فَأَطَالَ الرُّكُوعَ - وَهُوَ دُونَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ - ثُمَّ سَجَدَ ، فَأَطَالَ السُّجُودَ ، ثُمَّ فَعَلَ فِي الرَّكْعَةِ الْأُخْرَى مِثْلَ مَا فَعَلَ فِي الرَّكْعَةِ الْأُولَى ، ثُمَّ انصَرَفَ ، وَقَدْ تَجَلَّتِ الشَّمْسُ ، فَخَطَبَ النَّاسَ ، فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَمَّنَى عَلَيْهِ ، ثُمَّ قَالَ : إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ ، لَا يَخْسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ ، فَإِذَا رَأَيْتُمْ ذَلِكَ فَادْعُوا اللَّهَ وَكَبِّرُوا ، وَصَلُّوا وَتَصَدَّقُوا ، ثُمَّ قَالَ : يَا أُمَّةَ مُحَمَّدٍ ، وَاللَّهِ مَا مِنْ أَحَدٍ غَيْرِ مِنَ اللَّهِ أَنْ يُزْنِيَ عَبْدُهُ ، أَوْ تُزْنِيَ أُمَّتُهُ ، يَا أُمَّةَ مُحَمَّدٍ ، وَاللَّهِ لَوْ تَعْلَمُونَ مَا أَعْلَمَ لَضَحِكْتُمْ قَلِيلًا وَلَبَكَيْتُمْ كَثِيرًا . »

وفي لفظ « فَأَسْتَكْمَلَ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ وَأَرْبَعَ سَجَدَاتٍ »^(١) .

السلام عليه من وجوه .

أحدها : ما يتعلق بلفظ « الخسوف » بالنسبة إلى الشمس ، وإقامة هذه

الصلاة في جماعة . وقد تقدم .

(١) أخرجه البخارى بهذا اللفظ ومسلم وأبو داود والنسائى . وقد ورد في

الصحيح بيان سبب هذا القول ولهذه « أن ابناً للنبي صلى الله عليه وسلم - يقال له

إبراهيم - مات فقال الناس ذلك » قال الخطابى : كان أهل الجاهلية يعتقدون أن

الخسوف يوجب حدوث تغير في الأرض من موت أو ضرر . فأعلم النبي صلى الله

عليه وسلم أنه اعتقاد باطل ، وعند ابن حبان « فجعلت اليهود يرمونه بالبهت

ويضربون بالناقوس ويقولون : سحر القمر »

الثانى : قولها « فأطال القيام » لم نجد فيه حدا . وقد ذكروا : أنه نحواً من سورة البقرة . لحديث آخر ورد فيه . وقولها « فأطال الركوع » لم نجد فيه حدا . وذكر أصحاب الشافى : أنه نحواً من مائة آية . واختار غيرهم عدم التحديد إلا بما لا يضر بمن خلقه .

وقولها « ثم قام فأطال القيام » وهو دون القيام الأول « يقتضى أن سنة هذه الصلاة : تقصير القيام الثانى عن الأول . وقد تقدم قول من استحب ذلك فى جميع الصلوات . وكأن السبب فيه : أن النشاط فى الركعة الأولى يكون أكثر . فيناسب التخفيف فى الثانية ، حذراً من الملل . والفقهاء اتفقوا على القراءة فى هذا القيام الثانى - أغنى الذين قالوا بهذه الكيفية فى صلاة الكسوف - وجمهورهم على قراءة الفاتحة فيه ، إلا بعض أصحاب مالك . كأنه رآها ركعة واحدة ، زيد فيها ركوع . والركعة الواحدة لا تُتَمَّى الفاتحة فيها . وهذا يمكن أن يؤخذ من الحديث ، على ما سنبيه عليه فى موضعه .

الثالث : قولها « ثم سجد فأطال السجود » يقتضى طول السجود فى هذه الصلاة . وظاهر مذهب الشافى : أنه لا يطول السجود فيها . وذكر الشيخ أبو إسحاق الشيرازى عن أبى العباس بن سريج أنه يطيل السجود ، كما يطيل الركوع . ثم قال : وليس بشئ . لأن الشافى لم يذكر ذلك ، ولا نقل ذلك فى خبر . ولو كان قد أطال لنقل ، كما نقل فى القراءة والركوع .

قلنا : بل نقل ذلك فى أخبار . منها : حديث عائشة رضى الله عنها هذا . وفى حديث آخر عنها : أنها قالت « ما سجد سجوداً أطول منه » وكذلك نقل تطويله فى حديث أبى موسى ، وجابر بن عبد الله .

الرابع قولها « ثم فعل فى الركعة الثانية مثلاً فعل فى الركعة الأولى » وقد حكى فى الركعة الأولى : أن القيام الثانى دون القيام الأول . وأن الركوع الثانى دون الركوع الأول . ومقتضى هذا التشبيه : أن يكون القيام الثانى دون

القيام الاول ، وأن الركوع الثانى دون الركوع الاول . ولكن هل يراد بالقيام الاول : الأول من الركعة الأولى ، أو الاول من الركعة الثانية ؟ وكذلك فى الركوع إذا قلنا : دون الركوع الاول ، هل يراد به : الاول من الركعة الاولى ، أو الاول من الركعة الثانية ؟ تكلموا فيه . وقد رجح أن المراد بالقيام الاول : الأول من الركعة الثانية ^(١) . والركوع الأول : الأول من الثانية أيضاً . فيكون كل قيام وركوع دون الذى يليه .

الخامس : قولها « فخطب الناس . فحمد الله وأثنى عليه » ظاهر فى الدلالة على أن لصلاة الكسوف خطبة . ولم ير ذلك مالك ولا أبو حنيفة . قال بعض أتباع مالك : ولا خطبة ، ولكن يستقبلهم ويذكرهم . وهذا خلاف الظاهر من الحديث ، لاسمى بعد أن ثبت أنه ابتداء بما تبتدأ به الخطبة من حمد الله والثناء عليه . والذى ذكر من العذر عن مخالفة هذا الظاهر : ضعيف ، مثل قولهم : إن المقصود إنما كان الإخبار « أن الشمس والقمر آيتان من آيات الله ، لا يخسفان لموت أحد ولا لحياته » للرد على من قال ذلك فى موت إبراهيم . والاعخبار بما رآه من الجنة والنار . وذلك يخصه ، وإنما استضعفناه لأن الخطبة لا تنحصر مقاصدها فى شيء معين ، بعد الإتيان بما هو المطلوب منها ، من الحمد والثناء والموعظة . وقد يكون بعض هذه الأمور داخلاً فى مقاصدها ، مثل ذكر الجنة والنار ، وكونهما من آيات الله . بل هو كذلك جزئياً .

السادس : قوله « فإذا رأيتم ذلك فادعوا الله ، وكبروا ، وصلوا ، وتصدقوا » اختلف الفقهاء فى وقت صلاة الكسوف . فقيل : هو ما بعد حِلِّ النافلة إلى

(١) بهامش ما نصه : فيه بعد ومخالفة للظاهر . لان المفهوم من قولها « وفعل فى الركعة الأخرى مثل ما فعل فى الركعة الأولى » أنها لم تصفها إلا بالنسبة الى الركعة الأولى ، وأنها قد استكملت معظم وصف الأولى . فأحالت الثانية عليها بطريق التشبيه . وحينئذ يكون الراجح : أن المراد بالقيام الأول : الأول فى الركعة الأولى ، وبالركوع كذلك . والله أعلم

الزوال . وهو ظاهر مذهب مالك ، أو أصحابه . وقيل : إلى ما بعد صلاة العصر . وهو في المذهب أيضاً . وقيل : جميع النهار . وهو مذهب الشافعي . ويستدل بهذا الحديث . فإنه أمر بالصلاة إذا رأى ذلك . وهو عام في كل وقت . وفي الحديث : دليل على استحباب الصدقة عند المخاوف ، لاستدفاع البلاء المحذور .

السابع : قوله « ما من أحد أغير من الله من أن يزني عبده أو تزني أمته » المنزهون لله تعالى عن سمات الحدث ومشابهة المخلوقين بين رجلين : إما ساكت عن التأويل ، وإما مؤل ، حتى أن يراد شدة المنع والحماية من الشيء . لأن الفائر على الشيء مانع له ، وحام منه . فالمنع والحماية من لوازم النيرة . فأطلق لفظ « النيرة » عليهما من مجاز الملازمة ، أو على غير ذلك من الوجوه السائفة في لسان العرب . والأمر في التأويل وعدمه في هذا : قريب عند من يسلم التنزيه . فإنه حكم شرعي أعنى الجواز وعدمه . ويؤخذ كما تؤخذ سائر الأحكام ، إلا أن يدعى المدعى : أن هذا الحكم ثبت بالتواتر عن صاحب الشرع - أعنى المنع من التأويل - ثبوتاً قطعياً . فخصمه يقابله حينئذ بالمنع الصريح . وقد يتعدى بعض خصومه إلى التكذيب القبيح .

الثامن : قوله « والله لو تعلمون ما أعلم - إلى آخره » فيه دليل على ترجيح مقتضى الخوف ، وترجيح التخويف في الموعظة على الأشاعة بالرخص ، لما في ذلك من التسبب إلى تسامح النفوس ، لما جبلت عليه من الإخلاء إلى الشهوات . وذلك مرض خطر . والطبيب الحاذق : يقابل العملة بضدها ، لا بما يزيدا .

التاسع : قوله في لفظ « فاستكمل أربع ركعات وأربع سجعات » أطلق « الركعات » على عدد الركوع . وجاء في موضع آخر « في ركعتين » وهذا الذي أشرنا إليه : أنه متمسك من قال من أصحاب مالك : إنه لا يقرأ الفاتحة في الركوع الثاني ، من حيث إنه أطلق على الصلاة « ركعتين » والله أعلم .

١٥٠ - الحديث الرابع : عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه

قال : « خَسَفَتِ الشَّمْسُ عَلَى زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . فَقَامَ فَرَعًا ، يَخْشَى أَنْ تَكُونَ السَّاعَةُ ، حَتَّى آتَى الْمَسْجِدَ . فَقَامَ ، فَصَلَّى بِأَطْوَلِ قِيَامٍ وَرُكُوعٍ وَسُجُودٍ ، مَا رَأَيْتُهُ يَقْعُلُهُ فِي صَلَاتِهِ قَطً ، ثُمَّ قَالَ إِنَّ هَذِهِ آيَاتُ اللَّهِ الَّتِي يُرْسِلُهَا اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : لَا تَكُونُ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ . وَلَكِنَّ اللَّهَ يُرْسِلُهَا يُخَوِّفُ بِهَا عِبَادَهُ ، فَإِذَا رَأَيْتُمْ مِنْهَا شَيْئًا فَافْزِعُوا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَدَعَائِهِ وَاسْتَغْفَارِهِ » (١) .

استعمل « الخسوف » في الشمس كما تقدم . وقوله « فزعاً يخشى أن تكون الساعة » فيه إشارة إلى ما ذكرنا من دوام المراقبة لفعل الله ، وتجريد الأسباب العادية عن تأثيرها لمسبباتها .

وفيه دليل على جواز الإخبار بما يوجب الظن من شاهد الحال ، حيث قال « فزعاً يخشى أن تكون الساعة » مع أن الفزع محتمل أن يكون لذلك ، ومحتمل أن يكون لغيره ، كما خشى صلى الله عليه وسلم من الريح : أن تكون كريح قوم عاد . ولم يخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم بأنه كان سبب خوفه . فالظاهر : أنه بنى على شاهد الحال ، أو قرينة دلته عليه .

وقوله « كأطول قِيَامٍ وَرُكُوعٍ وَسُجُودٍ » دليل على تطويله السجود في هذه الصلاة . وهو الذي قدمنا أن أبا موسى رواه . وفي الحديث دليل على أن سنة صلاة الكسوف في المسجد . وهو المشهور عن العلماء . وخير بعض أصحاب مالك بين المسجد والصحراء . والصواب المشهور : الأول . فإن هذه الصلاة تنتهى بالانجلاء . وذلك مقتضى لأن بُعِثَ بمُعرفته ، ومراقبة حال الشمس في الانجلاء . فلو أن المسجد راجع لسكان الصحراء أولى ، لأنها أقرب إلى إدراك حال الشمس في الانجلاء أو عدمه . وأيضاً فإنه يخاف من تأخيرها فوات إقامتها بأن يشرع الانجلاء قبل اجتماع الناس وبرزهم .

وقد تقدم الكلام على قوله عليه السلام « لا يخسفان لموت أحد ولا لحياته » وأنه رد على من اعتقد ذلك .

وفي قوله « فافزعوا » إشارة إلى المبادرة إلى ما أمر به ، وتنبيه على الالتجاء إلى الله تعالى عند المخاوف بالدعاء والاستغفار . وإشارة إلى أن الذنوب سبب للبلايا والعقوبات العاجلة أيضا ، وأن الاستغفار والتوبة سببان للمحو ، يرجى بهما زوال المخاوف .

باب الاستسقاء

١٥١ - الحديث الأول : عن عبد الله بن زيد بن عاصم المازني

قال « خَرَجَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَسْتَسْقِي ، فَتَوَجَّهَ إِلَى الْقِبْلَةِ يَدْعُو ، وَحَوْلَ رِدْأَهُ ، ثُمَّ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ ، جَهَرَ فِيهِمَا بِالْقِرَاءَةِ » .
وفي لفظ « إِلَى الْمُصَلَّى » ^(١) .

فيه دليل على استحباب الصلاة للاستسقاء . وهو مذهب جمهور الفقهاء وعند أبي حنيفة : لا يصلى للاستسقاء ، ولكن يدعى . وخالفه أصحابه ، فوافقوا الجماعة . وقالوا : تصلى فيه ركعتان بجماعة . واستدل لأبي حنيفة باستسقاء النبي صلى الله عليه وسلم على المنبر يوم الجمعة . ولم يصل للاستسقاء . قالوا : ولو كانت سنة لما تركها .

وفيه دليل على أن سنة الاستسقاء : البروز إلى المصلى .

وفيه دليل على استحباب تحويل الرداء في هذه العبادة . وخالف أبو حنيفة في ذلك . وقيل : إن سبب التحويل : التفاؤل بتغيير الحال . وقال من احتج لأبي حنيفة : إنما قلب رداءه ليكون أثبت على عاتقه عند رفع اليدين في الدعاء ،
(١) أخرجه البخاري في غير موضع ومسلم وأبو داود والنسائي والترمذي وابن ماجه .

أو عرف من طريق الوحي تغير الحال عند تغيير رداءه .

قلنا : القلب من جهة إلى أخرى ، أو من ظهر إلى بطن : لا يقتضى الثبوت على العائق . بل أى حالة اقتضت الثبوت أو عدمه فى إحدى الجهتين : فهو موجود فى الأخرى ، وإن كان قد قرب من السقوط فى تلك الحال . فيمكن أن يثبت من غير قلب . والأصل عدم ما ذكر من نزول الوحي بتغير الحال عند تغيير الرداء . والاتباع لفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم أولى من تركه لجرد احتمال الخصوص ، مع ما عرف فى الشرع من محبة التفاؤل .

وفيه دليل على تقديم الدعاء على الصلاة ، ولم يصرح بلفظ الخطبة . والخطبة لها عند مالك والشافعى بعد الصلاة . وفيه حديث عن أبى هريرة يقتضيه ^(١) .
وفيه دليل على استقبال القبلة عند الدعاء مطلقا .

وفيه دليل على الجهر فى هذه الصلاة . والتحويل المذكور فى الحديث يكتفى فى تحصيل مسماه . بمجرد القلب من اليمين إلى اليسار . والله أعلم .

١٥٣ - الحديث الثانى : عن أنس بن مالك رضى الله عنه « أَنَّ رَجُلًا دَخَلَ الْمَسْجِدَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ مِنْ بَابٍ كَانَ نَحْوَ دَارِ الْقَضَاءِ ، وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَائِمٌ يُخْطُبُ ، فَاسْتَقْبَلَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَائِمًا ، ثُمَّ قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، هَلَكَتِ الْأَمْوَالُ ، وَانْقَطَعَتِ السُّبُلُ ، فَادْعُ اللَّهَ تَعَالَى يُعِينَنَا ، قَالَ : فَرَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَدَيْهِ ثُمَّ قَالَ : اللَّهُمَّ اغْنِنَا ، اللَّهُمَّ اغْنِنَا . اللَّهُمَّ اغْنِنَا . قَالَ أَنَسٌ : فَلَا وَاللَّهِ مَا نَرَى

(١) رواه أحمد بن حنبل وابن ماجه بلفظ « خرج نبي الله صلى الله عليه وسلم يوما يستسقى . فصرى بنا ركعتين بلا أذان ولا إقامة ثم خطبنا » الخ وفيه عن أنس وعبد الله بن زيد عند أحمد « أنه بدأ بالصلاة قبل الخطبة » وعن ابن عباس وعائشة عند أبى داود « أنه بدأ بالخطبة قبل الصلاة »

فِي السَّمَاءِ مِنْ سَحَابٍ وَلَا قَزَعَةٍ ، وَمَا يَبْنَتَانِ وَبَيْنَ سَلَمٍ مِنْ يَنْتٍ وَلَا دَارٍ ،
 قَالَ : فَطَلَعَتْ مِنْ وَرَائِهِ سَحَابَةٌ مِثْلُ التُّرْسِ . فَلَمَّا تَوَسَّطَتْ السَّمَاءَ
 انْتَشَرَتْ ثُمَّ أَمْطَرَتْ ، قَالَ : فَلَا وَاللَّهِ مَا رَأَيْنَا الشَّمْسَ سَبْتًا ، قَالَ :
 ثُمَّ دَخَلَ رَجُلٌ مِنْ ذَلِكَ الْبَابِ فِي الْجُمُعَةِ الْمُقْبِلَةِ ، وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَائِمٌ يَخْطُبُ النَّاسَ ، فَاسْتَقْبَلَهُ قَائِمًا ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ،
 هَلَكْتَ الْأَمْوَالُ ، وَانْقَطَعَتِ السُّبُلُ ، فَادْعُ اللَّهَ أَنْ يُنْصِرَ كَهَنَانًا ، قَالَ :
 فَرَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَدَيْهِ ، ثُمَّ قَالَ : اللَّهُمَّ حَوَالَيْنَا
 وَلَا عَلَيْنَا ، اللَّهُمَّ عَلَى الْآكَامِ وَالظَّرَابِ وَبُطُونِ الْأَوْدِيَةِ وَمَنَايِبِ
 الشَّجَرِ ، قَالَ : فَأَقْلَمْتُ ، وَخَرَجْنَا نَحْنِي فِي الشَّمْسِ . قَالَ شَرِيكَ :
 فَسَأَلْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ : أَهُوَ الرَّجُلُ الْأَوَّلُ ؟ قَالَ : لَا أَدْرِي .
 قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ « الظَّرَابُ » الْجِبَالُ الصَّغَارُ ^(١) .

هذا هو الحديث الذي أشرنا إليه أنه استدل به لأبي حنيفة في ترك الصلاة .
 والذي دل على الصلاة واستحبابها لا ينافي أن يقع مجرد الدعاء في حالة أخرى .
 وإنما كان هذا الذي جرى في الجمعة مجرد دعاء . وهو مشروع ، حينما احتيج
 إليه . ولا ينافي شرعية الصلاة في حالة أخرى إذا اشتدت الحاجة إليها .

وفي الحديث : علم من أعلام النبوة في إجابة الله تعالى دعاء رسول الله صلى الله

(١) رواه البخاري بهذا اللفظ . ومسلم وأبو داود والنسائي . وصيحت دار
 القضاء : لأنها بيعت في قضاء دين عمر رضي الله عنه الذي كتبه على نفسه .
 وأوصى ابنه عبد الله أن يباع فيه ماله ، فان عجز ماله استعان ببني عدى ثم بقریش .
 فباع ابنه داره هذه لمعاوية وماله بالعابة ثم قضى دينه . وكان ثمانية وعشرين ألفا .
 وكان يقال لها : دار قضاء دين عمر . ثم اختصروا فقالوا « دار القضاء » وهي
 دار مروان .

عليه وسلم عقيبه أو معه . وأراد بالأموال : الأموال الحيوانية . لأنها التي يؤثر فيها انقطاع المطر ، بخلاف الأموال الصامتة . و « السبل » الطرق وانقطاعها : إما بعدم المياه التي يعتاد المسافر ورودها . وإما باشتغال الناس وشدة القحط عن الضرب في الأرض .

وفيه دليل على استحباب رفع اليدين في دعاء الاستسقاء . فمن الناس من عدّاه إلى كل دعاء . ومنهم من لم يعمده ، لحديث عن أنس يقتضى ظاهره عدم عموم الرفع لما عدا الاستسقاء . وفي حديث آخر : استثناء ثلاثة مواضع . منها الاستسقاء ، ورؤية البيت ، وقد أول ذلك على أن يكون المراد : رفعاً تاماً في هذه المواضع . وفي غيرها : دونه . بدليل أنه صح رفع اليدين عنه صلى الله عليه وسلم في غير تلك المواضع . وصنف في ذلك شيخنا أبو محمد المنذرى رحمه الله جزءاً قرأه عليه .

« والقزع » سحب متفرق « والقزعة » واحدته . ومنه أخذ القزع في الرأس وهو أن يحاق بعض رأس الصبي ويترك بعضه . و « سلع » جبل عند المدينة . وقوله « وما بيننا وبين سلع من بيت ولا دار » تأكيد لقوله « وما نرى في السماء من سحب ولا قزعة » لأنه أخبر أن السحابة طلعت من وراء سلع . فلو كان بينهم وبينه دار لأمكن أن تكون القزعة موجودة ، لكن حال بينهم وبين رؤيتها ما بينهم وبين سلع من دار لو كانت .

وقوله « ما رأينا الشمس سبتاً » أى جمعة . وقد بين في رواية أخرى . وقوله في الجمعة الثانية « هلكت الأموال » أى بكثرة المطر . وفيه دليل على الدعاء لإمساك ضرر المطر . كما استحب الدعاء لنزوله عند انقطاعه . فإن الكل مضر . و « الآكام » جمع أكم ، كأعناق جمع عنق . والآكم جمع إكام ، مثل كُتب جمع كتاب . والإكام جمع أكم ، مثل جبال جمع جبل . والآكم ، والآكام : جمع الأكمة . وهى التل المرتفع من الأرض . و « الغراب » جمع

ظَرِبَ - بفتح الظاء وكسر الراء - وهى صغار الجبال .

وقوله « و بطون الأدوية ومنابت الشجر » طلب لما يحصل المنفعة ويدفع المضرة . وقوله « وخرجنا نمشي فى الشمس » علم آخر من أعلام النبوة فى الاستصحاء ، كما سبق مثله فى الاستسقاء . والله أعلم .

باب صلاة الخوف

١٥٣ - الحديث الأول : عن عبد الله بن عمر بن الخطاب رضى الله عنهما قال : « صَلَّى بِنَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَاةَ الْخَوْفِ فِي بَعْضِ أَيَّامِهِ ، فَقَامَتِ طَائِفَةٌ مَعَهُ ، وَطَائِفَةٌ بِإِزَاءِ الْعَدُوِّ ، فَصَلَّى بِالَّذِينَ مَعَهُ رَكْعَةً ، ثُمَّ ذَهَبُوا ، وَجَاءَ الْآخَرُونَ ، فَصَلَّى بِهِمْ رَكْعَةً ، وَقَصَّصَتِ الطَّائِفَتَانِ رَكْعَةً ، رَكْعَةً » ^(١) .

جمهور العلماء : على بقاء حكم صلاة الخوف فى زماننا كما صلاها النبي صلى الله عليه وسلم فى زمانه . ونقل عن أبى يوسف خلافة ، أخذاً من قوله تعالى (١٠٣:٤) وإذا كنت فىهم) وذلك يقتضى تخصيصه بوجوده فىهم . وقد يؤيد هذا بأنها صلاة على خلاف المعتاد . وفيها أفعال منافية . فيجوز أن تكون المسامحة فيها بسبب فضيلة إمامة الرسول صلى الله عليه وسلم . والجمهور يدل على مذهبهم دليل التأسى بالرسول صلى الله عليه وسلم . والمخالفة المذكورة لأجل الضرورة . وهى موجودة بعد الرسول صلى الله عليه وسلم . كما هى موجودة فى زمانه . ثم الضرورة تدعو إلى أن لا يخرج وقت الصلاة عن أدائها . وذلك يقتضى إقامتها على خلاف المعتاد مطلقاً - أعنى فى زمن الرسول صلى الله عليه وسلم وبعده - فإذا ثبت جوازها بعد الرسول على الوجه الذى فعله . فقد وردت عنه صلى الله عليه وسلم فيها وجوه مختلفة فى كيفية أدائها تزيد على العشرة . فن الناس من أجاز الكل . واعتقد أنه عمل بالكل .

(١) أخرجه البخارى بالفاظ مختلفة ومسلم وأبو داود والنسائى والترمذى .

وذلك - إذا ثبت أنها وقائع مختلفة - قول محتمل . ومن الفقهاء من رجح بعض الصفات المنقولة . فأبو حنيفة ذهب إلى حديث ابن عمر هذا ، إلا أنه قال : إنه بعد سلام الامام : تأتي الطائفة الأولى إلى موضع الإمام . فتقضى ، ثم تذهب ، ثم تأتي الطائفة الثانية إلى موضع الإمام ، فتقضى ثم تذهب . وقد أنكرت عليه هذه الزيادة . وقيل : إنها لم ترد في حديث .

واختار الشافعي رواية صالح بن خوات عن صلى مع النبي صلى الله عليه وسلم صلاة الخوف . واختلف أصحابه : لو صلى على رواية ابن عمر : هل تصح صلاته أم لا ؟ فقيل : إنها صحيحة لصحة الرواية . وترجيح رواية صالح من باب الأولى واختار مالك ترجيح الصفة التي ذكرها سهل بن أبي حنيفة ، التي رواها عنه في الموطأ موقوفة . وهي تخالف الرواية المذكورة في الكتاب في سلام الامام . فان فيها « أن الامام يسلم وتقضى الطائفة الثانية بعد سلامه »

والفقهاء لما رجح بعضهم بعض الروايات على بعض احتاجوا إلى ذكر سبب الترجيح . فتارة يرجحون بموافقة ظاهر القرآن . وتارة بكثرة الرواية . وتارة بكون بعضها موصولا وبعضها موقوفا . وتارة بالموافقة للأصول في غير هذه الصلاة . وتارة بالمعاني . وهذه الرواية التي اختارها أبو حنيفة توافق الأصول في أن قضاء الطائفتين بعد سلام الامام .

وأما ما اختاره الشافعي : ففيه قضاء الطائفتين معا قبل سلام الامام .

وأما ما اختاره مالك : ففيه قضاء إحدى الطائفتين فقط قبل سلام الامام .

١٥٤ - الحديث الثاني : عن يزيد بن رومان عن صالح بن خوات

ابن جبير عمن صلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة ذات الرقاع ، صلاة الخوف « أن طائفة صفت معه ، وطائفة وجاء العدو ، فصلّى بالذين معه ركعة ، ثم ثبّت قائما ، وأتموا لأنفسهم ، ثم انصرفوا ،

فَصَفُّوا وَجَاهَ الْعَدُوِّ ، وَجَاءَتِ الطَّائِفَةُ الْأُخْرَى ، فَصَلَّى بِهِمُ الرُّكْعَةَ
الَّتِي بَقِيَتْ ، ثُمَّ ثَبَّتَ جَالِسًا ، وَأَتَمَّوْا لِأَنْفُسِهِمْ ، ثُمَّ سَلَّمَ بِهِمْ .
الرَّجُلُ الَّذِي صَلَّى مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : هُوَ سَهْلُ
ابْنِ أَبِي حَتْمَةَ ^(١) .

هذا الحديث هو مختار الشافعي في صلاة الخوف إذا كان العدو في غير جهة
القبلة . ومقتضاه : أن الامام ينتظر الطائفة الثانية قائما في الثانية . وهذا في الصلاة
المقصورة ، أو الثانية في أصل الشرع . فأما الرابعة : فهل ينتظرها قائما في
الثالثة ، أو قبل قيامه ؟ فيه اختلاف للفقهاء في مذهب مالك . وإذا قيل بأنه
ينتظرها قبل قيامه ، فهل تفارقه الطائفة الأولى قبل تشهده بعد رفعه من السجود ،
أو بعد التشهد ؟ اختلف الفقهاء فيه . وليس في الحديث دلالة لفظية على أحد
المذهبين . وإنما يؤخذ بطريق الاستنباط منه .

ومقتضى الحديث أيضا : أن الطائفة الأولى تم لانفسها ، مع بقاء صلاة
الامام . وفيه مخالفة للأصول في غير هذه الصلاة . لكن فيها ترجيح من جهة
المعنى . لأنها إذا قضت وتوجهت إلى نحو العدو ، توجهت فارغة من الشغل
بالصلاة . فيتوفر مقصود صلاة الخوف . وهو الحراسة على النصفة التي اختارها
أبو حنيفة : بتوجه الطائفة للحراسة ، مع كونها في الصلاة . فلا يتوفر المقصود من
الحراسة . فربما أدى الحال إلى أن يقع في الصلاة الضرب والطمع وغير ذلك من
منافيات الصلاة . ولو وقع في هذه الصورة لكان خارج الصلاة . وليس بمحذور .

(١) أخرجه البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي والترمذي والإمام أحمد بن
حنبل . و « ذات الرقاع » هي غزوة نجد لقي بها النبي صلى الله عليه وسلم جمعا من
غطفان فتواقفوا . ولم يكن بينهم قتال . وصلى النبي صلى الله عليه وسلم بأصحابه
صلاة الخوف . وسميت ذات الرقاع لأن أقدامهم تقبت فلفوا على أرجلهم الخرق .
وقيل : لأن الأرض التي نزلوا بها كانت ذات ألوان تشبه الرقاع .

ومقتضى الحديث أيضا : أن الطائفة الثانية تم لأنفسها قبل فراغ الامام . وفيه مافى الأول .

ومقتضاه أيضا : أنه يثبت حتى تتم لأنفسها وتسلم . وهو اختيار الشافعي وقول في مذهب مالك . وظاهر مذهب مالك : أن الامام يسلم ، وتقضى الطائفة الثانية بعد سلامه . وربما ادعى بعضهم : أن ظاهر القرآن يدل على أن الامام ينتظرهم ليسلم بهم ، بناء على أنه فهم من قوله تعالى (٤ : ١٠٢ فليصلوا معك) أى بقية الصلاة التى بقيت للامام . فاذا سلم الامام بهم فقد صلوا معه البقية . وإذا سلم قبلهم فلم يصلوا معه البقية . لان السلام من البقية . وليس بالقوى الظهور وقد يتعلق بلفظ الراوى من يرى أن السلام ليس من الصلاة ، من حيث إنه قال « فصلى بهم الركعة التى بقيت » فجعلهم مصليين معه لما يسى ركعة . ثم أتى بلفظة « ثم ثبت جالسا ، وأتموا لأنفسهم . ثم سلم بهم » فجعل مسمى « السلام » متراخيا عن مسمى « الركعة » إلا أنه ظاهر ضعيف . وأقوى منه فى الدلالة : ما دل على أن السلام من الصلاة . والعمل بأقوى الدليلين متعين . والله أعلم .

١٥٥ - الحديث الثالث : عن جابر بن عبد الله الأنصارى رضى الله عنهما قال : « شَهِدْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَاةَ الْخُوفِ ، فَصَفَّفْنَا صَفَّيْنِ خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَالْعَدُوُّ يَنْتَنَّا وَيَبْنِ الْقِبْلَةَ ، وَكَبَّرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَكَبَّرْنَا جَمِيعًا ، ثُمَّ رَكَعَ وَرَكَعْنَا جَمِيعًا ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ وَرَفَعْنَا جَمِيعًا ، ثُمَّ انْحَدَرَ بِالسُّجُودِ وَالصَّفِّ الَّذِي يَلِيهِ ، وَقَامَ الصَّفِّ الْمُؤَخَّرُ فِي نَحْرِ الْعَدُوِّ ، فَلَمَّا قَضَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ السُّجُودَ ، وَقَامَ الصَّفِّ الَّذِي يَلِيهِ : انْحَدَرَ الصَّفِّ الْمُؤَخَّرُ بِالسُّجُودِ ، وَقَامُوا ، ثُمَّ تَقَدَّمَ الصَّفِّ الْمُؤَخَّرُ ، وَتَأَخَّرَ

الصَّفَّ الْمَقْدَّمُ ، ثُمَّ رَكَعَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَرَكَعْنَا جَمِيعًا ،
ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ وَرَفَعْنَا جَمِيعًا ، ثُمَّ انْحَدَرَ بِالسُّجُودِ ،
وَالصَّفَّ الَّذِي يَلِيهِ - الَّذِي كَانَ مُؤَخَّرًا فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى - فَقَامَ
الصَّفَّ الْمُؤَخَّرُ فِي نَحْرِ الْعَدُوِّ ، فَلَمَّا قَضَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
السُّجُودَ وَالصَّفَّ الَّذِي يَلِيهِ : انْحَدَرَ الصَّفَّ الْمُؤَخَّرُ بِالسُّجُودِ ، فَسَجَدُوا
ثُمَّ سَلَّمَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَسَلَّمْنَا جَمِيعًا ، قَالَ جَابِرٌ : كَمَا يَصْنَعُ
حَرَسُكُمْ هَؤُلَاءِ بِأَمْرَانِهِمْ « وَذَكَرَهُ مُسْلِمٌ بِتَمَامِهِ . وَذَكَرَ الْبُخَارِيُّ
طَرَفًا مِنْهُ ، وَأَنَّهُ « صَلَّى صَلَاةَ الْخَوْفِ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
فِي الْغَزْوَةِ السَّابِعَةِ ، غَزْوَةِ ذَاتِ الرِّقَاعِ » ^(١) .

هذه كيفية الصلاة إذا كان العدو في جهة القبلة . فانه تتأني الحراسة مع كون
الكل مع الامام في الصلاة . وفيها التأخير عن الامام لأجل العدو . والحديث
يدل على أمور .

أحدها : أن الحراسة في السجود لا في الركوع . هذا هو المذهب المشهور .
وحسكى وجه عن بعض أصحاب الشافعى : أنه يحرس في الركوع أيضا . والمذهب :
الأول . لأن الركوع لا يمنع من إدراك العدو بالبصر . فالحراسة ممكنة معه ،
بخلاف السجود .

(١) أخرجه أيضا النسائى وابن ماجه والامام أحمد بن حنبل قال الحافظ ابن
حجر : (٧ : ٢٩٦) إنهم متفقون على أن صلاة الخوف متأخرة عن غزوة الخندق .
فتعين أن تكون ذات الرقاع بعد بنى قريظة . فتعين أن المراد الغزوات التي وقع
فيها القتال . والأولى منها : بدر . والثانية : أحد . والثالثة : الخندق . والرابعة :
قريظة . والخامسة : الريسيع . والسادسة : خيبر . فيلزم من هذا : أن تكون
ذات الرقاع بعد خيبر ، للتصحيح على أنها السابعة

الثاني : المراد بالسجود الذي سجدته النبي صلى الله عليه وسلم ، وسجد معه الصف الذي يليه : هو السجدتان جميعا .

الثالث : الحديث يدل على أن الصف الذي يلي الإمام يسجد معه في الركعة الأولى ، ويحرس الصف الثاني فيها . ونص الشافعي على خلافه . وهو أن الصف الأول يحرس في الركعة الأولى . فقال بعض أصحابه : لعله سها ، أو لم يبلغه الحديث . وجماعة من العراقيين وافقوا الصحيح ، ولم يذكر بعضهم سوى ما دل عليه الحديث ، كأبي إسحق الشيرازي . وبعضهم قال بذلك ، بناء على المشهور عن الشافعي : أن الحديث إذا صح يُذهب إليه . ويترك قوله .

وأما الخراسانيون : فإن بعضهم تبع نص الشافعي ، كالفزالي في الوسيط . ومنهم من ادعى : أن في الحديث رواية كذلك . ورجح ما ذهب إليه الشافعي بأن الصف الأول يكون جنة لمن خلفه . ويكون سائر له عن أعين المشركين . وبأنه أقرب إلى الحراسة . وهؤلاء مطالبون بإبراز تلك الرواية . والترجيح إنما يكون بعدها

الرابع : الحديث يدل على أن الحراسة يتساوى فيها الطائفتان في الركعتين . فلو حرس طائفة واحدة في الركعتين معا ، ففي صحة صلاتهم خلاف لأصحاب الشافعي .

كتاب الجنائز

١٥٦ - الحديث الأول : عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : « نَعَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ النَّجَاشِيَّ فِي الْيَوْمِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ ، وَخَرَجَ بِهِمْ إِلَى الْمُصَلَّى ، فَصَفَّ بِهِمْ ، وَكَبَّرَ أَرْبَعًا ^(١) . »

فيه دليل على جواز بعض النعي . وقد ورد فيه نعي . فيحتمل أن يحمل ذلك (١) أخرجه البخاري في غير موضع بهذا اللفظ ، ومسلم وأبو داود والنسائي والترمذي وابن ماجه والإمام أحمد بن حنبل

على النعي لغير غرض ديني ، مثل إظهار التفجع على الميت ، وإعظام حال موته .
ويحمل النعي الجائز على ما فيه غرض صحيح ، مثل طلب كثرة الجماعة ، تحصيلا
لدهائهم ، وتنميما للعدد الذي وعد بقبول شفاعتهم في الميت ، كالمائة مثلا . وأما
النجاشي ، فقد قيل : إنه مات بأرض لم يقم فيها عليه فريضة الصلاة . فيتمين
الاعلام بموته ليقام فرض الصلاة عليه .

وفي الحديث دليل على جواز الصلاة على الغائب . وهو مذهب الشافعي .
وخالف مالك وأبو حنيفة . وقالا : لا يصلى على الغائب . ويحتاجون إلى الاعتذار
عن الحديث . ولهم في ذلك أهدار ، منها : ما أشرنا إليه من قولهم : إن فرض
الصلاة لم يسقط ببلاد الحبشة ، حيث مات . فلا بد من إقامة فرضها . ومنها :
ما قيل : إنه رفع للنبي صلى الله عليه وسلم قرآه . فتكون حينئذ الصلاة عليه كميته
يراه الإمام ولا يراه المؤمنون . وهذا يحتاج فيه إلى نقل يشتهر . ولا يكتفى فيه
بمجرد الاحتمال . وأما الخروج إلى المصلى : فلهذه لغير كراهة الصلاة في المسجد .
فإن النبي صلى الله عليه وسلم صلى على سهل بن بيضاء في المسجد . ولعل من يكره
الصلاة على الميت في المسجد يتمسك به ، إن كان لا ينحصر الكراهة بكون الميت
في المسجد . ويكرهها مطلقا ، سواء كان الميت في مسجد أم لا .

وفيه دليل على أن سنة الصلاة على الجنائز : التكبير أربعا . وقد خالف
في ذلك الشيعة . ووردت أحاديث « أن النبي صلى الله عليه وسلم كبر خمسا »
وقيل : إن التكبير أربعا متأخر عن التكبير خمسا . وروى فيه حديث عن
ابن عباس . وروى عن بعض المتقدمين « أنه يكبر على الجنائز ثلاثا » وهذا
الحديث يرد .

١٥٧ - الحديث الثاني : عن جابر رضى الله عنه : « أن النبي

صلى الله عليه وسلم صلى على النجاشي ، فكُنتُ في الصفِّ الثاني ،
أو الثالث . »

وحديث جابر طرف من الأول . وقد ورد عن بعض المتقدمين ^(١) أنه كان إذا حضر الناس للصلاة صفّهم صفوفا ، طلبا لقبول الشفاعة . للحديث المروى فيمن صلى عليه ثلاثة صفوف . ولعل هذا الذي ورد في الحديث من هذا القبيل . فإن الصلاة كانت في الصحراء . ولملها كانت لا تضيق عن صف واحد . ويمكن أن يكون لغير ذلك . والله أعلم .

١٥٨ - الحديث الثالث : عن عبد الله بن عباس رضى الله عنهما « أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى على قبر ، بعد ما دُفِنَ ، فَكَبَّرَ عَلَيْهِ أَرْبَعًا » ^(٢) .

فيه جواز الصلاة على القبر لمن لم يصل على الجنازة . ومن الناس من قال : إنما يحوز ذلك إذا كان الولي أو الوالي لم يصلها . والنبي صلى الله عليه وسلم هو الوالي . ولم يكن صلى على هذا الميت . فيمكن أن يقال : إنه خارج عن محل الخلاف وقد أجيب عن بعض ذلك : بأن غير النبي صلى الله عليه وسلم من أصحابه قد صلى معه ، ولم ينكر عليه . وهذا يحتاج إلى نقل من دليل آخر . إذ ليس في الحديث ذكر لذلك .

وفيه من الدلالة على أن التكبير أربع : ما في الحديث قبله . والله أعلم .
١٥٩ - الحديث الرابع : عن عائشة رضى الله عنها « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كَفَّنَ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ بِيضٍ يَمَازِيهِ ، لَيْسَ فِيهَا

(١) هو مالك بن هيرة . كان إذا صلى على جنازة فتقال الناس عليها جزأهم ثلاثة أجزاء ثم قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من صلى عليه ثلاثة صفوف . فقد أوجب »

(٢) أخرجه البخارى في غير موضع بألفاظ مختلفة . وأخرجه مسلم بهذا اللفظ في باب الصلاة على القبر

قَيْصٌ وَلَا عِمَامَةٌ»^(١).

فيه جواز التكفين بما زاد على الواحد الساتر لجميع البدن . وأنه لا يضابق في ذلك ، ولا يتبع رأى من منع منه من الورثة .

وقولها «ليس فيها قميص ولا عمامة» يحتمل وجهين . أحدهما : أن لا يكون كُفْنٌ في قميص ولا عمامة أصلا . والثاني : أن يكون ثلاثة أثواب خارجة عن القميص والعمامة . والأول : هو الأظهر في المراد . والله أعلم .

١٦٠ - الحديث الخامس : عن أم عطية الأنصارية قالت « دَخَلَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، حِينَ تَوُفِّيَتْ ابْنَتُهُ ، فَقَالَ : اغْسِلْنَهَا ثَلَاثًا ، أَوْ خَمْسًا ، أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ - إِنْ رَأَيْتِنَّ ذَلِكَ - بِمَاءٍ وَسِدْرٍ ، وَاجْمَلْنَ فِي الْأَخِيرَةِ كَافُورًا - أَوْ شَيْئًا مِنْ كَافُورٍ - فَإِذَا فَرَعْتُنَّ فَأَذْنِي فَلَمَّا فَرَعْنَا آذَنَاهُ . فَأَعْطَانَا حَقْوَهُ . وَقَالَ : أَشْعِرْنَهَا بِهِ - تَعْنِي إِزَارَهُ » . وفي رواية « أَوْ سَبْعًا » ، وقال : ابْدَأْنَ بِمِائِيهَا وَمَوَاضِعِ الْوَضُوءِ مِنْهَا ، وَأَنَّ أُمَّ عَطِيَّةَ قَالَتْ : وَجَمَلْنَا رَأْسَهَا ثَلَاثَةَ قُرُونٍ »^(٢) .

وهذه الابنة : هي زينب بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم . هذا هو المشهور . وذكر بعض أهل السير : أنها أم كلثوم . وقد استدل بقوله « اغسلنها » على وجوب غسل الميت . وبقوله « ثلاثا ، أو خمسا » على أن الإيتار مطلوب في غسل الميت . والاستدلال بصيغة هذا الأمر على الوجوب عندى : يتوقف على مقدمة أصولية : وهى جواز إرادة المعنيين المختلفين بلفظة واحدة ، من حيث إن قوله « ثلاثا » غير مستقل بنفسه . فلا بد أن يكون داخلًا تحت صيغة الأمر .

(١) أخرجه البخارى في غير موضع ، ومسلم وأبو داود والنسائى وابن ماجه والإمام أحمد بن حنبل . (٢) أخرجه البخارى بهذا اللفظ في غير موضع ، ومسلم وأبو داود والنسائى والترمذى وابن ماجه والإمام أحمد بن حنبل

فتكون محمولة فيه على الاستحباب . وفي أصل الفسل : على الوجوب . فيراد
بلفظ الأسر : الوجوب بالنسبة إلى أصل الفسل ، والندب بالنسبة إلى الإيتار .
وقوله عليه السلام « إن رأيتن ذلك » تفويض إلى رأيهن بحسب المصلحة
والحاجة . لا إلى رأيهن بحسب التشهى ، فإن ذلك زيادة غير محتاج إليها . فهو
من قبيل الإسراف فى ماء الطهارة . وإذا زيد على ذلك فالإيتار مستحب ،
وإنهاؤه الزيادة إلى سبعة - فى بعض الروايات - لأن الغالب أنها لا تحتاج إلى
الزيادة عليها . والله أعلم .

وقوله « بماء وسدر » أخذ منه : أن الماء للتغير بالسدر تجوز به الطهارة ،
وهذا يتوقف على أن يكون اللفظ ظاهراً فى أن السدر ممزوج بالماء ، وليس يبعد
أن يحمل على أن يكون الفسل بالماء من غير مزج له بالسدر ، بل يكون الماء والسدر
مجموعين فى الفسلة الواحدة من غير أن يمزجا .

وفى الحديث دليل على استحباب الطيب ، وخصوصاً الكافور ، وقيل :
إن فى الكافور خاصية الحفظ لبدن الميت . ولعل هذا هو السبب فى كونه فى
الأخيرة . فإنه لو كان فى غيرها أذهب الفسل بعدها ، فلا يحصل الغرض من
الحفظ لبدن الميت . و « الحقو » بفتح الحاء هنا : الإزار . تسمية للشيء بما
يلزمه . وقوله « أشعرنها » أى : اجعلنه شعاراً لها ، والشعار : ما بلى الجسد ،
والدثار : ما فوقه .

وقوله « ابدأن بميامنها » دليل على استحباب التيمن فى غسل الميت ، وهو
مستنون فى غيره من الأغسال أيضاً .

وفيه دليل أيضاً على البداءة بمواضع الوضوء . وذلك تشريف . وقد تقدمت
إشارة إلى أن ذلك إذا فعل فى الفسل : هل يكون وضوءاً حقيقياً ، أو جزءاً من
الفسل ، خصت به هذه الأعضاء تشريفاً ؟

و « القرون » ههنا الضغائر . وفيه دليل على استحباب تسريح شعر الميت

وضَمَرَهُ ، بناء على الغالب في أن الضفر بعد التسريح ، وإن كان اللفظ لا يشعر به صريحاً . وهذا الضفر ثلاثاً مخصوص الاستحباب بالمرأة . وزاد بعض أصحاب الشافعي فيه : أن يحمل الثلاث خلف ظهرها . وروى في ذلك حديثاً أثبت به الاستحباب لذلك . وهو غريب ^(١) وهو ثابت من فعل من غَسَلَ بنت النبي صلى الله عليه وسلم .

١٦١ - الحديث السادس : عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال « يَنْبَأُ رَجُلٌ وَأَقِفْ بِعِرْفَةٍ ، إِذْ وَقَعَ عَنْ رَاحِلَتِهِ ، فَوَقَصَتْهُ - أَوْ قَالَ : فَأَوْقَصَتْهُ - فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : اغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ ، وَكَفَّنُوهُ فِي ثَوْبَيْهِ . وَلَا تُحْنَطُوهُ ، وَلَا تُخَمَّرُوا رَأْسَهُ . فَإِنَّهُ يُبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبَّيًّا » .

وفى رواية « وَلَا تُخَمَّرُوا وَجْهَهُ وَلَا رَأْسَهُ » ^(٢) .
قال رحمه الله « الْوَقَصُ » كَسَرُ الْعُنُقِ .

الحديث دليل على أن المحرم إذا مات يبقى في حقه حكم الإحرام . وهو مذهب الشافعي . وخالف في ذلك مالك وأبو حنيفة ، وهو مقتضى القياس لانقطاع العبادة بزوال محل التكليف ، وهو الحياة . لكن انبع الشافعي الحديث وهو مقدم على القياس .

وغاية ما اعتذر به عن الحديث ما قيل : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم علل هذا الحكم في هذا المحرم بعله لا يعلم وجودها في غيره . وهو أنه يبعث يوم القيامة ^(١) قال الحافظ في الفتح (٣ : ٨٧) هو مما يتعجب منه ، مع كون الزيادة

في صحيح البخارى . وقد توبع راويها عليها

(٢) أخرجه البخارى بهذا اللفظ في غير موضع ومسلم وأبو داود والنسائي والترمذى وابن ماجه والإمام أحمد بن حنبل

ملياً . وهذا الأمر لا يعلم وجوده في غير هذا المحرم لنير النبي صلى الله عليه وسلم ،
والحكم إنما يعم في غير محل النص بعموم علته .

وغير هؤلاء يرى أن هذه الالة إنما تثبت لأجل الإحرام ، فيم كل محرم .

١٦٢ - الحديث السابع : عن أم عطية الأنصارية رضى الله عنها

قالت : « نُهِنَا عَنْ اتِّبَاعِ الْجَنَائِزِ . وَلَمْ يُعَزِّمْ عَلَيْنَا » .

فيه دليل على كراهية اتباع النساء الجنائز ، من غير تحريم . وهو معنى قولها

« ولم يعزم علينا » فإن العزيمة دالة على التأكيد . وفي هذا ما يدل على خلاف

ما اختاره بعض المتأخرين ، من أهل الأصول : أن العزيمة ما يبيح فعله من غير

قيام دليل المنع . وأن الرخصة : ما يبيح مع قيام دليل المنع .

وهذا القول مخالف لما دل عليه الاستعمال اللغوي من إشعار العزم بالتأكيد .

فإن هذا القول يدخل تحت المباح الذي لا يقوم دليل الحظر عليه . وقد وردت

أحاديث تدل على التشديد في اتباع النساء أو بعضهن للجنائز ، أكثر مما يدل

عليه هذا الحديث . كالحديث الذي جاء في فاطمة رضى الله عنها ^(١) فلما أن يكون

(١) أخرجه أبو داود والنسائي والإمام أحمد والحاكم عن عبد الله بن عمرو

ابن العاص قال « قبرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ميتاً . فلما فرغنا انصرف

رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وانصرفنا معه . فلما حاذى رسول الله بابه وقف .

فاذا نحن بامرأة مقبلة - قال : أظنه عرفها - فلما ذهبت إذا هي فاطمة . فقال لها :

ما أخرجك يا فاطمة من بيتك ؟ قالت : أتيت أهل هذا البيت . فرحمت إليهم

ميتهم ، وعزيتهم به . فقال صلى الله عليه وسلم : لعلك بلغت معهم الكدى - بضم

الكاف - فقالت : معاذ الله ، وقد سمعتك تذكر فيها ما تذكر . قال : لو بلغت معهم

الكدى - فذكر تشديداً في ذلك « وفي رواية « لو بلغت معهم : ما رأيت الجنة

حتى يراها جديك » ولا يغني قوة دلالة على التحريم لا سيما مع قوله صلى الله عليه وسلم « لعن الله زوارات القبور » . وأن حديث أم عطية كان في أول الأمر ، ثم

نسخ بحديث فاطمة ، كما ورد في زيارة القبور .

ذلك لعلو منصبها . وحديث أم عطية في عموم النساء ، أو يكون الحديثان محمولين على اختلاف حالات النساء . وقد أجاز مالك اتباعهن للجنائز ، وكرهه للشابة في الأمر المستنكر . وخالفه غيره من أصحابه ، فكرهه مطلقاً ، لظاهر الحديث .

١٦٣ - الحديث الثامن : عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « أَسْرِعُوا بِالْجَنَازَةِ . فَإِنَّهَا إِنْ تَكُ صَالِحَةً : تَخْفِرُ تُقَدِّمُونَهَا إِلَيْهِ . وَإِنْ تَكُ سَيِّئَةٍ : فَتَسْرِعُ تَضَعُونَهُ عَنْ رِقَابِكُمْ » ^(١)

يقال : الجنَازة والجنَازة - بالفتح والكسر - بمعنى واحد . ويقال : بالفتح هو الميت . وبالكسر : النمش ، الأعلى للأعلى ، والأسفل للأسفل . فعلى هذا : يليق الفتح في قوله عليه السلام « أَسْرِعُوا بِالْجَنَازَةِ » يعنى بالميت . فانه المقصود بأن يُسْرَعَ به . والسنة الإسراع . كما جاء في الحديث . وذلك بحيث لا ينتهى الإسراع إلى شدة يخاف معها حدوث مفسدة بالميت . وقد جمل الله لكل شيء قدراً . وقد ظهرت العلة في الإسراع من الحديث . وهو قوله « فان تك صالحة » إلى آخره .

١٦٤ - الحديث التاسع : عن سمرة بن جندب قال : « صَلَّيْتُ وَرَأَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى امْرَأَةٍ مَاتَتْ فِي نَفْسِهَا فَقَامَ فِي وَسْطِهَا » ^(٢)

الحديث يدل على أن القيام عند وسط المرأة . والوصف الذي ورد في الحديث - وهو كونها ماتت في نفسها - وصف غير معتبر بالانفاق . وإنما هو حكاية أمر واقع . وأما وصف كونها امرأة : فهل هو معتبر أم لا ؟ من الفقهاء

(١) أخرجه البخارى بهذا اللفظ : ومسلم وأبو داود والنسائي والترمذى وابن

ماجه والأمام أحمد بن حنبل

(٢) أخرجه البخارى بهذا اللفظ في غير موضع ، ومسلم وأبو داود والنسائي

والترمذى وابن ماجه والإمام أحمد بن حنبل

من أنعام . وقال : يقام عند وسط الجنائزة ، يعنى مطلقا . ومنهم من اعتبره . وقال : يقام عند رأس الرجل ، وعجيزة المرأة . ذكره بعض مصنفى أصحاب الشافعى ، أو انفقوا عليه . وقد قيل : إن سبب ذلك : أن النساء لم يكنَّ يَسْتَرْنَ فى ذلك الوقت بما يُسْتَرْنَ به اليوم . فقيام الامام عند عجيزتها : يكون كالستر لها من خلفه

١٦٥ - الحديث العاشر : عن أبى موسى - عبد الله بن قيس - أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « بَرِئَ مِنَ الصَّالِقَةِ وَالْحَالِقَةِ وَالشَّاقَةِ » . قال رحمه الله « الصَّالِقَةُ » الَّتِي تَرْفَعُ صَوْتَهَا عِنْدَ الْمُصِيبَةِ ^(١)

فيه دليل على تحريم هذه الأفعال . والأصل « السالقة » بالسين . وهو رفع الصوت بالعويل والتدب . وقرىب منه : قوله تعالى (٣٣ : ١٩) سلقوكم بالسنة حداد) والصاد قد تبدل من السين . و « الحالقة » حالقة الشعر . وفى معناه : قطعه من غير حلق . و « الشاقة » شاقة الجيب . وكل هذه الأفعال مشعرة بعدم الرضى بالقضاء ، والتسخط له . فامتنعت لذلك .

١٦٦ - الحديث الحادى عشر : عن عائشة رضى الله عنها قالت : « لما اشتكى النبى صلى الله عليه وسلم ذَكَرَ بَعْضُ نِسَائِهِ كَنِيسَةً رَأَيْنَهَا بِأَرْضِ الْجَبَشَةِ ، يُقَالُ لَهَا : مَارِيَّةٌ - وَكَانَتْ أُمَ سَلَمَةَ وَأُمَ حَبِيبَةَ أَتَتَا أَرْضَ الْجَبَشَةِ - فَذَكَرَتَا مِنْ حُسْنِهَا وَتَصَاوِيرِ فِيهَا . فَرَفَعَ رَأْسُهُ صلى الله عليه وسلم ، وَقَالَ : أُولَئِكَ إِذَا مَاتَ فِيهِمُ الرَّجُلُ الصَّالِحُ بَنَوْا عَلَى قَبْرِهِ مَسْجِدًا ، ثُمَّ صَوَّرُوا فِيهِ تِلْكَ الصُّورَ ، أُولَئِكَ شِرَارُ الْخَلْقِ عِنْدَ اللَّهِ » ^(٢) .

(١) لم يسله البخارى ، ووصله مسلم وكذا الإمام أحمد بن حنبل
(٢) أخرجه البخارى فى غير موضع بألفاظ مختلفة هذا أحدها ، وسلم والنسائى
وفى رواية للشيخين « فى مرضه الذى مات فيه »

فيه دليل على تحريم مثل هذا الفعل . وقد تظاهرت دلائل الشريعة على المنع من التصوير والصور . ولقد أبعد غاية البعد من قال : إن ذلك محمول على الكراهة ، وأن هذا التشديد كان في ذلك الزمان ، لقرب عهد الناس بعبادة الأوثان . وهذا الزمان - حيث انتشر الاسلام ، وتمهدت قواعده - لا يساويه في هذا المعنى . فلا يساويه في هذا التشديد - هذا أو معناه - وهذا القول عندنا باطل قطعاً . لانه قد ورد في الأحاديث : الإخبار عن أمر الآخرة بعذاب المصورين . وأنهم يقال لهم « أحيوا ما خلفتم » وهذه علة مخالفة لما قاله هذا القائل . وقد صرح بذلك في قوله عليه السلام « المشبهون بخلق الله » وهذه علة عامة مستقلة مناسبة . لا تخص زماناً دون زمان . وليس لنا أن نتصرف في النصوص المتظاهرة المتضاربة بمعنى خيالى ، يمكن أن يكون هو المراد ، مع اقتضاء اللفظ التعليل بغيره . وهو التشبه بخلق الله .

وقوله عليه السلام « بنوا على قبره مسجداً » إشارة إلى المنع من ذلك . وقد صرح به الحديث الآخر « لمن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد » اللهم لا تجعل قبرى وثناً يعبد ^(١) .

١٦٧ - الحديث الثانى عشر : عن عائشة رضى الله عنها قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فى مَرَضِهِ الَّذِى لَمْ يَقُمْ مِنْهُ وَلَمَنْ اللهُ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ . قالت : وَلَوْلَا ذَلِكَ أُبْرِزَ قَبْرُهُ

(١) والحديث صريح فى لمن من بينى المساجد والقباب على القبور فى أى زمان وأى مكان ، وبأى اسم ، ومن رضى بها ويتخذها للصلاة ، فضلاً عن أن يعتقد أن الصلاة فيها أفضل من غيرها . لانه قد أفضى إلى عبادة القبورين واتخاذهم آلهة من دون الله . وفى قول الله (٧٢ : ١٨) وأن المساجد لله . فلا تدعوا مع الله أحداً دليل واضح على أن بناء المساجد للموتى مؤد ولا بد إلى عبادتها ودعائها من دون الله .

غَيْرَ أَنَّهُ خُشِيَ أَنْ يُتَّخَذَ مَسْجِدًا» ^(١).

هذا الحديث : يدل على امتناع اتخاذ قبر الرسول صلى الله عليه وسلم مسجداً ومنه يفهم امتناع الصلاة على قبره . ومن الفقهاء من استدل بعدم صلاة المسلمين على قبره صلى الله عليه وسلم لعدم الصلاة على القبر جملة . وأجيبوا عن ذلك بأن قبر الرسول صلى الله عليه وسلم مخصوص عن هذا بما فهم من هذا الحديث من النهى عن اتخاذ قبره مسجداً . وبعض الناس : أجاز الصلاة على قبر الرسول صلى الله عليه وسلم ، كجوازها على قبر غيره عنده . وهو ضعيف لنتطابق المسلمين على خلافه ، ولإشعار الحديث بالمنع منه . والله أعلم .

١٦٨ - الحديث الثالث عشر : عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ « لَيْسَ مِنَّا مَنْ ضَرَبَ الْخُدُودَ ، وَشَقَّ الْجُيُوبَ . وَدَعَا بِدَعْوَى الْجَاهِلِيَّةِ » ^(١) .

حديث ابن مسعود يدل على المنع مما ذكر فيه . وقد اشترك - مع ما قبله - في شق الجيوب . وانفرد بضرب الخدود . والتصریح بدعوى الجاهلية فيه . وهى أحد ما يدخل تحت لفظ « الصالحة » فى الحديث السابق . و « دعوى الجاهلية » يطلق على أمرين . أحدهما : ما كانت العرب تفعله فى القتال من الدعوى . والثانى : وهو الذى ينبغى أن يحمل عليه هذا الحديث - هو ما كانت العرب تقوله عند موت الميت . كقولهم : واجبله . واستداه ، واسيدها . وأشباهها

١٦٩ - الحديث الرابع عشر : عن أبى هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « مَنْ شَهِدَ الْجَنَازَةَ حَتَّى يُصَلَّى عَلَيْهَا فَلَهُ قِيرَاطٌ . وَمَنْ شَهِدَهَا حَتَّى تُدْفَنَ فَلَهُ قِيرَاطَانِ . قِيلَ : وَمَا الْقِيرَاطَانِ ؟

(١) أخرجه البخارى فى غير موضع بألفاظ مختلفة هذا أحدها : ومسلم

(٢) أخرجه البخارى فى غير موضع ، ومسلم والنسائى والترمذى وابن ماجه

قال : **مِثْلُ الْجَبَلَيْنِ الْمُظْيَمَيْنِ** « **وَلَيْسَ لِمِثْلِهِمَا مِثْلُ أَحَدٍ** » ^(١) .
فيه دليل على فضل شهود الجنائز عند الصلاة وعند الدفن ، وأن الأجر
يزداد بشهود الدفن ، مضافاً إلى شهود الصلاة . وقد ورد في الحديث : اتباعها
من عند أهلها . و « القبراط » تمثيل لجزء من الأجر ، ومقدار منه . وقد مثله
في الحديث « بأن أصغرهما مثل أحد » وهو من مجاز التشبيه ، تشبيهاً للمعنى
العظيم بالجسم العظيم .

كتاب النكاح

١٧٠ - الحديث الأول : عن عبد الله بن عباس رضى الله عنهما

قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لِمَاعِزِ بْنِ جَبَلٍ - حِينَ بَعَثَهُ إِلَى
الْيَمَنِ - « **إِنَّكَ سَتَأْتِي قَوْمًا أَهْلَ كِتَابٍ . فَإِذَا جِئْتَهُمْ : فَادْعُهُمْ إِلَى أَنْ
يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ . فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لَكَ
بِذَلِكَ ، فَأَخْبِرْهُمْ : أَنَّ اللَّهَ قَدْ فَرَضَ عَلَيْهِمْ خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي كُلِّ يَوْمٍ
وَلَيْلَةٍ . فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لَكَ بِذَلِكَ ، فَأَخْبِرْهُمْ : أَنَّ اللَّهَ قَدْ فَرَضَ عَلَيْهِمْ
صَدَقَةً ، تُؤْخَذُ مِنْ أَغْنِيَاءِهِمْ تُقْرَدُ عَلَى فُقَرَائِهِمْ . فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لَكَ
بِذَلِكَ ، فَإِيَّاكَ وَكَرَائِمَ أَمْوَالِهِمْ . وَاتَّقِ دَعْوَةَ الْمَظْلُومِ . فَإِنَّهُ لَيْسَ بَيْنَهَا
وَبَيْنَ اللَّهِ حِجَابٌ** » ^(٢) .

« الزكاة » في اللغة لمعنيين . أحدهما : النماء . الثانى : الطهارة . فمن الأول :

(١) أخرجه البخارى بهذا اللفظ ومسلم والنسائى

(٢) رواه البخارى فى غير موضع ومسلم وأبو داود والنسائى والترمذى وابن
ماجه والإمام أحمد بن حنبل . وكان بعث معاذ إلى اليمن : سنة عشر قبل حج النبى
صلى الله عليه وسلم . كما ذكره البخارى فى أواخر المغازى

قولهم : زكا الزرع . ومن الثانى : قوله تعالى (١٠٣:٩) وتركهم بها) وسمى هذا الحق زكاة بالاعتبارين . أما بالإعتبار الأول : فبمعنى أن يكون إخراجها سببا للنماء فى المال . كما صحح « ما نقص مال من صدقة » ووجه الدليل منه : أن النقصان محسوس باخراج القدر الواجب . فلا يكون غير ناقص إلا بزيادة تُبلغه إلى ما كان عليه ، على المعنيين جميعاً . أعنى : المعنوى والحسى فى الزيادة . أو بمعنى : أن متعلقها الأموال ذات النماء . وسميت بالنماء لتعلقها به ، أو بمعنى تضعيف أجورها . كما جاء « إن الله يُرَبِّى الصدقة حتى تكون كالجليل » .
وأما بالمعنى الثانى : فلأنها طهرة للنفس من رذيلة البخل ، أو لأنها تطهر من الذنوب .

وهذا الحق أثبتته الشارع لمصلحة الدافع والآخذ معا . أما فى حق الدافع : فخطيئته وتضعيف أجوره . وأما فى حق الآخذ : فلصدخته .
وحديث معاذ : يدل على فريضة الزكاة . وهو أمر مقطوع به من الشريعة . ومن جحد كفر .

وقوله عليه السلام « إنك ستأنى قوماً أهل كتاب » لعله للتوطئة والتهيؤ للصيغة باستجراح همه فى الدعاء لهم . فان أهل الكتاب أهل علم ، ومخاطبتهم لا تكون كمخاطبة جهال المشركين ، وعبداء الأوثان فى العناية بها ، والبداية فى المطالبة بالشهادتين : لأن ذلك أصل الدين الذى لا يصح شىء من فروعه إلا به . فمن كان منهم غير موحد على التحقيق — كالنصارى — فالمطالبة متوجهة إليه بكل واحدة من الشهادتين عينا . ومن كان موحدًا — كاليهود — فالمطالبة له : بالجمع بين ما أقر به من التوحيد ، وبين الاقرار بالرسالة . وإن كان هؤلاء اليهود — الذين كانوا باليمن — عندهم ما يقتضى الإشراف ، ولو بالزوم ، يكون مطالبتهم بالتوحيد لثب ما يلزم من عقائدهم . وقد ذكر الفقهاء : أن من كان كافراً بشىء ، مؤمناً بغيره : لم يدخل فى الاسلام إلا بالايمان بما كفر به .

وقد يتعلق بالحديث - في أن الكفار غير مخاطبين بالفروع - من حيث إنه إنما أمر أولاً بالدعاء إلى الإيمان فقط . وجعل الدعاء إلى الفروع بعد إيجابهم إلى الإيمان . وليس بالقوى ، من حيث إن الترتيب في الدعاء لا يلزم منه الترتيب في الوجوب . ألا ترى أن الصلاة والزكاة لا ترتيب بينهما في الوجوب ؟ وقد قدمت الصلاة في المطالبة على الزكاة . وأخر الإخبار بوجوب الزكاة عن الطاعة بالصلاة ، مع أنهما مستويتان في خطاب الوجوب .

وقوله عليه السلام « فإن هم أطاعوا لك بذلك » طاعتهم في الإيمان : بالتلفظ بالشهادتين . وأما طاعتهم في الصلاة : فيحتمل وجهين . أحدهما : أن يكون المراد إقرارهم بوجوبها وفرضيتها عليهم ، والتزامهم لها . والثاني : أن يكون المراد الطاعة بالفعل ، وأداء الصلاة . وقد رجح الأول بأن المذكور في لفظ الحديث هو الإخبار بالفريضة . فتعود الإشارة بذلك إليها . ويترجح الثاني بأنهم لو أخبروا بالوجوب . فبادروا بالامتثال بالفعل لكفى . ولم يشترط تلفظهم بالاقرار بالوجوب . وكذلك نقول في الزكاة : لو امتثلوا بأدائها من غير تلفظ بالاقرار لكفى . فالشرط عدم الانكار ، والاذعان للوجوب ، لا التلفظ بالاقرار . وقد استدل بقوله عليه السلام « أعلمهم أن الله قد فرض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم » على عدم جواز نقل الزكاة عن بلد المال . وفيه عندي ضعف . لأن الأقرب أن المراد : تؤخذ من أغنيائهم من حيث إنهم مسلمون ، لا من حيث إنهم من أهل اليمن . وكذلك الرد على فقرائهم ، وإن لم يكن هذا هو الأظهر فهو محتمل احتمالاً قوياً . ويقويه : أن أعيان الأشخاص المخاطبين في قواعد الشرع الكافية لا تعتبر . ولولا وجود مناسبة في باب الزكاة لقطع بأن ذلك غير معتبر . وقد وردت صيغة الأمر بخطابهم في الصلاة . ولا يختص بهم قطعا - أعنى الحكم - وإن اختص بهم خطاب المواجهة . وقد استدل بالحديث أيضاً على أن من ملك النصاب لا يعطى من الزكاة .

وهو مذهب أبى حنيفة وبعض أصحاب مالك ، من حيث إنه جعل أن المأخوذ منه غنيا . وقابله بالفقير . ومن ملك النصاب فازكاة مأخوذة منه ، فهو غنى ، والغنى لا يعطى من الزكاة إلا فى المواضع المستثناة فى الحديث . وليس بالشديد القوة . وقد يستدل به من يرى إخراج الزكاة إلى صنف واحد . لأنه لم يذكر فى الحديث إلا الفقراء . وفيه بحث .

وقد يستدل به على وجوب إعطاء الزكاة للامام . لأنه وصف الزكاة بكونها « مأخوذة من الأغنياء » فكل ما اقتضى خلاف هذه الصفة فالحديث ينفيه . ويدل الحديث أيضاً على أن كرائم الأموال لا تؤخذ من الصدقة ، كالأكرولة والرُّبى وهى التى تربى ولدها . والمأخض ، وهى الحامل . وفحل الغنم ، وحزرات المال . وهى التى تحزرم بالدين وترمق ، لشرفها عند أهلها .

والحكمة فيه : أن الزكاة وجبت مواساة للفقراء من مال الأغنياء . ولا يناسب ذلك الإحجاف بأرباب الأموال . فسامح الشرع أرباب الأموال بما يرضون به . ونهى المصدقين عن أخذه .

وفى الحديث : دليل على تعظيم أمر الظلم ، واستجابة دعوة المظلوم ، وذكر النبى صلى الله عليه وسلم ذلك عقيب النهى عن أخذ كرائم الأموال . لأن أخذهما ظلم . وفيه تنبيه على جميع أنواع الظلم .

١٧١ - الحديث الثانى : عن أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لَيْسَ فِيمَا دُونَ خُمْسٍ أَوَاقٍ صَدَقَةٌ . وَلَا فِيمَا دُونَ خُمْسٍ ذَوْدٌ صَدَقَةٌ . وَلَا فِيمَا دُونَ خُمْسَةٍ أَوْسُقٌ صَدَقَةٌ » ^(١) .

(١) أخرجه البخارى فى غير موضع ، ومسلم وأبو داود والنسائى والترمذى وابن ماجه والامام أحمد بن حنبل

يقال «أوقية» بالتشديد والتخفيف ، وتحذف الياء . ويقال : أوقية - بضم
الهمزة وتشديد الياء - ووُقِيَّة . وأنكرها بعضهم « والأوقية » أربعون درهما ،
فالتصاب مائتا درهم ، والدهرم : ينطلق على الخالص حقيقة . فإن كان مغشوشا لم
تجب الزكاة حتى يبلغ من الخالص مائتي درهم . و « الذود » قيل : إنه ينطلق
على الواحد . وقيل : إنه كالقوم والرهط .

والحديث دليل على سقوط الزكاة فيما دون هذه المقادير من هذه الأعيان
وأبو حنيفة يخالف في زكاة الحرث . ويعلق الزكاة بكل قليل وكثير منه .
ويستدل له بقوله عليه السلام « فيما سقت السماء العشر ، وفيما سُقي بنضح أو دالية
ففيه نصف العشر » وهذا عام في القليل والكثير .

وأجيب عن هذا بأن المقصود من الحديث بيان قدر المخرج ، لا بيان المخرج
منه . وهذا فيه قاعدة أصولية . وهو أن الألفاظ العامة بوضع اللغة على ثلاث
مراتب . أحدها : ما ظهر فيه عدم قصد التعميم ، ومثّل بهذا الحديث . والثانية :
ما ظهر فيه قصد التعميم بأن أورد مبتدأ لا على سبب ، لقصد تأسيس القواعد .
والثالثة : ما لم يظهر فيه قرينة زائدة تدل على التعميم . ولا قرينة تدل على عدم التعميم
وقد وقع تنازع من بعض المتأخرين في القسم الأول في كون المقصود منه
عدم التعميم . فطالب بعضهم بالدليل على ذلك . وهذا الطريق ليس بجيد . لأن
هذا أمر يعرف من سياق الكلام ، ودلالة السياق لا يقام عليها دليل ، وكذلك
لوفهم المقصود من الكلام ، وطولب بالدليل عليه لعسر . فالناظر يرجع إلى ذوقه ،
والمناظر يرجع إلى دينه وإنصافه .

واستدل بالحديث من يرى أن النقصان اليسير في الوزن يمنع وجوب الزكاة
وهو ظاهر الحديث . ومالك يسامح بالنقص اليسير جداً ، الذي تروج معه الدراهم
والدينانير رواج الكامل .

وأما « الأوسق » فاختلف أصحاب الشافعي في أن المقدار فيها تقريب أو

تحديد . ومن قال : إنه تقريب يسامح باليسير ، وظاهر الحديث : يقتضى أن نقصان لا يؤثر . والأظهر : أن نقصان اليسير جداً الذى لا يمنع إطلاق الاسم فى العرف ، ولا يعبأ به أهل العرف : أنه يفتقر .

١٧٢ - الحديث الثالث : عن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي عَبْدِهِ وَلَا فَرَسِهِ صَدَقَةٌ » . وَفِي لَفْظٍ « إِلَّا زَكَاةَ الْفَطْرِ فِي الرَّقِيقِ » ^(١) .

الجمهور على عدم وجوب الزكاة فى عين الخليل . واحترزنا بقولنا « فى عين الخليل » عن وجوبها فى قيمتها إذا كانت للتجارة . وأوجب أبو حنيفة فى الخليل الزكاة . وحاصل مذهبه : أنه إن اجتمع الذكور والإناث وجبت الزكاة عنده قولاً واحداً . وإن انفردت الذكور أو الإناث : فعنه فى ذلك روايتان ، من حيث إن النماء بالنسل لا يحصل إلا باجتماع الذكور والإناث . وإذا وجبت الزكاة فهو مخير بين أن يخرج عن كل فرس ديناراً ، أو يقوم ويخرج عن كل مائتى درهم خمسة دراهم . وقد استدل عليه بهذا الحديث . فإنه يقتضى عدم وجوب الزكاة فى فرس المسلم مطلقاً .

والحديث يدل أيضاً على عدم وجوب الزكاة فى عين العبيد .

وقد استدل بهذا الحديث الظاهرية على عدم وجوب زكاة التجارة . وقيل : إنه قول قديم للشافعى ، من حيث إن الحديث يقتضى عدم وجوب الزكاة فى الخليل والعبيد مطلقاً ، ويوجب الجمهور عن استدلالهم بوجهين .

أحدهما : القول بالموجب . فإن زكاة التجارة متعلقها القيمة لا العين . فالحديث يدل على عدم التعلق بالعين . فإنه لو تعلقت الزكاة بالعين من العبيد

(١) أخرجه البخارى فى غير موضع ومسلم وأبو داود والنسائى والترمذى

وابن ماجه والإمام أحمد بن حنبل

والخيل: ثبتت ما بقيت العين . وليس كذلك . فإنه لو نوى القنية لسقطت الزكاة والعين باقية . وإنما الزكاة متعلقة بالقيمة بشرط نية التجارة ، وغير ذلك من الشروط .

والثاني : أن الحديث عام في العبيد والخيل . فإذا أقاموا الدليل على وجوب زكاة التجارة كان هذا الدليل أخص من ذلك العام من كل وجه . فيقدم عليه ، إن لم يكن فيه عموم من وجه . فإن كان خُرُج على قاعدة العامين من وجه دون وجه ، إن كان ذلك الدليل من النصوص . نعم يحتاج إلى تحقيق إقامة الدليل على وجوب زكاة التجارة . وإنما المقصود ههنا : بيان كيفية النظر بالنسبة إلى هذا الحديث والحديث يدل على وجوب زكاة الفطر عن العبيد . ولا يعرف فيه خلاف ، إلا أن يكونوا للتجارة . وقد اختلف فيه .

وهذه الزيادة - أعنى قوله « إلا صدقة الفطر في الرقيق » - ليس متفقاً عليها . وإنما هي عند مسلم فيما أعلم .

١٧٣ - الحديث الرابع : عن أبي هريرة رضى الله عنه : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ « الْعَجْمَاءُ جُبَارٌ . وَالْبَيْتَرُ جُبَارٌ . وَالْمَعْدِنُ جُبَارٌ . وَفِي الرَّكَازِ الْخُمْسُ » ^(١) .

« الجبار » الهدر ، وما لا يضمن . و « العجماء » الحيوان البهيم . وورد في بعض الروايات « جُرَحُ العجماء جبار » والحديث يقتضى : أن جُرَحُ العجماء جُبَارٌ بنصه . فيحتمل أن يراد بذلك : جنبايتها على الأبدان والأموال . ويحتمل أن يراد : الجناية على الأبدان فقط . وهو أقرب إلى حقيقة الجرح . وعلى كل تقدير فلم يقولوا بهذا العموم ، أما جنبايتها على الأموال : فقد فصل في المزارع بين الليل

(١) أخرجه البخارى بهذا اللفظ ومسلم وأبو داود والنسائى والترمذى وابن ماجه والإمام أحمد بن حنبل

والنهار . وأوجب على المالك ضمان ما أتلفته بالليل دون النهار ، وفيه حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم يقتضى ذلك .

وأما جنائيتها على الأبدان : فقد تُكَلَّم فيها إذا كان معها الراكب والسائق والقائد . وفصلوا فيه القول ، واختلفوا فى بعض الصور . فلم يقولوا بالعموم فى إهدار جنائيتها . فيمكن أن يقال : إن جنائيتها هدر ، إذا لم يكن ثمة تقصير من المالك ، أو من هى تحت يده . وينزل الحديث على ذلك .

وأما الركاز : فالمرروف فيه عند الجمهور : أنه دَفَنُ الجاهلية . والحديث يقتضى أن الواجب فيه : الخمس بنصه . وفى مصرفه وجهان للشافعية . أحدهما : إلى أهل الزكاة . والثانى : إلى أهل الفى . وهو اختيار المزنى . وقد تسكلم الفقهاء فى مسائل تتعلق بالركاز يمكن أن تؤخذ من الحديث .

أحدها : أن الركاز هل يختص بالذهب والفضة ، أو يجرى فى غيرهما ؟ وللشافعى فيه قولان . وقد يتعلق بالحديث من يجرىه فى غيرهما من حيث العموم . وجديد قول الشافعى : أنه يختص .

الثانية : الحديث يدل على أنه لا فرق فى الركاز بين القليل والكثير ، ولا يعتبر فيه النصاب . وقد اختلف فى ذلك .

الثالثة : يستدل به على أنه لا يجب الحول فى إخراج زكاة الركاز . ولا خلاف فيه عند الشافعى ، كالغنيمة والمعثرات ، وله فى المعدن اختلاف قول فى اعتبار الحول . والفرق : أن الركاز يحصل جملة ، من غير كد ولا تعب . والنماء فيه متكامل . وما تسكامل فيه النماء لا يعتبر فيه الحول . فإن الحول مدة مضروبة لتحصيل النماء . وفائدة المعدن تحصل بكد وتعب شيئاً فشيئاً . فيشبه أرباح التجارة فيعتبر فيها الحول .

الرابعة : تسكلم الفقهاء فى الأراضى التى يوجد فيها الركاز . وجعل الحكم مختلفاً باختلافها . ومن قال منهم : بأن فى الركاز الخمس ، إما مطلقاً أو فى أكثر

الصور . فهو أقرب إلى الحديث . وعند الشافعية : أن الأرض إن كانت مملوكة للمالك محترم ، مسلم أو ذمي ، فليس بركاز . فإن ادعاه فهو له . وإن نازعه منازع فالقول قوله . وإن لم يدعه لنفسه عرض على البائع ، ثم على بائع البائع ، حتى ينتهي الأمر إلى من عمر الموضع . فإن لم يعرف فظاهر المذهب : أنه يجعل لقطة . وقيل : ليس بلقطة . ولكن مال ضائع . يسلم إلى الإمام ، ويجعله في بيت المال . وإن وجد الركاز في أرض عامرة لحربي فهو كسائر أموال الحربي إذا حصلت في أيدي المسلمين . وإذا وجد في موات دار الحرب فهو كموات دار الإسلام عند الشافعي . للواحد أربعة أخماسه .

١٧٤ - الحديث الخامس : عن أبي هريرة رضي الله عنه قال

« بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى الصَّدَقَةِ . فَقِيلَ : مَتَعَ ابْنُ جَبِيلٍ وَخَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ ، وَالْعَبَّاسُ عَمُّ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : مَا يَنْقِمُ ابْنُ جَبِيلٍ ، إِلَّا أَنْ كَانَ فَقِيرًا . فَأَغْنَاهُ اللَّهُ ؟ وَأَمَّا خَالِدٌ : فَإِنَّكُمْ تَظْلِمُونَ خَالِدًا . وَقَدْ اخْتَبَسَ أَذْرَاعَهُ وَأَعْتَادَهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ . وَأَمَّا الْعَبَّاسُ : فَمِثْلُهَا . وَمِثْلُهَا . ثُمَّ قَالَ : يَا عُمَرُ ، أَمَا شَعَرْتَ أَنَّ عَمَّ الرَّجُلِ صِنُوءُ أَبِيهِ ؟ » ^(١)

الحديث مشكل في مواضع منه . والكلام عليه من وجوه .

الأول : قوله « بعث عمر على الصدقة » الأظهر : أن المراد على الصدقة الواجبة . وذكر بعضهم : أن تكون التطوع ، احتمالاً أو قولاً . وإنما كان الظاهر أنها الواجبة . لأنها المعهودة . فتصرف الألف واللام إليها . ولأن البعث إنما يكون على الصدقات المفروضة .

(١) أخرجه البخاري بهذا اللفظ ، إلا أنه ليس فيه ذكر عمر ، ولا ما قيل له في العباس . ورواه مسلم بهذا اللفظ والنسائي والإمام أحمد بن حنبل

والثاني : يقال نَقَمَ يَقْمُ - بالفتح في الماضي والكسر في المستقبل ، وبالعكس بالكسر في الماضي والفتح في المستقبل - والحديث يقتضى : أنه لا عذر له في الترك . فإنَّ « نَقَمَ » بمعنى أنكر وإذا لم يحصل له موجب للمنع ، إلا أن كان فقيرا ، فأغناه الله . فلا موجب للمنع . وهذا مما تقصد العرب في مثله النفي على سبيل المبالغة بالاثبات . كما قال الشاعر :

ولا عيب فيهم ، غير أن سيوفهم بهن فُلُول من قراع الكتائب
لأنه إن لم يكن فيهم عيب إلا هذا - وهذا ليس بعيب - فلا عيب فيهم .
فكذلك هنا إذا لم يُفكر إلا كون الله أغناه بعد فقره ، فلم يكن منكرا أصلا .
الثالث : « العقاد » ما أعد الرجل من السلاح والدواب وآلات الحرب .
وقد وقع في هذه الرواية « اعتاده » وفي أخرى « اعتدّه » واختلف فيها . فقيل
« اعتدّه » بالتاء : وقيل « أعبدّه » بالباء ثانی الحروف . وعلى هذا اختلفوا
فالظاهر : أن « أعبدّه » جمع عبد . وهو الحيوان العاقل المملوك . وقيل : لأنه جمع
صفة من قولهم « فرس عبد » وهو الصُّلب . وقيل : المعد للركوب . وقيل :
السريع الوثب . ورجح بعضهم هذا بأن العادة لم تجر بتحجيس العبيد في سبيل
الله ، بخلاف الخيل .

الرابع : فيه دليل على تحجيس المقولات . واختلف الفقهاء في ذلك .
الخامس : نشأ إشكال من كونه لم يؤمر بأخذ الزكاة منه ، وانتزاعها عند
منعه . فقيل في جوابه : يجوز أن يكون عليه السلام أجاز لخالد أن يحتسب
ما حُدِّس من ذلك فيما يجب عليه من الزكاة . لانه في سبيل الله . حكاه القاضى
قال : وهو حجة لذلك في جواز دفعها لصنف واحد . وهو قول كافة العلماء ،
خلافا للشافعى في وجوب قسمتها على الأصناف الثمانية . قال : وعلى هذا يجوز
إخراج القِيم في الزكاة . وقد أدخل البخارى هذا الحديث في « باب أخذ العرض
في الزكاة » فيدل : أنه ذهب إلى هذا التأويل .

وأقول : هذا لا يزيل الاشكال . لان ما حبس على جهة معينة تعين صرفه إليها ، واستحقه أهل تلك الجهة مضافا إلى جهة الحبس . فان كان قد طلب من خالد زكاة ما حبسه ، فكيف يمكن من ذلك مع تعين ما حبسه لمصرفه ؟ وإن كان قد طلب منه زكاة المال الذي لم يحبسه - من العين والحرث والماشية - فكيف يحاسب بما وجب عليه في ذلك ، وقد تعين صرف ذلك الحبس إلى جهته ؟

وأما الاستدلال بذلك على أن صرف الزكاة إلى صنف من الثمانية جائز ، وأن أخذ القيم جائز : فضعيف جدا . لانه لو أمكن توجيه ما قيل في ذلك لكان الإجزاء في المسألتين مأخوذا على تقدير ذلك التأويل . وما ثبت على تقدير لا يلزم أن يكون واقعا ، إلا إذا ثبت وقوع ذلك التقدير . ولم يثبت ذلك بوجه ، ولم يبين قائل هذه المقالة إلا مجرد الجواز . والجواز لا يدل على الوقوع .

إلا أن يريد القاضى : أنه حجة للمالك وأبى حنيفة على التقدير . فقريب ، إلا أنه يجب التنبيه . لانه لا يفيد الحكم في نفس الأمر

وأنا أقول : يحتمل أن يكون تحميس خالد لأذراعه وأعتاده في سبيل الله : إرضاءه إياها لذلك ، وعدم تصرفه بها في غير ذلك . وهذا النوع حبس ، وإن لم يكن تحميسا . ولا يبعد أن يراد مثل ذلك بهذا اللفظ . ويكون قوله « إنكم تظلمون خالدا » مصروفا إلى قولهم « منع خالد » أى نظلمونه في نسبته إلى منع الواجب ، مع كونه صرف ماله في سبيل الله . ويكون المعنى : أنه لم يقصد منع الواجب . ويحمل منعه على غير ذلك .

السادس : أخذ بعضهم من هذا : وجوب زكاة التجارة ، وأن خالدا طولب بأثمان الأدرع والأعتد . قالوا : ولا زكاة في هذه الأشياء ، إلا أن تكون للتجارة . وقد استضعف هذا الاستدلال ، من حيث إنه استدلال بأمر محتمل ، غير متعين لما ادعى .

السابع : من قال بأن هذه الصدقة كانت تطوعا . ارتفع عنه هذا الاشكال .

ويكون النبي صلى الله عليه وسلم اكتفى بما حبسه خالد على هذه الجهات عن أخذ شيء آخر من صدقة التطوع . ويكون من طلب منه شيئاً آخر - مع ما حبسه من ماله وأعتاده في سبيل الله - ظالماً له في مجرى العادة ، وعلى سبيل التوسع في إطلاق اسم الظلم .

الثامن : قوله عليه السلام « فهى على ومثلها » فيه وجهان . أحدهما : أن يكون هذا اللفظ صيغة إنشاء لالتزام ما لزم العباس . ويرجحه قوله « إن هم الرجل صنواً أبيه » فإن في هذه اللفظة إشعاراً بما ذكرناه . فإن كونه صنواً الأب : يناسب تحمل ما عليه .

الثاني : أن يكون إخباراً عن أسر وقع ومضى . وهو تسلف صدقة عامين من العباس . وقد روى في ذلك حديث منصوص « إنا تعجلنا منه صدقة عامين » والصنو المثل . وأصله في النخل : أن يجمع النخلتين أصل واحد .

١٧٥ - الحديث السادس : عن عبد الله بن زيد بن عاصم قال « لما أفاه الله على رسوله يوم حنين : قسم في الناس ، وفي المأولفة قلوبهم . ولم يعط الأنصار شيئاً . فكانهم وجدوا في أنفسهم ، إذ لم يصيبهم ما أصاب الناس . فخطبهم ، فقال : يا معشر الأنصار ، ألم أجندكم ضللاً فهداكم الله بي ؟ وكنتم متفرقين فالفكم الله بي ؟ وحالة فأغاثكم الله بي ؟ كلما قال شيئاً قالوا : الله ورسوله أمين . قال : ما يجمعكم أن تجيبوا رسول الله ؟ قالوا : الله ورسوله أمين . قال : لو شئتم لقلتم : جئنا كذا وكذا . ألا ترضون أن ينهب الناس بالشاء والبغير ، وتذهبون برسول الله إلى رحالكم ؟ لو لا الهجرة لكنت أمراً من الأنصار ولو سلك الناس وادياً أو شعباً لساكنت

وَأَدَّى الْأَنْصَارُ وَشَعْبُهَا . الْأَنْصَارُ شِعَارُ ، وَالنَّاسُ دِنَارُ . إِنَّكُمْ سَتَلْقَوْنَ
بَعْدِي أَثَرَهُ . فَاصْبِرُوا حَتَّى تَلْقَوْنِي عَلَى الْخَوْضِ ^(١) .

في الحديث : دليل على إعطاء المؤلف قلوبهم ، إلا أن هذا ليس من الزكاة .
فلا يدخل في بابها ، إلا بطريق أن يقاس إعطاؤهم من الزكاة على إعطائهم من
الغنى والخمس .

وقوله « فسكانهم وجدوا في أنفسهم » تعبير حسن كسبي حسن الأدب في
الدلالة على ما كان في أنفسهم . وفي الحديث دليل على إقامة الحجة عند الحاجة
إليها على الخصم . وهذا « الضلال » المشار إليه ضلال الأشرار والكفر .
والمداية بالإيمان . ولا شك أن نعمة الإيمان أعظم النعم ، بحيث لا يوازيها شيء
من أمور الدنيا . ثم أتبع ذلك بنعمة الألفة ، وهي أعظم من نعمة الأموال . إذ
تهزل الأموال في تحصيلها . وقد كانت الأنصار في غاية التباعد والتنافر ، وجرت
بينهم حروب قبل المبعث . منها يوم بعاث ^(٢) . ثم أتبع ذلك بنعمة الغنى والمال .
وفي جواب الصحابة رضى الله عنهم بما أجابوه : استعمال الأدب ، والاعتراف
بالحق الذي كُفّي عنه بقول الراوى « كذا وكذا » وقد تبين مصرحا به في
رواية أخرى . فتأدب الراوى بالسكناية . وفي جملة ذلك : جبر للأنصار ، وتواضع
وحسن مخاطبة ومعاشرة .

وفي قوله عليه السلام « ألا ترضون - إلى آخره » إثارة لأنفسهم وتنبية على ما
وقعت النقلة عنه من عظم ما أصابهم بالنسبة إلى ما أصاب غيرهم من عرض الدنيا .
وفي قوله عليه السلام « لولا الهجرة » وما بعده : إشارة عظيمة بفضيلة الأنصار

(١) أخرجه البخارى بهذا اللفظ في المغازى . ومسلم في الزكاة

(٢) بعاث بالباء اللوحدة والعين للهجمة - كفراب - ويثث . كذا في القاموس

موضع معروف بين مكة واللدنية . كان فيه آخر أيام الجاهلية بين الأوس والخزرج .

وقوله « لكنت اسراً من الأنصار » أى فى الأحكام والعِدَاد . والله أعلم .
ولا يجوز أن يكون المراد : النسب قطعاً .
وقوله « الأنصار شعار ، والناس دثار » «الشعار» الثوب الذى يلى الجسد .
و «الدثار» الثوب الذى فوقه . واستعمال اللفظين مجاز عن قربهم واختصاصهم ،
وتمييزهم على غيرهم فى ذلك .

وقوله عليه السلام « إنكم ستلقون بعدى أئمة » علم من أعلام النبوة
إذ هو إخبار عن أمر مستقبل وقع على وَفْق ما أخبر به صلى الله عليه وسلم . والمراد
بالأئمة : استئثار الناس عليهم بالدنيا . والله أعلم بالصواب .

باب صدقة الفطر

١٧٦ - الحديث الأول : عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما
قال : « فَرَضَ رسولُ الله صلى الله عليه وسلم صَدَقَةَ الْفِطْرِ - أَوْ قَالَ
رَمَضَانَ - عَلَى الدَّكْرِ وَالْأُنْثَى وَالْحُرِّ وَالْمَمْلُوكِ : صَاعًا مِنْ تَمْرٍ ، أَوْ صَاعًا
مِنْ شَعِيرٍ . قَالَ : فَعَدَلَ النَّاسُ بِهِ نِصْفَ صَاعٍ مِنْ بُرٍّ ، عَلَى الصَّغِيرِ
وَالْكَبِيرِ » . وَفِي لَفْظٍ « أَنْ تُؤَدَّى قَبْلَ خُرُوجِ النَّاسِ إِلَى الصَّلَاةِ »^(١)
المشهور من مذاهب الفقهاء : وجوب زكاة الفطر . لظاهر هذا الحديث .
وقوله « فرض » وذهب بعضهم إلى عدم الوجوب . وحلوا «فرض» على معنى
قَدَّرَ . وهو أصله فى اللغة ، لكنه نقل فى عرف الاستعمال إلى الوجوب . فالجمل
عليه أولى . لأن ما اشتهر فى الاستعمال فالقصد إليه هو الطالب .

وقوله « رمضان » وفى رواية أخرى « من رمضان » قد يتعلق به من يرى :
أن وقت الوجوب : غروب الشمس من ليلة العيد . وقد يتعلق به من يرى أن
وقت الوجوب : طلوع الفجر من يوم العيد . وكلا الاستدلالتين ضعيف . لأن
(١) أخرجه البخارى ومسلم وأبو داود والنسائى والترمذى وابن ماجه وأحمد

إضافتهما إلى الفطر من رمضان لا يستلزم أنه وقت الوجوب ، بل يقتضى إضافة هذه الزكاة إلى الفطر من رمضان . فيقال حينئذ بالوجوب ، لظاهر لفظة « فرض » ويؤخذ وقت الوجوب من أمر آخر .

وقوله « على الذكر والأنثى ، والحر والمملوك » يقتضى وجوب الإخراج عن هؤلاء . وإن كانت لفظة « على » تقتضى الوجوب عليهم ظاهرا . وقد اختلف الفقهاء فى أن الذى يخرج عنهم : هل باشرهم الوجوب أولا ؟ والخارج يتحملة أم الوجوب يلاقى الخارج أولا ؟ فقد يتمسك من قال بالقول الأول بظاهر قوله « على الذكر والأنثى ، والحر والمملوك » فإن ظاهره : يقتضى تعلق الوجوب بهم . كما ذكرنا . وشرط هذا التمسك : إمكان ملاقة الوجوب للأصل .

و «الصاع» أربعة أمداد . والمد : رطل وثلاث بالبغدادى . وخالف فى ذلك أبو حنيفة . وجعل الصاع ثمانية أرطال . واستدل مالك بنقل الخلف عن السلف بالمدينة . وهو استدلال صحيح قوى فى مثل هذا . ولما ناظر أبا يوسف بمحضرة الرشيد فى المسألة رجع أبو يوسف إلى قوله ، لما استدلل بما ذكرناه .

وقوله « صاعا من من تمر ، أو صاعا من شعير » بيان لجنس الخرج فى هذه الزكاة . وقد ورد تعيين أجناس لها فى أحاديث متعددة أزيد مما فى هذا الحديث . فمن الناس : من أجاز جميع هذه الأجناس مطلقا . لظاهر الحديث . ومنهم من قال : لا يخرج إلا غالب قوت البلد . وإنما ذكرت هذه الأشياء لأنها كلها كانت مقتناة بالمدينة فى ذلك الوقت . فعلى هذا لا يجزىء بأرض مصر إلا إخراج البُرِّ . لأنه غالب القوت .

وقوله « فعدل الناس - إلى آخره » هو مذهب أبى حنيفة فى البُرِّ . فإنه يخرج منه نصف صاع . وقيل : إن الذى عدل ذلك : معاوية بن أبى سفيان . وروى فى ذلك حديث مرفوع إلى النبى صلى الله عليه وسلم من جهة ابن عباس ، ولا يمكن من قال بهذا المذهب : أن يستدل بقوله « فعدل الناس » ويجعل ذلك

إجماعاً على هذا الحكم ، ويقدمه على خبر الواحد . لأن أبا سعيد الخدري قد خالف في ذلك . وقال « أما أنا : فلا أزال أخرجه كما كنت أخرجه » ولا يخلو هذا من نظر .

والسنة في صدقة الفطر : أن تؤدي قبل الخروج إلى الصلاة ، ليحصل غنى الفقير . وينقطع تشوفه عن الطلب في حالة العبادة .

١٧٧ - الحديث الثاني : عن أبي سعيد الخدري رضى الله عنه قال « كُنَّا نُعْطِيهَا فِي زَمَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَاعًا مِنْ طَعَامٍ ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ ، أَوْ صَاعًا مِنْ أَقِطٍ ، أَوْ صَاعًا مِنْ زَبِيبٍ . فَلَمَّا جَاءَ مُعَاوِيَةُ ، وَجَاءَتِ السَّعْرَاءُ ، قَالَ : أَرَى مُدًّا مِنْ هَذِهِ يَمْدُلُ مُدَّتَيْنِ . قَالَ أَبُو سَعِيدٍ : أَمَّا أَنَا : فَلَا أَزَالُ أَخْرِجُهُ كَمَا كُنْتُ أَخْرِجُهُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ » (١).

وقول أبي سعيد « صاعاً من طعام » يريد به البر . فيه دلائل على خلاف مذهب أبي حنيفة ، في أن البر يخرج منه نصف صاع . وهذا أصح في المراد ، وأبعد عن التقدير والتقويم بنصف صاع من حديث ابن عمر . فان في ذلك الحديث نصاً على التمر والشعير . فتقدير الصاع منهما بنصف الصاع من البر : لا يكون مخالفاً للنص ، بخلاف حديث أبي سعيد ، فإنه يكون مخالفاً له . وقد كانت لفظة « الطعام » تستعمل في « البر » عند الإطلاق ، حتى إذا قيل : اذهب إلى سوق الطعام ، فهم منه سوق البر ، وإذا غلب العرف بذلك نُزِّلَ اللفظ عليه . لأن الغالب أن الإطلاق في الألفاظ : على حسب ما يحظر في البال من المعاني والدلولات . وما غلب استعمال اللفظ عليه فخطوره عند الإطلاق أقرب .

(١) أخرجه البخاري بهذا اللفظ ومسلم وأبو داود والنسائي والترمذي وابن ماجه والإمام أحمد بن حنبل

في نزل اللفظ عليه ، وهذا بناء على أن يكون هذا المرفع موجودا في زمن النبي
صلى الله عليه وسلم ، وتردد قول الشافعي في إخراج الأقطر ، وقد صح الحديث به
وقد ذكر «الزيب» في هذا الحديث . والكلام في هذه الأجناس قد مر .
وهل تضمن هذه لأنها كانت أقواتا في ذلك الوقت ، أو يتعلق الحكم بها مطلقا ؟
و «السمراء» يراد بها الحنطة المحمولة من الشام . وفي هذا الحديث : دليل على
ما قيل : من أن معاوية هو الذي عدل الصاع من غير «الر» بنصف الصاع منه .
ويؤخذ منه القول بالاجتهاد بالنظر ، والتمويل على المعاني في الجملة . وإن كان
في هذا الموضع - إذا لم يرد بذلك نص خاص - مرجوحا بمخالفة النص . والله أعلم

تم الجزء الأول من شرح عمدة الأحكام بمطبعة السنة المحمدية في شهر
شوال سنة ١٣٧٢ هجرية .
وبليه الجزء الثاني . وأوله (كتاب الصيام) ان شاء الله تعالى . والله الموفق
والمعين على الإتمام . وصلى الله وسلم وبارك على عبده الكريم ورسوله المصطفى
محمد وعلى آله أجمعين .
محمد حامد الفقي

فهرس

الجزء الأول

من كتاب

إحكام الأحكام

شرح

عمدة الأحكام

رموز النسخ التي طبعت عليها هذه الطبعة المحققة المدققة

الأصل : النسخة المنقولة عن الأصل المقروء على المؤلف ابن دقيق العيد

خ : النسخة الخزائية المخطوطة سنة ٨٤٥ هـ

س : النسخة المخطوطة سنة ١١٨٢ هـ

ط : الطبعة المنيرية

وقد اعتمدنا في المراجعة في الصحيحين وشرحيهما على طبعة الخيرية لفتح الباري

وطبعة محمود توفيق لشرح النووي على مسلم

صفحة	المقدمة للمحقق : للشيخ أحمد شاكر	صفحة
٢١	ترجمة ابن دقيق العيد	١٤
وورودها عليه	» عبد الغنى المقدسى	٣٦
» هل يتنجس الماء القليل بوقوع النجاسة فيه.	» عماد الدين بن الأثير	٤٣
٢٢ الحديث الخامس « لا يبولن أحدكم	٣ خطبة العماد بن الأثير	
في الماء الدائم الخ »	٧ خطبة عبد الغنى المقدسى	
» معنى الماء الدائم . والمذهب في الماء القليل	٨ كتاب الطهارة	
» الامام أحمد يفرق بين بول الآدمى وغيره	» الحديث الاول «إنما الأعمال بالنيات»	
٢٣ إخراجهم الحديث عن ظاهر معناه	٩ «إنما» وإفادتها الحصر	
٢٤ النهى في الحديث بعم الغسل والوضوء	١٠ متعلق العمل من الجوارح والقلوب	
٢٥ الفرق بين « منه » و « فيه »	» توقف الأعمال على النية	
» الرد على الظاهرية في تخصيص الحكم	١١ من نوى شيئاً حصل له	
بالبول في الماء	» أنواع الهجرة	
» الرواية « لا يفتسل أحدكم في الماء	١٢ تغاير البتداء والخبر والشرط والجزاء	
الدائم وهو جنب » يستدل بها على	» الحديث الثانى « لا يقبل الله صلاة	
الماء المستعمل ، ولعل الحكمة فيه	أحدكم حتى يتوضأ »	
الاستقذار وخشية الأذى للغير	١٣ هل يلزم في انتفاء القبول انتفاء الصحة ؟	
٢٦ وجوه الانتفاع بالماء لا تختص بالتطهير	١٥ الحدث ، ورفع	
» الحديث السادس «إذا ولغ الكلب الخ»	١٦ الحديث الثالث «ويل للأعقاب الخ»	
٢٧ الحكمة الطبية في تطهير ما ولغ فيه الكلب	» وجوب تعميم الأعضاء بالطهارة	
٢٨ هل عين الكلب نجسة ؟	١٧ الحديث الرابع «إذا توضأ أحدكم	
٢٩ الروايات في غسلة الترتيب	فليجعل في أنفه ماء الخ»	
٣٠ هل يكتفى بذر التراب ؟	١٨ وجوب الاستنشاق	
٣١ «الإناء» عام . وهل الأمر للوجوب ؟	» «الاستنشاق» و «الاستنثار»	
٣٢ هل «التراب» متعين ، أم التصديق نظافة ؟	١٨ إيتار الاستجمار	
» الحديث السابع : وتعلم عثمان للوضوء	١٩ غسل اليدين قبل إدخالهما الإناء	
كما رأى النبي صلى الله عليه وسلم	٢٠ الفرق بين « يستحب كذا»	
٣٣ «الوضوء» بفتح الواو وضما	و « يكره تركه »	

٥٤ هل صيغة العموم تم الدوات والأفعال والأزمان والاحوال ؟

٥٥ الحديث ١٣ : رؤية ابن عمر رسول الله يقضى الحاجة مستقبل الشام

٥٦ هل هو ناسخ ، أو خاص بالرسول ؟

٥٨ الحديث ١٤ : « فأحمل أنا و غلام نحوى إداوة من ماء وعرة فيستنجي بالماء »

٥٩ الحديث ١٥ : النهى عن مس الذكر باليمين . وعن الاستجمار بها

٦١ الحديث ١٦ « مر بقبرين ، فقال : إنيهما يعذبان الخ »

« في إضافة العذاب إلى البول خصوصية للراد من « لا يستتر من بوله »

٦٣ أمر الجريدة التي شقها

٦٤ باب السواك

« الحديث ١٧ : « لولا أن أشق على أمتي الخ »

« هل الأمر للوجوب ؟ لسبق « لولا »

وفي ص ١٤٣ ما يتعلق بهذا البحث

« السواك مستحب في حالات عدة

٦٥ هل لرسول الله أن يحكم بالاجتهاد ؟

« الحديث ١٨ : « إذا قام من الليل

يشوص فاه بالسواك »

٦٦ الحديث ١٩ : حديث عائشة في دخول

أخيها ومعه سواك على الرسول في مرض موته

« الحديث ٢٠ : حديث أبي موسى في

كيفية الاستياك

٦٧ معنى « أبده » و « بين حاقني » و « ذاقتني »

٣٤ غسل اليدين قبل إدخالها في الاناء

« ثم تمضمض » يقضى الترتيب

٣٥ تقديم التمضمض والاستنشاق على الوجه

« اشتقاق « الوجه » من المواجهة وما

بنى على هذا الاشتقاق

« « إلى المرفقين » يدخلها أم لا ؟

٣٧ اسم « الرأس » حقيقة في العضو .

فيقتضى الاستيعاب

٣٨ غسل الرجلين صريح في الرد على

الروافض

« لفظة « نحو » و « مثل »

٣٩ ترتب الثواب على مجموع الوضوء والصلاة

٤٠ قوله « لا يحدث فيهما نفسه » وما

هو حديث النفس ؟

٤١ الحديث الثامن : حديث عبد الله

ابن زيد في الوضوء

٤٢ فصل المضمضة والاستنشاق . وجمعهم

بفرقة

٤٣ الاقبال والإدبار في مسح الرأس

٤٥ الحديث التاسع : حديث عائشة في التيمن

٤٦ « العاشر : إسباغ الوضوء ،

والغرة والتحجيل

٤٨ باب الاستطابة

« الحديث ١١ : ما يقول إذا دخل الخلاء

٥٠ الحديث ١٢ : النهى عن استقبال

القبلة واستدبارها عند قضاء الحاجة

٥٢ الاختلاف في علة النهى ، وما ينبئ عليه

٥٣ « الغائط » وما ينطلق عليه

« للعموم صيغة عند العرب وأهل الشرع

صفحة	مفحة
٨٥ حكم الحتان	٦٧ ما يستاك به الصائم وغيره
٨٧ باب الجنابة	٦٨ قوله « في الرفيق الأعلى »
» الحديث ٢٨ « إن المؤمن لا ينجس »	٦٩ تراجم المصنفين على الأحاديث ثلاث مراتب
٨٩ » ٢٩ صفة غسل الجنابة عن عائشة	٧٠ باب المسح على الخفين
٩٠ ما يفيد لفظ « كان يفعل »	» الحديث ٢١ : « دعمها . فاني أدخلتهما طاهرتين »
٩١ قولها « توضأ وضوءاً للصلاة »	» الحديث ٢٢ : « توضأ ومسح على خفيه »
» قولها « ثم يخلل يديه شعره »	٧١ ك » حديث جرير لان إسلامه
٩٣ جواز اغتسال المرأة مع الرجل	» سنن أبي داود
» الحديث ٣٠ : وصف ميمونة زوج رسول الله لغسل الجنابة	» إنكار المسح : شعار أهل البدع
٩٤ البداء بغسل الفرج ، وحكم ما يتخلف من الرائحة	» طهارة الرجلين قبل لبس الخفين
٩٥ للضمضة والاستنشاق في الغسل	٧٣ باب المذي وغيره
٩٦ قولها « ثم تحي قفلس رجله »	» الحديث ٢٣ : أمر على المقداد ليسأل الرسول عن المذي
» هل يستحب تنشيف الأعضاء بعد الطهارة ؟	٧٤ هل يسأل الذكر من المذي ؟
٩٧ الحديث ٣١ : وضوء الجنب قبل النوم ، وهل الأمر فيه للوجوب ؟	٧٥ استدل بالحديث على قبول خبر الواحد
٩٨ الحديث ٣٢ : غسل المرأة من الاحتلام	٧٦ الحديث ٢٤ : « شكى إلى رسول الله الرجل يخيل إليه أنه يجد الشيء الخ »
» قولها « إن الله لا يستحي من الحق »	» المذاهب فيمن شك في الحدث بعد تقين الطهارة
١٠٠ قوله « إذا رأيت الماء »	٧٧ الحديثان : ٢٥ ، ٢٦ في بول الصبي
١٠١ الحديث ٣٣ : إزالة أثر المني من الثوب	٨٠ التفريق بين الصبي والجارية
» الخلاف في طهارة المني ، وكيف يزال	٨١ الحديث ٢٧ : بول الأعرابي في طائفة المسجد
١٠٤ الحديث ٣٤ « إذا جلس بين شعبها الأربع الخ »	٨٢ تطهير الأرض بالمكثرة بالماء
١٠٥ الحديث ٣٥ قدر الماء الذي يغتسل به	» الحديث ٢٦ : سنن الفطرة
١٠٦ مقدار الصاع ..	٨٣ ما هي « الفطرة » ؟

- ١٠٧ باب التيمم
الحديث ٣٦ « رأى رجلا معزلا لم يصل - الخ »
- ١٠٩ الحديث ٣٧ صفة التيمم عن عمار ابن ياسر
- ١١٠ الرد على ابن حزم في إنكار القياس
- ١١١ الاكتفاء بضربة واحدة وتقديم الوجه والاكتفاء بالكفين
- ١١٢ الحديث ٣٨ « أعطيت خمسا الخ »
- ١١٣ قوله « نصرت بالرعب »
- ١١٤ « وجعلت لى الأرض مسجدا وطهورا »
- ١١٧ « وأعطيت الشفاعة »
- ١١٨ باب الحيض
الحديث ٣٩ : استخاضت فاطمة بنت أبي حبيش
- ١٢٠ إطلاق « الطهارة » بإزاء النظافة وإبزاء استعمال الطهر
- ١٢١ الحائض تترك الصلاة إلى غير قضاء
- « قاعدة » ترك الاستفصال في قضايا الأحوال - ينزل منزلة العموم
- ١٢٢ في حديث فاطمة ما يقتضى الرد إلى التيمم
- ١٢٣ الحديث ٤٠ : أمرأ أم جبية بالاغفصال
- ١٢٤ « ٤١ : مباشرة الحائض فوق الأزار
- ١٢٥ إخراج التكفّر رأسه لا يفسد اعتكافه
- « الحديث ٤٢ : قراءة القرآن للمتكى في حجر الحائض
- ١٢٦ تقضى الحائض الصوم لا الصلاة ، وعلة ذلك
- ١٢٧ كتاب الصلاة ، باب المواقيت
- « الحديث ٤٣ : « أحب العمل إلى الله : الصلاة على وقتها »
- ١٢٨ « الاعمال » والمفاضلة فيها باختلاف الجواب
- ١٢٩ الحديث ٤٤ : التفلّيس بالفجر
- « معنى « مروط » و « متلفعات »
- ١٣١ الحديث ٤٥ : « كان يصلى الظهر بالهاجرة الخ »
- « التهجير بالظهر والإبراد به إما اشتدال الحر وجوب الشمس : سقوطها
- « هل الأفضل تقديم العشاء أو تأخيرها ؟
- « هل الجماعة أفضل من الصلاة منفردا في أول الوقت ، أو العكس ؟
- ١٣٣ الحديث ٤٦ : حديث أبي بركة الأسلى في أوقات الصلاة
- ١٣٤ اختلاف أصحاب الشافعى فيما تحصل به فضيلة أول الوقت
- ١٣٥ معنى « العتمة » وكراهية تسيّتها العشاء بها
- ١٣٦ كراهية الحديث بعد العشاء
- « الحديث ٤٨ : « شغلونا عن الصلاة الوسطى الخ »
- ١٣٧ تحقيق القول في الصلاة الوسطى
- ١٣٩ أقوى ما قيل : إنها العصر
- ١٤٠ « ثم صلاها بين المغرب والعشاء »
- يحتمل بين الوقتين ، وبين الصلاتين وما يترتب على كل

صفحة	مراجعة
١٤١	جواز الدعاء على الكفار
»	الحديث ٤٨ : « أتم رسول الله بالشاء حتى رقد النساء والصبيان الخ »
١٤٢	الاختلاف في تسمية العشاء بالعمة
١٤٤	الحديث ٤٩ : « إذا أقيمت الصلاة وحضر العشاء الخ »
١٤٥	العمة في تقديم الطعام على الصلاة
١٤٦	الحديث ٥٠ : « لا صلاة بحضرة طعام ، ولا وهو يدافعه الأخثنان »
١٤٨	الحديثان ٥١ ، ٥٢ : أوقات النهي عن التنفل
»	الكراهة : تتعلق بالفعل أو بالوقت
١٥٠	من روى من الصحابة أوقات الكراهة
١٥٣	الحديث ٥٣ : تأخير العصر يوم الخندق ، وصلاتها بعد صلاة المغرب
١٥٤	معنى « ماكدت »
»	الخندق كان قبل نزول صلاة الخوف
١٥٥	باب فضل الجماعة ووجوبها
»	الحديث ٥٤ : « صلاة الجماعة أفضل من صلاة الفرد بسبع وعشرين الخ »
١٥٦	استدل بالمفاضلة على صحة صلاة الفرد
»	اختلاف الروايات في التفضيل
١٥٧	الحديث ٥٥ : « صلاة الرجل في جماعة تضاف على صلاته في بيته الخ »
١٥٨	قوله « وذلك أنه إذا توسأ الخ » يقتضى أن التضعيف يقع بمجموع : الوضوء في البيت والإحسان فيه والشئ إلى الصلاة ، وصلاة الملائكة
١٥٩	هل يحصل للصلى جماعة في البيوت هذا الفضل ؟
١٦١	الأوصاف للمعتبرة في هذا الفضل
١٦٢	الحديث ٥٦ : « أثقل الصلاة على المتأقين الخ » وهم صلى الله عليه وسلم بتحريق بيوت المتخلفين عن الجماعة
١٦٣	هل الجماعة سنة أو فرض عين ، أو كفاية ؟ وترجيح أنها فرض عين
١٦٦	الحديث ٥٧ : « إذا استأذنت أحدكم امرأته إلى المسجد فلا يمنعها »
١٦٧	من خص الإذن ببعض النساء
١٦٨	الحديث ٥٨ : عن ابن عمر في النوافل الراتبية
١٧٠	شرط العمل بالحديث الضعيف . ومنع إحداث ما هو شعار في الدين كالأعياد ونحوها
١٧١	المالكون على المعاصي : أهون من المالكين على البدعة
١٧٣	تأكد ركعتي الفجر
١٧٤	باب الأذان
»	الحديث ٦٣ : « أمر بلال أن يشفع الأذان ويوتر الإقامة »
١٧٥	الحديث ٦٤ : استدارة المؤذن للاصماع بالحيلتين
١٧٨	الحديث ٦٥ : « إن بلالا يؤذن بليل الخ »
»	جواز اتخاذ مؤذنين ، والأذان للصبح قبل وقتها
١٧٩	أذان الأعمى
»	الحديث ٦٦ : إجابة المؤذن وكيفيتها

صفحة	مقدمة
١٨٠	إذا سمع المؤذن وهو يصلي هل يجيبه ؟
١٨١	باب استقبال القبلة
»	الحديث ٦٧ : « كان يسبح على راحلته حيث كان وجهه الخ »
١٨٢	ترك العمل المخصوص لا يصلح دليلاً للنسب
١٨٣	الحديث ٦٨ : « بينا الناس بقاء في صلاة الصبح إذ جاءهم آت الخ »
»	قبول خبر الواحد ، ونسخ الكتاب والسنة المتواترة بخبر الواحد
١٨٥	التعلق بالحديث في جواز نسخ السنة بالكتاب
١٨٦	جواز الاجتهاد في زمن الرسالة
»	هل يصح تصرف الوكيل المزعول إذا تصرف قبل علمه بال عزل ؟
١٨٧	هل تقطع الأمة صلاتها إذا علت بالعق وهي تصلي مكشوفة الرأس ؟
»	جواز تنبيه من ليس في الصلاة من هو فيها
»	الاجتهاد في القبلة
»	هل تلزم الإعادة من تبين له أنه صلى إلى غير القبلة ؟
»	من لم يعلم بفرض الله ولا أمكنه فالقرض غير لازم له
١٨٨	الحديث ٦٩ : جواز النافلة على الدابة إلى غير القبلة
١٨٩	باب الصفوف
»	الحديث ٧٠ : تسوية الصفوف من تمام الصلاة
١٨٩	الحديث ٧١ : « لتسون صفوفكم أو ليخالفن الله بين وجوهكم »
١٨٩	الحديث ٧٢ : « كان رسول الله يسوى صفوفنا حتى كأنما يسوى القدام الخ »
١٩٠	قوله « ليخالفن الله بين وجوهكم »
١٩١	تسوية الصفوف من وظيفة الإمام
»	كلام الإمام بين الإقامة والصلاة
»	الحديث ٧٣ : دعوة أم مليكة رسول الله لطعام صنعته . فأكل ثم قال « قوموا فلا صلى لكم »
١٩٢	الحديث ٤ عن أنس ٧ : « صلى به وبأمة فأقامني عن يمينه والمرأة خلفنا »
١٩٣	قوله قمت إلى حصر « فضضته »
»	خطأ من استدلل بموقف المرأة خلف الصف لصحة صلاة المنفرد خلف الصف
»	الحديث ٧٥ : قول ابن عباس « قعمت عن يساره فأقامني عن يمينه »
١٩٤	موقف الصبي أو الواحد عن يمين الإمام بحذائه
»	باب الإمامة
»	الحديث ٧٦ : التحذير من مسابقة الامام أو مساواته
١٩٥	معنى « يحول الله رأسه إلى رأس حمار »
»	الحديث ٧٧ : « إنما جعل الامام ليؤتم به . فلا تختلفوا عليه الخ »
١٩٦	الحديث ٧٨ : « إذا صلى جالساً فجلسوا »
»	« القاء » في « فإذا ركع فاركعوا »
»	تدل على أن أفعال المأموم تكون بعد أفعال الامام

صفحة	صفحة
٢٠٦ تحقيق هذا الاستدلال	١٩٧ «الواو» في «ربنا ولك الحمد»
٢٠٧ وجوب افتتاح الصلاة بالتكبير . والرد على من خالف ذلك	«أجاز قوم جلوس الصحيح وراء الامام المريض . ومنع آخرون ، وطرق جوابهم عن هذا الحديث
٢٠٨ القول في البسملة	١٩٨ الحديث ٧٩ «كان إذا قال : سمع الله لمن حمده : لم يمن أحد ظهره حتى يقع ساجدا الخ»
» معنى «لم يشخص رأسه ، ولم يصوبه»	١٩٩ معنى قوله «وهو غير كذوب»
٢٠٩ وجوب الاعتدال من الركوع والجلوس بين السجدين . وصفة الجلوس في الصلاة	٢٠٠ الحديث ٨٠ : «إذا أمن الإمام فأمّنوا الخ»
٢١٠ تعين «السلام» للخروج من الصلاة	» أعذار المالكية في عدم التأمين » معنى موافقة التأمين لتأمين الملائكة
» الحديث ٨٥ رفع اليدين في الصلاة	٢٠١ الحديثان ٨١ ، ٨٢ مراعاة الامام المؤمنين في ضعفهم وسقمهم وذو الحاجة منهم
٢١١ اعتذار بعض المالكية عن ترك الرفع في بلاده بعد ثبوته عنده	٢٠٢ التطويل والتخفيف من الامور الاضافية
٢١٢ مقدار الرفع ووقته	٢٠٣ باب صفة صلاة النبي صلى الله عليه وسلم
٢١٣ جمع الامام بين التسميع والتحميد لايسن الرفع عند السجود	» الحديث ٨٣ دعاء الاستفتاح «اللهم باعدي بيني وبين خطاياي الخ»
٢١٤ الحديث ٨٦ أعضاء السجود	٢٠٤ الحديث ٨٤ «كان يستفتح الصلاة بالتكبير والقراءة بالحمد لله رب العالمين الخ»
» من يرى عدم وجوب السجود على هذه الأعضاء لم يأت بدليل قوى	٢٠٥ هل لفظ «كان» لجرد وقوع الفعل ، أو المداومة عليه ؟
» الواجب السجود على الجبهة والأنف	٢٠٦ استدلال الفقهاء بما ذكر من أفعال الرسول في الصلاة على الوجوب
٢١٥ المراد باليدين : الكفين	
» مسح السجود يحصل بوضع الأعضاء مغطاة ومكشوفة والأجزاء يرجع في مثل هذا إلى اللفظ ، أو إلى أن الاصل عدم وجوب الزائد على الملفوظ ؟	
٢١٧ الحديث ٨٧ التكبير عند كل خفض ورفع	
٢١٨ الحديث ٨٨ إتمام التكبير في حالات الانتقالات	

صفحة	صفحة
٢٢٩	٢١٨
الحديث ٩٥ : « كان يصلى وهو حامل أمانة »	تسكيرات الانتقال هل هي واجبة أم لا ؟
» تخريجه على أنه كان في نافلة : مردود من وجوه	» الحديث ٨٩ : كانت أركان صلاة رسول الله قريية من السواء
٢٣٠	٢١٩
دعوى نسخه مردودة بأنها بمجرد الاحتمال . وكذلك دعوى الخصوصية	الرفع من الركوع ركن طويل
٢٣١	٢٢٠
بطلان دعوى أن « أمانة » كان هي التي تتعلق بجدوها رسول الله	توهيم الراوى الثقة خلاف الأصل
٢٣٢	٢٢١
هذا الحديث يرجع العمل بالأصل على الغالب	الجمع بين الرواية التي ذكر فيها « القيام » والتي لم يذكر فيها
» فيه دليل على أن لمس المحارم ومن لا تشتهى غير ناقض	الحديث ٩٠ : عن أنس « كان إذا رفع رأسه من الركوع والسجود مكث حتى يقال : قد نسي »
» الحديث ٩٦ : الأمر بالاعتسفال في السجود ، والنهي عن التشبه بالكلب	٢٢٣
٢٢٣	٢٢٣
باب وجوب الطمأنينة في الركوع والسجود	الحديث ٩١ : « ما صليت خلف إمام أخف صلاة ولا أتم من رسول الله » وهي الوسط
» الحديث ٩٧ حديث المسبي صلواته استدلال الفقهاء على وجوب ماذ	الحديث ٩٢ : تعلم مالك بن الحويرث الناس صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم . وجلسة الاستراحة قبل النهوض إلى الثانية أو الرابعة
٢٣٤	٢٢٤
في هذا الحديث ، لأنه سيق للتعليق ، الاستدلال به من ثلاث طرق	فيه دليل على إرادة التعليم بالصلاة الخلاف في جلسة الاستراحة
» الحديث ٩٨ طالب التحقيق في الاستدلال بهذا الحديث ثلاث وظائف	٢٢٥
٢٣٦	٢٢٥
الأموال التي استدلوها على عدم وجوبها لعدم ذكرها فيه	الفعل غير الخاص برسول الله ، ولا من أفعال الجبيلة ولا بيان لمجمل ، إن ظهر فيه قصد القرية : فنردوب وإلا فبإباح
٢٣٧	» الحديث ٩٣ : التخوية والتجافى في السجود ، وعدم بسط الذراعين
بعض للمالكية استدلت به على عدم وجوب التشهد ، ومناقشته في استدلاله	» عبدالله بن مالك بن بحينة تحقيق نسبة الحديث ٩٤ : الصلاة في التعلين . وهل هو من الزينة التي تستحب في الصلاة ؟
» الاستدلال به على وجوب التكبير في الاستفتاح . وسر ذلك	
٢٣٨	
كل علة مستنبطة تعود على النص	

صفحة	صفحة
باب ترك الجهر بالبسملة ٢٤٨	بالإبطال أو التخصيص فهي باطلة ٢٣٨
» الحديث ١٠٤ : كان رسول الله وأبو بكر وعمر يستفتحون بالحمد لله رب العالمين	الاستدلال على وجوب القراءة في الصلاة
باب سجود السهو ٢٤٩	» أبوحنيفة جعل الفاتحة واجبة وليست بفرض على أصله في التفريق بين الفرض والواجب ، ومناقشته في ذلك
» الحديث ١٠٥ : التسليم من ركعتين في الرباعية . وقصة ذى الدين جواز السهو على الأنبياء وتحقيق ذلك	٢٣٩ الاستدلال به على وجوب الطمأنينة
٢٥٠	٢٤٠ » » » الرفع من الركوع والسجود والاعتدال فيه
٢٥١ السهو في التبليغ غير جائز قوله « لم أنس ولم تقصر »	٢٤١ باب القراءة في الصلاة
٢٥٣ الفرق بين السهو والنسيان	» الحديث ٩٨ : « لاصلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب »
٢٥٤ الخروج من الصلاة على ظن التمام لا يبطلها . وكذلك السلام سهوا . والكلام العمد لإصلاحها ، واعتذار المانعين عن هذا الحديث	٢٤٢ اعتقاد الباقلاني الإجمال في هذا اللفظ لأنه لنفي الحقيقة . وجوابه
٢٥٦ الأفعال الأجنبية في الصلاة سهوا	» وجوب الفاتحة في كل ركعة ومناقشته
» البناء على الصلاة بعد السلام سهوا	٢٤٣ وجوب الفاتحة على المأموم
٢٥٧ سجود السهو في آخر الصلاة . ويتداخل موضع سجود السهو	» الحديث ٩٩ : ما يقرأ في الركعتين الأوليين من الظهر والعصر ، وإطالته الأولى من الصبح
٢٥٩ المأموم تابع للإمام في السهو	٢٤٤ الجهر باليسير من الآيات في السرية لا يوجب سجود سهو
٢٦٠ الحديث ١٠٦ « قام في الركعتين الأوليين ولم يجلس الخ »	» الاكتفاء بظاهر الحال في الأخبار
» سجود السهو عند النقص قبل السلام وهذا الجالس الأول غير واجب	٢٤٥ الحديثان ١٠٠ ، ١٠١ : القراءة في المغرب والعشاء
باب المرور بين يدي المصلي ٢٦١	٢٤٦ الحديث ١٠٢ : قراءة (قل هو الله أحد) في كل ركعة مع سورة
» الحديث ١٠٧ : « لو يعلم المار بين يدي المصلي الخ »	٢٤٧ الحديث ١٠٣ : الصلاة بسبح اسم ربك الأعلى ، والشمس وضحاها ، والليل إذا يغشى
٢٦٢ الحديث ١٠٨ : مدافعة المار ، ثم مقاتلته . فإنما هو شيطان	

صفحة	صفحة
٢٧٦	٢٦٣
إذا ذكر صلاة منسية وهو يصلي	للقائلة محمولة على قوة للنس
هل على التارك عمدا قضاء ؟	٢٦٤ الحديث ١٠٩ : مرور ابن عباس
٢٧٧	وأثانه بين يدي بعض الصف
الحديث ١١٥ : « أن معاذًا كان	» قول ابن عباس « ناهزت الاحتلام »
يصلي مع رسول الله عشاء الآخرة	٢٦٥ الأحاديث المعارضة . منها : حديث
ثم يرجع إلى قومه فيصلّي بهم الخ »	الكلب الأسود
٢٧٨	٢٦٦ عدم الإنكار : دليل الجوار
اختلاف نية المأموم والإمام وتحقيق	» الحديث ١١٠ : « كان رسول الله يغمز
القول في جواز ذلك لفعل معاذ	عائشة وهو يصلي وهي معترضة في قبلته »
٢٨١	٢٦٨
الحديث ١١٦ : « اتقاء شدة الحر	باب جامع
يبسط الثوب ونحوه تحت الجبهة	» الحديث ١١١ : تحية المسجد
٢٨٢	» جمهور العلماء على عدم وجوبها
الحديث ١١٧ : « لا يصلي أحدكم في	» هل يركع إذا دخل المسجد في أوقات
الثوب الواحد ليس على عاتقه منه شيء »	الكرهية ؟
٢٨٣	٢٦٩
الحديث ١١٨ : « من أكل ثوما	إذا تعارض نصاب كل منهما بالنسبة
أو بصلا فليعتزل مسجدنا الخ »	إلى الآخر عام من وجه خاص من وجه
٢٨٤	٢٧١
هل أكلهما عذر في ترك الجماعة ؟	إذا دخل المسجد وقد صلى ركعتي
» وهل هو عام في كل مسجد ؟	الفجر في بيته
٢٨٥	» إذا دخل مجتاز : هل يؤمر بالركوع ؟
إباحة أكل هذه الخضروات	» إذا صلى العيد في المسجد ، هل يركع ؟
» الحديث ١١٩ : « من أكل الثوم	٢٧٢
والبصل والكراث - فإن الملائكة	الحديث ١١٢ : النهي عن الكلام
تتأذى مما يتأذى منه الإنسان »	والأمر بالسكوت في الصلاة
» قاسوا عليه كل مؤذ من بحر ونحوه	» معنى « القنوت » والراد منه في الصلاة
بعلّة تأذى الملائكة	٢٧٣ النفخ والتتنجج والبكاء ، ونحوها
٢٨٦	٢٧٤
باب التشهد	الحديث ١١٣ : الإبراد بالصلاة إذا
» الحديث ١٢٠ : تشهد ابن مسعود	اشتد الحر
» خلاف الفقهاء في وجوب التشهد	» الإبراد بالظهر ، وبالجمعة
٢٨٧	٢٧٥
ترجيح تشهد ابن مسعود والرد على	الحديث ١١٤ : « من نسي صلاة
من رجع تشهد ابن عباس	فليصلها إذا ذكرها »
» معنى « التحيات ، والصلوات »	
٢٨٩	
» « السلام على النبي وعلى عباد الله »	
» « ثم ليتخير من السألة ما شاء »	

صفحة	صفحة
أوتر رسول الله الخ	٢٩٠ الحديث ١٢١ : كيف الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم
٣٠٢ الحديث ١٢٧ : « كان يصلي من الليل ثلاث عشرة ركعة ، يوتر بخمس الخ »	» صيغة الأمر « قولوا » ظاهرة في الوجوب
٣٠٣ باب الذكر عقيب الصلاة	٢٩١ وجوب الصلاة على الآل ، ومن هم ؟
» الحديث ١٢٨ : « رفع الصوت بالذكر حين الانصراف من المكتوبة »	» كيف تشبه الصلاة على محمد وآله بالصلاة على إبراهيم وآله ؟
٣٠٤ الحديث ١٢٩ : « كان يقول دبر كل صلاة مكتوبة : لا إله إلا الله وحده لا شريك له الخ »	٢٩٣ معنى « إنك حميد مجيد »
٣٠٥ معنى « لا ينفع ذا الجند منك الجد »	» الحديث ١٢٢ : الأمر بالاستعاذة من عذاب القبر وعذاب النار الخ
» معنى نهيه « عن قيل وقال »	٢٩٤ إثبات عذاب القبر . وقد أوجب الظاهرية هذا الدعاء
٣٠٦ معنى نهيه « عن إضاعة المال وكثرة السؤال »	» هل يقال هذا في التشهدين ؟
٣٠٧ معنى نهيه عن « وأد البنات ومنع وهات »	٢٩٥ الحديث ١٢٣ : تعليم رسول الله أبا بكر أن يقول في صلاته « اللهم إني ظلمت نفسي الخ »
٣٠٨ الحديث ١٣٠ : التسبيح والتحميد والتكبير دبر الصلوات	٢٩٧ الحديث ١٢٤ : « ماضى صلاة بعد أن نزلت عليه (إذا جاء نصر الله) لا يقول فيها : سبحانك ربنا وبحمدك »
٣٠٩ أيهما أفضل : الفقير الصابر ، أم الغنى الشاكر ؟	» معنى « سبحانك وبحمدك »
٣١٠ الحديث ١٣١ « صلى في خيصة لها أعلام فزعم الخ »	٢٩٨ قولها « يتأول القرآن »
٣١١ فيه للمبادرة إلى مصالح الصلاة ، ونفى ما يغدش فيها ، ويشغل القلب من النقوش والأصباغ	٢٩٩ باب الوتر
» باب الجمع بين الصلاتين في السفر	» الحديث ١٢٥ : عن ابن عمر « صلاة الليل مثنى مثنى الخ »
» الحديث ١٣٢ « كان يجمع في السفر بين الظهر والعصر الخ »	٣٠٠ يقتضى تقديم الشفع على الوتر ، وانتهاء وقت الوتر بطلوع الفجر .
» جواز الجمع ، وتخصيص بعض الفقهاء له	٣٠١ إذا أوتر ثم أراد التنفل : هل يعيد الوتر ؟
٣١٢ الحديث يدل على الجمع إذا كان على ظهر سير	٣٠٢ الحديث ١٢٦ : « من كل الليل

- صفحة
- ٣١٣ باب قصر الصلاة في السفر
الحديث ١٣٣ « كان رسول الله وأبو بكر وعمر وعثمان لا يزيدون في السفر على ركعتين »
- ٣١٤ باب الجمعة
الحديث ١٣٤ « رأيت رسول الله قام فكبر وكبر الناس وراءه - وهو على المنبر الخ »
- ٣١٥ صلاة الامام على أرفع مما عليه المأموم لقصد التعليم
« العمل اليسير في الصلاة »
« إقامة الصلاة أو الجماعة لغرض التعليم »
الحديث ١٣٥ « من جاء منكم الجمعة فليغتسل »
- ٣١٦ صريح في الامر بالغسل للجمعة
« تعليق الأمر بالحجاء للجمعة »
« أبعد الظاهري حيث لم يشترط تقدم الغسل على الجمعة »
- ٣١٧ الحديث ١٣٦ « جاء رجل ورسول الله يخطب يوم الجمعة . فقال: صليت يا فلان ؟ الخ »
« ذهب الشافعي وأحمد وأكثر أصحاب الحديث إلى أن من دخل المسجد والإمام يخطب لا يجلس حتى يصلي ركعتين »
- ٣١٨ الرد على من منع صلاة الركعتين
الحديث ١٣٧ « كان يخطب خطبتين وهو قائم يفصل بينهما بمجوس »
« وأن الجلوس بينهما ركن »
- صفحة
- ٣١٩ الحديث ١٣٨ « اذا قلت لصاحبك : أنصت الخ »
- ٣٢٠ الحديث ١٣٩ « من اغتسل يوم الجمعة ثم راح . فكأنما قرب بدنة الخ »
« هل الأفضل التكبير إلى الجمعة أو النهجير ؟ »
- ٣٢١ حقيقة « الساعة » ومعنى « التهجير »
- ٣٢٢ مراتب الراغبين على قدر السبق والقصد
- ٣٢٣ اسم « المسمى » وعلام ينطلق ؟
واسم « البدنة »
- الحديث ١٤٠ « كنا نصلي الجمعة وتنصرف وليس للحيطان ظل »
- ٣٢٤ تجوز الجمعة عند أحمد وإسحاق قبل الزوال
- ٣٢٤ « ليس للحيطان ظل نستظل به »
لا ينفي أصل الظل ، وعرض المدينة
- ٣٢٥ الحديث ١٤١ ما يقرأ في صلاة الجمعة
باب العيدين
- الحديث ١٤٢ صلاة العيد قبل الخطبة
- ٣٢٦ الفرق بين العيد والجمعة
- الحديث ١٤٣ « من صلى صلاتنا ونسك نسكنا فقد أصاب النسك الخ »
- ٣٢٧ « النسك » وما يراد به
- ٣٢٨ ما ذبح قبل الصلاة لا يقع مجزياً
- « في قوله لا يبرد » شاتك شاة لحم »
إبطال كونها نسكاً
- « إذا وقعت للمأمورات على خلاف مقتضى الأمر : لم يعذر فيها بالجهل »
قوله « لن تجزى عن أحد بعدك »

صفحة	صفحة
٣٣٥ الحديث ١٤٨ « الشمس والقمر آيتان من آيات الله الخ »	٣٢٩ الحديث ١٤٤ « من ذبح قبل أن يصلى فليذبح أخرى مكانها الخ »
» قوله « يخوف الله بهما عباده »	» قد يستدل بصيغة « فليذبح » من يرى الأضحية واجبة ، أو من يعينها بالشراء ونحوه .
» الرد على الفالسيين في أسباب الكسوف والخسوف . وأن قدرته تعالى حكمة على السبب والمسبب	٣٣٠ الحديث ١٤٥ « فبدأ بالصلاة قبل الخطبة . بلا أذان ولا إقامة . وأمر بتقوى الله . ثم أتى النساء الخ »
٣٣٧ الحديث ١٤٩ وصف عائشة لصلاة الحسوف ، وأنها : أربع ركعات وأربع سجعات . وتحذير رسول الله أمته من الزنى ، وتخويفهم ما بين أيديهم من الأهوال ، مصادفة الحسوف يوم موت إبراهيم ، واستغلال اليهود لذلك في إشاعة الفتنة	٣٣١ قوله للنساء « تصدقن . فانكن أكثر حطب جهنم »
٣٣٨ قولها « فأطال القيام » وحد القيام » السنة تقصير القيام التالى عن الذى قبله . والسبب فى ذلك	» قوله « فقامت امرأة من سلطة النساء »
٣٣٩ قولها « فخطب الناس » ظاهر فى أن لا كسوف خطبة	٣٣٢ جواز تصدق المرأة من مالها
» وقت صلاة الكسوف	٣٣٢ الحديث ١٤٩ « أمرنا رسول الله أن نخرج فى العيدين العواتق وذوات الخدور »
٣٤٠ ترجيح الخوف فى الموعظة على الاشاعة بالرخص	٣٣٣ اعتزال الحيض المصلى
» الحديث ١٥٠ وصف أبى موسى صلاة الحسوف	» باب صلاة الكسوف
٣٤١ فى قوله « فرعا يغشى الساعة » الاخبار بما يوجب الظن من شاهد الحال	» الحديث ١٤٧ « خسفت الشمس على عهد رسول الله . فبعث مناديا ينادى : الصلاة جامعة الخ »
» فى قوله « كأطول قيام وركوع وسجودان . والرد على من زعم أنها ركعتان كسار النوافل	٣٣٤ معنى « خسفت الشمس » . صلاة
	» باب صلاة الكسوف
	» الخلاف فى كيفية صلاة الكسوف .
	اختار الشافعى ومالك : أنها ركعتان فى كل ركعة قيامان وركوعان وسجودان . والرد على من زعم أنها ركعتان كسار النوافل

صفحة	صفحة
٣٤٩ مقتضى الحديث : أن الإمام يثبت حتى تم لانفسها وتسلم . وقد يتعلق بلفظ الراوى من لا يرى السلام من الصلاة	٣٤١ في الحديث دليل على أن سنة صلاة الكسوف في المسجد
» الحديث ١٥٥ : رواية جابر . والعدو بينهم وبين القبلة	٣٤٢ باب الاستسقاء
» كتاب الجنائز ٣٥١	» الحديث ١٥١ « خرج رسول الله يستسقى فتوجه إلى القبلة يدعو الخ »
» الحديث ١٥٦ صلاة رسول الله على النجاشي وقد مات بالحبشة	» استحباب صلاة الاستسقاء والبروز إلى المصلى ، وتحويل الرءاء
» جواز النحر ٣٥٢	» تقديم الدعاء على الصلاة وعدم ذكر الخطبة ، واستقبال القبلة بالدعاء ، والجهر فيها
» الصلاة على الميت الغائب . وأن السنة : التكبير أربعاً	» الحديث ١٥٢ « أن رجلاً دخل المسجد يوم الجمعة ورسول الله قائم يخطف الخ »
» الحديث ١٥٧ رواية جابر للصلاة على النجاشي ، وأنه كان في الصف الثاني أو الثالث	٣٤٤ في الحديث علم من أعلام النبوة
٣٥٣ الحديث ١٥٨ « صلى على قبر بعد ما دفن النخ »	٣٤٥ استحباب رفع اليدين في الدعاء
» الحديث ١٥٩ « كفن في ثلاثة أثواب بيض النخ »	» معنى «القرع» و «سلع» و «سبتا» و «الأكام»
» جواز التكفين بما زاد على الواحد الساتر	٣٤٦ باب صلاة الخوف
» الحديث ١٦٠ « اغسلها ثلاثاً ، أو خمساً ، أو أكثر من ذلك بماء وسدر النخ »	» الحديث ١٥٣ : صلى بكل طائفة ركعة ، وقضت كل طائفة ركعة
» كانت المتوفاة زينب . والائتار مطلوب في الفصل	» صلاة الخوف باقية كما صلاها رسول الله خلافاً لمن خصها بكون رسول الله فيهم وردت وجوه في كيفية تزيدها على العشرة
» جواز إرادة المعنيين المختلفين بلفظة واحدة	٣٤٧ سبب ترجيح من رجح صفة على أخرى
	» الحديث ١٥٤ : رواية صالح بن خوات ، إذا كان العدو في غير القبلة
	٣٤٨ مقتضى الحديث : أن الطائفة الأولى تم لنفسها مع بقاء صلاة الإمام

صفحة	مفحة
٣٥٥	« إن رأيتن ذلك » تفويض لمن يحسب للصحة والحاجة
»	الماء المتغير بالسدر ونحوه تجوز به الطهارة. واستحباب الكافور ونحوه
»	استحباب التيامن في غسل الميت والبداء بمواضع الوضوء ، وتسريح شعر الميت ووضفه
٣٥٦	الحديث ١٦١ السنة في المحرم يموت
»	بقاء حكم الاحرام بعد الموت
٣٥٧	الحديث ١٦٢ عن أم عطية « نهينا عن اتباع الجنائز ولم يعزم علينا »
»	وردت أحاديث تشدد في اتباع النساء الجنائز كحديث فاطمة
٣٥٨	الحديث ١٦٣ الأسراع بالجنائز
»	» ١٦٤ موضع قيام الامام في الصلاة على الجنائز
٣٥٩	الحديث ١٦٥ « برء رسول الله من الصالحة والخالقة والشاقة »
»	الحديث ١٦٦ شرار الخلق الذين يبنون للمساجد والمعابد على قبور الأنبياء والصالحين
٣٦٠	الحديث ١٦٧ « لعن رسول الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد . ولولا ذلك لابرز قبره
٣٦١	الحديث ١٦٨ « ليس منا من ضرب الحدود الخ »
»	الحديث ١٦٩ الأجر في شهود الجنائز حتى يصلى عليها ، وحتى تدفن
٣٦٢	كتاب الزكاة
»	الحديث ١٧٠ بحث معاذ إلى العيين يدعوهم الى شرائع الاسلام
»	معنى « الزكاة »
٣٦٣	قوله « إنك ستأتى قوما أهل كتاب » لاستجماع همته في دعائهم
٣٦٤	بم تكون الطاعة ؟
»	الاستدلال بقوله « تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم » على عدم جواز نقل الزكاة وتضعيفه
»	من ملك النصاب لا يعطى من الزكاة
٣٦٥	يستدل به على وجوب إعطاء الزكاة للامام ، وتعظيم أمر الظلم وإجابة دعوة المظلوم
»	الحديث ١٧١ « ليس فيأدون خمس أواق صدقة الخ »
٣٦٦	أبو حنيفة يعلق الزكاة في الحرث بكل قليل وكثير . والرد عليه
٣٦٧	الحديث ١٧٢ « ليس على المسلم في عبده وفرسه صدقة
»	الزكاة في قيم الحبل والعبيد اذا كانت للتجارة
٣٦٨	الحديث ١٧٣ « العجماء جبار الخ »
»	معنى « العجماء ، والجبار »
٣٦٩	جناية العجماء على الأبدان اذا كان معها راكب أو سائق

صفحة		صفحة
٣٦٩	« الركاك » معناه وقدره . ولا يتوقف على حوله ، والارض التي يوجد فيها	٣٧٥ باب زكاة الفطر
٣٧٠	الحديث ١٧٤ بعث عمر على الصدقة ومنع ابن جميل وخاله بن الوليد ، والعباس	» الحديث ١٧٦ « فرض زكاة الفطر على الذكر والأنثى والحر والمملوك صاعا من تمر أو شعير النخ »
»	الأظهر : أنه على الصدقة الواجبة	» قوله « رمضان » قد يتعلق به من يرى أن وقت الوجوب غروب الشمس من ليلة العيد
٣٧١	» ما ينقم ابن جميل « مما يقصد به النفي على سبيل المبالغة في الاثبات	٣٧٦ مقدار الصاع ، وأجناس ما يخرج منه
»	» « العتاد » معناه ، واختلاف الرواية فيه	» قوله « فمدل الناس النخ » والذي عدل : هو معاوية بن أبي سفيان
»	» أجاز الرسول لحالده أن يحتسب ما حبسه فيما عليه من الزكاة . وهو حجة لمن جوز دفع الزكاة لصنف واحد ، ولمن أجاز لإخراج القيمة والجواب عن ذلك	٣٧٧ تخرج صدقة الفطر قبل صلاة العيد
٣٧٣	» قوله « فعمى على ومثلها »	» الحديث ١٧٧ تمسك أبي سعيد بإخراجها صاعا من طعام ، كما كان يخرجها على عهد رسول الله
»	» الحديث ١٧٥ قسم غنائم حسين وإعطاء المؤلفات قلوبهم ، وتطبيب قلوب الأنصار	» المراد بالطعام
		٣٧٨ قد ذكر « الزبيب » في هذا الحديث و« السمراء » الحنطة